كارل ماركس

نتائج عمليّة الانتاج المباشرة

[الجزء المجهول من رأس المال]

ترجمة: فالح عبد الجبار

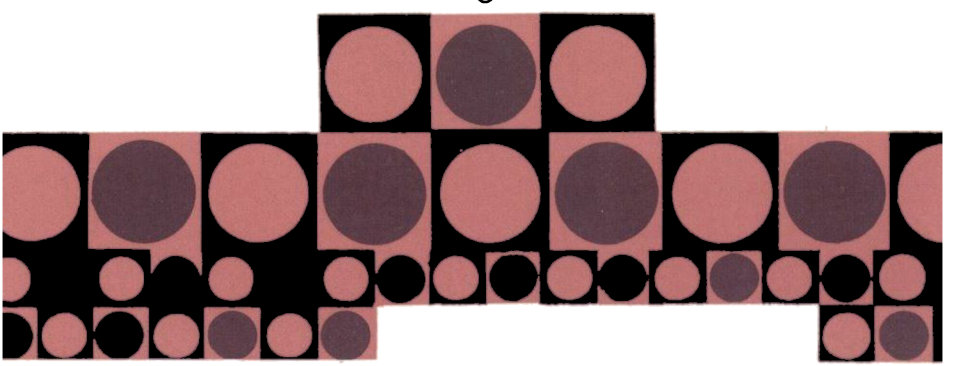

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

كارل ماركس

نتائج عمليّة الانتاج المباشرة

[الجزء المجهول من رأس المال]

ترجمة: فالح عبد الجبار

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

هذا الكتاب

هذا النص الكلاسيكي، الذي نقدمه للقارىء العربي، هو «الجزء المجهول» من رأس المال، لكارل ماركس، وحسب خطط أولية، كان ينبغي أن يحتل، في التسلسل، موقع «الجزء السادس» من المجلد الأول لرأس المال، أي الجزء الأخير، ليكون بمثابة خلاصة للمجلد الأول وجسر ممهد يقود إلى المجلد الثاني.

غير أن خططاً أخرى عدّلت الترتيب النهائي لـ «رأس المال»، وبقي هذا «الجزء المجهول» طي النسيان، حتى نشر بلغته الأصلية، وبترجمات انجليزية وفرنسية، قبل سنوات لا أكثر.

ينطوي الجزء المجهول على أهمية قصوى لاستيعاب تاريخ تطور كتاب «رأس المال» وبالتالي تاريخ تطور الفكر الاقتصادي الماركسي. وهذا وحده يكفي لتقديمه إلى القارىء العربي، مقروناً بمقدمة عن تاريخ هذا «الجزء» وموقعه، وموضوعاته الأبرز.

مركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية
في العالم العربي

شيء عن الجزء المجهول والمخطوطات المجهولة

فالح عبد الجبار

احتفت الأوساط الاكاديمية الماركسية قبل فترة بنشر الأعمال الكاملة لماركس وإنجلز. وتركز الاهتمام بشكل خاص على المؤلفات الاقتصادية التي تنشر كاملة لأول مرة. وهي تضم لوحدها قرابة ١٧ مجلداً من مجموع ٥٢ مجلداً[١]

إن التراث الاقتصادي لماركس لا يزال، في جانب كبير منه، مجهولاً للقارىء العربي.

وقد أشرت في مقال سابق (مجلة الثقافة الجديدة، العدد/١٦٢/ سنة ١٩٨٥) إلى أن نصف التراث الاقتصادي المعلوم (أي المنشور كمؤلفات مستقلة) غير منقول إلى العربية. وأن هذا الجزء غير المنقول إلى العربية سيتعاظم بمقدار أكبر، لو أضفنا إليه المخطوطات، أو بتعبير أدق المسودات الأولية لرأس المال، التي لم تنشر إلاّ مؤخراً، ومنها هذا الجزء المجهول من المجلد الأول، لرأس المال، الذي نقدم للقارىء ترجمته العربية.

وقبل تقديم تعريف وجيز بالمخطوطات، ينبغي، بداهة، تقديم جرد بأعمال ماركس الاقتصادية، والتي تضم مؤلفات نُشرت في حياته، وأخرى تولّى إنجلز إعدادها للنشر، وأخرى تولّى كاوتسكي نشرها، أما ما تبقى فقد نُشر قبل وبعد الحرب العالمية الثانية من

---

(١) Vitali Vygodsky: The Economic Legacy of the Founders of Scientific Communism. Social Sciences, No. 4, 1983, P.125

جانب معهد الماركسية ـ اللينينية في موسكو. في حين أن بقية المخطوطات نُشرت قبل سنوات لا غير. وعلى هذا قطعت رحلة استكمال نشر المؤلفات الاقتصادية قرابة قرن.

وتوخياً للتبسيط ندرج أدناه ثبتاً بالأعمال المنشورة كمؤلفات، وثبتا آخر بالمخطوطات أو المسودات الأصلية، رغم وجود تداخل بين الإثنين، وهو تداخل ناجم عن أن **بعض** المؤلفات، كان، إلى سنوات قريبة، مجرد: **مخطوطة**. مثال ذلك «المخطوطات الفلسفية ـ الاقتصادية» التي نشرت في ثلاثينات هذا القرن، وكذلك «الغروندريسة» التي نشرت مطلع الثلاثينات، و«نظريات القيمة ـ الفائضة» التي نشرها كاوتسكي مطلع هذا القرن، ثم أعيد نشرها حسب ترتيبها الأصلي بعد ذلك بسنوات.

إن الجدول الذي نقدمه أدناه يقتصر على تواريخ **التأليف** بالنسبة لسائر المؤلفات، باستثناء **رأس المال**، الذي ندرج تواريخ نشره[٢].

---

(٢) اعتمدنا في هذا الجدول **الأول**، على Pelican Marx Liberary وهي سلسلة تصدرها دار Penguin لعدد من أهم أعمال ماركس. انظر:

Capital, Vol. I, Pelican Marx Liberary, 1982, P.1138-1141.

عنـــوان الكتـــاب	المؤلـف	سنة التأليف (ت) سنة النشر (ن)	النشـــر بـــالعربيـــة
١ ـ مقتطفات من كتاب جيمس ميل: عناصر الاقتصاد السياسي	ماركس	١٨٤٤ ـ ت	لم يترجم
٢ ـ خطوط أولية لنقد الاقتصاد السياسي	إنجلز	١٨٤٤ ـ ن	لم يترجم
٣ ـ المخطوطات الفلسفية ـ الاقتصادية	ماركس	١٨٤٤ ـ ت	تُرجم ترجمة غير مرضية
٤ ـ وضع الطبقة العاملة في إنجلترا	إنجلز	٤٤ ـ ١٨٤٥ ـ ت	لم يترجم
٥ ـ بؤس الفلسفة (اقتصادي ـ فلسفي)	ماركس	٤٦ ـ ١٨٤٧ ـ ت	ترجم مرتين. لعل الأفضل هي ترجمة محمد مستجير مصطفى ـ دار الفارابي
٦ ـ العمل المأجور ورأس المال	ماركس	١٨٤٧ ـ ت	مترجم ـ دار التقدم
٧ ـ الغروندريسة	ماركس	٥٧ ـ ١٨٥٨ ـ ت	صدر جزء واحد منه. ترجمة عصام الخفاجي ـ دار ابن خلدون
٨ ـ مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي	ماركس	١٨٥٩ ـ ت	ترجم أكثر من مرة
٩ ـ نظريات القيمة ـ الفائضة (يقع في ٣ أجزاء، قرابة ١٥٠٠ صفحة وهو «المجلد الرابع» من رأس المال)	ماركس	١٨٦١ ـ ١٨٦٣ ت	لم يترجم

عنـــوان الكتـــاب	المؤلـف	سنة التأليف (ت) سنة النشر (ن)	النشـــر بـــالعربيـــة
١٠ ـ الأجور والأسعار والأرباح	ماركس	١٨٦٥ ـ ت	مترجم عن دار التقدم
١١ ـ رأس المال ـ المجلد الأول	ماركس	١٨٦٧ ـ ن	مترجم
١٢ ـ نقد برنامج غوتا	ماركس	١٨٧٥	مترجم
١٣ ـ الفصل الاقتصادي من «انتي دوهرنغ»	ماركس	١٨٧٦ـ ١٨٧٨ـ ت	مترجم
١٤ ـ رأس المال ـ المجلد الثاني	ماركس/إعدادإنجلز	١٨٨٥ ـ ن	مترجم
١٥ ـ رأس المال ـ المجلد الثالث	ماركس/إعدادإنجلز	١٨٩٤ ـ ن	مترجم
يمكن أن نضيف إلى هذا الجدول أيضاً			
١ ـ موجز رأس المال	إنجلز		مترجم ـ دار ابن خلدون
٢ ـ نظام العمل المأجور(٣)	إنجلز		مترجم ـ دار التقدم
٣ ـ ملحق للمجلد الثالث من رأس المال	إنجلز		مترجم
٤ ـ مراسلات حول رأس المال(٤)	ماركس/إنجلز		لم يترجم

(٣) المؤلفـان (١) و(٢) هما سلسلة مقـالات كتبها إنجلز للصحافة في حينه «الموجز» كُتب بعـد صدور المجلد الأول من «رأس المال» بهدف كسر مؤامرة الصمت. أما «نظام العمل المأجور» فكُتب على شكل سلسلة مقالات ابتداء من عام ١٨٨١

(٤) Marx, Engels: Briefe Über Das Kapital, Briefwechsel, Dietz Verlag, Berlin, 1985.

إن هذه القائمة الطويلة من المؤلفات الاقتصادية الكلاسيكية تبدو، عند النظرة الأولى، وكأن أغلبها قد نقل إلى العربية. وهذا صحيح فيما يتعلق بعدد المؤلفات، ولكنه غير دقيق، إذا أخذنا في الاعتبار حجم (عدد صفحات) هذه المؤلفات. فالغروندريسة مثلاً كتاب يناهز ألف صفحة، وكتاب «نظريات القيمة ـ الفائضة» يكاد يوازي في حجمه حجم المجلدات الثلاثة من رأس المال. أما «مراسلات حول رأس المال»، فانه مجلد ضخم يقع في أكثر من ٦٠٠ صفحة من الحجم الكبير.

وعند الانتقال إلى المخطوطات التي لم تر النور إلاّ حديثاً، يصبح من المتعذر الحديث عن اطلاع القراء العرب حتى على نصف التراث الاقتصادي الماركسي.

إدناه جدول بالمخطوطات والمواضيع التي تضمها مع إشارة إلى مصيرها.

□ المخطوطات

دأب ماركس على دراسة الاقتصاد السياسي البرجوازي من «المهد إلى اللحد» حسب تعبير شائع. وتمتد فترة الدراسة هذه، بوجه عام، منذ عام ١٨٤٣ حتى ١٨٨٣، تخللتها بعض الانقطاعات التي تُعزى إلى المرض، في جانب، وإلى نشاط ماركس في الأممية الأولى، هذا عدا انهماكه في تحليل تجربة فرنسا (ثلاثية: الصراع الطبقي في فرنسا، ١٨ برومير لويس بونابرت، الحرب الأهلية في فرنسا) وكتاباته للصحافة الثورية، وللصحافة الأمريكية أيضاً لتأمين عيشه.

وإذا تركنا المقتطفات من جيمس ميل المشار إليها في بداية جدول المؤلفات الاقتصادية، فإن المخطوطات تتوالى على الشكل التالي(٥):

---

(٥) اعتمدنا في ثبت المخطوطات على مصادر عديدة أهمها:

آ ـ ايضاحات معهد الماركسية ـ اللينينية ـ برلين، للمجلد الأول من رأس المال. انظر، الطبعة العربية، دار ابن خلدون، المجلد الأول، الجزء الأول ص ٢٥ ـ ٢٨

ب ـ مقدمة إنجلز للمجلد الثاني من رأس المال. الطبعة الإنجليزية. دار التقدم. موسكو.

أولاً ـ المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية لعام ١٨٤٤ ـ نُشرت في ١٩٣٢ بالألمانية و١٩٥٩ بالإنجليزية.

ثانياً ـ مخطوطة آب ١٨٥٧ ـ حزيران ١٨٥٨، وتعرف باسم الغروندريسة Grundrisse وتقع في ٥٠ ملزمة.

هذه المخطوطة لم تُنشر إلاّ قبل الحرب العالمية الثانية، وهي تعميم أولي للمواد والدراسات التحضيرية التي جمعها ماركس على مدى ١٤ عاماً[٦]

ثالثاً ـ مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣ وتتألف من ٢٣ كراساً، بحجم ٢٠٠ ملزمة طباعية، أي ٤ أضعاف حجم الغروندريسة. وتشكل هذه المخطوطة الضخمة مواصلة لمشروع: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، وتتضمن الدراسات اللاحقة التي قام بها ماركس بعد عام ١٨٥٩، كما تتضمن، بهذا القدر أو ذاك، بالطبع، نتائج الدراسات السابقة.

تغطي هذه المخطوطة مواضيع المجلدات الأربعة من «رأس المال». ولكن ينبغي تحذير القارىء من كلمة «تغطي»، فهي مستخدمة، هنا، بمعنى الدراسة والبحث Research لا بمعني العرض Exposition، فثمة فارق بين الإثنين. بقيت هذه المخطوطة الضخمة، في الجانب الأكبر منها، غير منشورة طوال عقود.

ج ـ مقدمة إنجلز للمجلد الثالث من رأس المال، الطبعة الإنجليزية دار التقدم موسكو.

د ـ V Vygodsky: The Economie Legacy, Ibid.

هـ ـ Karl-Marx, A Biography, 2 nd edit. Moscow, 1977

و ـ Theories of Surplus-Value, 3rd edit, Moscow

V Vygodsky, Biography of «Das Kapital».

(٦) حول تاريخ المخطوطة وبعض موضوعاتها، انظر ملحق هذا الكتاب: اعمال ماركس والمكتبة العربية ـ لمحات عن المؤلفات الاقتصادية غير المنشورة بالعربية.

تنقسم مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣، حسب ما ذكره إنجلز[٧]، على النحو التالي:

(آ) الأفكار التي صاغها ماركس، **فيما بعد**، في المجلد **الأول**، وتغطيها المخطوطة في الدفاتر ١ ـ ٥ والدفاتر ١٩ ـ ٢٣

هذه هي **المسودة الأولى للمجلد الأول**، ونعني بالمسودة: تلخيصات أولية للبحث وليس نصاً للنشر.

(ب) الدفاتر ١٦ ـ ١٨ تعالج مواضيع المجلد **الثالث**، وهي **المسودة الأولى** لهذا المجلد.

ولكن ينبغي التذكير هنا أن هذه الدفاتر تعالج موضوعات ما صار يعرف الآن بالمجلدين الثاني والثالث إذ لم تكن موضوعاتهما متمايزة أو مستقلة عن بعضهما في هذه المرحلة من البحث الماركسي.

(ج) الدفاتر ٦ ـ ١٥ وتغطي تاريخ الاقتصاد السياسي، أي نظريات القيمة ـ الفائضة.

هذا هو محتوى مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣ وتقسيم إنجلز لها. فألام انتهت من مصير؟

يشير إنجلز (في مقدمة المجلد الثاني) «في نيتي أن أنشر الجزء النقدي من هذه المخطوطة بوصفه المجلد **الرابع** من رأس المال» (أي نشر الدفاتر ٦ ـ ١٥ فقط) «واترك بقية المواضيع».

لم يستطع إنجلز تحقيق رغبته. ونشر كاوتسكي «الجزء النقدي» باسم «نظريات القيمة ـ الفائضة». وافاد إنجلز من مقاطع في هذه المخطوطة. أما الباقي، فقد بقي دون نشر. وهو يؤلف حوالى ١,٥ مليون كلمة[٨]!

---

(٧) مقدمة إنجلز المجلد الثاني من رأس المال ـ الطبعة الإنجليزية. دار التقدم. موسكو، ١٩٧٧، ص ص ٢ ـ ٣

(٨) David Fernbach. Translator's Footnote to Engles Preface. Capital, Vol.II, Pelican, 1982, P.84.

رابعاً ـ هناك مخطوطة ضخمة أخرى كتبت بين ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥، وتغطي المجلد الثالث. إنها مسودة جديدة، أعد منها إنجلز هذا المجلد، وأضاف لها فقرات من مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣

خامساً ـ وضع ماركس مخطوطة أخرى تغطي مواضيع المجلد الثاني، وتتألف، في هذه المرحلة، من ٤ دفاتر. ويعود تاريخ الدفتر الأول إلى ١٨٦٥ أو ١٨٦٧ وهو أول مسودة مستقلة للمجلد الثاني.

سادساً ـ بعد الفراغ من ذلك وضع ماركس **نص المجلد الأول** (نص النشر) كاملاً في الفترة ١٨٦٦ ـ ١٨٦٧ (نذكر ذلك حفاظاً على السياق.)

سابعاً ـ أعاد ماركس ابتداء من ١٨٧٠ فما بعد، صياغة الدفاتر الأربعة (المذكورة في: ـ خامساً) ووضع نصاً جديداً للمجلد الثاني. انتهت المحاولات بوضع دفاتر جديدة هي الدفاتر ٥ ـ ٨.

ثامناً ـ وضع ماركس في الفترة بين حزيران ١٨٦٣ وكانون الأول ١٨٦٦، نصاً يشكل الجزء السادس والأخير من المجلد الأول، وهو الجزء المجهول الذي نقدمه الآن للقراء. وعنوانه: **نتائج عملية الانتاج المباشرة**. Resultate des unmittelbaren Produktions prozesses

وقد تعمدنا وضعه في آخر قائمة المخطوطات توخياً للوضوح، رغم أن موقعه، في التسلسل الزمني، يأتي بعد مخطوطة ٦١ ـ ١٨٦٣، وقبل صياغة المجلد الأول للنشر. وإذا ما تذكرنا، الآن أن كتاب «نظريات القيمة الفائضة»، أي الجزء الرابع من رأس المال، قد كتب أصلاً في مخطوطة ٦١ ـ ١٨٦٣، وأن المجلدين الثالث والثاني كُتبا على التوالي في مخطوطة ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥ وفي مخطوطة ١٨٦٥ ـ ١٨٦٧، وأن المجلد الأول صيغ وقدم للنشر عام ١٨٦٧، إذا تذكرنا ذلك، أدركنا أن رأس المال كتب **بتسلسل مقلوب**، ابتداء من المجلد الرابع وانتهاء بالمجلد الأول. ولكن ينبغي أن نتذكر أيضاً أن المجلد الأول، وهو الوحيد الذي صاغه ماركس بنفسه، قد كُتب عندما كانت سائر الموضوعات قد دُرست دراسة مستفيضة، أي أن مجمل المادة كانت واضحة من حيث ترابطها المنطقي والتاريخي وان كانت بهيئة مسودات بحث.

أين يقع ما نسيمه **الجزء المجهول** من المجلد الأول في إطار خطة البحث والعرض الأصلية؟

معلوم أن خطة ماركس الأصلية لرأس المال تتجاوز المجلدات الأربعة المعروفة.

ففي الخطة الأصلية هناك ٦ مجلدات هي:

١ ـ رأس المال
٢ ـ الملكية العقارية
٣ ـ العمل المأجور
٤ ـ الدولة
٥ ـ التجارة الدولية
٦ ـ السوق العالمية[٩]

بيد أن هذه الخطة الأصلية، **القديمة نسبياً**، تعرضت للتعديل. فأُدرج «العمل المأجور» (٣) في فصل مستقل انضم إلى المجلد الأول. أما «الملكية العقارية» (٢) فقد بُحثت على نحو مستفيض في المجلد الثالث. وعليه فإن «رأس المال» في صيغته النهائية (المجلدات الأربعة) يشير إلى غياب ثلاثة مجلدات هي: (٤) الدولة (٥) التجارة الدولية (٦) السوق العالمية.

وهذا، بالمناسبة، ما يدفع عدداً من الباحثين الماركسيين، إلى التشديد على أهمية الغروندريسة، بوصفها جزءاً من المشروع الأول ذي المجلدات الستة، رغم أن الغروندريسة لا تغطيها جميعاً.

لنعد إلى **خطة** رأس المال.

---

(٩) انظر تفصيلات هذا المخطط في ملحق هذا الكتاب.

في سنوات ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦ باتت خطة رأس المال تتضمن **أربعة مجلدات فقط هي**:

المجلد الأول: عملية انتاج رأس المال.

المجلد الثاني: عملية تداول رأس المال.

المجلد الثالث: أشكال العملية في كليتها. (وفي صيغة أخرى: وحدة الأثنين. وفي صيغة أخرى: عملية الانتاج ككل. إلخ)(١٠)

المجلد الرابع: تاريخ النظرية.

ويتعين الآن أن نعاين خطة **المجلد الأول**، التي كان هذا **الجزء المجهول** جزءاً منها.

لقد تعرضت هذه الخطة إلى عدة تعديلات (انظر الهامش ٩)، ويمكننا الاكتفاء بثلاث صيغ منها، الصيغة الأولى هي:

المجلد الأول ـ عملية انتاج رأس المال.

ويضم:

أ ـ تحول النقد إلى رأسمال.

ب ـ القيمة ـ الفائضة المطلقة.

ج ـ القيمة ـ الفائضة ـ النسبية

د ـ اندماج الإثنين.

هـ ـ نظريات القيمة الفائضة.

---

(١٠) يشير الباحث رومان روسدولسكي، في دراسته لخطط رأس المال، إلى أن هناك ما لا يقل عن ١٤ **خطة مختلفة** صيغت بين أيلول ـ سبتمبر ـ ١٨٥٧ ونيسان ـ أبريل ـ ١٨٦٨

انظر: Roman Rosdolsky: Zur Entstehungsgeschichte des Marx-Schen Kapital, Frankfurt 1968, Vol.I, P.78, in: K.Marx Capital, Vol.I, Pelican, 1982, p.28.

(١١) K.Marx, Theories of Surplus-Value, Moscow, 1975, P.4.

وفي خطة لاحقة، بعد تبني مشروع المجلدات الأربعة (وليس الستة) نجد صيغة **المجلد الأول كما يلي**:

المجلد الأول ـ عملية انتاج رأس المال.

(١) **السلع والنقد**.
(٢) تحول النقد إلى رأسمال.
(٣) انتاج القيمة ـ الفائضة المطلقة.
(٤) انتاج القيمة ـ الفائضة النسبية.
(٥) انتاج القيمة ـ الفائضة المطلقة والنسبية (وحدة الإثنين).
(٦) إعادة تحويل القيمة ـ الفائضة إلى رأسمال. التراكم البدائي.
نظرية وايكفيلد عن المستعمرات.

أجزاء بقيت في الخطة النهائية

(٧) **نتائج عملية الانتاج**.

الجزء المجهول

(٨) نظريات القيمة ـ الفائضة.
(٩) نظريات العمل المنتج والعمل غير المنتج

أجزاء نُقلت إلى المجلد الرابع

في هذه الصيغة نجد **الجزء المجهول** يحتل التسلسل رقم (٧) (أي الجزء السابع) من المجلد الأول.

غير أن ماركس أجرى **تعديلين جديدين** على هذه الخطة. فقد قام أولاً بتحويل رقم (٨): نظريات القيمة ـ الفائضة، ورقم (٩): نظريات العمل المنتج والعمل غير المنتج، إلى **مجلد مستقل، هو المجلد الرابع**.

---

(١٢) هامش لكارل كاوتسكي «Vorrede» في
K.Marx: Theorien über den Mehrwert, Stuttgrat, 1910, P.VIII
نقلاً عن:
Capital, Vol.I, Pelican, P.943.

وعليه بقي مخطط المجلد الأول، بعد هذا النقل، مؤلفاً من ٧ فصول، أي سبعة أجزاء (كان ماركس يطلق على الجزء Teil اسم فصل Kapitel) تنتهي بالجزء المجهول المعنون «نتائج عملية الانتاج».

والآن نأتي إلى التعديل الثاني: انه يتلخص بكتابة فصل (جزء) عن الأجور، ودمجه مع مواد المجلد الأول، بعد التخلي عن معالجة موضوعه في مجلد مستقل حسب الخطط السابقة، الأقدم، كما اسلفنا. هذا الفصل (الجزء) الجديد عن «الأجور» احتل التسلسل السادس، أما الجزء السادس السابق («إعادة تحويل القيمة ـ الفائضة إلى رأسمال») فقد أصبح الآن الجزء السابع، واعطي عنواناً جديداً هو: تراكم رأس المال.

بعد هذين التعديلين، أجرى ماركس التعديل الثالث والأخير: تأجيل هذا الجزء: «نتائج عملية الانتاج»، الذي لو بقي، لصار الجزء الثامن والأخير من المجلد الأول. لماذا جرى تأجيله، أو اهماله؟ ثمة افتراضات أولية عديدة حول هذا الموضوع، منها ما يلي:

إن مراجعة هذا الجزء المجهول دفعت بعض الباحثين إلى تبني فكرة انه يشكل حلقة وسيطة بين المجلد الأول والمجلد الثاني. وهذا ما ينص عليه ماركس نفسه في بداية هذا الجزء المجهول عينه، إلاّ أن سبب تأجيله مبهم، عند البعض، أو أن من الصعب اعطاء جواب قاطع، أو أن السبب يكمن في رغبة ماركس بتقديم رأس المال ككل مترابط، حيث أن «الجزء المجهول» كان سيكون في غير محله، لو بقي في موقعه القديم.

ومع أن هذا السبب الأخير، يبدو مرجحاً، فإنّ مؤيديه يذهبون، في الوقت نفسه، إلى توكيد أن الجزء المجهول، المعنْون «نتائج»، يشكل خلاصة للمجلد الأول، وجسر يوصله بالمجلد الثاني.

ويبدو لنا أن هذا الرأي متناقض: فمن جهة، يؤلف الجزء المجهول جسراً بين المجلدين الأول والثاني، ومن جهة ثانية: يبدو في غير محله، معكراً صفو الترابط الكلي!

الواقع أنّ الفكرتين صحيحتان، ولكن في زمنين مختلفين.

فـأولاً، إن الملاحـظة التي تشير إلى أن **الجـزء المجهول هـو** خلاصـة للمجلد الأول وجسر يوصل مع المجلد الثاني، قد كتبها ماركس، كما يبدو، بعـد مخطوطـة ٦١ ـ ١٨٦٣ وقبـل مخطوطـة ٤ ـ ١٨٦٥ وفي ذلك الـوقت كان مـاركس لا يزال (كـما هو واضـح من معاينة أبواب مخطـوطـة ٦١ ـ ١٨٦٣) يفكر بمـواضيع المجلدين الثـاني والثالث كمـوضوع واحد متصل (بشكل المجلد الثاني). ويؤكـد إنجلز في مقدمتـه للمجلد الثاني ان مخـطوطة ٦١ ـ ١٨٦٣ تنـطوي على عـدم تمايـز لموضـوعات المجلد الثـاني عن مـوضـوعـات المجلد الثالث. وإن تمايـز الإثنين عن بعضهـما لم يحصل إلاّ في مخـطوطات ٤ ـ ١٨٦٥، ومـا بعد ١٨٧٠

وعليه فإن **الجزء المجهول** يشكل جسراً مع المجلد الثاني في حدود صياغات مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣

ولكن التـطوير الـذي طرأ، أي فصـل محتويـات المجلد الثاني عن المجلد الثـالث، جعـل **الجزء المجهـول** يرتبط، في جـانب، مع مـوضـوعـات تخص المجلد الثـاني، وجعله يرتبط، في جانب آخر، مع موضوعات تخص مجلداً ثالثـاً بعيداً، وبـذلك **اختلت الـوحدة السابقة**.

في اطار مخطوطة ١٨٦١ ـ ١٨٦٣، كان **الجزء المجهول** يشكل جسراً.

في اطـار مخطوطـة ٤ ـ ١٨٦٥ وما بعـدها، بـات **في غير محله**، بـل إن وجوده كـان سيخلق نوعاً من فجوة منطقية.

هذا هو الافتراض الأرجح.

□ أهمية المخطوطات المجهولة

لـقـد نشر الجـزء المـجـهـول Resultate des unmittelbaren Produktions Prozesses «نتـائج عمليـة الانتاج المبـاشرة»، أول مرة في مـوسكو عـام ١٩٣٣ باللغتـين الروسية والألمـانية في اطـار ما كان يعرف بـ: ارشيفات ماركس ـ إنجلز. ولم يحظ بـاهتمام خاص من الباحثين إلاّ أواخر الستينات. إن الكثير من الباحثين، كما أشرنا سلفـاً، يعتبره

خلاصة للمجلد الأول، وجسراً يوصل بالمجلد الثاني. واوضحنا، في مجرى تدقيق مخططات رأس المال، أن هذه الخلاصة صارت جسراً مع المجلدين الثاني والثالث، بل والرابع أيضاً.

من هنا، فإن الجزء المجهول يلقي أضواء باهرة على طائفة من المواضيع الهامة.

إن تقدير أهمية «الجزء المجهول» ينبغي أن تندرج في اطار تقدير أهمية عموم المخطوطات.

إن نشر المخطوطات المجهولة يضع الباحثين في مرحلة جديدة من التضلع بميراث ماركس الاقتصادي حسب رأي فيغودسكي، فهي توسع المعرفة بمحتوى النظرية الاقتصادية الماركسية، وتتيح التتبع التفصيلي لمسار تطورها، والتأكد بشكل أدق من خصائص المنهج الماركسي في البحث الاقتصادي.

إن موضوعات المخطوطات تدور حول: نقد الاقتصاد السياسي، تحليل التشكيلات ما قبل الرأسمالية، تحليل السلعة بوصفها «خلية أولية» للرأسمالية، تحليل العمل المنتج وغير المنتج، اعادة الانتاج والازمة، الريع العقاري، الاحتكار الرأسمالي، خضوع العمل لرأس المال شكلياً ثم فعلياً، الأسس الاقتصادية لنضال الطبقة العاملة، البرهان الاقتصادي للثورة الاشتراكية، اقتصاد المجتمع الشيوعي.

ويلاحظ كثير من الباحثين أن المخطوطات تغطي هذه المواضيع بسعة أكبر مما في مجلدات رأس المال، رغم وجود اشارات عنها في هذه الأخيرة.

إن هذه الملاحظة تعيد إلى الأذهان ما أكده إنجلز مراراً: «ليست الاستنتاجات المحض هي ما نحتاج إليه، بل بالأحرى الدراسة، فالاستنتاجات لا تساوي شيئاً دون المحاججة التي تقود إليها.»[١٣]

إن المخطوطات تلقي أضواء جديدة على قضية المنهج التحليل والتركيب، الانتقال

---

(١٣) V.Vygodsky: The Economic Legacy,.. ibid, P.128.

من المجرد إلى الملموس، ومن الملموس إلى المجرد، والتمييز بين مرحلة البحث، ومرحلة العرض.

إن مسودات مرحلة البحث تتسم أساساً بالحركة من الملموس بمعناه الهيغلي (أي الكل وليس الملموس بمعناه الآخر، الحسي، الجزئي).

وهذه الحركة غنية بمحتواها، لإنها تقود إلى المجرد، أي المقولات الجزئية التي منها يتألف الكل. وبهذا المعنى، فإن الحركة من الملموس إلى المجرد، هي حركة تجريد علمي، وهذا «التجريد العلمي» كما يقول لينين «لا يبعدنا عن الحقيقة بل يقربنا أكثر إليها. فالتجريدات. العلمية تعكس الطبيعة بدقة أكبر. .» «من الاحاسيس الحية إلى الأفكار المجردة، ومن ذلك إلى الممارسة ـ هذا هو الطريق الديالكتيكي لإدراك الحقيقة، لإدراك الواقع الموضوعي»[١٤]

بعد هذه الرحلة، يبدأ سير معاكس من المجرد، الجزئي، إلى الملموس، إلى الكل الثري.

ونجد تمايزاً مقارباً بين البحث والعرض. فالبحث، كما يؤكد ماركس، يبدأ بامتلاك تفاصيل المادة، وتحليل مختلف أشكال تطورها، واقتفاء أثر روابطها الداخلية، بعد ذلك، وبعد ذلك وحسب، يمكن الانتقال إلى **العرض** exposition بوصفه الحركة الحقيقية للشيء قيد البحث.

إن نشر الغروندريسة، والجزء الأخير المجهول من رأس المال، والمسودات الأخرى المجهولة من رأس المال، أثار ولا يزال يثير جدلاً واسعاً في أوروبا، يدور في اتجاهات عديدة أبرزها: جوهر وقوانين الاقتصاد السياسي للتشكيلات ما قبل الرأسمالية، من جهة، وجوهر وقوانين الاقتصاد السياسي للشيوعية، من جهة ثانية، وعلاقة ذلك بظاهرتين معاصرتين: انتقال مجتمعات البلدان النامية إلى الرأسمالية، أو نظرية الانتقال، من جهة، وطبيعة وخصائص مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، أي ما يتعلق بالبناء الاشتراكي.

---

(١٤) لينين: الدفاتر الفلسفية، نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٣٢

وبصرف النظر عن طبيعة النقاشات، فان دورة بحوث جديدة حول «رأس المال» تنطلق مجدداً لاستيعاب كتاب العصر.

إن بعضاً من الآراء السائدة هنا وهناك ترى أن «رأس المال» كتاب ينتمي إلى رأسمالية القرن التاسع عشر، إلى رأسمالية المنافسة الحرة، وأن قيمته الراهنة قيمة منهجية لا أكثر.

بصدد ذلك نورد رأي كاتب مقدمة طبعة بليكان للمجلد الأول (أ. ماندل) حيث يقول: «حين نشر المجلد الأول من «رأس المال» أول مرة، كانت الصناعة الرأسمالية رغم سيادتها في قلة من البلدان الأوروبية، ما تزال جزيرة معزولة محاطة ببحر من الزراع والحرفيين المستقلين يغطي العالم كله، بما في ذلك الشطر الأعظم من أوروبا». ثم يعقب قائلاً: «إن عالم الغرب اليوم هو أقرب للنموذج الخالص الذي رسمه «رأس المال»، مما كان عليه العالم حين جرى تأليف الكتاب» لذلك فأن «ماركس هو اقتصادي القرن العشرين أكثر منه اقتصادي القرن التاسع عشر»[١٥]

إن حركة الانتقال إلى الرأسمالية عملية جارية حتى الآن في انحاء كثيرة من العالم. وهناك من يقسم هذه الحركة زمنياً إلى موجات عديدة، الأولى: في القرون السادس عشر ـ الثامن عشر، الثانية: القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين؛ والثالثة (الأخيرة؟) التي تشمل طائفة من بلدان آسيا وافريقيا منذ منتصف هذا القرن بشكل أساسي. وهذا وحده يستدعي معاينة الأشكال التاريخية التي يشق بها التطور الرأسمالي طريقه إلى الوجود.

□ موضوعات الجزء المجهول

ينطلق الجزء المجهول، خلافاً للمجلد الأول، من تناول قيمة السلعة، لا في التجريد الخالص، بل في مستوى جديد. فبدلاً من السلعة الفردية، المعزولة، المجردة من أي تعيين آخر، يجري عرض السلعة كمنتوج لرأس المال. إن القيمة هنا تتعرض لتحوير في الشكل، ثم لتغير في الجوهر، أو بتعبير آخر يجري الانتقال من القيمة إلى سعر الانتاج.

---

(١٥) Capital, V.I, Pelican; Preface By: A.Mandal, P.12.

إن أغفال الآليات الداخلية لهذا الانتقال يقود، عموماً، إلى تصورات ذاتية عن القيمة، وبالتالي إلى نسف قانون القيمة السميثي ـ الريكاردي، والانتقال بمفهوم القيمة من الميدان الاقتصادي إلى الميدان السيكولوجي مثلاً.

إن الفقرات المتعلقة بقيمة السلعة كناتج معزول، وقيمتها كمنتوج لرأس المال، ينبغي أن تقرأ **ارتباطاً** بموضوعات سعر الانتاج وقيمة السوق، الواردة في المجلد الثالث.

ويبحث الجزء المجهول الطابع المزدوج لعملية الانتاج الرأسمالية. فهي من جهة **عملية عمل عامة**، تشترط، شأن كل عملية انتاج، وجود شروط موضوعية (أشياء) وشروط ذاتية (بشر)، كيما تجري. فهذا أمر ملازم لكل عملية عمل بشرية، أياً كان **شكلها** الاجتماعي.

غير أن عملية الانتاج الرأسمالية هي أيضاً عملية انتاج للقيمة ـ الفائضة، انماء ذاتي (Selbverwertung) للرأسمال.

هذه الازدواجية قائمة أيضاً في السلعة: وحدة مباشرة للقيمة الاستعمالية والتبادلية؛ تحقيق القيمة التبادلية بتوسط القيمة الاستعمالية.

على أساس خلط هذه الثنائية يجري تصوير كل عملية عمل على انها عملية انتاج **رأسمالية**. ويجري تحويل الرأسمال إلى **شيء**.

حقاً إن الرأسمال **شيء** (أدوات، مكائن، قطن، مغازل. إلخ) ولكن ليس **كل شيء** هو رأسمال.

ها هنا نشهد خلط الخصائص الطبيعية للاشياء (الخبز، اللحم، القطن) بخصائصها **الاجتماعية** كرأسمال، أي تحولها إلى رأسمال، إلى وسائل معيشة للعمال (رأسمال متغير) ووسائل انتاج (رأسمال ثابت).

هذا الخلط يتكرر في تعيين النقد ـ الذهب. تكرار: لما كان النقد (money, Geld) هو ذهب، فكل ذهب هو نقد!

أو: لما كان العمل المأجور هو عمل، فكل عمل هو، بالضرورة، **عمل مأجور!**

هذه هي القياسات الصورية التي يقوم بها الاقتصاد البرجوازي: اثبات الهوية عبر إبراز الخواص المشتركة في سائر عمليات الانتاج، مقابل إهمال المميزات الخاصة، أي المميزات الخالقة لجنس في المنطق. إن الهوية تتحدد **بالتمايز لا بالتماثل**.

ولعل أبرز الموضوعات التي يتناولها هذا الجزء، هي موضوعة **الاغتراب**، وموقع كل من الرأسمالي والعامل من حالة أو **علاقة الاغتراب**.

إن الرأسمالي «عبد مقيد بالعلاقات الرأسمالية، شأن قطبه المضاد، العامل، رغم أن ذلك يجري بطريقة مختلفة». لنأخذ **علاقة الرأسمالي بالأشياء** التي تقوم بوظيفة رأسمال.

إنه ممثل الرأسمال. إنه رأسمال له وعي. الرأسمال ـ الأشياء يصبح لها وعي في شخص الرأسمالي. والرأسمالي يتشيأ.

هذا ما يسميه ماركس تحول الأشياء إلى أشخاص، وتحول الأشخاص إلى أشياء.

في هذا «الانقلاب» بين الذات والموضوع (وهو انقلاب يتتبعه ماركس منذ «نقد فلسفة الحق لهيغل») الأشياء تتحول إلى سيد، والبشر إلى اتباع. وما سلطان الرأسمالي على العامل إلاّ سلطان شروط العمل على العامل، **سلطان الأشياء على الإنسان المنتج**.

الرأسمالي في هذه العلاقة هو مجرد «وظائف الرأسمال. منفذة بصورة **واعية** وإرادية» فالرأسمالي ينشط كرأسمال (= أشياء) في إهاب شخص، رأسمال في صورة إنسان. **إنه عبد لهذه العلاقة التي يسيطر فيها المنتوج على المنتج**.

إن الرأسمالي منخرط في عملية الاغتراب، ولكنه يجد فيها **رضى مطلقاً**. في حين أن العامل، يقف في القطب المضاد من هذه العلاقة. إنه ضحية الاغتراب، والمتمرد عليه.

إن الأشياء (شروط العمل) الضرورية لتحقيق العمل، مغرَّبة عن العامل، منفصلة عنه، إنها «اصنام. حُبيت بإرادة وروح». إن الأشياء هي شاري الإنسان المنتج، إنها قوى مستقلة ذاتياً، غريبة عن العامل، إنها أشياء معادية. إن العامل يخلق القيمة (قيمة الأشياء) كقيمة غريبة عن ذاته. إنه يخلق عمل الماضي، المتشيء، المتراكم، وبالتالي يخلق **سطوة العمل الميت على العمل الحي**.

هـذه العلاقـة الماثلة في الانتـاج المادي، تتكـرر في الانتـاج الايـديـولـوجي (الفكـر الديني)، أي قلب الذات إلى موضوع والموضوع إلى ذات.

هذا الانقلاب، كما يرى ماركس، تحول لا مناص منه. فبدونه لا يمكن خلق الثروة المادية **بالعنف** على حساب الأغلبية. ولكن خلق هذه الثروة، بما هي ثروة (= قـوى منتجة أعلى) هو المقدمة الضرورية، القاعدة المادية لمجتمع بشري حرّ.

من هنا يبدو الاغتراب ضرورة تاريخية، ولكن انتقالية، مؤقتة، عابرة، زائلة.

ويتناول الجزء المجهول النتائج المتناقضة التي تتمخض عن توطد العلاقة الرأسمالية، تبعاً للوضع الملموس في المجتمع الذي تشق الطريق إلى النور في اطاره.

إن العـلاقة الـرأسماليـة تعني تحول الأشيـاء (وسائـل الانتاج ووسـائل المعيشـة) إلى رأسمال، إلى ملكية خاصة منفصلة عن المنتج.

وتشق هذه العلاقة طريقها بوجه:

١ ـ الحرفي المستقل.
٢ ـ الفلاح المستقل.
٣ ـ صانع لدى معلم حرفي (علاقة أبوية).
٤ ـ معلم حرفي (يرتبط بمعلمين أخرين في اطار نقابة حرفية).
٥ ـ عبد.
٦ ـ قن.

في الحـالة (١) و(٢) تؤدي العـلاقة الـرأسماليـة إلى **دمار الاستقـلال الذاتي** للمنتـج الصغير. في الحالة (٣) تؤدي إلى **تحطيم العلاقة الأبـوية** بـين الصانـع والمعلم. في الحالـة (٤) **تدمر العلاقات التضامنية** بين المعلمين لتحل محلها علاقات التنافس الضاريـة (حرب الجميـع ضد الجميـع). في الحـالتـين (٥) و(٦) تؤدي إلى **زوال القسر المبـاشر، واحـلال الحرية، وتقـرير المصير** (في اختيار السيـد)، أي باختصـار تحول العبـد أو القن إلى إنسان حرّ، بالمعنى البرجوازي.

بالمقابل، فإن العلاقة الرأسمالية تشق طريقها مزيلة العلاقات الاقطاعية، باشكال مختلفة: تحول الاقطاعيين إلى مالكين عقاريين، أي ممثلين للريع العقاري الرأسمالي، وسطاء زائدين عن اللزوم، حتى من وجهة النظر البرجواوية (إنجلترا) أو: تحطيم الملكيات الاقطاعية الكبيرة (فرنسا).

وتحتل قضية الخضوع الشكلي والخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، مكانة بارزة في هذا الجزء.

يميز ماركس طورين أو لحظتين في مسار عملية الانتاج الرأسمالية.

ما أن يبدأ الرأسمال بالسيطرة على عملية الانتاج حتى تكتسب هذه العملية سمات خاصة. فهي تنطوي على علاقة خضوع ولكن من خلال البيع والشراء، أي علاقة خضوع اقتصادية، ولكنها ليست «مثبتة بعد سياسياً واجتماعياً». ويجري بذلك نزع الرداء البطريركي أو الديني أو السياسي عن عملية الاستغلال.

إن الشكل يصبح موضوعياً من حيث طبيعته طوعياً من حيث مظهره.

ويتحرر الرأسمالي من العمل المباشر، ويضطلع بوظائف التوجيه والتنظيم والإدارة. بيد أن العملية ككل لا تشهد أي تغير تكنولوجي، لكنها تشهد اسمرارية أكبر واستغلالاً أشد بإطالة يوم العمل وزيادة شدته. الاستغلال يتحقق عن طريق: القيمة الفائضة المطلقة (= تمديد العمل الفائض).

في الخضوع الفعلي يتم الحفاظ على خصائص الخضوع الشكلي عموماً، بيد أن الانتاج الرأسمالي يخلق تكنولوجيا جديدة، ويهيمن على كل فروع الصناعة، ويتحقق الاستغلال هنا، على أساس: القيمة الفائضة النسبية (= تقليص العمل الضروري).

هناك طائفة أخرى من الموضوعات: المنتوج الصافي والمنتوج الاجمالي، غموض وطمس معالم العلاقة الرأسمالية، النقابات والأجور، العمل المنتج والعمل غير المنتج، الملكية ورأس المال.

صحيح أن هذه المواضيع قد عولجت في «رأس المال»، بيد أن الجزء المجهول يعاينها من زوايا اضافية.

نتائج عملية الانتاج المباشرة

I. السلع كمنتوج لرأس المال.

II. الانتاج الرأسمالي كانتاج للقيمة ـ الفائضة.

١ ـ الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال.

٢ ـ الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، أو النمط الرأسمالي الخاص للانتاج.

٣ ـ ملاحظات اضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال.

٤ ـ الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال.

٥ ـ العمل المنتج والعمل غير المنتج

٦ ـ المنتوج الصافي والمنتوج الاجمالي.

٧ ـ غموض رأس المال، إلخ.

الانتقال من القسم II والقسم III إلى القسم I.

III. الانتاج الرأسمالي هو انتاج واعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالي الخاصة. نتائج عملية الانتاج المباشرة.

IV. [شذرات متفرقة]

١ ـ [بيع قدرة العمل والنقابات].
٢ ـ [انماط مختلفة من تمركز وسائل الانتاج في بلدان مختلفة].
٣ ـ ايرلندا. الهجرة.
٤ ـ [نزع الملكية ونزف السكان في شرقي ألمانيا خلال القرن الثامن عشر].
٥ ـ [الملكية ورأس المال].
٦ ـ عمال مناجم الفحم.

إن مادة هذا الفصل(*) تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

I. **السلع كمنتوج للرأسمال**، للانتاج الرأسمالي؛

II. الانتاج الرأسمالي هو **انتاج للقيمة ـ الفائضة**،

III. وهو أخيراً انتاج وتجديد انتاج العلاقة الكلية، التي تتحدد عملية الانتاج المباشرة نفسها، بفضلها، كعملية رأسمالية خاصة.

إن الموضوع (I)، من هذه المواضيع الثلاثة، ينبغي أن يدرج أخيراً لا أولاً، في الصيغة النهائية قبل الطباعة، لأن الموضوع (I) يؤلف **انتقالاً** إلى المجلد الثاني ـ «عملية تداول الرأسمال». غير أننا نبدأ به هنا توخياً للسهولة(**)

(*) كان ماركس يستخدم تعبير «الفصل» لما صار فيما بعد يُعتبر «جزءاً» [م].

(**) الطبعتان الألمانية والروسية غيّرتا موقع القسم (I) ووضعتاه في الخاتمة اعتماداً على ملاحظة ماركس. أما الطبعتان الإنجليزية والفرنسية فقد ابقيتاه اعتماداً أيضاً على ملاحظة ماركس بـ «توخي السهولة». [م].

لقد كانت **السلعة**، بوصفها الشكل الأولي للثروة البرجوازية، نقطة انطلاقنا، ومقدمة نشوء رأس المال. من جهة أخرى، تتجلى **السلع** الآن **كمنتوج لرأس المال**.

إن الطبيعة الدائرية لبحثنا تتطابق مع **التطور التاريخي** لرأس المال. فالرأسمال محمول(*) **لتبادل السلع، للمتاجرة بالسلع**، ولكنه يمكن أن يتشكل في مراحل مختلفة من الانتاج تشترك في حقيقة أن الانتاج الرأسمالي لم يظهر فيها إلى الوجود بعدُ، أو انه يوجد ولكن بصورة مبعثرة. من جهة أخرى. فإن تبادلاً سلعياً عالي التطور، **والشكل السلعي** بوصفه الشكل الاجتماعي الضروري والشامل الذي يكتسيه المنتوج، لا يمكن أن يبرزا إلا **كنتيجة لنمط الانتاج الرأسمالي**.

وعلى أية حال، إذا عاينا المجتمعات التي يكون **الانتاج الرأسمالي فيها عالي التطور**، لوجدنا أن السلعة هي المقدمة الأولية الدائمة (الشرط المسبق) لرأس المال، وهي النتيجة المباشرة لعملية الانتاج الرأسمالية، بالمثل.

(*)المحمول هنا بالمعنى المعروف في القياسات المنطقية: صفة تُعزى للموضوع، والموضوع هو الحامل والصفة هي المحمول. [م].

إن كلاً من النقود والسلع هي شروط أولية مسبقة لرأس المال، ولكنها لا تتطور إلى رأسمال إلّا في ظل شروط معينة. فالرأسمال لا يمكن أن يظهر إلى الوجود إلّا على أساس تداول السلع (بما في ذلك النقد)، أي حيثما تكون التجارة قد نمت سلفاً إلى درجة معينة ومحددة. غير أن انتاج وتداول السلع، من جهتها، لا يفترضان البتة وجود النمط الرأسمالي للانتاج. إذ يمكن على العكس من ذلك، كما بينت من قبل[1]، أن نجدهما حتى في «أساليب انتاج ما قبل برجوازية». انهما يشكلان **المقدمة التاريخية** لنمط الانتاج الرأسمال. من
[442] جهة أخرى، ما أن تغدو السلعة **الشكل العام للمنتوج**، حتى يتوجب على كل شيء يتم انتاجه أن يرتدي هذا الشكل؛ ولا يعود البيع والشراء يشملان المنتوج الفائض فحسب، بل يشكلان جوهره بالذات، وتظهر مختلف شروط الانتاج ذاتها بوصفها سلعاً لا تغادر التداول وتدخل الانتاج إلّا على أسس الانتاج الرأسمالي. وعليه، إذا كانت **السلعة** تظهر، من جهة، بوصفها مقدمة لنشوء رأس المال، فانها تغدو أيضاً، ومن حيث الجوهر، نتيجة، منتوج الانتاج الرأسمالي، ما أنْ تصبح **الشكل الأولي الشامل للمنتوج**. وفي مراحل الانتاج السابقة، كان جزء مما يُنتج يتخذ شكل السلع. أما الرأسمال فانه ينتج منتوجه، بالضرورة، **كسلعة**[2] لذا فأنه بمقدار ما يتطور الانتاج الرأسمالي، أي الرأسمال، قُدُماً، تنمو مديات القوانين العامة الناظمة للسلعة؛ وكمثال على ذلك أن القوانين التي تؤثر على القيمة تتطور في الشكل المميز للتداول النقدي.

ونرى هنا كيف أن المقولات الاقتصادية الموافقة لإنماط انتاج سابقة، تكتسب طابعاً تاريخياً خاصاً وجديداً بتأثير الانتاج الرأسمالي.

---

(١) مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، ١٨٥٩، ص ٧٤

Zur Kritik der Politischen Ökonomie, Berlin, 1859, S.74.

(٢) سيسموندي.

وإن تحوّل النقد، الذي لا يزيد هو نفسه عن كونه شكلاً مختلفاً للسلعة، إلى رأسمال، لا يحصل إلا عندما تكون قدرة ـ عمل(*) العامل قد تحولت إلى سلعة بالنسبة إليه. وهذا يفترض ضمناً أن مقولة التجارة قد امتدت لتشمل ميداناً كانت في السابق منفصلة عنه، أو لم تكن لتلجه إلّا بصورة متفرقة. بتعبير آخر، لا بد أن يكون السكان العاملون قد كفّوا إما عن أن يكونوا جزءاً من الشروط **الموضوعية** للعمل أو عن أن يدخلوا السوق بوصفهم منتجي سلع؛ وعوضاً عن بيع منتجات عملهم ينبغي لهم أن يبيعوا ذلك العمل نفسه، أو بتعبير أدق، أن يبيعوا قدرتهم على العمل. وعندئذ فحسب يمكن القول إن الانتاج قد أصبح **انتاجاً للسلع** بكامل طوله وعرضه. وعندئذ فحسب يغدو كل منتوج سلعةً، وان الشروط الموضوعية لكل ميدان من ميادين الانتاج إنما تدخل فيه بوصفها هي نفسها سلع. ولا تغدو السلعة، بالفعل، **الشكل الأولي الشامل للثروة** إلّا على أساس الانتاج الرأسمالي. وحيثما لا يكون الرأسمال، مثلاً، قد هيمن على الزراعة، فإن قسماً كبيراً من المنتوج الزراعي يظل يُستخدم، مباشرة، كوسيلة معيشة لا كسلعة. وفي هذه الحالة، نجد أن قسماً كبيراً من السكان العاملين لم يتحول بعدُ إلى عمال مأجورين، وان شطراً كبيراً من شروط العمل لم يصبح بعدُ رأسمالاً وينطوي هذا الوضع، ضمناً، على أن تقسيم العمل المتطور، الذي يظهر **مصادفة** داخل المجتمع، والتقسيم الرأسمالي للعمل داخل ورشة العمل، هما شيئان يشرطان ويُنتجان بعضهما البعض. إن **السلعة** بوصفها الشكل الضروري للمنتوج، وبالتالي التخلي

(*) يستخدم ماركس هنا تعبير Arbeit svermögen أي قدرة ـ العمل، بدلاً من تعبير Arbeits Kraft أي قوة ـ العمل، وهذا الاصطلاح الأخير هو ما استقر عليه ماركس في الصيغة المنشورة لـ «رأس المال» [م].

[alienation, Veräußerung](*) عن المنتوج كوسيلة ضرورية لتملكه، تتطلب **تقسيماً متطورا للعمل الاجتماعي**. وعلى العكس من ذلك، فانه على أساس الانتاج الرأسمالي وحده، وبالتالي على أساس **التقسيم الرأسمالي للعمل** داخل الورشة، تكتسب كل المنتجات، بالضرورة الشكل السلعي، ويكون كل المنتجين بالضرورة منتجي سلع. وعليه فإن القيمة ـ الاستعمالية لا تتحقق بتوسط القيمة ـ التبادلية، توسطاً شاملاً، إلاّ بانبثاق الانتاج الرأسمالي.

وهناك ثلاث نقاط حاسمة هي:

١ ـ إن الانتاج الرأسمالي هو أول من يجعل السلعة الشكل العام لسائر المنتجات.

٢ ـ إن انتاج السلع يقود لا محالة إلى الانتاج الرأسمالي ما أن يكف العامل عن أن يكون جزءاً من شروط الانتاج (كما هو الحال في العبودية والقنانة) أو ما أن تكف الملكية المشاعية البدائية عن أن تكون أساس المجتمع (الهند)، وباختصار ابتداء من اللحظة التي تصبح فيها قدرة ـ العمل سلعة، بوجه عام.

٣ ـ إن الانتاج الرأسمالي يحطم أساس الانتاج السلعي بمقدار ما أن هذا الأخير يتضمن انتاجاً فردياً مستقلاً ويتضمن تبادلاً للسلع بين مالكين أو يتضمن تبادلاً لمتعادِلات، ويغدو التبادل الشكلي بين رأس المال وقدرة ـ العمل عاماً.

ومن وجهة النظر هذه، ليس مهماً البتة في أي شكل تدخل شروط

(*) نقل الملكية، البيع. [م].

الانتاج إلى **عملية العمل**. إذ ليس مهماً فيما إذا كانت هذه الشروط، مثل جزء من الرأسمال الثابت، الآلات إلخ، تنقل جزءاً من قيمتها إلى المنتوج على دفعات، أو كان المنتوج يمتص قيمتها بالكامل، مثل المواد الأولية، أو فيما إذا كان المنتج، كما هو الحال بالنسبة إلى البذور في الفلاحة، يستخدم المنتوج مباشرة كوسيلة عمل، أو كان يتعين بيع المنتوج أولاً ليُعاد تحويله إلى وسائل عمل. فعدا عن الخدمة التي تؤديها سائر وسائل العمل في عملية الانتاج بوصفها قيماً ـ استعمالية، فإن جميع هذه الوسائل التي تم انتاجها انما تخدم أيضاً كمقوّمات في **عملية انماء القيمة**. وحيثما لا يتم تبديلها إلى نقد فعلي، فانه يتم تحويلها إلى نقد حسابي؛ وباختصار يجري استخدامها كقيم ـ تبادلية، ويتم حساب عنصر القيمة الذي تضيفه، بهذه الطريقة أو تلك، إلى المنتوج حساباً دقيقاً. وبمقدار ما تصبح الزراعة، مثلاً، فرعاً صناعياً يُدار بطريقة رأسمالية (الانتاج الرأسمالي يحط رحاله في الريف)، وبمقدار ما تقوم الزراعة بالانتاج لأجل السوق، أي تنتج سلعاً، موادّ للبيع لا للاستهلاك المباشر الخاص بها ـ فانها تحسب التكاليف بالدرجة نفسها، وتعامل كل عنصرٍ كسلعة (بصرف النظر عما إذا كانت تشتريه من فرع آخر أو من نفسها، أي من **الانتاج**). بتعبير آخر، بمقدار ما يتم التعامل مع السلعة بوصفها قيمة ـ تبادلية مستقلة ذاتياً، فانها تتصرف بوصفها **نقوداً**. وهكذا ما دام القمح، والعلف، والماشية، والبذور من كل صنف ولون، إلخ، **تُباع** بوصفها سلعاً ـ وما دام لا يمكن اعتبارها منتجات ما لم يتم بيعها ـ يترتب على ذلك انها تدخل الانتاج **كسلع**، أي كنقد. إن **شروط الانتاج**، مثلها مثل **المنتجات وكمقوّمات لها**، هي أيضاً منتجات، وترتدّ هي الأخرى إلى **سلع**. ونتيجة لعملية انماء القيمة، يجري ادخالها في الحسابات **كمقادير من النقود**؛ أي في الشكل المستقل، **شكل** القيمة ـ التبادلية. نرى هنا اذن أن عملية الانتاج المباشرة هي على الدوام وحدةٌ لا انفصام لها من **عملية**

العمل وعملية انماء القيمة، تماماً مثلما أن المنتوج هو كلٌ يتألف من **قيمة ـ استعمالية وقيمة ـ تبادلية**، أي **سلعة**. ولكن ثمة في المسألة ما يزيد على هذه الجوانب الشكلية: إذ **يشتري** المزارع ما ينبغي له **توظيفه**، فاننا نشاهد تطور التجارة في البذور والسماد وتربية المواشي ـ إلخ، بينما **يبيع** دخله. وهكذا تنتقل شروط الانتاج، بالنسبة للمزارع الفرد، من التداول إلى عملية انتاجه، وهكذا أيضاً يصبح التداول، عملياً، الشرط المسبق لانتاجه نظراً لأن [شروط الانتاج] تصبح، على نحو متزايد **سلعاً قد اشتراها (أو يمكن شراؤها)**. والواقع انها قد أصبحت في نظره سلعاً قبل ذلك بوقت كثير، نظراً لأنها أصناف، وسائل عمل، وهي في الوقت نفسه **قيم** تؤلف جزءاً من رأسماله. (وحين يعيدها بطبيعتها إلى الانتاج، فانه يدخلها بذلك في حساباته بوصفها أشياء بيعت إليه qua باعتباره **منتجاً**). زد على هذا، ان ذلك كله يمضي متساوقاً مع نمو النمط الرأسمالي للانتاج في الزراعة، التي تقف نتيجة لذلك على أساس صناعي، بصورة متزايدة.

إن السلعة **بوصفها الشكل الضروري الشامل للمنتوج**، السمة الخاصة للانتاج الرأسمالي، تكتسب استقلاليتها، بصورة حسية، في الانتاج واسع النطاق الذي ينبثق في مجرى الانتاج الرأسمالي. فالمنتوج يصبح، بصورة متزايدة، أحادياً **وهائلاً، من حيث طبيعته**. وهذا يسبغ عليه طابعاً اجتماعياً معيناً، طابعاً يرتبط وثيق الارتباط بالعلاقات الاجتماعية القائمة، بينما تظهر قيمته ـ الاستعمالية المباشرة التي تلبي حاجات منتجه، أمراً عارضاً، عديم الأهمية وغير أساسي. وينبغي لهذا المنتوج الهائل أن يتحقق كقيمة ـ تبادلية، ينبغي أن يجتاز استحالة(*) السلعة، ليس فقط بسبب أن على المنتج، كرأسمالي،

(*) تحول أو تغير في الشكل Metamorphoses. [م]

أن يضمن بقاءه، بل أيضاً لأن عملية الانتاج نفسها ينبغي أن يتم احتواؤها وتجديدها. لذلك تمتص التجارة هذا المنتوج. إن شاريه ليس [444] المستهلك المباشر بل التاجر الذي تقوم اعماله على تحقيق استحالة السلعة (Sismondi)(*) أخيراً يطوّر المنتوج طابعه السلعي، وبالتالي قيمته التبادلية، نظراً لأن ميادين الانتاج تصبح، في ظل الانتاج الرأسمالي، بالغة التشعب والتنوع، وبالتالي تتضاعف باطراد امكانات تبادل المنتجات(٣)

إن السلعة التي تنبثق من الانتاج الرأسمالي تختلف عن السلعة التي ابتدأنا منها بوصفها عنصر الانتاج الرأسمالي، شرطه المسبق. لقد بدأنا بالسلعة الفردية منظوراً إليها كصنف مستقل تشيأ فيه مقدار معين من وقت العمل ويمتلك بالتالي قيمة ـ تبادلية ذات مقدار معين.

ويمكن تحديد السلعة، بصورة أدق، على النحو التالي:

(١) إن ما تشيأ فيها ـ عدا عن قيمتها ـ الاستعمالية ـ هو كم معين من العمل الضروري اجتماعياً. ولكن على حين أن الأمر بالنسبة للسلعة المأخوذة بذاتها يبقى غير محدد تماماً (هذا في الواقع أمر عديم الأهمية) من أين يُستمد هذا العمل المتشيىء، فإنه يمكن أن يُقال عن **السلعة، كمنتوج لرأس المال**، انها تحتوي على كل من العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر. وقد سبق أن ذكرنا أن ذلك ليس صحيحاً بالمعنى الدقيق نظراً لأن العمل نفسه لا يتم بيعه وشراؤه كعمل مباشرة. ولكن السلعة تحتوي على كمية اجمالية معينة من العمل **المتشيىء**. وإن جزءاً من هذا العمل المتشيىء (عدا عن الرأسمال الثابت الذي دُفع لقاءه معادِل) يُبادَل لقاء معادِل لأجور العامل؛ وان جزءاً آخر

(*) هذه العبارة تلخيص وتأويل لسجال سيسموندي في «Nouveaux Principes» [المبادىء الجديدة] المجلد الأول، باريس، ١٨٢٧، ص ٩٠

(٣) مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص ١٧. انظر أيضاً: واكفيلد.

يستولي عليه الرأسمالي دون دفع أي معادِل. إن كلا الجزئين متشيئان. وبالتالي مائلان كجزئين في قيمة السلعة. وانه لاختصار مناسب أن نصف الواحد كعمل مدفوع، والثاني كعمل غير مدفوع.

[445] (٢) إن السلعة الفردية لا تظهر، مادياً، كجزء من الناتج الكلي لرأس المال فحسب، بل كجزء صحيح من الكل الذي ينتجه الرأسمال. ولم نعد الآن معنيين بالسلعة الفردية، المستقلة، بالمنتوج المنفرد. فنتيجة العملية ليست سلعاً فردية، بل **كتلة من السلع** يتجدّد فيها انتاج قيمة ـ الرأسمال الموظفة سوية مع القيمة ـ الفائضة (ـ أي العمل الفائض المستولى عليه ـ) وكل واحدة من هذه هي تجسيد لكل من قيمة **الرأسمال** والقيمة ـ الفائضة التي انتجها. إن العمل المنفق على كل سلعة لم يعد بالإمكان حسابه ـ إلا كمتوسط، أي كتقدير مثالي(*) ويبدأ الحساب ابتداء من ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي لا يدخل في قيمة المنتوج الكلي إلاّ بمقدار ما يُستهلك، مروراً بشروط الانتاج التي تستهلك جماعياً، وانتهاء بالمساهمة الاجتماعية المباشرة لعديد من الأفراد المتعاونين الذين يتساوى عملهم بصورة متوسطة. وعليه يُحسب هذا العمل **مثالياً**(*) كجزء صحيح من العمل الكلي المنفق عليه. وعند **تحديد سعر** الصنف الفردي يظهر ذلك كمجرد كسر مثالي من المنتوج الكلي الذي يعيد الرأسمال فيه انتاج نفسه.

(٣) إن السلعة، بوصفها منتوج الرأسمال، إنما تجسد القيمة الكلية للرأسمال زائداً القيمة ـ الفائضة، على خلاف السلعة الأصلية التي ظهرت لنا كشيء مستقل. إن **السلعة** هي المظهر المتحول لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وينبغي الآن تنظيم بيعها **بالميزان، وبالكميات** الضرورية لتحقيق قيمة الرأسمال القديم والقيمة ـ الفائضة القديمة التي حققها الرأسمال. ولبلوغ ذلك

(*) أي في الذهن، تصورياً [م].

لا يكفي أن تُباع السلع الفردية أو قسماً منها، حسب قيمتها.

لقد سبق أن رأينا أن السلعة ينبغي أن تكتسب نمطاً مزدوجاً من الوجود إنْ كان ينبغي لها أن تصلح لعملية التداول. وليس كافياً بالنسبة لها أن تظهر للشاري كصنف ذي خصائص نافعة معينة، أي **كقيمة ـ استعمالية** خاصة يمكن لها أن تلبي حاجات خاصة، سواء للاستهلاك الفردي أم للإستهلاك المنتج كما ينبغي لقيمتها ـ التبادلية أن تكون قد اكتسبت **شكلاً** مستقلاً، محدداً، متميزاً عن قيمتها ـ الاستعمالية، وإنْ يكن هذا التميز مثالياً. وينبغي لها أن تمثل كلاً من وحدة وازدواج القيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية. إن قيمتها ـ التبادلية تكتسب هذا الشكل المتميز بصورة مستقلة عن قيمتها ـ الاستعمالية، بوصفه الشكل الخالص لوقت العمل الاجتماعي المتجسد مادياً، أي **سعرها**. ذلك لأن السعر هو التعبير عن القيمة ـ التبادلية بوصفها قيمة ـ تبادلية، أي **كنقد**، وبتعبير أدق **كنقد حسابي**.

والآن، توجد في الواقع سلع فردية، مثل سكك الحديد، ومجمعات البناء الضخمة، إلخ وهي تمتلك بطبيعتها قدراً من الاستمرار ونطاقاً من السعة بحيث إن مجمل منتوج رأس المال الموظف يظهر كمنتوج **منفرد**. في مثل هذه الحالات ينبغي لنا أن نطبق القانون المتعلق بحالة السلع المنفردة؛ بتعبير آخر ما **السعر** إلاّ القيمة معبراً عنها بلغة النقود. إن القيمة الكلية لرأس المال + القيمة ـ الفائضة ستكون عندئذ محتواة في السلعة المنفردة ويمكن التعبير عنهما بلغة النقد الحسابي. إن السعر الفعلي لسلعة من هذا النوع لن يكون، عندئذ، شيئاً مختلفاً عما قلناه بصدد السلع الفردية، ما دام **المنتوج الكلي** لرأس المال سيكون ماثلاً في هذه الحالة، بالفعل، كسلعة **منفردة**. وعليه ليس ثمة ما يستدعي الوقوف عند هذه المسألة أكثر من ذلك.

إن غالبية السلع، على أية حال، منفصلة بطبيعتها (ولكن حتى السلع

التي تكون متصلة يمكن أن تُعتبر، في الجانب الأكبر، بمثابة كميات منفصلة). بتعبير آخر، عند النظر إليها بوصفها كميات من صنف معين، فانه يمكن تقسيمها وفقاً للمقاييس التي تتناسب معها تقليدياً باعتبارها قيماً ـ استعمالية.

/446/ وهكذا نتعامل مع (أ) حنطة بالكوارترات، و(ب) بن بالارطال، و(ج) قماش بالاذرع، و(د) سكاكين بالدزينات ـ وفي جميع هذه الأحوال تكون السلعة المنفردة هي وحدة القياس، إلخ

وينبغي لنا الان أن نعتبر **المنتوج الكلي** لرأس المال، هذا المنتوج الذي يمكن اعتباره سلعة منفردة، بصرف النظر عن حجمه، وعما إذا كان منفصلاً أم متصلاً، كمنتوج يمكن أن يُعدّ قيمة ـ استعمالية منفردة، تظهر قيمته ـ التبادلية في **السعر الكلي** كتعبير عن القيمة الكلية لهذا المنتوج الكلي.

عندما بحثنا **عملية انماء القيمة**، اتضح لنا أن جزءاً من الرأسمال الثابت الموظف، كالأبنية والآلات، إلخ، لا ينقل إلى المنتوج سوى جزء محدد من القيمة الذي يخسره في اثناء إدائه لوظيفة وسيلة عملية خلال عملية العمل. وهو لا يدخل المنتوج مادياً في شكل قيمته ـ الاستعمالية الخاصة. فهو يواصل الاسهام في انتاج السلع على مدى فترة زمنية طويلة، والقيمة التي ينقلها إلى الأشياء التي تم انتاجها خلال الانتاج تُقاس بمقياس علاقة هذه المدة الزمنية باجمالي الفترة الزمنية التي يُستهلك فيها كوسيلة عمل، أي الفترة التي تُستهلك فيها كامل قيمته وتنتقل إلى المنتوج. فأنْ دامَ عشر سنوات فأن بوسعنا أن نوجز المتوسط بالقول إن $\frac{١}{١٠}$ من قيمته ينتقل سنوياً إلى المنتوج، أي إن $\frac{١}{١٠}$ من قيمته ينتقل إلى المنتوج السنوي لرأس المال. وبعد أن يتم تصريف كمية معينة من المنتجات، يمكن لجزء من الرأسمال الثابت أن يواصل الاستخدام كوسيلة عمل، ويواصل بالتالي تمثيل قيمة معينة على أساس متوسط مماثل لما قمنا بحسابه تواً، طالما انه لا يؤلف جزءاً من قيمة كتلة المنتجات التي جرى

تصريفها على هذا النحو. إن القيمة الكلية لرأس المال الثابت ليست هامة إلاّ بالنسبة لقيمة كتلة المنتجات التي تم تصريفها، أي المنتجات التي أسهم في انتاجها؛ نقصد القول إن القيمة التي ينقلها خلال فترة معينة تُقتطع كجزء صحيح من قيمته الكلية، أي: إن الفترة المعينة التي يُستفاد منه خلالها تُنسب إلى الزمن الكلي الذي يُستخدم خلاله وينقل خلاله قيمته الكلية إلى المنتوج. أما ما عدا ذلك، فإن أية قيمة يظل يمتلكها لا أهمية لها بالنسبة إلى تعيين قيمة كتلة القيم التي جرى تصريفها أصلاً. إذ يمكن اعتبارها صفراً بقدر ما يتعلق الأمر بهذه الأخيرات. أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، يمكن لنا، توخياً للتبسيط، أن نعالج المسألة كما لو أن مجمل الرأسمال، بما في ذلك الجزء الثابت الذي يجري امتصاصه في المنتوج على مدى فترة زمنية طويلة، قد جرى احتواؤه ودخل في منتوج الرأسمال الكلي قيد البحث.

دعونا نفترض، إذن، أن المنتوج الكلي = ١٢٠٠ ذراع من القماش. إن الرأسمال الموظف = ١٠٠ جنيه، منها ٨٠ جنيهاً رأسمالاً ثابتاً، و٢٠ جنيهاً رأسمالاً متغيراً. إن معدل القيمة ـ الفائضة = ١٠٠ بالمائة، بحيث أن العامل يعمل نصف يوم العمل لأجل نفسه، ويعمل النصف الآخر مجاناً لأجل الرأسمالي. في هذه الحالة، فإن القيمة ـ الفائضة = ٢٠ جنيهاً، والقيمة الكلية للـ ١٢٠٠ ذراع = ١٢٠ جنيهاً، منها ٨٠ جنيهاً تمثل الرأسمال الثابت الموظف، و٤٠ جنيهاً تأتي من العمل الحي المُضاف. وثمة نصف من هذا الأخير يذهب كأجور إلى العامل، فيما يمثل النصف الثاني منه العمل الفائض أو يؤلف القيمة ـ الفائضة. *447*

وبما أن عناصر الانتاج الرأسمالي، باستثناء العمل المُضاف، تدخل عملية الانتاج بالأصل بمثابة سلع، أي باسعار محددة، يترتب على ذلك أن القيمة التي

يضيفها رأس المال الثابت تكون معينة سلفاً بلغة السعر. وعلى سبيل المثال، تبلغ في الحالة الراهنة ٨٠ جنيهاً عن الكتان والآلات، إلخ. أما بالنسبة للعمل المضاف، على أية حال، فإنه إذا كانت الأجور المحدّدة بوسائل المعيشة الضرورية = ٢٠ جنيهاً، وكان العمل الفائض يساوي العمل مدفوع الأجر، فينبغي التعبير عنه بسعر ٤٠ جنيهاً، نظراً لأن القيمة التي تعبر عن العمل المضاف تتوقف على كميته، وليس بأي حال على الظروف التي يكون فيها مدفوعاً. لذا فإن السعر الكلي للـ ١٢٠٠ ذراع التي انتجها رأسمال مقداره ١٠٠ جنيه = ١٢٠ جنيهاً.

كيف يتأتى لنا أن نحدِّد قيمة السلعة الفردية، وفي حالتنا هذه قيمة ذراع القماش؟ بداهة، بتقسيم السعر الكلي للمنتوج الإجمالي على عدد الوحدات التي تقسمه إلى أجزاء صحيحة وفقاً لمقياس معين. بتعبير آخر، يُقسم **السعر الكلي** على **عدد الوحدات المُقاسة** التي يجري التعبير بها عن القيمة ـ الاستعمالية. وفي حالتنا هذه $\frac{\text{١٢٠ جنيهاً}}{\text{١٢٠٠ ذراع}}$. حاصل ذلك سعرٌ مقداره شلنان للذراع الواحد من القماش. وإذا ما جرى تقسيم الذراع، الذي يخدم كمقياس للقماش، تقسيماً أبعد، أي إذا جرت تجزئته إلى أجزاء صحيحة أصغر، فان بوسعنا المضي في تحديد سعر نصف ذراع، إلخ، بالطريقة نفسها. وعليه يتحدد سعر السلعة الفردية، بالتعبير عن قيمتها ـ الاستعمالية كجزء صحيح من المنتوج الإجمالي، وتحديد سعرها كجزء صحيح مماثل من القيمة الكلية التي ولدّها الرأسمال الموظف.

لقد رأينا انه بمقدار ما تتباين **انتاجية العمل أو القوة المنتجة للعمل**، فإن وقت العمل نفسه سوف يؤدي إلى انتاج كميات بالغة الاختلاف من المنتوج، أو بتعبير آخر سيجري التعبير عن قيم ـ تبادلية متساوية في كميات مختلفة من القيم ـ الاستعمالية. دعونا نفترض، في المثال الحالي، أن انتاجية ناسج الأقمشة

تزداد إلى أربعة أمثال ما كانت عليه. إن الرأسمال الثابت، أي الكتان والآلات، إلخ، الذي يحركه العمل المُعبَّر عنه بـ ٤٠ جنيهاً، أن هذا الرأسمال الثابت كان يساوي ٨٠ جنيهاً. فأنْ ازدادتْ انتاجية الناسج إلى أربعة امثالها، فانها ستحرك أربعة أمثال هذا الرأسمال، أي ما قيمته ٣٢٠ جنيهاً من الكتان، إلخ وسيزداد عدد الأذرع المنتجة بالنسبة نفسها، نعني من ١٢٠٠ إلى ٤٨٠٠ غير أن العمل المُضاف الذي يبذله الناسج سوف يظل مُعبَّراً عنه بـ ٤٠ جنيهاً، ما دامت كميته قد بقيت على حالها دون تغير. وعليه فأن السعر الكلي للـ ٤٨٠٠ ذراع سوف يساوي الآن = ٣٦٠ جنيهاً، وسيكون سعر الذراع الواحد = $\frac{\text{٣٦٠ جنيهاً}}{\text{٤٨٠٠ ذراع}}$ = شلناً واحداً و٦ بنسات للذراع.

وهكذا فإن سعر الذراع الواحد سيكون قد هبط من شلنين أو ٢٤ بنساً إلى ١ ½ شلن أو ١٨ بنساً، أي هبط بنسبة ¼ لأن الرأسمال الثابت في الذراع الواحد قد امتص عملاً حياً مُضافاً أقل بنسبة ¼، خلال عملية تحويل ذلك العمل إلى قماش. أو بتعبير آخر أن المقدار نفسه من عمل النسج قد توزع على مقدار أكبر من المنتوج. ومن الأفضل بالنسبة لاغراضنا الحالية أن نسوق مثالاً يبقى فيه المقدار الكلي للنقد الموظف على حاله بينما تنتج انتاجية العمل مقادير بالغة الاختلاف من القيمة ـ الاستعمالية نفسها، ولتكنْ هذه قمحاً، وذلك نتيجة لتباين الشروط الطبيعية، كأنْ يكون ذلك مناخاً أفضل بهذا القدر أو ذاك. لنفرض أن ٧ جنيهات تمثل مقدار العمل المنفق في أكر واحد من [448] الأرض، لانتاج القمح مثلاً. من هذا المبلغ هناك ٤ جنيهات تمثل العمل المضاف و٣ جنيهات تمثل العمل المتشيء أصلاً في رأسمال ثابت. لنفرض أن جنيهين من هذه الـ ٤ جنيهات تُستخدم للأجور، ويبقى جنيهان بمثابة قيمة ـ فائضة، وفق المعدل البالغ ١٠٠ بالمائة، الذي افترضناه من قبل.

غير أن المحصول يتباين باختلاف المواسم.

حين يكون لدى	الاجمالي (مقاساً بالكوارترات)		قيمة أو سعر الاجمالي الذي الكوارتر الواحد تم انتاجه
المزارع	٥	فان باستطاعته أن يبيع بسعر	٢٨ شلناً ٧ جنيهات
	٤ ١/٢	أو بحوالي	٣١ شلناً ٧ جنيهات
	٤	ــــــــــ	٣٥ شلناً ٧ جنيهات
	٣ ١/٢	ــــــــــ	٤٠ شلناً ٧ جنيهات
	٣	ــــــــــ	٤٦ شلناً و٨ بنسات ٧ جنيهات
	٢ ١/٢	ــــــــــ	٥٦ شلناً ٧ جنيهات
	٢	ــــــــــ	٧٠ شلناً ٧ جنيهات (٤)

إن قيمة أو سعر المنتوج الإجمالي الذي يدرّه رأسمال قدره ٥ جنيهات موظف في كل أكر، يظل ٧ جنيهات، نظراً لأن الكميات الموظفة من العمل المتشيء والعمل الحيّ المضاف تظل ثابتة. غير أن هذا العمل نفسه يولدّ

(٤) An Inquiry into The Connection between The Present Price of Provisions, and the Size of Farms. With Remarks on Population as Affected Thereby. To Which are Added, Proposals For Preventing Future Scarcity. By a Farmer.
بحث في الصلة بين السعر الحالي للمؤن وحجم المزارع. مع ملاحظات عن تأثير ذلك على السكان. يضاف إلى ذلك مقترحات لمنع الشحة مستقبلاً بقلم مزارع [المؤلف هو جون اربوثنوت].

كميات بالغة الاختلاف من القمح، وعليه فان لكوارتر القمح الفردي، أي لنفس الجزء الصحيح من المنتوج الإجمالي، أسعار بالغة الاختلاف. إن تغاير أسعار السلع الفردية التي انتجها الرأسمال نفسه ليس له اطلاقاً أيما تأثير على معدل القيمة ـ الفائضة، أو على نسبة القيمة ـ الفائضة إلى الرأسمال المتغير، أو على الطريقة التي ينقسم بها يوم العمل إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. إن القيمة الكلية التي يجد العمل المضاف التعبير عنه فيها تظل على حالها دون تغير، لأن مقدار العمل الحي المضاف إلى رأس المال الثابت قد بقي على حاله الآن كما من قبل؛ نقصد القول إن نسبة القيمة ـ الفائضة إلى الأجور، أو نسبة العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع تبقى على حالها، بصرف النظر عما إذا كان الذراع يكلف شلنين، أو بات يكلف بعد تنامي انتاجية العمل، $1\frac{1}{2}$ شلن. فكل ما تغير، بقدر ما يتعلق الأمر بالذراع الفردي، هو المقدار الكلي لعمل النساجين الذي أُنفق عليه، بيد أن نسبَتَيْ العمل المدفوع وغير المدفوع، هاتين النسبتين اللتين ينقسم اليهما المقدار الكلي، تظلان على حالهما بالنسبة لأي جزء صحيح يحتويه الذراع من الكل، مهما كان هذا الكل كبيراً أم صغيراً. وبالمثل، ففي الوضع المعطى في مثالنا أعلاه، أي مع هبوط انتاجية العمل، الوضع الذي يتوزع فيه العمل الجديد المضاف على كوارترات أقل بحيث أن نسبة من العمل المضاف أكبر تنتسب إلى كل كوارتر، فإن الزيادة في سعر *491* الكوارتر الواحد في الحالة الثانية لن يؤثر أدنى تأثير على النسبتين اللتين سينقسم إليهما هذا المقدار الأكبر أو الأصغر من العمل الذي يمتصه كل كوارتر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع. فليس ثمة أدنى فرق، لا بالنسبة إلى القيمة ـ الفائضة الكلية التي انتجها الرأسمال، ولا بالنسبة إلى الجزء الصحيح من ـ القيمة ـ الفائضة، الذي تحتويه قيمة كل كوارتر بالقياس إلى القيمة الجديدة المُضافة إلى الكوارتر. فإذا جرت، في ظل الشروط المعينة، اضافة عمل حي أكثر إلى مقدار محدّد من وسائل الانتاج، فإن عملاً أكثر، مدفوعاً وغير مدفوع،

يُضاف بالنسب نفسها؛ وإذا جرت اضافة عمل حي أقل، فإن عملاً، مدفوعاً وغير مدفوع، أقل يضاف بالنسب نفسها. ولكن في كلتا الحالتين، فإن التناسب بين هذين العنصرين من العمل الجديد المضاف يظل على حاله دون تعديل.

وبمعزل عن عوامل خارجية معينة لا صلة لها باغراضنا الراهنة، فإن ميل نمط الانتاج الرأسمالي ونتيجته هي أن يزيد باطراد انتاجية العمل. لذا فإنه يزيد أيضاً كتلة وسائل الانتاج المحوّلة إلى منتجات باستخدام الكمية نفسها من العمل المضاف. وعندئذ فإن العمل المضاف يتوزع، باطراد، على كتلة أكبر من المنتجات مقلصاً بذلك سعر كل سلعة فردية، وأسعار السلع عموماً. وإن هذا التقليص لأسعار السلع لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى أيما تغيير، لا في كتلة القيمة ـ الفائضة التي ينتجها الرأسمال المتغير نفسه، ولا في نسبة انقسام العمل، المضاف حديثاً لكل سلعة فردية، إلى عمل مدفوع أو غير مدفوع، ولا في معدل القيمة ـ الفائضة التي نمت في كل سلعة فردية. فحين تتطلب كمية معينة من الكتان أو عدد من المغازل، عملاً أقل لانتاج ذراع واحد من القماش، فإن حقيقة تزايد أو تناقص مقدار العمل لا تمس البتة نسب العمل المدفوع إلى العمل غير المدفوع. إن المقدار المطلق للعمل الحي المضاف حديثاً إلى مقدار معين من العمل المتشيء أصلاً، لا يؤثر بشيء على النسبتين اللتين تنقسم بهما الكمية، الأكبر، أو الأصغر، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع، عند تطبيق ذلك على السلعة الفردية. ورغم التغير في سعر السلعة، الناجم عن تغير القدرة المنتجة للعمل، نعني انه على الرغم من تقلص الأسعار ورخص السلع، فإن العلاقة بين العمل المدفوع والعمل غير المدفوع، أي بوجه عام معدل القيمة ـ الفائضة الذي انماه رأس المال، يمكن أن يظل ثابتاً. وحتى لو لم يكن هناك تغير في انتاجية العمل المضاف حديثاً إلى وسائل العمل، بل كان

هناك تغير في انتاجية العمل الذي يخلق وسائل العمل، مؤدياً إلى رفع أو خفض اسعارها، فمن الجلي بالمثل أن التغير الناتج عن ذلك في **اسعار** السلع المعنية لن يكون له أيما تأثير على الانقسام الثابت للعمل الجديد المضاف، الذي تحتويه هذه السلع، إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع.

وعلى العكس، **فإن تغيراً في سعر السلع** لا يَحولُ دون ثبات معدل القيمة ـ الفائضة وثبات انقسام العمل الجديد المضاف إلى عمل مدفوع وغير مدفوع. وعلاوة على ذلك، فان **ثبات أسعار السلع** لا يمنع بذاته تغيراً في معدل القيمة ـ الفائضة، أو تحويراً في التناسب بين العمل المدفوع وغير المدفوع. وتوخياً للتبسيط دعونا نفترض أنه لا يحدث في فرع الصناعة قيد البحث **أي تغير في انتاجية أي عمل داخله**. وهكذا ففي المثال المذكور أعلاه لن يطرأ تغير في انتاجية عمل النسج أو العمل المنخرط في انتاج الكتان والمغازل، إلخ واستناداً إلى الفرضية التي صغناها آنفاً، يجري توظيف ٨٠ جنيهاً في رأس المال الثابت، و٢٠ جنيهاً في رأس المال المتغير. إن هذه الـ ٢٠ جنيهاً تمثل ٢٠ يوماً (أيام أسبوع) لعشرين ناسجاً. واستناداً إلى افتراضنا، فقد انتجوا ٤٠ جنيهاً، مشتغلين نصف اليوم لأنفسهم ونصفه للرأسمالي. ولكننا سنفترض أيضاً، بدلاً من يوم عمل مؤلف من ١٠ ساعات، أن يوم العمل يُمدَّد إلى ١٢ ساعة، بحيث يزداد العمل الفائض بمقدار ساعتين للعامل [450] الواحد. لقد نما يوم العمل الكلي بـ $\frac{١}{٥}$، من ١٠ ساعات إلى ١٢ ساعة. وبما أن ١٠ ١٢ = $\frac{٢}{٣}$ ١٦ ٢٠، فإنّ $\frac{٢}{٣}$ ١٦ ناسجاً فقط يلزمون الآن لتحريك الرأسمال الثابت نفسه البالغ ٨٠ جنيهاً، وبالتالي لانتاج ١٢٠٠ ذراع من القماش. (لأن عشرين رجلاً يعملون ١٠ ساعات = ٢٠٠ ساعة، و $\frac{٢}{٣}$ ١٦ رجلاً يعملون ١٢ ساعة = أيضاً ٢٠٠). بالمقابل، إذا احتفظنا بالعمال العشرين كلهم، فانهم سيقدمون ٢٤٠ ساعة عمل بدلاً من ٢٠٠ ساعة

عمل. وبما أن قيمة ٢٠٠ ساعة عمل يومياً تبلغ ٤٠ جنيهاً في الأسبوع، فإن قيمة ٢٤٠ ساعة يومياً تبلغ ٤٨ جنيهاً في الأسبوع. ولكن بما أن انتاجية العمل إلخ، قد بقيت ثابتة، ولما كانت ٤٠ جنيهاً تطابق رأسمالاً ثابتاً قدره ٨٠ جنيهاً، يترتب على ذلك أن ٤٨ جنيهاً تتطلب ٩٦ جنيهاً رأسمالاً ثابتاً. وعليه فإن الرأسمال المنفق يبلغ ١١٦ جنيهاً وقيمة السلع التي ينتجها = ١٤٤ جنيهاً. ولكن بما أن ١٢٠ جنيها = ١٢٠٠ ذراع، فإن ١٤٤ جنيهاً = ١٤٤٠ ذراعاً. وستكون كلفة الذراع الواحد: $\frac{\text{١٤٤جنيهاً}}{\text{١٤٤٠}}$ $\frac{\text{جنيه واحد}}{\text{١٠}}$ شلنين. إن سعر الذراع المفرد يظل على حاله دون تغير لأنه يظل يكلف المقدار الكلي نفسه من ناحية العمل المضاف ومن ناحية العمل المتشيء في وسائل العمل. لكن مقدار القيمة ـ الفائضة الذي يحتويه كل ذراع سيكون قد ازداد. ففي السابق، كانت هناك ٢٠ جنيهاً من القيمة ـ الفائضة في ١٢٠٠ ذراع. وعليه فإن القيمة ـ الفائضة في الذراع الواحد كانت $\frac{\text{٢٠ جنيهاً}}{\text{١٢٠٠}}$ $\frac{٢}{١٢٠}$ = $\frac{١}{٦٠}$ جنيه = $\frac{١}{\text{٣ شلنات}}$ = ٤ بنسات أما الآن فان هناك ٢٨ جنيهاً في ١٤٤٠ ذراعاً، وثمة في الذراع الواحد $\frac{٢}{٣}$ ٤ بنس، نظراً لأن $\frac{٢}{٣}$ ٤ بنس × ١٤٤٠ = ٢٨ جنيهاً، وهذا هو المقدار الحقيقي للقيمة ـ الفائضة، المماثلة في الـ ١٤٤٠ ذراعاً. وبالطريقة نفسها، ثمة ٨ جنيهات اضافية من القيمة ـ الفائضة (= ٨٠ ذراعاً بسعر شلنين للذراع الواحد)، وأن عدد الأذرع، في الواقع، قد نما من ١٢٠٠ إلى ١٤٤٠

نجد في هذا المثال أن **سعر السلعة** يظل على حاله. كذلك شأن انتاجية العمل والرأسمال المستخدم في دفع الأجور. مع ذلك، يرتفع مقدار القيمة ـ الفائضة من ٢٠ إلى ٢٨، أي بمقدار ٨، وهذا $\frac{٢}{٥}$ من الـ ٢٠، لأن ٨ × $\frac{٥}{٢}$ $\frac{٤٠}{٢}$ ٢٠، أي بنسبة ٤٠ في المائة. هذه هي النسبة المئوية التي نمت بها القيمة ـ الفائضة الكلية. أما بالنسبة إلى معدل القيمة ـ الفائضة

فقد ارتفع من ١٠٠ بالمائة إلى ١٤٠ بالمائة.

إن بالوسع تصحيح هـذه الأرقام اللعينـة فيما بعـد(*) حسبنا في الـوقت الحاضر أن نشير إلى أن القيمة ـ الفائضة تنمو مـع **ثبات الأسعـار** لأن الرأسـمال المتغـير نفسه يحـرك عملاً **أكـثر**، وهذا لا يعني فقط انتـاج سلع **أكـثر بـالكلفـة** نفسها، بل انتاج سلع أكثر تحتوي على نسبـة من العمل غـير المدفـوع أكبر من ذي قبل.

إن **الحسـاب الصحيح** معـروض في المقارنـة التاليـة التي لا ابتغي سـوى *[451]* استباقها بتقديم هذه الملاحظة:

إذا كـانت الـ ٢٠ جنيهـاً م [رأسـمال متغـير] = ٢٠ يـوم عمـل ذي ١٠ ساعات (طالما أن أيـام الأسبوع يمكن أن تضرب بـ ٦، فـإن ذلك لا يؤثـر على الوضع) وكـان يوم العمـل = ١٠ ساعـات، فإن العمـل الكلي المنجـز = ٢٠٠ ساعة.

والآن، إذا مُدِّد اليوم من ١٠ إلى ١٢ ساعة (ومُدِّدِ العمل الفائض من ٥ إلى ٧) فإن العمل الكلي في ٢٠ [يوماً] = ٢٤٠

إذا كانت ٢٠٠ ساعة عمل تمثل ٤٠ جنيهاً، فإن ٢٤٠ = ٤٨ جنيهاً.

وإذا كانت ٢٠٠ ساعة عمل تضع موضع الحركـة رأسمالاً ثـابتاً مقـداره ٨٠ جنيهاً، فإن ٢٤٠ سوف تحول رأسمالاً يبلغ ٩٦ جنيهاً.

وإذ كانت ٢٠٠ ساعة تنتج ١٢٠٠ ذراع، فـإن ٢٤٠ ساعـة سوف تثمـر ١٤٤٠ ذراعاً. والآن. فإلى مقارنتنا:

(*) جرى تصحيح أرقام ماركس حيثما اقتضت الضرورة.

	ث	م	ف	قيمة الناتج الاجمالي	معدل القيمة الفائضة	مقدار القيمة الفائضة	الأذرع	سعر الذراع الواحد	مقدار العمل في الذراع الواحد	العمل الفائض [في الذراع الواحد]	معدل العمل الفائض
I	٨٠ جنيهاً	٢٠	٢٠	١٢٠ جنيهاً	١٠٠٪	٢٠ جنيهاً	١٢٠٠	٢ شلن	٨ بنسات	٤ بنسات	٤ ٤ ١٠٠٪
II	٩٦ جنيهاً	٢٠	٢٨	١٤٤ جنيهاً	١٤٠٪	٢٨ جنيهاً	١٤٤٠	٢ شلن	٨ بنسات	٤ ٢/٣ بنس	٣ ١/٣ ٤ ٢/٣ ١٤٠٪

٧ : ٥ = عدد الساعات ازداد من ٥ إلى ٧

في اعقاب ازدياد **القيمة ـ الفائضة المطلقة**، أي نتيجة اطالة يوم العمل، تغير التناسب في المقدار الكلي للعمل المنجز، من ٥ ٥ إلى ٧ : ٥، أي من ١٠٠ في المائة إلى ١٤٠ في المائة، وهو تناسب ينعكس Pari Passu **في كل** ذراع. غير أن المقدار الكلي للقيمة ـ الفائضة يتحدد **بعدد العمال المستخدمين** وفق هذا المعدل الأعلى. ولو جرى تقليص عددهم إثر تمديد يوم العمل، أي إذا تم اداء المقدار نفسه من العمل ولكن باستخدام عمال أقل، اعتماداً على يوم عمل أطول، فإن معدل القيمة ـ الفائضة سوف يشهد زيادة **مماثلة**، ولكن مقدارها المطلق لن يشهد ذلك.

دعونا ننطلق الآن، على العكس، من الافتراض بان **يوم العمل يبقى على حاله**، أي يبقى ١٠ ساعات، لكن العمل الضروري ينخفض من ٥ ساعات إلى ٤ ساعات بسبب **تزايد الانتاجية** لا في رأس المال الثابت المستخدم في النسيج، أو في عمل النسيج ذاته، بل في فروع صناعية أخرى **تؤلف** منتجاتها جزءاً من أجر العمل. هذا يعني أن العمال الآن يعملون ٦ ساعات لأجل الرأسمالي بدلاً من ٥، ويعملون ٤ ساعات لأنفسهم بدلاً من ٥. لقد كانت نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري ٥ : ٥ أي ١٠٠٪؛ وقد باتت *[452]* الآن ٦ : ٤، أي ١٥٠ في المائة.

والآن، كما من قبل، يجري استخدام ٢٠ شخصاً لعشر ساعات، مما يعطي ٢٠٠ ساعة. وهم يحركون، في الحالتين، الرأسمال الثابت نفسه، البالغ ٨٠ جنيهاً. إن قيمة المنتوج الكلي تظل ١٢٠ جنيهاً، وعدد الأذرع يبقى ١٢٠٠، وسعر كل ذراع يظل شلنين ـ ذلك لأن شيئاً لم يتغير في سعر الانتاج. إن المنتوج الكلي (بلغة القيمة) لشخص واحد [ـ يوم واحد] = جنيهين، و٢٠ = ٤٠ جنيهاً. ولكن على حين أن الأمر كان يلزم العامل في السابق، ٥ ساعات في اليوم، أي ٢٠ جنيهاً في الأسبوع، لشراء وسائل معيشته، فإن الأمر

الآن لا يتطلب سوى ٤ ساعات، = ١٦ جنيهاً في الأسبوع، لشراء المقدار نفسه. وإن ما يُدفع إلى العشرين شخصاً الذين يؤدون الآن ٩٦ ساعة فقط من العمل الضروري يساوي الآن ١٦ جنيهاً بالمقارنة مع ٢٠ جنيهاً في السابق. لقد انخفض الرأسمال المتغير من ٢٠ جنيهاً إلى ١٦ جنيهاً، ولكنه ما يزال يضع المقدار نفسه من العمل المطلق قيد الحركة. ولكن هذا المقدار يتوزع الآن بصورة مختلفة. في السابق كان $\frac{1}{2}$ مدفوعاً، و$\frac{1}{2}$ غير مدفوع. أما الآن فإن هناك، من العشر ساعات، ٤ مدفوعة و٦ غير مدفوعة، أي $\frac{2}{5}$ مدفوعة و $\frac{3}{5}$ غير مدفوعة. وعوضاً عن التناسب ٥ : ٥، هناك تناسب جديد هو ٦ : ٤، وقد ارتفع معدل القيمة ـ الفائضة من ١٠٠ في المائة إلى ١٥٠ في المائة. لقد ارتفع معدل القيمة ـ الفائضة بنسبة ٥٠ في المائة. وهناك في كل ذراع واحد، $\frac{1}{5}$ ٣ بنس من العمل سيكون مدفوعاً و$\frac{4}{5}$ ٤ بنس من العمل سيكون غير مدفوع، وهذا $\frac{24}{5}$ $\frac{16}{5}$، أي ٢٤ : ١٦، كما أعلاه. وهكذا فإن الصورة الإجمالية هي على النحو المبين في جدول III.

نلاحظ هنا أن مقدار القيمة ـ الفائضة هو ٢٤ جنيهاً لا غير، عوضاً عن ٢٨ جنيهاً كما في الجدول II. ولكن إذا كان قد جرى في الجدول III انفاق الرأسمال المتغير نفسه والبالغ ٢٠ جنيهاً، فان **المقدار الكلي** من العمل المستخدم كان سيرتفع، نظراً لأنه يبقى على حاله برأسمال متغير مقداره ١٦ جنيهاً. والحق، بما أن ٢٠ هي أكبر من ١٦ بنسبة الربع، فانه كان سيزداد بنسبة الربع. وفي هذه الحالة كان **المقدار الكلي للعمل المستخدم سيزداد هو أيضاً، وليس فقط التناسب بين العمل الفائض والعمل المدفوع**. ولما كانت ١٦ جنيهاً تثمر ٤٠ جنيهاً، في ظل المعدل الجديد المعين، فان ٢٠ جنيهاً سوف تدرّ ٥٠ جنيهاً، منها ٣٠ جنيهاً تؤلف قيمة ـ فائضة. وإذا كانت ٤٠ جنيهاً = ٢٠٠ ساعة، فان ٥٠ جنيهاً تساوي ٢٥٠ ساعة. وإذا كانت ٢٠٠ ساعة تحرك ٨٠

	ث	م	ف	قيمة المنتوج الإجمالي	معدل القيمة الفائضة	مقدار القيمة الفائضة	الأذرع	سعر الذراع الواحد	مقدار العمل في الذراع الواحد	العمل الفائض [في الذراع الواحد]	معدل العمل الفائض
III	٨٠ جنيهاً	١٦ جنيهاً	٢٤ جنيهاً	١٢٠ جنيهاً	١٥٠٪	٢٤ جنيهاً	١٢٠٠	٢ شلن	٨ بنسات	$\frac{٤}{٥}$ ٤ بنس	$\frac{٤}{٥}$ ٤ $\frac{١}{٥}$ ٣= ٢٤ ١٦ = ١٥٠٪

	ث	م	ف	قيمة المنتوج الإجمالي	معدل القيمة الفائضة	مقدار القيمة الفائضة	الأذرع	سعر الذراع الواحد	مقدار العمل في الذراع الواحد	العمل الفائض [في الذراع الواحد]	معدل العمل الفائض
III - آ	١٠٠ جنيه	٢٠ جنيهاً	٣٠ جنيهاً	١٥٠ جنيهاً	١٥٠٪	٣٠ جنيهاً	١٥٠٠	٢ شلن	٨ بنسات	$\frac{٤}{٥}$ ٤ بنس	١٥٠٪

جنيهاً من ث، فان ٢٥٠ ساعة سوف تحول ١٠٠ جنيه من ث وأخيراً، إذا كانت ٢٠٠ ساعة قد انتجت ١٢٠٠ ذراع، فان ٢٥٠ ساعة سوف تثمر ١٥٠٠ ذراع. وتصبح الحسابات كما هو مبين في جدول III آ

ينبغي أن نلاحظ ما يلي عموماً: نتيجة هبوط الأجور (هنا، في اعقاب تزايد الانتاجية) يلزم **رأسمال متغير أقل** لوضع المقدار نفسه من العمل قيد الاشتغال، أي لوضع **المقدار نفسه من العمل قيد الاشتغال لرأس المال بفوائد أكبر** (نظراً لأن الجزء المدفوع، في هذا المقدار نفسه، يهبط بالقياس إلى الجزء غير المدفوع). لذا، فإن الرأسمالي الذي يواصل انفاق المقدار **نفسه من رأس المال المتغير** سيجني مضاعفاً ذلك لأنه لن يكون قادراً، فقط، على أن يكسب **معدل قيمة ـ فائضة أعلى**، لقاء المبلغ الكلي نفسه، فحسب، بل إنه قادر أيضاً على استغلال **كمية من العمل أكبر وفق هذا المعدل الأعلى**، رغم أن رأسماله المتغير لم يرتفع من حيث الحجم.

145 لقد رأينا مما تقدم أنه:

(١) عندما **تتغير اسعار السلعة**، يمكن لمعدل وكمية القيمة الفائضة أن **يظلا ثابتين**؛

(٢) عندما **تبقى اسعار السلعة ثابتة**، يمكن لمعدل وكمية القيمة الفائضة أن **يتغيرا**.

وعلى العموم فإن اسعار السلع، كما بيّنا في بحثنا انتاج القيمة ـ الفائضة، لا تمارس تأثيرها إلاّ بمقدار ما تدخل في تكاليف اعادة انتاج قدرة ـ العمل، فتمس بذلك قيمتها، وهو تأثير يمكن أن يلتغي على المدى القصير بفعل مؤثرات معاكسة.

يترتب على النقطة (١). اننا إذا اغفلنا، هنا، ذلك القطاع من المنتجات التي إذا أصبحت أرخص، جعلت قدرة ـ العمل أرخص أيضاً (مثلما انها إذا

أصبحت أغلى جعلت قدرة ـ العمل أغلى)، فإن هبوط الاسعار، ان رخص السلع، الناجم عن تزايد انتاجية العمل، يعني أن عملاً أقل بات يتجسد مادياً في سلع معينة، أو أن العمل نفسه يعطي كمية أكبر من السلع، بحيث أن جزء العمل الصحيح اللازم لانتاج منتوج فردي يصير أصغر. غير أن ذلك لا يعني، بالضرورة، حصول تغير في الانقسام النسبي للعمل، الداخل في أي صنف معين، إلى عمل **مدفوع** وعمل **غير مدفوع**. إن القانونَيْن المبينين هنا، ينطبقان، عموماً، على سائر السلع، بما فيها تلك التي لا تدخل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اعادة انتاج قدرة ـ العمل، والتي لا علاقة لسعرها، سواء أكان عالياً أم متدنياً، بتحديد **قيمة** قدرة ـ العمل ذاتها.

ويترتب على النقطة (٢) (انظر الجدولين III وIII آ) انه على الرغم من ثبات **اسعار** السلع، وثبات انتاجية العمل الحيّ المستخدم مباشرة في فرع الصناعة الذي يخلق تلك السلع، **فإن معدل وكمية القيمة ـ الفائضة يمكن أن يرتفعا**. (وعلى النسق نفسه، كان بوسعنا أن نبين **العكس** ونعني تحديداً انهما يمكن أن ينخفضا، فيما لو جرى تقليص يوم العمل الاجمالي، أو فيما لو تزايد **وقت العمل الضروري** ـ مع بقاء يوم العمل نفسه ثابتاً على حاله ـ بسبب أن السلع الأخرى اصبحت أغلى). وهذه هي الحالة التي يُشْغِلُ فيها **رأسمال متغير ذو حجم معين مقادير متفاوتة من عمل ذي انتاجية معينة**. (في حين أن أسعار السلع تظل ثابتة طالما لم يطرأ تغير على انتاجية العمل). وبالمقابل، فإن **رأسمالاً متغيراً ذا حجم متغير يمكن أن يُشغِلَ مقادير متساوية من عمل ذي** انتاجية معينة. وباختصار، فإن رأسمالاً متغيراً ذا حجم معين لا يضع، على الدوام، المقدار نفسه من العمل الحي موضع الحركة، وإذا ما اعتبرناه رمزاً لمقادير العمل التي يحركها، فينبغي اعتباره رمزاً **متغير المقدار**.

إن هذه الملاحظة الأخيرة (الجدول II والقانون الثاني) تبين كيف ينبغي

النظر إلى السلعة بصورة تختلف تماماً عن الطريقة التي نظرنا بها إليها في بدء بحثنا للمنتوج الفردي، المستقل ـ لأن السلعة تتجلى هنا بوصفها منتوج الرأسمال، بوصفها جزءاً مكوناً لرأس المال، بوصفها حاملاً لرأس المال الذي أنمى قيمته ذاتياً، وبالتالي فانها تحتوي على جزء صحيح من القيمة ـ الفائضة التي ولدّها رأس المال.

(حين نتحدث عن سعر السلع، فإننا نفترض، ضمناً، ان **السعر الكلي** لكمية السلع التي انتجها رأس المال = **قيمتها الكلية**، وعليه فإن **سعر** الجزء الصحيح من السلعة الفردية = الجزء الصحيح من تلك القيمة الكلية. إن **السعر**، في هذا الاطار، هو، عموماً، محض تعبير نقدي عن **القيمة**. أما الاسعار التي تختلف عن القيم المعنية، فانها لم تدخل بعد في نطاق بحثنا).

[454] إن **السلعة الفردية**، منظوراً إليها كمنتوج، كمكوِّن أولي فعلي من مكونات رأس المال الذي تولدّ وأُعيد انتاجه، إن هذه السلعة تختلف، إذن، عن السلعة الفردية التي بدأنا بها، والتي اعتبرناها بمثابة صنف له **استقلال ذاتي**، بمثابة المقدمة لتكوين رأس المال. انها لا تختلف فقط من ناحية مسألة السعر المشار إليها آنفاً، بل تختلف أيضاً في واقع انه حتى لو بيعت السلعة بموجب سعرها، فإن **قيمة** الرأسمال الموظف في انتاجها قد لا تتحق، وان **القيمة ـ الفائضة** التي خلقها هذا الرأسمال قد لا تتحق هي الأخرى. والحق، فبسبب كون السلعة مجرد حامل للرأسمال، ليس من الناحية المادية فحسب، أي ليس كجزء من القيمة ـ الاستعمالية التي يتألف منها الرأسمال، بل كحامل **للقيمة** التي يتألف منها الرأسمال، فإن من المحتمل أن يبيع الرأسمالي سلعاً باسعار تطابق قيمها الفردية، ولكن **بأدنى من قيمها كمنتجات لرأس المال، وكمكوّنات للمنتوج الإجمالي الذي يحظى فيه بوجوده، الرأسمال الذي أنمى قيمته فعلياً**.

وفي المثال المعطى أعلاه، قام رأسمال قدره ١٠٠ جنيه باعادة انتاج نفسه في شكل ١٢٠٠ ذراع من القماش بسعر ١٢٠ جنيهاً ولما كنا، في بحثنا السابق، قد استخدمنا الأرقام $\frac{ث}{٨٠}$ $\frac{م}{٢٠}$ $\frac{ف}{٢٠}$ (*)، فاننا نستطيع الآن أن نمثل الوضع بافتراضنا أن الـ ٨٠ جنيهاً رأسمالاً ثابتاً تتجسد في ٨٠٠ ذراع، أي في $\frac{٢}{٣}$ من المنتوج الإجمالي؛ وأن ٢٠ جنيهاً رأسمالاً متغيراً، أي الأجور، تضارع ٢٠٠ ذراع، أي $\frac{١}{٦}$ من الإجمالي؛ وأن ٢٠ جنيهاً قيمة ـ فائضة تعادل، بالمثل، ٢٠٠ ذراع، أي $\frac{١}{٦}$ وإذا ما افترضنا الآن أن ٨٠٠ ذراع، وليس ذراعاً واحداً، قد بيعت بموجب السعر الصحيح، وهو ٨٠ جنيهاً، وأن الجزأين الآخرين تعذرا على البيع، فإن $\frac{٤}{٥}$ فقط، من القيمة ـ الرأسمال الأصلية، البالغة ١٠٠ جنيه، قد أعيد انتاجها. وباعتبار هذه الأذرع الـ ٨٠٠ حاملاً للرأسمال الكلي، أي باعتبارها المنتوج **الفعلي** الوحيد لرأس المال الكلي البالغ ١٠٠ جنيه، فإنها قد بيعت **بأقل من** قيمتها، أي بثلثي قيمتها، إنْ توخينا الدقة، ما دامت قيمة المنتوج كله = ١٢٠، والـ ٨٠ تؤلف $\frac{٢}{٣}$ من ذلك، أما الـ ٤٠ المفقودة فهي الثلث المتبقي إن هذه الأذرع الـ ٨٠٠، مأخوذة بذاتها، يمكن أيضاً أن تُباع **بما يزيد عن** قيمتها الحقيقية، مع ذلك فإن الأذرع، كحاملات للرأسمال الكلي، يمكن أن تباع بموجب سعرها الصحيح؛ أي مثلاً إذا بيعت هذه بـ ٩٠ جنيهاً، وبيعت الأذرع الـ ٤٠٠ المتبقية بـ ٣٠ جنيهاً. غير اننا نعتزم، لاغراضنا الراهنة، إغفال بيع مختلف أجزاء الكمية الإجمالية من السلع بـ**اسعار أعلى أو أدنى** من قيمتها، نظراً لأن المقدمة التي ننطلق منها تنص بالضبط على وجوب بيع السلع **وفق قيمها الصحيحة**.

(*) الرموز: ث = رأسمال ثابت

م = رأسمال متغير

ف = قيمة ـ فائضة. [م]

إن المسألة المطروحة هنا لا تقتصر على أن سعر بيع السلعة يجب أن يعكس قيمتها، كما هو الحال مع السلعة منظوراً إليها كشيء مستقل ذاتياً، بل إن الأمر يتعداه إلى أن سعر بيعها، بوصفها حاملاً للرأسمال الموظف فيها، ينبغي أن يعكس أيضاً واقع أنها **جزء صحيح من المنتوج الكلي لذلك الرأسمال**. فعند بيع ٨٠٠ ذراع فقط من المنتوج الكلي البالغ ١٢٠٠ = ١٢٠ جنيهاً، فإن هذه الأذرع الـ ٨٠٠ لا تمثل ثلثي القيمة الكلية، بل تمثل القيمة الكلية ذاتها، أي أنها تمثل قيمة ١٢٠ جنيهاً لا ٨٠ جنيهاً، والسلعة الفردية لا تساوي = $\frac{\text{٨٠ جنيهاً}}{\text{٨٠٠}}$ $\frac{٨}{٨٠}$ $\frac{٤}{٤٠}$ $\frac{٢}{٢٠}$ = ٢ شلن، بل تساوي = $\frac{\text{١٢٠ جنيهاً}}{\text{٨٠٠}}$ $\frac{١٢}{٨٠}$ $\frac{٣}{٢٠}$ = ٣ شلنات. وعليه فبوصفها منتوجاً فردياً، ستباع بـ ٥٠ بالمائة أغلى، فيما لو بيعت بـ ٣ شلنات عوضاً عن شلنين. أما بوصف المنتوج الفردي جزءاً صحيحاً من القيمة الكلية، فانه ينبغي أن يُباع بموجب سعره المضبوط، وبالتالي، أن يباع **كجزء صحيح** من المنتوج الكلي المباع وعليه فانه قد لا يباع كصنف مستقل، بل بوصفه، مثلاً، $\frac{١}{١٢٠٠}$ من المنتوج الكلي، أي نسبة إلى المتبقي $\frac{١١٩٩}{١٢٠٠}$ والمسألة هنا هي أن الصنف المنفرد ينبغي أن يباع بموجب سعره الصحيح مضروباً **بالعدد** الذي يؤلف مقامه كجزء صحيح من كل.

(يترتب على ذلك انه، مع **تطور الانتاج الرأسمالي** وما ينجم عنه من انخفاض في الاسعار، لا بد وأن يكون هناك ازدياد في **كمية السلع**، في **عدد** الاصناف الواجب بيعها نقصد القول إن **توسعاً مطرداً للسوق** يغدو ضرورة بالنسبة إلى الانتاج الرأسمالي. ولكن يُستحسن ترك هذه النقطة إلى الكتاب اللاحق) إنها تفسر أيضاً لماذا لا يستطيع الرأسمالي بيع ١٣٠٠ ذراع بسعر شلنين للذراع الواحد، حتى لو استطاع أن يجهز ١٢٠٠ ذراع بهذا السعر. لأن الـ ١٠٠ ذراع الإضافية قد تتطلب توسيعات في الرأسمال الثابت تستطيع أن

تقدم ١٢٠٠ ذراع أخرى بذلك السعر، لا ١٠٠ ذراع إضافية، إلخ).

نرى من ذلك كيف ينبغي تمييز الصنف، منظوراً إليك **كمنتوج لرأس المال**، عن **الصنف الفردي**، منظوراً إليه **كشيء مستقل**، وان هذا التمايز سوف يبرز إلى العيان على نحو متزايد. فكلما مضينا قدماً في عمليات الانتاج والتداول الرأسمالي، ازدادت ملاحظتنا لأثره على السعر الحقيقي للسلعة.

والنقطة التي أود أن ألفت إليها الانتباه بنحو خاص، هي التالية:

رأينا في الفصل الثاني، الفقرة ٣ من هذا الكتاب الأول،(*) كيف أن مختلف عناصر القيمة في منتوج رأس المال (قيمة رأس المال الثابت، وقيمة رأس المال المتغير، والقيمة ـ الفائضة) يمكن العثور عليها، بل إنها، كما هو الحال، تتكرر، بالنسب نفسها في كل سلعة منفردة، كاجزاء صحيحة من **القيمة ـ الاستعمالية الكلية التي تم انتاجها**، وكاجزاء صحيحة من **القيمة (ـ التبادلية) الكلية** التي تم انتاجها، على حد سواء، هذا من جهة. من جهة ثانية، يمكن تقسيم المنتوج الكلي إلى نسب معينة من القيمة ـ الاستعمالية أو الصنف المُنتَج، حيث إن جزءاً أولاً منها يمثل قيمة رأس المال الثابت، وجزءاً ثانياً يمثل قيمة رأس المال المتغير، وجزءاً ثالثاً يمثل القيمة ـ الفائضة. ورغم أن هاتين المجموعتين من الأوصاف متطابقتان من حيث الجوهر، **فإنهما تتناقضان** في شكل التعبير عنهما. ففي الحالة الأخيرة، فإن الأصناف الفردية التي تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي المجموعة التي تعيد انتاج قيمة رأس المال الثابت لا غير، تمثل فقط العمل الذي تشيأ قبل عملية الانتاج. وكمثال على ذلك فإن ٨٠٠ ذراع = ٨٠ جنيهاً = قيمة رأس المال الثابت الموظف ـ تمثل قيمة غزول القطن. والزيت، والفحم، والآلات المستهلكة فقط، ولكنها لا تمثل مثقال ذرة

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع معدل القيمة الفائضة، ٣ ـ ساعة سنيور الأخيرة. [م].

من العمل المضاف في النسج أما إذا نظرنا إلى الأمر من **وجهة القيمة ـ الاستعمالية**، من جهة أخرى، فإن كل ذراع من القماش لا يحتوي فقط على الكتان، بل يحتوي أيضاً على كمية معينة من العمل الذي اعطاه شكل قماش، ويحتوي، بالمثل، في سعره البالغ شلنين، على ١٦ بنساً كاعادة انتاج لرأس المال الثابت الذي استُهلك فيه، و٤ بنسات للأجور و٤ بنسات للعمل غير المدفوع، المتجسدة فيه.

إن الفشل في حلّ هذا التناقض الظاهر يمكن أن يؤدي، كما سنرى لاحقاً، إلى اخطاء أساسية في التحليل. فهذا الأمر، للوهلة الأولى، **مربك** تماماً للشخص الذي ينظر إلى **سعر** السلعة الفردية فقط، مثلما هو الأمر مع فرضيتنا السابقة التي تنص على أن سلعة فردية أو قسماً معيناً من المنتوج الكلي يمكن أن يُباع سوية بالسعر الصحيح وبادنى منه، سوية بالسعر الصحيح وبأعلى منه، وان يباع بما يزيد عن السعر الصحيح حتى وان يكن أدنى منه. وكمثال على هذا الارتباك، أنظر برودون(*) (Verte).

(في المثال أعلاه، لا يتحدد سعر الذراع في عزلة عما عداه، بل بوصف الذراع جزءاً صحيحاً من المنتوج الكلي).

[456] سبق لي أن قدمت عرضاً مماثلاً للمحاججة السابقة عن **تحديد الأسعار** (لعله ينبغي ادراج صياغات خاصة من البحث الأصلي، هنا):

في الأصل، بحثنا **السلعة الفردية في عزلة عما عداها**، بوصفها النتيجة والمنتوج المباشر لكمية محددة من العمل. أما الآن، فإن السلعة بوصفها **نتيجة أو منتوج الرأسمال**، تتغير من حيث الشكل (فيما بعد، في سعر الانتاج،

(*) هذه احالة إلى الصفحة 457 من المخطوطة.

ستتغير السلعة من حيث الجوهر أيضاً). والفرق هو الآتي: إن كتلة القيم ـ الاستعمالية المُنتَجة، تمثل **كمية من العمل** تساوي **قيمة رأس المال الثابت الذي يحتويه والذي استهلكه المنتوج** (تمثل كمية من **العمل المتشيء والمنقول** من الرأسمال إلى المنتوج) + **قيمة كمية العمل** الذي بودل لقاء الرأسمال المتغير. إن جزءاً من هذا العمل يذهب لتعويض **قيمة** رأس المال المتغير، والمتبقي منه يؤلف **القيمة ـ الفائضة**. ولو عبرّنا عن وقت العمل الذي يحتويه رأس المال بـ ١٠٠ جنيه، منها ٤٠ جنيهاً هي رأسمال متغير، وكان معدل القيمة ـ الفائضة = ٥٠ في المائة، فإن الكمية الاجمالية للعمل الذي يحتويه المنتوج تصل إلى ١٢٠ جنيهاً وقبل أن تستطيع السلعة التداول، ينبغي تحويل **قيمتها ـ التبادلية**، سلفاً، إلى **سعر** وعليه، إذا لم يكن المنتوج الكلي شيئاً واحداً متصلاً، بحيث تجري إعادة انتاج مجمل الرأسمال في سلعة **منفردة**، كبيت مثلاً ـ فإن على الرأسمالي أن يحسب **سعر** السلعة الفردية، أي أن عليه أن يمثل **القيمة ـ التبادلية** للسلعة الفردية بلغة النقد الحسابي. لذا فاعتماداً على مختلف معدلات الانتاجية، يجري **توزيع القيمة الكلية**، البالغة ١٢٠ جنيهاً، على عدد من المنتجات، أكبر أو أصغر وإن **سعر** الصنف الواحد يقف في **تناسب عكسي** مع العدد الكلي للأصناف؛ وكل مادة واحدة سوف تمثل جزءاً صحيحاً، أكبر أو أصغر، من الـ ١٢٠ جنيهاً وعلى سبيل المثال إذا كان المنتوج الكلي هو ٦٠ طناً من الفحم، فإن الـ ٦٠ طناً = ١٢٠ جنيهاً = جنيهين للطن الواحد = $\frac{\text{١٢٠ جنيهاً}}{٦٠}$ أما إذا كان ٧٥ طناً من الفحم، فإن الطن الواحد = $\frac{\text{١٢٠ جنيهاً}}{٧٥}$ = جنيه و١٢ شلناً؛ وإذا ما كان ٢٤٠ طناً فإن $\frac{\text{١٢٠ جنيهاً}}{٢٤٠}$

$\frac{١٢}{٢٤} = \frac{١}{٢}$ جنيه ،وهكذا إن سعر الصنف المفرد اذن = $\frac{\text{العدد الكلي للمنتجات}}{\text{السعر الكلي للمنتوج}}$ ،

أي بتقسيم السعر الكلي على العدد الكلي للمنتجات مُقاسة بمختلف وحدات القياس، تبعاً للقيمة ـ الاستعمالية للمنتوج.

وعليه، إذا كان سعر الصنف المفرد يساوي السعر الكلي لكمية السلع (سعر العدد الكلي للأطنان) التي ينتجها رأسمال مقداره ١٠٠ جنيه، **مقسوماً على العدد الكلي للأصناف** (هنا بالاطنان) **فإن السعر الكلي** للمنتوج الكلي، من جهة أخرى، يساوي سعر الصنف المفرد **مضروباً بالعدد الكلي للاصناف** المنتجة. وإذا كانت كمية السلع قد ازدادت بتزايد الانتاجية، فان العدد سوف يزداد أيضاً، وان سعر الصنف المفرد سوف يهبط. والعكس صحيح، حين تهبط الانتاجية؛ فعندئذ سيرتفع العامل الأول، أي السعر، أما العامل الثاني، العدد، فسيهبط. وما دام **مقدار العمل المستخدم** يظل على حاله، فإن الأمر سينتهي بسعر كلي واحد هو ١٢٠ جنيهاً، بصرف النظر عن الكمية التي تؤول منه إلى الصنف المفرد الذي يُنتَجُ بكميات متباينة تبعاً لانتاجية العمل.

وإذا كان الجزء الكسري من السعر، الذي يصيب الصنف الفردي ـ الجزء الصحيح من القيمة الكلية ـ يغدو أصغر بسبب تزايد عدد الاصناف المنتجة، أي بسبب تعاظم انتاجية العمل، فانه يترتب على ذلك أن جزء القيمة ـ الفائضة الذي يقترن به سيكون أصغر، أي: الجزء الصحيح من السعر الكلي، الجزء الذي التحمت به القيمة ـ الفائضة البالغة ٢٠ جنيهاً. مع ذلك، فإن هذا لا يُحدِث أيما تغيير في **العلاقة** بين جزء سعر الصنف، الجزء الذي يمثل القيمة ـ الفائضة، والجزء الآخر منه الذي يمثل الأجور أو المدفوعات إلى العمل.

وإنه لمن الصحيح تماماً، كما بين بحثنا لعملية الانتاج الرأسمالية ـ وبمعزل عن اطالة يوم العمل ـ أن هناك ميلاً محدداً لأن تغدو قدرة ـ العمل ذاتها أرخص. وينبع ذلك من هبوط اسعار السلع التي تحدد قيمة قدرة ـ العمل وتدخل في نطاق الاستهلاك الضروري للعامل. من هنا أيضاً، فإن هناك نزوعاً

نحو تقليص الجزء **المدفوع** من عمله وتمديد الجزء **غير المدفوع** مع ابقاء يوم العمل ثابتاً على حاله.

وهكذا، واستناداً إلى فرضيتنا السابقة، **فإن سعر الصنف الفردي أسهم في القيمة ـ الفائضة** بنفس النسبة التي شارك بها في القيمة الكلية وفي السعر الكلي. غير أن الوضع الآن كالآتي، وهو انه على الرغم من هبوط السعر، يزداد جزء السعر الذي يمثل القيمة ـ الفائضة. لكن ذلك لا يحصل إلا بسبب أن القيمة ـ الفائضة قد أصبحت تحتل نسبة أكبر **في السعر الكلي** للمنتوج، لأن انتاجية العمل قد تنامت. وللسبب عينه ـ كلما تعاظمت انتاجية العمل (كما أن العكس يصح إذا كانت الانتاجية ستهبط) ـ **تنخفض قيمة قدرة ـ العمل**، نظراً لأن الكمية نفسها من العمل، القيمة نفسها البالغة ١٢٠ جنيهاً، تتوزع على كمية أكبر من السلع مؤدية بذلك إلى هبوط سعر كل صنف. وعليه، رغم **هبوط سعر الصنف الفردي**، بل رغم انخفاض المقدار الكلي للعمل، وبالتالي انخفاض ما يحتويه هذا من قيمة، فإن مقدار القيمة ـ الفائضة المائلة في السعر، إن هذا المقدار يزداد نسبياً. بتعبير آخر، يوجد في المقدار الكلي الأصغر من العمل المائل في الصنف الفردي، أي في الطن الواحد مثلاً، **مقدار من العمل غير المدفوع** أكبر من ذي قبل، أي أكبر مما كان موجوداً حين كان العمل ذا انتاجية أضعف، وكانت كمية المنتوج أقل، وكان سعر الصنف الفردي أعلى. إن **السعر الإجمالي** البالغ ١٢٠ جنيهاً يحتوي الآن على عمل غير مدفوع أكبر من ذي قبل، وهذا ينطبق أيضاً على كل جزء صحيح من الـ ١٢٠ جنيهاً تلك.

[457] إن ألغازاً من هذا الضرب هي ما يقود برودون في متاهات الضلال، طالما انه ينظر حصراً إلى سعر الصنف الفردي في عزلة، ولا يأخذ السلعة **كمنتوج لرأس المال الكلي**. من هنا اغفاله الوضع العام الذي ينقسم المنتوج

الكلي، في اطاره، إلى مكوناته المختلفة، من ناحية السعر.

«بما أن **الفائدة عن رأس المال** (هذا مجرد جزء محدد يسمى جزءاً من القيمة الفائضة) في التجارة، تُضاف إلى **أجور العامل لتؤلف سعر السلع**، فإن من المستحيل على العامل أن يعيد شراء ما انتجه بنفسه. إن العيش من العمل هو مبدأ ينطوي، في ظل نظام الفائدة، على تناقض»(*). (Gratuité du crédit. Discussion entre M.Fr. Bastiat et M. Proudhon, Paris, 1850, P.105)

[مجانية الائتمان. مناقشة للمسيو باستيا والمسيو برودون. باريس، ١٨٥٠، ص ١٠٥].

هذا صحيح تماماً: ولجعل المسألة واضحة دعونا نفترض أن العامل، L'ouvier قيد البحث هو الطبقة العاملة بأسرها. إن المدفوعات الأسبوعية التي تتلقاها والتي ينبغي لها، بواسطتها، أن تشتري وسائل المعيشة، إلخ، انما تُنفق على كتلة من السلع. وسواء أخذنا كل واحدة من السلع بصورة منفصلة، أم أخذناها كلها معاً، فإن سعرها يتضمن جزءاً أولاً = الأجور، وجزءاً آخر = **القيمة ـ الفائضة** (التي لا تؤلف الفائدة، التي يذكرها برودون، سوى عنصر واحد من عناصرها، بل لعله العنصر الأقل أهمية، نسبياً). فكيف يكون بامكان الطبقة العاملة أن تستخدم دخلها الأسبوعي، الذي يتألف فقط من Salaire [**الأجور**] لشراء كمية السلع التي تؤلف: «Saliare» [«الأجور»] + القيمة ـ الفائضة؟ وبما أن أجور الأسبوع، آخذين الطبقة بأسرها، لا تساوي أكثر من مجموع وسائل المعيشة الأسبوعية، فمن الواضح وضوح النهار، أن العامل **لا يستطيع**، قطعاً، بالنقود التي تلقاها، أن يشتري وسائل المعيشة التي

(*) بالفرنسية في الأصل [م]

تلزمه. لأن مبلغ النقود الذي تلقاه يساوي أجوره الأسبوعية، السعر المدفوع أسبوعياً لقاء عمله، في حين أن سعر المواد المعيشية التي تلزمه لأسبوع = سعر العمل الذي تحتويه هذا المواد + السعر المتمثل بالعمل الفائض غير مدفوع الأجر. [مع ذلك] Ergo: «فإن من المستحيل. على العامل أن يسترجع منتوجه هو بالذات، إن **العيش من العمل**»(*) في ظل مثل هذه الظروف ينطوي فعلاً على «**تناقض**». إن برودون محقٌ تماماً بقدر ما يتعلق الأمر **بالمظاهر** ولكن لو أنه عوضاً عن تفحص السلعة في عزلة، راح ينظر إليها كمنتوج لرأس المال، لاكتشف أن منتوج الأسبوع ينقسم إلى جزء يكون سعره = أجر الاسبوع = رأس المال المتغير المنفق خلال الاسبوع وان هذا لا يحتوي أية **قيمة ـ فائضة**، إلخ، وينقسم إلى جزء آخر يتألف سعره بمجمله من القيمة ـ الفائضة. ورغم أن سعر السلعة يتضمن هذه العناصر جميعاً، فإن الجزء الأول في الواقع هو فقط ما يعيد العامل شراءه (ولا شأن، في هذا الإطار، لواقع انه قد ينخدع على يد البقال في هذه العملية، إلخ).

وهذا هو عموماً ما يتمخض عن تناقضات برودون الاقتصادية، التي تبدو، في الظاهر، عميقة، عصية على الحل. والواقع انها تكمن في انه يعتبر الاضطراب الذي تقحمه الظاهرات الاقتصادية في رأسه بمثابة قوانين ناظمة لتلك الظاهرات.

(الحق، أن تأكيده هنا مضللٌ أكثر حتى مما أشرنا إليه أعلاه، نظراً لأن هذا التأكيد ينطوي على افتراض بان السعر الحقيقي للسلعة = الأجور التي تحتويها = مقدار العمل **المدفوع** الذي تحتويه، في حين أن **القيمة ـ الفائضة**، الفائدة، إلخ، ليست أكثر من مطلب اضافي، علاوة تعسفية أُضيفت فوق السعر الحقيقي للسلعة).

(*) بالفرنسية في الأصل [م].

غير أن النقد الذي يوجهه إليه الاقتصاديون المبتذلون لأسوأ من ذلك. وعلى سبيل المثال، يشير المسيو فوركاد أن تأكيد برودون ينطوي على مبالغة مفرطة، من جهة، لأنه يبين، استناداً إلى هذا التأكيد، أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تحيا اطلاقاً، وان برودون، من جهة أخرى، لا يدفع هذا التناقض إلى أبعد من ذلك، نظراً لأن سعر السلع التي يقتنيها الشاري لا تتضمن فقط الأجور + الفائدة، بل أيضاً كلفة المواد الأولية، إلخ (أي عناصر رأس المال الثابت الداخلة في هذا السعر). صحيح تماماً يا فوركاد. ولكن ثم ماذا؟ إنه يبين أن المشكلة أكثر تعقيداً مما كان قد أوحى به برودون ـ ولكن ذلك يؤلف بنظر فوركاد ذريعة **للإحجام عن** تقديم أي حل للمشكلة حتى وان يكنْ على نطاق أصغر من ذلك الذي عالج برودون المسألة في إطاره، ونراه عوضاً عن ذلك يتهرب من المسألة، مقصياً اياها بخطاب فارغ(*)

[458] والواقع إنها لمزية من مزايا طريقة برودون في المعالجة أن يعمد إلى التعبير الصريح عن الاضطرابات في واقع الظاهرات الاقتصادية، عارضاً إياها برضا سفسطائي عن النفس، ولكن كاشفاً عنها بكامل فقرها النظري. وهذا ما يميزه بشكل صارخ عن الاقتصاديين المبتذلين الذين يسعون إلى التستر على الأمور، دون أن يكونوا قادرين على ادراكها. وهكذا نجد الهر و. ثوكيديدس روشر ينبذ قول برودون Qu'est-ce que la Propriété [ما هي الملكية] واصماً إياه بانه «مضطرب ويثير الاضطراب». إن تعبير «يثير الاضطراب» يكشف عن عجز الاقتصادين المبتذلين أمام هذا الاضطراب. فهم عاجزون عن حلّ تناقضات الانتاج الرأسمالي حتى بالشكل المضطرب، السطحي، السفسطائي الذي يغلف به برودون هذه التناقضات ليلقيها على رؤوسهم. ولا يبق أمامهم

(*) تناول ماركس نقد فوركاد الموجه إلى برودون في المجلد الثالث من «رأس المال».

من مفر سوى الهرب من السفسطة التي يعجزون عن التخلص من شباكها، واطلاق مناشدة بـ «التعقل» متوكلين على فكرة أن الأمور ستأخذ مجراها. وهذا عزاء كبير لـ «النظري» المزعوم.

(ملحوظة: لعله ينبغي لهذا المقطع بأكمله عن برودون أن يدرج في الكتاب الثاني، الفصل [أي: الجزء] الثالث، بل حتى بعد ذلك).

وفي الوقت نفسه نجد هنا حل القضية المعروضة في الفصل الأول(*) فاذا كانت **السلع** التي تؤلف منتوج رأس المال تُباع باسعار تتحدد بقيمها، أو بتعبير آخر إذا قامت الطبقة الرأسمالية بأسرها ببيع السلع **حسب قيمتها الحقيقية**، فإن كل واحد من اعضائها يحقق قيمة ـ فائضة، اي: انه يبيع جزءاً من قيمة السلعة لم يكلفه أي شيء ولم يدفع لقاءه شيئاً. والربح الذي يحققه كل واحد منهم لا يتم نيله على حساب بعضهم البعض (لن يحصل ذلك إلا عندما يتمكن الواحد من ان يستل قيمة ـ فائضة عائدة لآخر) كما لا يتم نيله ببيعهم سلعهم بما يزيد عن قيمتها. على العكس، فهم يبيعون منتوجهم **حسب قيمته الحقيقية**. إن الفرضية القائلة بان السلع تُباع باسعار تطابق قيمها، إنما تشكل قاعدة البحوث التي نعتزم مواصلتها في المجلد التالي.

إن **السلع** هي أول نتيجة لعملية الانتاج الرأسمالي المباشرة، انها منتوج هذه العملية. ونجد في سعر هذه السلع، ليس فقط تعويضاً عن رأس المال المُوظَّف فيها، والمُستهلك في مجرى انتاجها فحسب، بل نجد أيضاً التجسد المادي للعمل الفائض، تشيئه كقيمة ـ فائضة، هذا العمل الفائض الذي استُهلك خلال عملية الانتاج ذاتها. إن منتوج رأس المال، بوصفه **سلعة**، ينبغي أن يدخل عملية التبادل، وهذا لا يعني فقط العملية الطبيعية الفعلية،

(*) رأس المال. المجلد الأول، : تناقضات الصيغة العامة [م].

بل يغني أيضاً أنه ينبغي أن يخضع لمختلف التغيرات في الشكل التي وسمناها بانها استحالات السلعة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتغيرات الخالصة في الشكل ـ تحويل هذه السلع إلى نقود ثم إعادة تحويلها إلى سلع ـ فإن هذه العملية ماثلة أصلاً في عرضنا لما اسميناه «التداول البسيط» ـ تداول السلع بما هي عليه. ولكن هذه السلع هي، في الوقت نفسه، حاملات لرأس المال؛ انها رأسمال قد أنمى قيمته ذاتياً، إنها حبلى بقيمة ـ فائضة. ومن هذه الناحية فإن تداولها، الذي هو في آن واحد عملية اعادة انتاج لرأس المال، يستدعي تحديدات لاحقة غريبة عن الوصف التجريدي لتداول السلع ولهذا السبب فإن مهمتنا التالية تقوم في دراسة **عملية تداول رأس المال**. وهذا ما سنقوم به في المجلد القادم(*)

(*) هذا هو موضوع المجلد الثاني من «رأس المال». ويفترض أن ماركس أراد اختتام هذا الفصل عند هذه النقطة عندما قام بمراجعته مراجعة أخيرة.

[459] حيثما يظل الرأسمال متجلياً في أشكاله الأولية ليس إلا، مثل السلع والنقود، فإن الرأسمالي يعرض نفسه في شخصية مألوفة أصلاً، شخصية مالك النقود والسلع. ولكن مثل هذا الشخص ليس رأسمالياً في ذاته أكثر من كون النقود والسلع هي في ذاتها رأسمال. فهي لا تتحول إلى رأسمال إلاّ في شروط خاصة معينة، وبالمثل فإن مالكيها لا يتحولون إلى رأسماليين إلاّ عند تحقق هذه الشروط.

في الأصل، أضحى الرأسمال يتجلى بهيئة نقد، كشيء يُزمع تحويله إلى رأسمال، أو شيء هو ليس برأسمال إلاّ بالقوة(*)

وقد ارتكب الاقتصاديون حماقة خلط هذه الاشكال الأولية لرأس المال ـ النقود والسلع ـ بالرأسمال نفسه، بما هو عليه. كما انهم ارتكبوا حماقة أخرى في مساواة رأس المال بنمط وجوده كقيمة ـ استعمالية: وسائل العمل.

يمكن القول إن الرأسمال في شكله الأول، المؤقت، شكل **النقد** (نقطة انطلاق تكوّن رأس المال) لا يوجد هنا، بعد، إلاّ كنقود أي **كمقدار من القيم ـ التبادلية المتجسدة في شكل قيمة ـ تبادلية ذاتية ـ الوجود، المتجسدة في التعبير عنها بهيئة نقد**. ولكن مهمة هذه النقود هي توليد قيمة. وينبغي

(*) بالقوة نقيض بالفعل، أي كامن، غير متحقق بعد [م].

للقيمة ـ التبادلية أن تخدم في خلق قيمة ـ تبادلية أكبر. وينبغي أن تزداد **كمية** القيمة؛ أي لا ينبغي فقط صون القيمة المتاحة، بل ينبغي أن تدرّ علاوة اضافية، △ قيمة، قيمة ـ فائضة، بحيث إن القيمة المعطاة، أي المقدار المحدد من النقود، يمكن أن ينظر إليه كشيء Fluens [متغير] والعلاوة الإضافية كـ تغير. ولسوف نعود إلى قضية هذا التعبير ذاتي ـ الوجود عن رأس المال كنقد، عندما نأتي على دراسة عملية تداوله. أما هنا فنحن معنيون بالنقود **كنقطة انطلاق**، ليس إلاّ، **لعملية الانتاج المباشرة**، ويمكن لنا أن نقتصر على هذه الملاحظة. إن الرأسمال لا يوجد هنا، بعد، إلا **ككمية معينة من القيمة** = ن (نقود)، حيث يتلاشى فيها ويمّحي كل أثر للقيمة ـ الاستعمالية، بحيث لا يتبقى سوى الشكل النقدي. إن **حجم** هذا الكم من القيمة يتحدد **بمقدار** أو **كمية النقود** المزمع تحويلها إلى رأسمال. وعليه فإن هذه القيمة تصبح رأسمالاً عن طريق **زيادة حجمها**، بتحويل ذاتها إلى **كمية متغيرة**، بأن تكون، منذ البداية Fluens [**شيئاً متغيراً**] يتوجب عليه أن يولدّ Fluxion [**تغيراً**]. إن هذا المبلغ من النقود، **في ذاته**، لا يُحدَّد كرأسمال إلا إذا جرى استخدامه، انفاقه، **بهدف زيادته**، إذا ما أُنفق تحديداً بهدف **زيادته**. إن هذه الظاهرة، بالنسبة إلى مقدار القيمة أو النقود، **هي مصيرها**، قانونها الداخلي، ميلها، أما بالنسبة إلى **الرأسمالي**، مالك هذا المبلغ من النقود، الذي ستكتسب النقود هذه الوظيفة على يديه، فيظهر الأمر بمثابة **نية**، **أو قصد**. وهكذا، ففي هذا التعبير الأصلي، البسيط عن رأس المال (أو عن الرأسمال الذي سيكون) كنقود أو قيمة، نجد أن أية صلة مع القيمة ـ الاستعمالية قد انقطعت أو دُمرت كلياً. ولكن الأكثر إثارة للدهشة من ذلك كله هو زوال أية علامة نافرة، زوال كل أثر محتمل، مربك، عن **عملية الانتاج الفعلية** (انتاج السلع، إلخ). ولهذا السبب عينه فأن طابع الانتاج الرأسمالي، أو طبيعته المميزة، تبدو بالغة البساطة والتجريد. فإذا كان الرأسمال الأصلي هو كمٌ من القيمة = س، فانه يصبح

رأسمالاً ويحقق غرضه بالتغير إلى س + △س، إلى كمّ من النقود أو القيمة = المبلغ الأصلي + فضلة تزيد على المبلغ الأصلي. بتعبير آخر، إنه يتحول إلى: مقدار معين من النقود + نقود إضافية، يتحول إلى: **قيمة معطاة + قيمة فائضة**. لذلك فإن **انتاج القيمة ـ الفائضة** ـ الذي يتضمن صيانة القيمة المسلفة بالأصل ـ يتجلى كغاية مقررّة، كقوة محركة، **كنتيجة نهائية** لعملية الانتاج الرأسمالية، كوسيلة تتحول القيمة الاصلية بواسطتها إلى رأسمال. أما كيف يتم ذلك، وما هي التدابير الفعلية التي تتغير س بواسطتها إلى س + △س، فلا يؤثر ذلك على غاية ونتيجة العملية أدنى تأثير. صحيح أن س يمكن أن تتغير إلى س + △س حتى في غياب عملية الانتاج الرأسمالية، ولكن ذلك لن يحدث إذا افترضنا أن أعضاء المجتمع المتعارضين يواجهون بعضهم كأشخاص لا يتعاملون فيما بينهم إلا كمالكي سلع، ولا يعقدون الصلات فيما بينهم إلا بهذه الصفة (هذا يستبعد العبودية، إلخ). وإذا افترضنا ثانياً، أن المنتوج الاجتماعي يجب أن يتم انتاجه كسلعة. (هذا يستثني كل التشكيلات الاجتماعية التي تكون فيها القيمة ـ الاستعمالية الشيء الأساس بالنسبة إلى المنتجين المباشرين، ويتحول فيها المنتوج الفائض، في أقصى الأحوال، إلى سلعة.)

[460] إن كون غاية العملية هي تحويل س إلى س + △س، يشير أيضاً إلى المسار الذي ينبغي أن تمضي فيه ابحاثنا. ينبغي التعبير عن النتيجة كدالّة لكمية متغيرة، أو أن تتحول إلى كمية متغيّرة خلال العملية. إن س، كمبلغ معين من النقد، هي مقدار ثابت منذ البداية، ولذلك فإن العلاوة التي فيها = صفراً. وعليه ينبغي تغييرها، في مجرى العملية، إلى مقدار آخر ينطوي على عنصر متغير. ومهمتنا تقوم في اكتشاف هذا العنصر من مكوناتها، وان نشخّص، في الوقت نفسه، التوسطات التي يتأتى، عن طريقها، لمقدار ثابت أن يصبح مقداراً متغيراً. والآن كما يمكن لنا أن نرى من بحثنا اللاحق لعملية الانتاج

الفعلية، بما أن جزءاً من س يتحول ثانية إلى مقدار ثابت، وبالتحديد إلى وسائل عمل، وبما أن جزءاً من قيمه س لا يوجد إلّا في شكل قيم ـ استعمالية خاصة، عوضاً عن شكلها النقدي (وهذا تبدل لا تأثير له على الطبيعة الثابتة لكمية القيمة، بل لا تأثير له اطلاقاً على هذا الجانب منها ما دامت هي قيمة ـ تبادلية)، يترتب على ذلك أن س يمكن أن تُمثَّل بـ ث (مقدار ثابت) + م (مقدار متغير = ث + م. ولكن الفارق الآن هو أن △ (ث + م) = ث + (م + △م)، وبما أن ث = صفرا، فالنتيجة هي م + △م. وعليه فان ما ظهر في الأصل بمثابة △س، هو في الواقع △م. إن علاقة هذه العلاوة التي طرأت على س الأصلية، بذلك الجزء من س الذي تشكّلُ هذه العلاوة حقاً إضافة له، إن هذه العلاقة يجب أن تكون كالتالي:

△م = △س (نظراً لأن △س = △م)، $\frac{\triangle س}{م} = \frac{\triangle م}{م}$، وهذه في الواقع صيغة **معدل القيمة ـ الفائضة**.

وبما أن الرأسمال الكلي ر = م + ث، حيث (ث) ثابت و(م) متغير، فانه يمكن اعتبار (ر) كدّالة على م. فإذا ازداد (م) بمقدار △م، فإن ر = ر.

وما نحصل عليه هو:

(١) ر = ث + م.

(٢) ر = ث + (م + △م).

وإذا طرحنا المعادلة الأولى من المعادلة الثانية، يكون الفارق ر − ر، هو العلاوة التي طرأت على ر، وهذه = △ر.

(٣) ر − ر = ث + م + △ م − ث − م = △م

(٤) △ر = △م.

وهكذا فإن هـذا يعطينا المعادلة (٣) ثـم المعـادلة (٤)، أي △ر = △م.
لكن ر - ر = المقدار الذي تغير به رأس المال (= △ر) = العلاوة التي زاد بها ر، أو △ر، أي المعادلة (٤). بتعبير آخر، أن العـلاوة التي طرأت عـلى رأس المال الكلي = العلاوة التي طرأت على جزئـه المتغير، بحيث إن △ر، أو التغـير الذي طرأ على الجزء الثابت من رأس المال = صفراً، وعليه، ففي هـذا البحث عن △ر أو △م، يكون الرأسمال الثابت معيناً وهو = صفراً، أي ينبغي تركـه خارج الاعتبار.

إن النسبة التي نما بهـا م = $\frac{\triangle م}{م}$ **(معدل القيمـة ـ الفائضـة)**. والنسبة التي نما بها ر = $\frac{\triangle م}{ر}$ = $\frac{\triangle م}{ث}$ + م **(معدل الربح)**.

وهكذا فأن الوظيفة الفعلية المميزة لرأس المال، بمـا هو عليـه، هي **انتاج القيمة ـ الفائضة** الذي لا يزيد، كما سنبين لاحقاً، عن انتاج **العمـل الفائض، الاستيلاء على عمل غير مدفوع الأجور** في مجرى عمليـة الانتاج الفعليـة. وان هذا العمل **يُظْهِرُ** نفسه، **يُشيءُ** نفسه، **كقيمة ـ فائضة**.

ولقد سبق أن رأينا انـه إذا كان ينبغي لـ س أن تتحـول إلى رأسمال، إلى س + △س، فـأن قيمة أو مقـدار النقود التي تمثلهـا س ينبغي أن تتحـول إلى **عوامل عملية الانتاج**، وقبل كل شيء إلى **عوامل عملية العمل الفعلية**. ونجد في بعض فروع الصناعة، أن جزءاً من وسائل الانتاج ـ **موضوع العمل** ـ قد لا يمتلك أيما قيمة، وقـد لا يكون **سلعـة**، رغم أنه يكـون قيمة ـ استعـمالية وفي **مثل هذه الحالة، فان جزءاً من س** سوف يتحول إلى وسـائل انتـاج، وإذا ما تـأملنا تحويل س أي استخدام س لشراء السلع المكرسة لعملية العمل، فإن قيمة موضوع العمل ـ وهذا ليس شيئاً آخر سوى وسائل الانتاج التي تم شراؤها ـ تساوي صفراً ولكننـا لن نـدرس المسـألـة إلاّ في شكلهـا المكتمـل حيث يكـون مـوضـوع

العمل = سلعة. وحيثما لا يكون الحال هكذا فإن هذا العنصر محكوم عليه بأن = صفراً، بقدر ما يتعلق الأمر بالقيمة، وذلك لتصحيح الحسابات.

ومثلما أن السلعة هي وحدة مباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، كذلك فإن عملية الانتاج، التي هي عملية انتاج للسلع، وحدة مباشرة لعملية العمل وعملية انماء القيمة. وكما أن **السلع**، أي الوحدات المباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، تنبثق من العملية **كنتيجة**، كمنتوج، كذلك فإنها تدخل العملية بوصفها الاجزاء المكونة لها. وعلى العموم لا يمكن لأي شيء أن يخرج من عملية الانتاج دون أن يكون قد دخلها كشروط للانتاج في المقام الأول.

إن تحويل مبلغ من النقد الموظف، النقد المزمع توسيعه وتغييره ليصير رأسمالاً، إلى **عوامل لعملية الانتاج** انما هو فعل في تداول السلع، في عملية التبادل، وهو ينقسم إلى سلسلة من الشراءات. **وهذا الفعل**، إذن، لا يدخل بعد **في عملية الانتاج المباشرة. انه فقط يستهلها رغم انه شرطها الضروري المسبق**، وإذا ما نظرنا إلى ما أبعد من عملية الانتاج المباشرة، وتأملنا مجمل العملية المستمرة للانتاج الرأسمالي لوجدنا أن هذا التحويل للنقود إلى **عوامل عملية الانتاج**، شراء وسائل الانتاج وقدرة العمل، **يؤلف هو ذاته لحظة محايثة للعملية بمجملها**

[461] وإذا ما انتقلنا الآن لمعاينة الشكل الذي يتلبسه رأس المال **في داخل** العملية المباشرة للانتاج، لوجدنا أنه يمتلك، شأن السلعة البسيطة، **مظهراً مزدوجاً، مظهر قيمة ـ استعمالية وقيمة ـ تبادلية**. غير أن كلا الشكلين يتميزان بتحديدات أخرى، أعلى، وأكثر تطوراً من تلك التحديدات التي نجدها في السلعة البسيطة منظوراً إليها كشيء بمفرده.

ولو أخذنا **القمية ـ الاستعمالية** أولاً، أو محتواها الخاص، لوجدنا أن تحديدها أبعد من ذلك كان أمراً لا صلة له البتة بتحديد السلعة. فالصنف المكرس لأن يكون سلعة، وبالتالي تجسيداً للقيمة ـ التبادلية كان ينبغي أن يُشبع هذه الحاجة الاجتماعية أو تلك، وكان عليه بالتالي أن يمتلك بعض الصفات النافعة. Voilà tout [هذا كل ما في الأمر]. لكن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى القيمة ـ الاستعمالية للسلع التي تؤدي وظيفتها في داخل عملية الانتاج. فبسبب طبيعة **عملية العمل**، تنقسم وسائل الانتاج أولاً إلى **موضوع عمل** وإلى **وسائل عمل**، أو بتحديد أقرب إلى **مواد أولية**، من جهة، **وأدوات ومواد مساعدة**، إلخ، من جهة ثانية. هذه هي **التحديدات الشكلية للقيمة ـ الاستعمالية** كما تنبثق من طبيعة عملية العمل نفسها، وهي تؤلف التحديد اللاحق للقيمة ـ الاستعمالية (بقدر ما يتعلق الأمر بوسائل الانتاج). إن هذا **التحديد الشكلي للقيمة ـ الاستعمالية جوهري لمتابعة تحليل العلاقات الاقتصادية، والمقولات الاقتصادية**.

زد على ذلك أن القيم ـ الاستعمالية التي تدخل في عملية العمل تنشطر أيضاً إلى عنصرين متباينين مفهومياً تبايناً قاطعاً، مجالين متضادين (يناظران ذينك اللذين كشفنا عنهما توا في حالة وسائل الانتاج **المادية**) فنجد، من ناحية، وسائل الانتاج المادية، الشروط **الموضوعية** للانتاج، ونجد، من ناحية ثانية، القدرات الفاعلة للعمل؛ قدرة ـ العمل المعبرة عن ذاتها بصورة هادفة: الشرط **الذاتي** للعمل. وهذا تحديد آخر، من حيث الشكل، لرأس المال منظوراً إليه كقيمة ـ استعمالية في عملية الانتاج المباشرة. إن العمل الخاص، الهادف، مثل الغزل والنسيج، إلخ، الماثل في السلعة البسيطة، انما يتجسد، يتشيأ في غزول أو نسيج والشكل الهادف للمنتوج هو الأثر الوحيد الذي يخلفه لنا هذا العمل الهادف، ويمكن لهذه الآثار نفسها أن تنطمس فيما لو كان

للمنتوج شكل منتوج طبيعي، مثل الماشية، والقمح، إلخ ففي السلعة، تكون القيمة ـ الاستعمالية حاضرة مباشرة، وفوراً، أما في عملية العمل فانها تتجلى **كمنتوج**. إن السلعة الفردية هي في الواقع صنف ناجز، ترك وراءه نمط أصله، ويحتوي، ويحفظ في ذاته على العملية التي جرى فيها اداء وتشيوء عمل نافع معين. إن السلعة تولد من عملية الانتاج. وهي ترشح باستمرار من هذه العملية كمنتوج لها، بطريقة يبدو معها المنتوج مجرد لحظة من تلك العملية. إن جزءاً من **القيمة ـ الاستعمالية** التي يظهر فيها الرأسمال في عملية الانتاج هي **قدرة ـ العمل الحي ذاته**. ولكن **لقدرة ـ العمل** هذه **خصائص** معينة، تنبع من القيمة ـ الاستعمالية الخاصة لوسائل الانتاج؛ انها **مقدرة ذاتية ـ النشاط، قدرة ـ عمل تعبر عن ذاتها** بصورة هادفة عبر جعل وسائل الانتاج مواضيع مادية لنشاطها، **محوّلةً** إياها من شكلها الأصلي إلى الشكل الجديد للمنتوج. وهكذا ففي مجرى عملية العمل تتعرض القيم ـ الاستعمالية إلى **تحويل أصيل**، سواء كان ذا طبيعة ميكانيكية، أو كيمياوية، أو فيزياوية. وفي السلعة، تكون القيمة ـ الاستعمالية شيئاً معيناً ذا خصائص محددة. أما في عملية العمل فنجد **تحويل** الأشياء، القيم ـ الاستعمالية، التي تقوم بوظيفة مواد أولية أو وسائل عمل، إلى قيم ـ استعمالية جديدة هي **المنتوج**. ويتم ذلك بفعل العمل الحي الذي ينشط ذاتياً فيها ومن خلالها، وهذا العمل هو ببساطة قدرة ـ عمل قيد النشاط. لذا يمكننا القول إن الشكل الذي يتلبسه رأس المال **كقيمة ـ استعمالية**، في عملية العمل، يمكن أن ينقسم أولاً إلى وسائل انتاج تنشطر إلى جزئين، متمايزين مفهومياً، ولكن مترابطين، وتنقسم ثانياً انقساماً مفهومياً، ينبع من طبيعة عملية العمل، إلى شروط **موضوعية** للعمل (وسائل الانتاج) وإلى شروط **ذاتية** لهذه العملية، أي **مقدرة العمل**، الناشطة بشكل هادف، نعني: العمل نفسه. ولكن، ثالثاً، إذا أخذنا العملية بمجملها، تبدو القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال كعملية تخلق قيماً ـ استعمالية. وتقوم وسائل الانتاج في هذه العملية

1462

بوظيفتها بالتوافق مع هذه الخصوصية، كوسائل يتم بواسطتها انتاج **قدرة ـ العمل الخاصة، الناشطة على نحو هادف**، بما تتطلبه الطبيعة المحدَّدة لهذه الوسائل. أو بكلمات أخرى، يمكن لنا القول إن **عملية العمل** الكلية، بما هي عليه، بمجموع تفاعلاتها الموضوعية والذاتية، تظهر بمثابة شكل التجلي الكلي للقيمة ـ الاستعمالية، أي الشكل **الحقيقي** لرأس المال في عملية الانتاج.

وإذا ما نظرنا إلى عملية الانتاج من جانبها الحقيقي، أي كعملية تخلق قيماً ـ استعمالية جديدة عبر اداء عمل نافع على قيم ـ استعمالية موجودة، لوجدنا انها **عملية عمل حقيقية**. وبوصفها كذلك، فان عناصرها، مكوناتها المحددَّة مفهومياً، هي عناصر ومكونات عملية العمل ذاتها، بل وأية **عملية عمل**، بصرف النظر عن نمط الانتاج أو مرحلة التطور الاقتصادي الذي قد توجد فيه. إن هذا الشكل الحقيقي، شكل القيم ـ الاستعمالية الموضوعية التي **يندمج بها رأس المال**، قوامه المادي، هو بالضرورة الشكل الذي ترتديه وسائل الانتاج ـ وسائل العمل وموضوع العمل ـ اللازمة لخلق منتوجات جديدة. زد على هذا، أن هذه القيم ـ الاستعمالية حاضرة أصلاً (في السوق) في عملية التداول، في شكل سلع، أي في حيازة رأسماليين بوصفهم مالكي سلع، حتى قبل أن يصبحوا ناشطين في عملية العمل تنفيذاً لغاياتهم الخاصة. وفي ضوء ذلك، وبما أن الرأسمال بناء عليه **يتألف** ـ بمدى ما يتجلى في الشروط **الموضوعية** للعمل ـ من **وسائل انتاج**، مواد أولية، مواد مساعدة، وسائل عمل، أدوات، مباني، آلات، إلخ، فان البشر ينزعون إلى الاستنتاج أن كل وسائل الانتاج هي رأسمال **بالقوة**، وانها تكون رأسمالاً **بالفعل** عندما تؤدي وظيفتها كوسائل انتاج. وهكذا يجري اعتبار الرأسمال خاصية ضرورية **لعملية العمل البشرية بحد ذاتها**، بصرف النظر عن الشكل التاريخي الذي ترتديه؛ وعليه يعتبرونه شيئاً دائماً، تحدده طبيعة العمل البشري ذاته. وعلى غرار ذلك، يقال، في

معرض السجال، انه بسبب أن عملية انتاج رأس المال هي، عموماً، عملية العمل، هي **عملية العمل بحدّ ذاتها**، يترتب على ذلك أن عملية العمل في كل أشكال المجتمع هي بالضرورة رأسمالية من حيث الطبيعة. وهكذا يصار إلى التفكير في رأس المال على أنه **شيء**، وبوصفه شيئاً فانه يلعب دوراً معيناً، دوراً يتناسب معه بصفته شيئاً في عملية الانتاج. وإننا لنجد المنطق نفسه في الاستنباط الآخر، والذي يقول إنه لما كان النقد هو ذهب، فإن الذهب هو نقد باطنياً؛ وانه لما كان العمل المأجور عملاً، فإن كل عمل هو بالضرورة عمل مأجور. ويجري **إثبات الهوية** عبر التمسك الثابت بخواص مشتركة في سائر عمليات الانتاج، مقابل إهمال Specific differentiae [**الخاصية المميزة**](*) إن الهوية تُعرض بتجريد المميزات. ولسوف نعود إلى هذه النقطة الحاسمة بتفصيل أكبر في مجرى هذا الفصل. أما في الوقت الحاضر، فنكتفي بملاحظة ما يلي:

أولاً، إن السلع التي يشتريها الرأسمالي للاستهلاك **كوسائل انتاج**، في عملية الانتاج أو عملية العمل، هي ملكه الخاص. وهي لا تزيد في الواقع عن نقوده مُحوَّلة إلى سلع، وهي الواقع الحقيقي لرأسماله كما لنقوده. بل وأكثر من ذلك، نظراً لانها قد تحولت إلى شكل سوف تقوم فيه، فعلاً، باداء وظيفة **رأسمال**، أي كوسائل لخلق القيمة، لإنماء قيمتها ذاتياً، أي لتوسيع قيمتها. وعليه فان وسائل الانتاج هذه هي **رأسمال**. من جهة أخرى، يقوم الرأسمالي، بالجزء المتبقي من النقود الموظفة، بشراء قدرة ـ العمل، العمال، أو كما بيّنا في الفصل الرابع، شراء **العمل الحي**. وهذا ملك له تماماً مثلما أن الشروط

(*) الخاصية التي تجعل شيئاً، ظاهرة، تنتمي إلى جنس أو نوع أو فصل محدد، بالمعنى المتعارف عليه للأجناس أو الأنواع أو الفصول في المنطق، وتجعل تحديد هوية الشيء، الظاهرة، إلخ، ممكناً [م].

الموضوعية لعملية العمل هي ملك له. مع ذلك، يتجلى للعيان هنا فارق خاص: إن عملاً حقيقياً هو ما يعطيه العامل حقاً إلى الرأسمالي في مقابل سعر شراء العمل، أي ذلك الجزء من الرأسمال الذي تحول إلى أجور. إنه انفاقٌ [463] لطاقته الحية، تحقيقٌ لقدراته الانتاجية؛ إنها حركته لا حركة الرأسماليين. إن العمل، إذا نظرنا إليه كوظيفة شخصية، لوجدناه، في حقيقته، وظيفة العامل، لا وظيفة الرأسمالي. وإذا ما نظرنا من وجهة التبادل، فإن العامل يمثل، بالنسبة إلى الرأسمالي، ما يتلقاه هذا الأخير منه، وليس ما هو عليه إزاء الرأسمالي في مجرى عملية العمل. وعليه نجد، في اطار عملية العمل، أن الشروط الموضوعية للعمل، كرأسمال، وبهذه الحدود كرأسمالي، تقف في تضاد مع الشروط الذاتية للعمل، أي في تضاد مع العمل نفسه، أو بالأحرى مع العامل الذي يعمل. وهكذا يحصل، من وجهة نظر كل من الرأسمالي والعامل، إن **وسائل الانتاج**، بوصفها شكل وجود الرأسمال، بوصفها رأسمال العمل الأبرز، تواجه المكوّن الآخر الذي وُظِّف فيه رأس المال، ولذلك تبدو انها تمتلك، بالقوة، نمط وجود خاص كرأسمال حتى خارج عملية الانتاج. وكما سنرى فيما بعد، فانه يمكن تحليل ذلك بصورة أكثر تفصيلاً، جزئياً في إطار العملية الرأسمالية لإنماء القيمة عموماً (في دور وسائل انتاج كمفترسات تلتهم العمل الحي)، وجزئياً في تطور النمط الرأسمالي الخاص للانتاج (الذي تصبح فيه الآلات السيد الحقيقي للعمل الحي). لهذا السبب نجد في عملية الانتاج الرأسمالية هذا **الخلط المتلازم بين القيم ـ الاستعمالية** التي يحل فيها الرأسمال في **شكل وسائل انتاج**، وبين **المواضيع** Objects المحدّدة كرأسمال، في حين أن الشيء الحقيقي الذي نواجهه هو علاقة انتاج اجتماعية محددَّة. ونتيجة لذلك، فإن **المنتوج** المندغم في هذا النمط من الانتاج، يُساوى بالسلعة، على يد أولئك الذين يعالجون أمره. وهذا هو ما يؤلف أساس الصنمية (الفيتيشية) عند الاقتصاديين السياسيين.

ثانياً، إن وسائل الانتاج تغادر التداول لتدخل في عملية العمل كسلع معينة، مثلاً: قطن، فحم، مغازل، إلخ وهي إذ تفعل ذلك فإنها تـ ظل تحوز **مظهر القيم ـ الاستعمالية** الذي كانت تحوزه في اثناء تداولها كسلع. ولكن ما أن تـدخل العملية، حتى تشرع في اداء وظيفتها بالخصائص التي يمتلكها القطن كقطن، متطابقة مع قيمتها ـ الاستعمالية، مع الخواص المتصلة بها كأشياء. غير أن الوضع مخالف بالنسبة لذلك الجزء من الرأسمال الذي اسميناه **متغيراً**، والذي لا يصبح فعلياً **جزءاً متغيراً من رأس المال** إلا عند مبادلته لقاء **قدرة ـ العمل**. وفي الواقع الفعلي، **فإن النقود** (جزء الرأسمال الذي ينفقه الرأسمالي على شراء قدرة ـ العمل) **ليست سوى وسائل المعيشة المتاحة في السوق** (أو المكدسة فيه بشروط معينة) والمكرسة للاستهلاك الفردي للعمال. فالنقود، إذن، هي محض شكل متحوّل لوسائل المعيشة هذه، والتي يعيد العامل تحويلها فوراً إلى وسائل معيشة حال أن يتلقاها إن كلاً من هذا التحويل وهذا الاستهلاك الذي يليه لهذه السلع كقيم ـ استعمالية، يؤلفان عملية لا علاقة **مباشرة** لها بعملية الانتاج المباشرة، أو بتحديد أدق، بعملية العمل، التي تمضي، في الواقع، خارج هذه الحدود. إن جزءاً من رأس المال، وبذلك الرأسمال بكليته، يتحول إلى **مقدار متغير** بسبب الواقع التالي وهو انه، عوضاً عن أن يُبادَل لقاء النقود ـ التي هي مقدار ثابت ـ أو أن يُبادَل لقاء وسائل المعيشة كما هي عليه، والتي هي بالمثل مقادير ثابتة، فقد بودل لقاء **قدرة ـ العمل الحي ـ وهي قوة خالقة للقيمة**، شيء يمكن أن يكون أصغر أو أكبر، ويمكن أن يتجلى كمقدار متغير، ويدخل في الواقع على الدوام في عملية الانتاج كمقدار، متحرك، نام، وبالتالي كمقدار مُحتوىً في نطاق حدود مختلفة، لا **كمقدار** بات **ثابتاً** وإنه لمن الحق، في الواقع العملي، أن استهلاك العامل لوسائل المعيشة يمكن أن يدخل (يُحتسب) في عملية العمل، مثلما يحتسب

استهلاك الآلات matières instrumentales [للمواد التكميلية] مع كلفة الآلات نفسها في هذه الحالة يبدو العامل مجرد أداة اشتراها الرأسمال، أداة تتطلب كمية معينة من المؤن بوصفها **مواده التكميلية**، فيما لو تعين عليه أن يؤدي وظائفه في عملية العمل. ويحدث هذا بدرجة أكبر أو أقل، تبعاً لمدى وقساوة استغلال العامل. ولكن ذلك إنْ توخينا الدقة، لا يدخل في تعريف العلاقات الرأسمالية. (سنبحث بتوسّع مضامين ذلك في القسم III لاحقاً، في أثناء بحثنا لإعادة انتاج هذه العلاقة بمجملها). إن العامل يستهلك، طبيعياً، مؤونته خلال فترات توقف في عملية العمل، أما **الآلة** فانها تستهلك ما هو ضروري لها **في اثناء ادائها لوظيفتها**. (مثل حيوان؟). ولكن إذا أخذنا الطبقة العاملة بأسرها، فإن جزءاً من وسائل المعيشة هذه يُستهلك من جانب أفراد الأسرة، الذين أما لا يزاولون العمل بعد، أو انهم كفوا عن مزاولته. والفرق، في الممارسة العملية، بين العامل والآلة يمكن أن يُختزل، بصورة مؤثرة، إلى تمايز بين حيوان وآلة، بقدر ما يتعلق الأمر **بالمواد التكميلية** واستهلاكها. ولكن ذلك ليس ضرورياً، ولا يؤلف بالتالي جزءاً من تحديد رأس المال. وفي كل الأحوال، فإن الرأسمال المميز بالأجور، يبدو، من حيث الشكل، كشيء قد **كف عن الوجود** في نظر الرأسمالي، ولكنه يخص **العامل** حالما يكتسي هذا الرأسمال مظهره الحقيقي كوسائل معيشة مكرسة لان يستهلكها. وهكذا **فإن شكل القيمة ـ الاستعمالية** كسلعة،-قبل أن يجري امتصاصها في عملية الانتاج ـ أي **كوسيلة معيشة ـ** يختلف تماماً عن شكلها **داخل** تلك العملية، وهو **شكل قدرة ـ العمل المعبرّة عن نفسها بنشاط**، وبالتالي شكل العمل الحيّ ذاته. ولذا فإن ذلك الجزء من رأس المال يتميز تميزاً خاصاً عن رأس المال الماثل في شكل *1641* وسائل انتاج، وهذا سبب إضافي يجعل **وسائل الانتاج**، في النمط الرأسمالي للانتاج، في ذاتها ولذاتها تقف في تمايز عن وفي **تضاد** مع **وسائل المعيشة**. ويزول هذا المظهر ببساطة ـ حتى لو اغفلنا في الوقت الراهن حججنا اللاحقة ـ

بفعل هذا الظرف وهو أن **شكل القيمة ـ الاستعمالية** الذي يوجد به رأس المال في ختام عملية الانتاج هو شكل **المنتوج**، ويمكن العثور على هذا المنتوج متجسداً في **وسائل انتاج وفي وسائل معيشة** على حد سواء. وهكذا فكلاهما رأسمال على قدم المساواة، وكلاهما حاضران في تضاد مع قدرة ـ العمل الحي.

دعونا نعود الآن إلى **عملية انماء القيمة ذاتياً** [Verwertungsprozess]. بقدر ما يتعلق الأمر بـ **القيمة ـ التبادلية**، نرى ثانية التمايز بين **السلعة** والرأسمال المنخرط في الانماء الذاتي للقيمة.

إن القيمة ـ التبادلية لرأس المال الداخلة في عملية الانتاج **أصغر** من القيمة ـ التبادلية لرأس المال المطروح أو المستثمر في السوق. والواقع، أن **القيمة** الوحيدة التي تدخل في عملية الانتاج هي **قيمة السلع** التي تنشط بوصفها وسائل انتاج (أي: **قيمة الجزء الثابت** من رأس المال). وعوضاً عن قيمة الجزء المتغير، لدينا الآن **النمو الذاتي للقيمة** كعملية، العمل في فعل تحقيق ذاته، باستمرار، كقيمة، ولكنها قيمة تتدفق متجاوزة القيم القائمة سلفاً كيما تخلق قيماً جديدة.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بـ **القيمة القديمة**، ونعني بالتحديد قيمة الجزء الثابت، فإن أمر صيانتها يتوقف على أن لا تكون قيمة وسائل الانتاج الداخلة في العملية أكبر مما هو ضروري. فالسلع التي تتألف منها هذه الوسائل ينبغي أن لا تحتوي، في شكل متشيء، مثل المباني والآلات، إلخ، أكثر من **وقت العمل الضروري اجتماعياً** واللازم لانتاجها. وإنها لمهمة الرأسمالي أن يحرص، عند شراء وسائل الانتاج هذه، ألا تكون لقيمها ـ الاستعمالية أكثر من النوعية المتوسطة اللازمة لصناعة المنتوج. وينطبق هذا على كل من المواد الأولية والآلات إلخ. إذ ينبغي لها جميعاً أن تؤدي وظيفتها بنوعية متوسطة، وألا تضع أمام العمل، أمام العنصر الحي، عقبات غير طبيعية. وعلى سبيل المثال فأن

نوعية المواد الأولية تتضمن أموراً عديدة من بينها أن الآلات المستخدمة ينبغي أن لا تنتج ما يزيد عن المقدار المتوسط من الضياعات، إلخ ويتوجب على الرأسمالي أن يُعنى بكل هذه الأمور. الأكثر من ذلك، إذا كان ينبغي منع تآكل قيمة رأس المال الثابت، فيتوجب، قدر الامكان، استهلاكه استهلاكاً منتجاً، لا مسرفاً، طالما أن المنتوج سوف يحتوي، في مثل هذه الحالة، على كمية من العمل المتشيء أكبر مما هو **ضروري اجتماعياً**. ويتوقف ذلك، في جانب، على العمال انفسهم، وهنا بالذات تدخل **مسؤولية الرأسمالي في الاشراف**. (انه يضمن هذا الوضع من خلال العمل بالقطعة، والخصم من الأجور، إلخ). وينبغي له أن يحرص على أن يجري العمل باسلوب منسق ومنهجي، وان تأتي القيمة ـ الاستعمالية، التي يفكر بها فعلا، في نهاية العملية **بصورة ناجحة**. في **هذه النقطة تكون قدرة الرأسمالي على الاشراف** وفرض **الانضباط** مسألة حيوية. أخيراً، ينبغي له أن يضمن عدم انقطاع أو اضطراب عملية الانتاج، وان تنطلق حقاً نحو خلق المنتوج في اطار الزمن الذي تسمح به عملية العمل الخاصة ومتطلباتها الموضوعية ويتوقف ذلك، جزئياً، على **استمرارية العمل** التي يُدخِلُها الانتاج الرأسمالي، وجزئياً على عوامل خارجية يتعذر ضبطها. وبسبب من هذا الجانب الأخير فإن كل عملية انتاج تنطوي على مجازفة بالقيم التي أُدخلت فيها، وهي مجازفة: (١) تتعرض لها حتى **خارج** عملية الانتاج (٢) وهي سمة مميزة **لكل** عملية انتاج وليست مقصورة على عملية الانتاج الرأسمالية وحدها (إن الرأسمال يحمي نفسه من مثل هذه المجازفات **بالاتحاد**. وإن المُنتج المباشر الذي يعمل بوسائل انتاجه الخاصة عرضة للمجازفة ذاتها. وليس ثمة في هذا شيء خاص بالعملية الرأسمالية للانتاج. وإذا ما وقعت المخاطرة على الرأسمالي نفسه، فما هذا إلاّ عاقبة اغتصابه لملكية وسائل الانتاج).

ويمكن لنا القول، بخصوص العنصر الحيوي في عملية الانماء الذاتي للقيمة، إن **قيمة** الرأسمال المتغير يمكن أن تُصان(١) إذا جرى التعويض عنها، إعادة انتاجها، أي إذا جرى الحرص على تأمين تزايد وسائل الانتاج بكمية من العمل توازي قيمة الرأسمال المتغير أو قيمة أجور العمل؛ (٢) وإذا جرى خلق **إضافة** على قيمتها، أي: خلق قيمة ـ فائضة، عن طريق تشيوء **كم إضافي من العمل** في المنتوج، مقدار من العمل يفوق ما تحتويه الأجور من عمل.

إن هذا التمايز بين القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال المستخدم أو للسلع
/465/ التي استُثمر فيها، وبين **الشكل** الذي ترتديه **القيم ـ الاستعمالية لرأس المال في** عملية العمل، يتطابق مع **التمايز** بين القيمة ـ التبادلية لرأس المال المستخدم وبين الشكل الذي ترتديه **القيمة ـ التبادلية** لرأس المال في عملية الانماء الذاتي للقيمة. في الحالة **الأولى**، تدخل وسيلة الانتاج، الرأسمال الثابت، العملية دون حصول أي تغير في شكل **قيمتها ـ الاستعمالية**، في حين أن **القيم ـ الاستعمالية** الناجزة التي كان يتألف منها رأس المال المتغير تُستبدل بالعنصر الحي، أو بالعمل الحقيقي، بقدرة ـ العمل التي تنمي قيمتها ذاتياً في قيم ـ استعمالية جديدة. وفي الحالة **الثانية** تدخل قيمة وسائل الانتاج، قيمة الرأسمال الثابت، في عملية الانماء الذاتي للقيمة كما هي عليه، في حين أن **قيمة** الرأسمال المتغير لا تدخل على هذا النحو، إنما يجري استبدالها بنشاط خالق للقيمة، نشاط العنصر الحي المتجسد في عملية انماء القيمة.

وإذا كان ينبغي **لوقت عمل** العامل أن يخلق قيمة تتناسب وأمده، فينبغي له أن يكون **وقت عمل ضروري اجتماعياً**. نعني القول إن على العامل أن ينجز الكمية **الاعتيادية اجتماعياً** من العمل النافع في زمن معين. لذا فإن الرأسمالي يرغمه على العمل وفق **متوسط** المعدل الاجتماعي الاعتيادي، من الشدة. وسيبذل قصارى جهده ليرفع ما يدرّه العامل فوق هذا **الحد الأدنى**،

ولينـتزع منه أكـبر قدر ممكن من العمـل في زمن معين. ذلـك لأن أي تشـديـد للعمل فوق **المعـدل المتوسط** يخلق لـه **قيمة ـ فـائضة**. عـلاوة على ذلـك، فانـه سيسعى إلى أن يـطيل عمليـة العمل، قـدر الامكان، إلى خـارج الحـدود التي ينبغي العمل ضمنها للتعـويض عن قيمة رأس المـال المتغير الموظف، أي أجور العمل. وحيثما تكون شدة عملية العمل معينة، فإنه سيسعى إلى اطالة أمدها، وبالعكس حيثما يكون أمدها مثبتاً، فانه سيسعى إلى زيادة شدتها. إن الرأسمالي **يرغم العامل**، حيثما أمكن، على تجاوز معـدل الشدة الاعتيـادي، وهو يجـبره، بأحسن ما يستطيع، على اطالة عملية العمل خارج الوقت الضروري للتعويض عن المبلغ المنفق على الأجور.

وبفضل هذه الخاصية المميزة لعملية انماء القيمة الرأسمالية، فإن **الشكـل الحقيقي** للرأسـمال في عمليـة الانتـاج، **شكله كقيمـة ـ استعـمـاليـة**، يتعـرض لتحويرات جديدة. **فـأولاً**، ينبغي لوسـائل الانتـاج أن تتوفـر بـ **كمية** كـافية لا لامتصـاص العمل الضروري وحـده، بل ولامتصـاص العمل الفـائض أيضاً **ثانياً**، إن شدة ومدة عملية العمل الفعلية تتعرضان للتغير.

إن وسائل الانتاج التي يستعملها العامل في عمليـة العمل الفعليـة هي، في الحقيقـة والواقـع، ملك الرأسـمالي، وعليه فإنهـا تواجـه عمله، هذا التعبـير الوحيد عن حياته، بوصفها **رأسمالاً ـ** وهو ما سبق أن بيّناه. من جهـة ثانيـة، أن العامل نفسه هو الذي يستخدم هذه الوسائل في مجـرى عمله. ففي العملية الفعليـة، يستخدم العـامل وسـائـل العمـل بـوصفهـا ادواتـه، وهـو يستخـدم موضوع العمل بمعنى أن هذا الموضوع هو المادة التي يعـبر فيها عمله عن ذاتـه. وهو يحول، عن هذا الطريق، وسائل الانتاج إلى الشكل الملائم للمنتوج غـير أن الوضع يبدو مختلفاً تماماً في عملية انماء القيمة. فليس العامل، هنا، هـو منْ يستخـدم وسائـل الانتاج، بـل وسائـل الانتاج هي من يستخـدم العامـل. إن

العمل الحي لا يحقق هنا ذاته في عمل موضوعي يتحول إلى عضو Organ موضوعي للعمل، بل إن العمل الموضوعي، عوضاً عن ذلك، يصون نفسه ويزيدها بامتصاص دماء العمل الحي؛ على هذا النحو يُصبح **قيمة تنمي نفسها ذاتياً، يصبح رأسمالاً**، وينشط على انه كذلك. إن وسائل الانتاج، إذن، لا تغدو أكثر من مصاصة دماء تستنزف أكبر مقدار ممكن من العمل الحي. ويكف العمل الحي، بدوره، عن أن يكون شيئاً آخر أكثر من وسيلة تتم بواسطتها زيادة، وبالتالي رَسْمَلَة، القيم الماثلة أصلاً وبمعزل تماماً عما سبق أن بيناه، فإن وسائل الانتاج تظهر هنا، لهذا السبب بالذات، بصورة *éminemment* [بارزة]، بوصفها الشكل الفعال **لرأس المال** في مواجهة العمل الحي زد على ذلك أنها تتجلى ذاتياً بوصفها سلطان الماضي، سلطان العمل الميت على العمل الحي والواقع أنه يجري امتصاص العمل الحي باستمرار، بوصفه **خالقاً للقيمة** بالتحديد، في عملية إنماء قيمة العمل المتشيء. ولو أخذنا العمل بلغة المجهود، لغة انفاق الطاقة الحياتية للعامل، لقلنا أنه النشاط الشخصي للعامل. أما لو أخذناه كشيء **خالق للقيمة**، شيء منخرط في عملية **تَشْيِيء** العمل، فإن عمل العامل يصبح أحد **انماط وجود** رأس المال، فهو يندمج برأس المال حالما يدخل عملية الانتاج. وإن القوة التي **تصون القيم القديمة وتخلق قيماً جديدة** هي إذن قوة رأس المال، وإن تلك العملية، بناء عليه، هي عملية **النمو الذاتي لقيمته**. ونتيجة لذلك فإنها تحكم بافقار العامل الذي يخلق القيمة **كقيمة غريبة عن ذاته**.

[466] إن مقدرة العمل المتشيء على أن يحول نفسه، في اطار الانتاج الرأسمالي، إلى **رأسمال**، أي: أنْ يحول وسائل الانتاج إلى وسائل سيطرة على العمل الحي واستغلاله، إن هذه المقدرة تظهر كشيء متوائم مع هذه الوسائل تماماً (مثلما أن هذه المقدرة في هذا الاطار نفسه مرتبطة **بالقوة** مع هذا العمل

المتشيىء) كشيء لا ينفصل عنها، وبالتالي خاصية تنتمي إليها كأشياء، كقيم ـ استعمالية، كوسائل انتاج. وعليه تبدو هذه الأشياء، باطنياً، بمثابة رأسمال، وبالتالي كرأسمال يعبر عن علاقة انتاج محدّدة، علاقة احتماعية محدّدة يقوم مالكو شروط الانتاج، في اطارها، بمعاملة قدرة ـ العمل الحي على انها شيء، تماماً مثلما أن القيمة ظهرت وكأنها صفة لشيء، والتحديد الاقتصادي للشيء كسلعة ظهر على انه مظهر من صفته الشيئية [dingliche Qualität]، ومثلما أن الشكل الاجتماعي المُسَبغ على العمل في هيئة نقود عرض نفسه للأنظار بوصفه خصائص شيء(*) الواقع أن سلطان الرأسمالي على العامل ليس سوى سلطان شروط العمل المستقلة على العامل، شروط قد جعلت من نفسها مستقلة عنه. (ولا تضم هذه الشروط الموضوعية لعملية الإنتاج فحسب ـ وسائل الانتاج ـ بل أيضاً المستلزمات الموضوعية لإدامة قدرة ـ العمل وفاعليتها، نعني وسائل المعيشة.) ويكون ذلك هو الحال حتى على الرغم من أن هذه العلاقة لا تأتي إلى الوجود إلاّ في مجرى عملية الانتاج الفعلية، التي هي، في الجوهر، عملية خلق للقيمة ـ الفائضة، كما رأينا من قبل (بما في ذلك صيانة القيمة القديمة) عملية انماء قيمة رأس المال الموظف. إن الرأسمالي والعامل لا يواجهان بعضهما، في التداول، إلاّ بوصفهما بائعين للسلع، ولكن بسبب من الطبيعة الخاصة المتضادة للسلع التي يبيعانها لبعضهما البعض، فان العامل يدخل، بالضرورة، عملية الانتاج، كجزء من مكونات القيمة ـ الاستعمالية لرأس المال، الوجود الحقيقي لرأس المال، وجوده كقيمة. ويصح ذلك حتى على الرغم من كون هذه العلاقة تؤسس نفسها داخل عملية الانتاج، وان الرأسمالي، الذي لا يوجد إلاّ كشار بالقوة(**) للعمل، لا يصبح رأسمالياً

(*) في هذه النقطة تحمل المخطوطة الرقم (٢)، ولكن ليس هناك ما يشير إلى الرقم (١) المقابل.

(**) بالقوة نقيض بالفعل، أي كامن، غير متحقق بعد [م].

حقيقياً، إلّا عندما يرضخ العامل حقاً لسيطرة رأس المال، هذا العامل الذي لا يمكن أن يتحول إلى عامل مأجور إلّا من خلال بيع مقدرته على العمل. إن الوظائف التي يتولاها الرأسمالي ليست سوى وظائف الرأسمال ـ أي الانماء الذاتي للقيمة بامتصاص العمل الحي ـ منفذة بصورة واعية وارادية. إن الرأسمالي ينشط كرأسمال في اهاب شخص، رأسمال بصورة شخص، مثلما أن العامل لا يزيد عن عمل في اهاب شخص. إن ذلك العمل بالنسبة إليه هو محض مجهود وعذاب، في حين أن العمل يعود إلى الرأسمالي بوصفه جوهراً يخلق ويزيد الثروة، بل هو في الواقع عنصر من الرأسمال، مندمج به في عملية الانتاج، بوصفه المكوّن الحي، المتغير منه. من هنا فإن سيطرة الرأسمالي على العامل هي سيطرة الأشياء على الإنسان، سيطرة العمل الميت على العمل الحي، سيطرة المنتوج على المنتج. إن السلع التي تصبح وسائل للسيطرة على العامل (محض أدوات لسيطرة رأس المال نفسه) هي محض نتائج لعملية الانتاج؛ فهي منتجات هذه العملية. وهكذا نجد على مستوى الانتاج المادي، مستوى عملية الحياة في الميدان الاجتماعي ـ فتلك هي حقيقة عملية الانتاج ـ نجد نفس الوضع الذي نجده في الدين على المستوى الايديولوجي. ونعني بالتحديد قَلْب الذات إلى موضوع، والعكس بالعكس. ولو نظرنا إلى هذا القلب نظرة تاريخية، نجد انه تحولٌ لا مناص منه، تحولٌ لا يمكن بدونه للثروة بما هي ثروة أن تخلق بالعنف على حساب الأغلبية، أي لا يمكن بدونه خلق: القوى المنتجة الدائبة للعمل الاجتماعي، التي هي وحدها تستطيع أن تؤلف القاعدة المادية لمجتمع بشري حرّ. إن هذه المرحلة التناحرية لا يمكن تفاديها أكثر مما يمكن للإنسان أن يتفادى المرحلة التي تتلقى فيها طاقاته الروحية تحديداً دينياً بوصفها قوى مستقلة عن ذاته. إن ما نواجهه هنا هو اغتراب [Entfremdung] الإنسان عن عمله بالذات. وإلى هذا الحد، يقف العامل

على صعيد أعلى من الرأسمالي منذ البداية، ما دام هذا الأخير يضرب جذوره في عملية الاغتراب، ويجد رضى مطلقاً فيها، في حين أن العامل هو منذ البداية ضحية تواجه هذا الاغتراب مواجهة متمرد، وتجربّه كعملية استعباد. إن عملية الانتاج هي في الوقت نفسه عملية عمل حقيقية، وبمقدار ما يكون الأمر كذلك وبمقدار ما تكون للرأسمالي وظيفة محددة يؤديها في نطاقها كمشرف وموجه، فإن [467] نشاطه يكتسب محتوى خاصاً، متعدد الأوجه. لكن **عملية العمل نفسها** ليست أكثر من **وسيلة لعملية انماء القيمة**، مثلما أن القيمة ـ الاستعمالية للمنتوج ليست سوى حامل لقيمته ـ التبادلية. إن الانماء الذاتي لقيمة رأس المال ـ خلق القيمة ـ الفائضة ـ هو إذن الهدف المقرر، المهيمن، المسيطر، على الرأسمالي؛ انه الدافع المطلق لنشاطه والمحتوى المطلق لهذا النشاط. والواقع انه ليس سوى دافع وغاية المكتنز بعد تعقلنهما ـ انه محتوى فقير، مجرد، يبين أن الرأسمالي عبدٌ مقيد بعلاقات الرأسمالية شأن قطبه المضاد، العامل، رغم أن ذلك يجري بطريقة مختلفة تماماً.

إن الرأسمالي المقبل يقوم، في الوضع الأصلي، بشراء العمل (تعبير «قدرة ـ العمل» سيكون أكثر دقة بعد الفصل الرابع)(*) من العامل بهدف رَسْمَلة مقدار من النقود، والعامل يبيع عمله، حق التنازل عن قدرة ـ عمله، بهدف اطالة حياته. إن هذا الوضع هو المقدمة الأساسية والشرط المسبق لعملية الانتاج الفعلية التي يصبح فيها مالك السلعة رأسمالياً، رأسمالاً في اهاب شخص، ويصبح فيها العامل محض عمل في اهاب شخص، عمل لأجل رأس المال. إن هذه العلاقة الأولى التي يتواجه فيها الإثنان على قدم المساواة في الظاهر، بوصفهما مالكي سلعة، هي مقدمة عملية الانتاج الرأسمالي، ولكنها

(*) المجلد الأول من رأس المال، الفصل الرابع المعنون: بيع وشراء قوة العمل. [م].

أيضاً نتيجة ونتاج هذه العملية، كما سنرى في المكان المناسب. ولكن يترتب على ذلك ضرورة تمييز هذَين الفعلَيْن عن بعضهما تمييزاً قاطعاً فالأول ينتمي إلى التداول. والثاني يتطور في عملية الانتاج الفعلية على أساس الأول.

إن عملية الانتاج هي الوحدة المباشرة لعملية العمل وعملية انماء القيمة، مثلما أن نتيجتها المباشرة، أي السلعة، هي الوحدة المباشرة للقيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية. غير أن عملية العمل ليست سوى وسيلة تتحقق بواسطتها عملية انماء القيمة، وهذه الأخيرة هي في الجوهر، **انتاج القيمة ـ الفائضة، أي تشييء عمل غير مدفوع**. وهكذا وصلنا إلى تحديد المميزات الخاصة لعملية الانتاج ككل.

رغم اننا درسنا عملية الانتاج من وجهتي نظر متمايزتين: (١) **كعملية عمل** و(٢) **كعملية انماء للقيمة**، فمن الواضح أن عملية العمل هي عملية واحدة لا تنقسم. فالعمل لا يجري مرتين، مرة لانتاج منتوج ملائم، قيمة استعمالية، **لتحويل** وسائل الانتاج إلى منتجات، ومرة ثانية لتوليد **قيمة وقيمة ـ فائضة، لانماء القيمة**. إذ لا يؤدى العمل إلا بالشكل، بالطريقة بنمط الوجود، المحدد، الملموس، الخاص، الذي يكون فيه نشاطاً هادفاً يستطيع تحويل وسائل الانتاج إلى منتوج محدَّد، تحويل المغزل والقطن، مثلاً، إلى **غزول**. إن كل ما يتم الإسهام به هو عمل الغزل، إلخ، ومن خلال هذه المساهمة يتم انتاج المزيد من الغزول باستمرار. إن هذا العمل **الحقيقي** لا يخلق قيمة إلّا إذا تمّ اداؤه بمعدل اعتيادي محدّد من الشدة (أو بكلمات أخرى انه لا يثمر إلّا إذا حقق ذلك) وتحقق هذا **العمل الحقيقي**، ذو الشدة المعينة والكمية المعينة، مقاسة بالزمن، تحققاً مادياً فعلياً بهيئة منتوج. **وإذا ما توقفت عملية العمل** عند النقطة التي يكون فيها مقدار العمل المساهم في شكل غزل =

العمل الذي تحتويه الأجور، فلن تتولد أية قيمة ـ فائضة. إذن، **فالقيمة ـ الفائضة** تتجلى في **منتوج فائض**، وفي الحالة الراهنة كمقدار من الغزول يزيد على المقدار الذي تكون قيمته مساوية لقيمة أجور العامل. لذلك فأن عملية العمل تصبح عملية انماء للقيمة بفضل الواقع التالي، وهو أن العمل الملموس الموظَّف فيها هو كمية من العمل **الضروري اجتماعياً** (بفضل شدته) = كمية معينة من العمل الاجتماعي المتوسط؛ وبفضل الحقيقة الأخرى المتمثلة في أن هذه الكمية تمثل **فائضاً** يزيد على المقدار الذي تحتويه الأجور. إنه الحساب **الكمي** لمقدار ملموس، معين، من العمل بوصفه **متوسط عمل اجتماعي ضروري**. وما يطابق هذا الحساب على أية حال هو العنصر الحقيقي لشدة العمل الاعتيادية أولاً (أي لإنتاج منتوج بكمية معينة، لا يجري استهلاك سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً) و[ثانياً] العنصر الحقيقي لإطالة عملية العمل خارج **الوقت** الضروري للتعويض عن قيمة الرأسمال المتغيّر الموظف.

/468/ ينبع من محاججتنا حتى الآن، أن تعبير «العمل المتشيء»، والتضاد المؤسس بين **رأس المال كعمل متشيء** وبين **العمل الحي**، عرضة لسوء فهم جاد.

لقد بيّنت في السابق[٥] ان تحليل السلعة بلغة «العمل» لم يتم إلّا بصورة ناقصة وملتبسة على يد سائر الاقتصاديين السابقين. إذ لا يكفي إرجاع السلعة إلى «العمل»؛ ينبغي شطر العمل إلى شكله المزدوج، شطره من جهة: إلى **عمل ملموس ماثل في القيم ـ الاستعمالية للسلعة**، ومن جهة أخرى إلى **عمل ضروري اجتماعياً** كما يُحتسب في **القيمة ـ التبادلية**. في الحالة الأولى يتوقف كل شيء على خصوصية القيم ـ الاستعمالية، طبيعتها الخاصة، فهذا هو ما يمنح

---

(٥) ما كان من الممكن، في غياب هذا الخلط، أن يستعر الخلاف حول ما اذا كانت الطبيعة تسهم في صنع المنتوج بمعزل عن العمل تماماً. لسنا معنيين هنا إلّا بالعمل الملموس.

القيم ـ الاستعمالية عملاً كهذا يخلق لها طابعها المميز ويجعلها قيماً ـ استعمالية مميزة عن غيرها، يجعلها هذا الصنف المحدد. في الحالة الثانية نغفل كلياً منفعتها الخاصة، طبيعتها الخاصة ونمط وجودها، لأن مثل هذا العمل يُعتبر فقط من ناحية اهميته كعامل **خالق للقيمة**، والسلعة كشكل موضوعي له. وبهذه الصفة فانه عمل غير متمايز، عمل **عام**، **ضروري اجتماعياً**، لا مبالٍ تماماً بأي محتوى خاص. ولهذا السبب بالذات، فانه حتى في أكثر اشكاله استقلالاً، **كالنقود**، أو **السعر** كما في حالة السلعة، يُحدَّد بطريقة مشتركة مع سائر السلع، ولا يتميز عن غيره إلّا كمياً. في مظهره الأول يتجلى العمل، إذن، بهيئة **قيمة ـ استعمالية** معينة للسلعة، **وجودها المعين كشيء**، وفي مظهره الثاني يتجلى بهيئة **نقود**، اما كنقود بالمعنى الحقيقي أو كمجرد حساب لسعر السلعة. في الحالة الأولى نحن معنيون حصراً بـ **نوعية** العمل، وفي الثانية بـ **كمية** العمل. في الحالة الأولى يجري التعبير عن مختلف انماط العمل الملموس في تقسيم العمل. أما في الحالة الثاني فلا نجد سوى تعبير بلغة النقود، لا تمايز فيه. إن هذا التمايز يواجهنا، داخل عملية الانتاج، مواجهة **فعالة**. فلا نعود نحن من نصنعه؛ بل نراه ينخلق في عملية الانتاج ذاتها.

إن التمايز بين **العمل المتشيء والعمل الحي** يتجلى في **عملية العمل** الفعلية. فوسائل الانتاج، القطن، المغازل، إلخ، هي منتجات، قيم ـ استعمالية **تجسد أفعالاً** محددة، نافعة، ملموسة من العمل ـ زراعة القطن، بناء الآلات، إلخ. إن **عمل الغزل**، من جهة أخرى، رغم انه نمط من العمل متضمن في وسائل الانتاج، فهو مع ذلك نمط متميز، خاص من العمل؛ وبوصفه عملاً حياً فانه يكون في مجرى عملية تحقيق نفسه؛ انه يولّدُ باستمرار منتجاته وبذلك يقف في تضاد مع العمل الذي سبق أن اكتسب، أصلاً، شكلاً موضوعياً في مظهر منتجات خاصة به. ومن هذه الزاوية المؤاتية أيضاً

نـرى التناحـر بين رأس المـال في الشكل القـائم من جهة، وبـين العمـل الحي كمهمة حياتية مباشرة للعامل، من جهـة أخرى. زد عـلى ذلك، يؤلف العمـل المتشيىء، في عملية العمل، **عـاملاً مـوضوعيـاً، عنصـراً لأجـل تحقيق العمـل الحي**.

غير أن الوضع يكون على خلاف ذلك تماماً حين نـأتي على دراسـة عملية انماء القيمة، تكوين وخلق قيمة جديدة.

إن العمـل الذي تحتـويه وسـائـل الانتـاج هـو **كميـة محـددة من العمـل الاجتـماعي العام**، ويمكن تمثيله، بنـاء على ذلـك، بـاعتبـاره **مقـداراً معينـاً من القيمة، أو مبلغاً من النقود**، أو بالحقيقـة **سعر** وسـائل الإنتـاج هذه. والعمـل المضاف إلى ذلك هو **كمية اضافية معينـة من العمل الاجتـماعي العام** ويمكن أن يُمثَّل بوصفه **مقداراً من القيمة أو مبلغاً من النقود** اضافيـاً إن العمل المحتـوى أصلاً في وسائـل الانتاج متـماثل مـع ما يُضـاف الآن. ونوعـا العمل هـذان لا يتمايزان إلا بواقع أن الأول هو **متشيىء** أصلاً في قيم ـ استعمالية، أما الثاني فهو في مجرى عملية **التشيوء** على هذا النحو. الأول في المـاضي، الثاني في الحـاضر؛ الأول ميت، الثاني حي؛ الأول **متشيىء** في الماضي، الثـاني **يتشيأ** في الحـاضر وبمقدار ما أن عمل الماضي يحل محل العمل الحي، فانه هو ذاته يصبح عمليـة، **ينمي قيمته ذاتياً**، يصبح **متغيراً** يخلق تغيراً وإن قيامه بامتصـاص العمل الحي الإضافي في جوفه هو عمليـة **نمو قيّمتـه ذاتياً**، **تحـوله** الحقيقي إلى رأسـمال، إلى قيمة مولدّة لنفسها ذاتياً، تحوله من **مقدار قيمـة ثابت** إلى قيمـة متغيرة في حـالة *469* **عمليـة**. وينبغي الاعتراف أن هـذا العمـل الإضـافي لا يمكن أن يتجـلى إلّا في مظهر عمل ملموس، ومن هنا تمكن اضافته إلى وسائل الانتاج ولكن في شكلها الملموس بوصفهـا قيماً ـ استعـمالية. وعـلى النسق نفسه فـان القيمة المحتـواة في وسائل الانتاج هذه لا يمكن أن تدوم إلّا إذا استُهلكت على يد العمل الملمـوس

كجزء من وسائله. غير أن ذلك، على أية حال، لا يعني انكار أن **القيمة الحاضرة بالفعل**، العمل **المتشيىء** في وسائل الانتاج، لا يمكن أن يزداد، أي يزداد ليس فقط بما يتجاوز قيمته السابقة، بل بما يتجاوز مقدار العمل المتشيىء في رأس المال المتغير، إلا بمقدار ما يعتصر من العمل الحي ويشيئه **كنقود، كعمل اجتماعي عام**. وعليه فاننا بهذا المعنى البارز ـ الذي ينطبق على **عملية انماء القيمة** بوصفها الهدف الأصلي للإنتاج الرأسمالي ـ نقول إن رأس المال كعمل **متشيىء** (عمل متراكم، عمل سابق، وهلمجرا) يمكن أن يوصف بانه يقف في مواجهة العمل الحي (العمل المباشر، إلخ)، وإن الاقتصاديين يمايزونه على هذا النحو. غير أن هؤلاء الأخيرين يسقطون، باستمرار، في تناقضات والتباس ـ حتى ريكاردو ـ لأنهم يفشلون في صياغة تحليل واضح للسلعة بلغة الشكل المزدوج للعمل.

انطلاقاً من التبادل الأصلي بين الرأسمالي والعامل ـ كلاهما كمالك السلعة ـ فأن المكوّن الحقيقي الوحيد لرأس المال، الذي يدخل عملية الانتاج، هو العنصر الحيّ، قدرة ـ العمل ذاتها. ولكن، في عملية الانتاج الفعلية وحدها، انما يتحول **العمل المتشيء** إلى رأسمال بامتصاصه العمل الحي، وعليه فإن **العمل لا يحول نفسه إلى رأسمال إلاّ عندئذ**(*)

* * *

(*) عند هذه النقطة أدخل ماركس الملحوظة التالية: «إن محتويات الصفحات ٩٦ ـ ١٠٧ المعنونة «عملية الانتاج المباشرة» تنتمي إلى هنا؛ وينبغي مزجها مع ما سبق، بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على الصفحات ٢٦٢ ـ ٢٦٤ من هذا الكتاب» ـ واستناداً إلى توجيهات ماركس ندرج الآن كلتا هاتين الفقرتين اللتين يذكرهما هنا. ولم تُدرج أية تغييرات («بحيث تقوم كل فقرة بتصحيح الأخرى»). إن الصفحات الواجب ادخالها (في الأصل الصفحات ٩٦ ـ ١٠٧) قد أعيد ترقيمها من قبل ماركس فاعطاها الأرقام a 469 =

إن عملية الانتاج الرأسمالية هي وحدة عملية العمل وعملية انماء 69a/ القيمة. وابتغاء تحويل النقود إلى رأسمال يجري تحويلها إلى سلع تؤلف **عوامل عملية العمل**. **وينبغي استخدام النقود أولاً لشراء قدرة ـ العمل، وبعد ذلك شراء الأشياء التي لا يمكن بدونها استهلاك قدرة ـ العمل**، أي التي لا يمكن لقدرة ـ العمل بدونها أن تعمل. إن المغزى الوحيد لهذه الأشياء، **في داخل عملية العمل، هي انها وسائل معيشة للعمل، قيم ـ استعمالية للعمل. فهي بازاء العمل الحي ذاته محض مواد ووسائل، وبازاء منتوج العمل هي وسائل انتاج، وبازاء الظرف المتمثل بان وسائل الانتاج هي نفسها منتجات، فهي منتجات تشكل وسيلة لانتاج منتوج آخر، منتوج جديد.** والواقع أن هذه الأشياء لا تلعب هذا الدور في عملية العمل بسبب أن الرأسمالي يشتريها، بسبب انها استحالة لنقوده، فالعكس هو الصحيح؛ انه يشتريها

-469 m. وعلى الصفحة a 469 (٩٦) يبدأ النص بمواصلة الفقرة التي شطبها ماركس (مشطوبة باربعة خطوط مائلة) مما يوطد الاستمرار مع الصفحات ١ ـ ٩٥، المفقودة الآن. وكتب ماركس في أعلى الصفحة: «ينتمي هذا إلى الصفحة ٤٩٦» [هنا خطأ في الترقيم، فالرقم هو ٤٦٩]. والنص الذي يلي ذلك من الفقرة المشطوبة يحمل عنواناً زائداً في النص الحالي الذي ننشره «عملية الانتاج المباشرة». إليكم نص الفقرة المشطوبة:

«. لأن الرأسمال المستخدم في شراء قدرة ـ العمل يتجسد، في الواقع، في وسائل معيشة رغم أن وسائل المعيشة هذه تنتقل إلى العامل في شكل نقود. وعلى غرار انصار المذهب النقدي Monetary System يمكن للعامل أن يجيب عن سؤال: ما هو الرأسمال؟ بكلمات: **الرأسمال هو نقود**. إذ بينما يكون الرأسمال، في عملية العمل، موجوداً، طبيعياً، في شكل مواد أولية، وأدوات عمل، إلخ، فانه يأخذ، في عملية التداول، شكل نقود. وبالطريقة نفسها، لو سئل اقتصادي من العصر القديم: ما هو العامل؟ لكن عليه أن يجيب، مقتفياً أثر المنطق المماثل: العامل هو عبد (لأن العبد كان العامل في عملية العمل في العصر القديم).

لأنها تلعب هذا الدور في عملية العمل، فبالنسبة إلى عملية الغزل بما هي عليه، مثلاً، لا يهمّ اطلاقاً إنْ كانت الاقطان والغزول تمثل نقود الرأسمالي، أي رأسمالاً، أو أن النقود الموظفة هي رأسمال بالتعريف. فهي لا تصبح وسائل ومواد عمل إلاّ بين يدي الغازل في اثناء عمله، وهي تصبح كذلك لأنه يغزل، لا لأنه يأخذ بعض القطن الذي يخص شخصاً آخر ويصنع منه غزولاً لذلك الشخص نفسه بمعونة المغزل الذي يخص بالمثل ذلك الشخص عينه. إن السلع لا تتحول إلى رأسمال عن طريق استهلاكها أو استعمالها في الانتاج خلال عملية العمل؛ فهذا يقتصر على جعلها عناصر لعملية العمل. وبمقدار ما تكون هذه العناصر المادية لعملية العمل قد اشتُريت من جانب الرأسمالي، فانها تمثل رأسماله. ولكن الشيء ذاته ينطبق على العمل نفسه. فهو أيضاً يمثل رأسماله، ذلك لأن مالك المقدرة على العمل يملك ذلك العمل بنفس فعالية امتلاكه للشروط المادية الأخرى للعمل، التي اشتراها. وهو لا يملك فقط العناصر الخاصة لعملية العمل؛ فالعملية بمجملها هي ملك له.

إن الرأسمال الذي كان نقوداً في السابق، يرتدي الآن شكل عملية العمل. لكن واقع أن الرأسمال قد استولى على عملية العمل، وان العامل يعمل نتيجة ذلك لأجل الرأسمالي عوضاً عن أن يعمل لنفسه، لا يعني حصول أي تغير في الطبيعة العامة لعملية العمل نفسها. إن واقع أن النقود، حين تُحوَّل إلى رأسمال، انما تُحوَّل في آن واحد إلى عناصر عملية العمل، وتكتسي بالضرورة مظهر مواد ووسائل العمل، لا يعني أن مواد ووسائل العمل هي رأسمال بحكم طبيعتها بالذات، مثلما أن الذهب والفضة ليسا نقوداً بحكم طبيعتهما بالذات، لمجرد أن الذهب والفضة هما من بين الأشكال التي ترتديها النقود. إن الاقتصاديين المعاصرين يهزأون بسذاجة تفكير المذهب النقدي حين يجيب عن سؤال: ما هي النقود؟ بالقول: إن الذهب والفضة هما نقود. ولكن هؤلاء

الاقتصاديين انفسهم لا يخجلون من الإجابة عن سؤال: ما هو الرأسمال؟ بالقول: الرأسمال هو قطن. لكن هذا هو عين ما يفعلون حين يعلنون أن مواد ووسائل العمل، وسائل الانتاج أو المنتجات التي تخدم في خلق منتجات جديدة، وباختصار سائر **الشروط المادية للعمل هي رأسمال** بحكم طبيعتها بالذات؛ وانها رأسمال لأنها، وبمقدار ما انها، تساهم في عملية العمل بفضل خواصها الجسدية كقيم استعمالية. وسيكون أمراً متسقاً لو أن الآخرين اضافوا إلى قائمتهم: الرأسمال هو لحم وخبز، إذ رغم أن الرأسمالي يشتري قدرة ـ العمل بالنقود، فان هذه النقود في الواقع لا تمثل سوى الخبز واللحم، وباختصار سائر وسائل معيشة العامل[٦] *[469 b]*

---

(٦) «**الرأسمال** هو ذلك الجزء من ثروة بلاد، والذي يُستخدم في الانتاج ويتألف من الغذاء والملابس، والأدوات والمواد الأولية، والآلات، إلخ، الضرورية لتنفيد العمل» (ريكاردو، المرجع المذكور نفسه [On The Principles of Polit. Econ. and Taxation مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب] ص ٨٩) «**الرأسمال** هو جزء من الثروة الوطنية، يُستخدم أو يُزمع استخدامه في تدعيم إعادة الانتاج». (ج. رامسي، المرجع نفسه ص ٢١) «**الرأسمال**. جنس خاص من الثروة. مكرسٌ للحصول على مواد نافعة أخرى» (ر. تورنس، المرجع نفسه) [An Essay On The Production of Wealth بحث في انتاج الثروة ص ٦٩ ـ ٧٠] «**الرأسمال**. ينتج كوسيلة لإنتاج جديد» (سنيور، المرجع نفسه [Principes Fondamentaux de L'économie Politique المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسي] ص ٣١٨ ـ الطبعة الفرنسية) «حين يكرَّس رصيد ما للانتاج المادي فانه يتخذ اسم **رأس المال**» (هـ. ف. **شتورخ**. Cours d'économie Politique محاورات في الاقتصاد السياسي، طبعة باريس، ١٨٢٣ ص ٢٠٧) «**الرأسمال** هو ذلك الجزء من الثروة **المنتجة** مكرس لأجل الانتاج» (روسي، Cours d'economie Politique محاورات في الاقتصاد السياسي ١٨٣٦ ـ ١٨٣٧، طبعة بروكسل، ١٨٤٢، ص ٣٦٤) إن روسيّ يعتصر دماغه عبثاً حيال «صعوبة» ما إذا كان بالوسع اعتبار «المواد الأولية» رأسمالاً أم لا إنه يعتقد أن=

في ظروف معينة، يمكن لكرسي باربعة أرجل وبقماشة بنفسجية أن يُستخدم **كعرش**. لكن هذا الكرسي نفسه، وهو شيء للجلوس، لا يصبح عرشاً بفضل قيمته ـ الاستعمالية. وإن العنصر الجوهري الأساسي في عملية العمل هو العامل نفسه، وفي العصر القديم كان هذا العامل عبداً لكن ذلك لا يتضمن أن العامل **عبدٌ** بالطبيعة (رغم أن هذا الرأي الأخير ليس غريباً تماماً عن أرسطو)، أكثر مما أن المغازل والاقطان هي **رأسمال** بطبيعتها لمجرد انها تُستهلك هذه الأيام على يد العامل المأجور في عملية العمل. إن حماقة المطابقة بين **علاقات انتاج اجتماعية** خاصة وبين خواص شيئية [dingliche] لبعض المواد، لمجرد انها تمثل نفسها بهيئة مواد معينة، هو أشد ما يبهرنا حين نفتح أي كتاب مدرسي في الاقتصاد ونرى منذ الصفحة الأولى كيف يتضح أن عناصر عملية الانتاج، مُختزلة إلى شكلها الأساسي، هي الأرض، **والرأسمال**، والعمل[٧] ويحق للمرء أن يقول أنها **ملكية عقارية**، وسكاكين، ومقصات، ومغازل،

بوسع المرء حقاً أن يميز بين «Capital-matière» [الرأسمال ـ المادة] Capital-instrument [الرأسمال ـ الاداة] «ولكن هل حقاً أن المواد الأولية أداة انتاج؟ أليست هي بالأحرى المواضيع التي ينبغي أن تشتغل عليها أدوات الانتاج؟» [بالفرنسية في الأصل] (ص ٣٦٧). إنه لا يدرك انه ما دام يخلط رأس المال بتجلياته الطبيعية فيدعو بذلك الشروط الموضوعية للعمل رأسمالاً، فانها تنقسم حقاً إلى مواد عمل وأدوات عمل، ولكنها كلها وسائل انتاج على قدم المساواة، بقدر ما يتعلق الأمر بالمنتوج. وهكذا نراه على الصفحة ٣٧٢ يشير إلى رأس المال ببساطة على انه [«وسائل انتاج»] Les moyens de Production، «ليس ثمة فرق بين رأس المال وأي كسر آخر من الثروة: إن مادة معينة لا تصبح رأسمالاً إلا بفضل استخدامها، نعني القول إنها ينبغي أن تُستخدم في عملية انتاجية، كمواد أولية، كأداة أو كوسيلة للتجهيز.» (شيربولييه Riche ou Pauvre الغني أو الفقير، باريس، ١٨٤٠، ص ١٨).

(٧) انظر على سبيل المثال، جون ستوارت ميل، مبادىء الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، الكتاب الأول.

واقطان، وحبوب، وباختصار **مواد ووسائل العمل و ـ العمل المأجور**. فمن جهة، نسمي عناصر عملية العمل المرتبطة بسمات اجتماعية مميزة تخصها في طور تاريخي معين، ومن جهة أخرى نضيف إليها عنصراً يؤلف جزءاً من **عملية العمل** بصورة مستقلة عن أية تشكيلة اجتماعية خاصة، كجزء من الاتصال الأبدي بين الإنسان والطبيعة. **وبخلط** استيلاء رأس المال على عملية العمل بعملية العمل نفسها، يحول الاقتصاديون **العناصر المادية** لعملية العمل إلى رأسمال، لمجرد أن الرأسمال نفسه يتحول إلى عناصر مادية لعملية العمل **من بين أشياء أخرى**. ولسوف نرى ادناه أن هذه الأوهام لا تدوم إلا بمقدار ما أن الاقتصاديين الكلاسيكيين ينظرون إلى عملية الانتاج الرأسمالي، حصراً، من زاوية عملية العمل، وانهم بالنتيجة يصححونها من بعد ذلك. ولسوف نرى، قبل كل شيء، أن هذا الوهم هو وهمٌ ينبع من طبيعة الانتاج الرأسمالي نفسه. ولكن من الجلي، حتى في هذه اللحظة، أن هذه طريقة ملائمة لتبيان الصلاحية الأزلية لنمط الانتاج الرأسمالي، ولاعتبار **رأس المال عنصراً طبيعياً خالداً** في الانتاج البشري بما هو عليه. إن العمل هو الشرط الطبيعي الأزلي للوجود البشري. وعملية العمل ليست سوى العمل ذاته، منظوراً إليه في هذه اللحظة من ناحية نشاطه المبدع. من هنا فان السمات الشاملة لعملية العمل مستقلة عن أي تطور اجتماعي خاص. إن وسائل ومواد العمل، التي يتألف قسم منها من منتجات عمل سابق، تلعب دورها في كل عملية عمل، في كل عصر، وفي كل الظروف. فإذا اسميتها، إذن، باسم «رأسمال» منطلقاً من المعرفة اليقينية التي تقول: «Semper aliquid haeret» [ان شيئاً ما يلصق دائماً] فانني أكون قد **برهنت** على أن وجود رأس المال قانون أزلي من قوانين طبيعة الانتاج البشري، وان القرغيزي الذي يقطع بسكين سرقها من روسي أعواد القصب لكي يجدلها ويصنع منها قارباً هو رأسمالي حقيقي شأنه شأن الهر فون روتشيلد.

واستطيع أن أبرهن بسهولة مماثلة أن الاغريق والرومان كانوا يقيمون قداساً جماعياً لأنهم كانوا يشربون الخمر ويأكلون الخبز، وان الاتراك يرشون أنفسهم يومياً بالماء المقدس مثل الكاثوليك لانهم يغتسلون يومياً. هذا هو صنف الترهات الدخيلة السطحية التي يجدها المرء مبثوثة برضى متغطرس عن
[469 c] النفس، لا من قبل إناس من شاكلة ف. باستيا(*) أو من الكراريس الاقتصادية الصغيرة لجمعية تقدم المعرفة النافعة أو قصص تنويم الأطفال للأم مارتينو(**)، بل يجدها حتى في كتابات مراجع ثقة بارزين، وعوضاً عن تبيان أن رأس المال هو ضرورة طبيعية موضوعية، كما يأملون، فإن كل ما ينجحون في القيام به هو دحض هذا الوجود الضروري بالنسبة إلى طور تاريخي محدد من عملية الانتاج الاجتماعية. ولكن إذا كان يُزعم أن رأس المال ليس سوى مواد وأدوات عمل، أو أن العناصر المادية لعملية العمل هي رأسمال بطبيعتها، فان بوسع المرء أن يردّ بصواب اننا في مثل هذه الحالة نحتاج حقاً إلى رأسمال ولكن ليس إلى رأسماليين، أو بقول آخر إن الرأسمال ليس سوى اسم اختُرع لخداع الجماهير(٨)

(*) مثلاً: سفسطات اقتصادية، باريس ١٨٤٦ ـ ١٨٤٨

Sophismes économiques, Paris, 1846-8

(**) هاريت مارتينو أمثلة في الاقتصاد السياسي، ٩ مجلدات، لندن ١٨٣٢ ـ ١٨٣٤

Harriet Martineau, Illustration of Political Economy.

(٨) «يقال لنا أن العمل لا يستطيع أن يخطو خطوة واحدة من دون رأس المال ـ وان رأس المال كالمعول لمن يحفر ـ وان رأس المال ضروري للانتاج كالعمل نفسه. إن العامل يعرف ذلك كله، لأن حقيقة ذلك تأتيه يومياً؛ لكن هذا الاعتماد المتقابل بين رأس المال والعمل لا علاقة له بالوضع النسبي لكل من الرأسمالي والعامل؛ كما أن ذلك لا يبيّن أن الأول يمكن أن يُعال من جانب الأخير. ما الرأسمال إلّا كذا مقدار من المنتوج غير المستهلك؛ وان الشيء الموجود في=

إن العجز عن فهم عملية العمل كشيء مستقل، وفي نفس الوقت كجانب من الانتاج الرأسمالي، يغدو ساطعاً أكثر حين يقول لنا السيد. ف. وايلاند، على سبيل المثال، إن **المواد الأولية هي رأسمال** واننا بمعالجتها نتوصل إلى المنتوج. وهكذا فان الجلد هو **منتوج** الدباغ، وهو **رأسمال** الإسكافي. فكل من «المادة الأولية» و«المنتوج» انما هما مصطلحان يشيران إلى أشياء في **عملية العمل**، وليس لأي منهما في ذاته أيما علاقة بـ **رأس المال**، رغم أن كلا من المادة الأولية والمنتوج يمثلان **رأس المال** منذ اللحظة التي يستولي فيها

هذه اللحظة، انما يوجد مستقلاً عن، ولا يتطابق بأي حال مع، أي فرد خاص أو طبقة. إن العمل هو أبوه، من جهة، والأرض أمه من جهة أخرى؛ ولو آل كل رأسمالي وكل ثري في المملكة المتحدة إلى الزوال في لحظة واحدة، فلن تزول بزوالهم ذرة واحدة من الثروة أو رأس المال، بل لن تكون الأمة نفسها أقل ثراء حتى وان بمقدار قرش. ليس الرأسمالي بل الرأسمال هو الضروري لعمليات المنتج؛ وان هناك فارقاً هائلاً بين الإثنين، كالفارق بين الحمولة الفعلية وورقة الشحن». (ج. ف. براي، مظالم العمل وعلاج العمل، إلخ ليدز، ١٨٣٩، ص ٥٩).

J.F.Bray, Labour's Wrongs and Labour's Remedy, etc.

«إن رأس المال هو ضرب من كلمة باطنية شأن الكنيسة أو الدولة، أو أي واحد من تلك الاصطلاحات التي يخترعها أولئك الذين يسلبون بقية البشرية لإخفاء اليد التي تسرقها». (دفاعاً عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، إلخ، لندن ١٨٢٥ ص ١٧).

Labour Defended against The Claims of Capital

إن مؤلف هذا الكراس هو ت. هود جسكين، أحد أبرز وأهم الاقتصاديين الإنجليز المعاصرين. وبعد عدة سنوات من نشر المؤلَّف الذي نقتبس منه أعلاه، والذي ما تزال اهميته معترف بها (انظر على سبيل المثال، جون لالور، النقود والأخلاق، إلخ، لندن ١٨٥٢ John Lalor, Money and Morals) صدر ضده كراس غفل من التوقيع وضعه اللورد بروغهام، الذي كان ردّه لا يستحق الذكر بما تميز به من سطحية تشمل كل التناجات الاقتصادية لذلك الدعي المتعطل.

رأس المال على عملية العمل[٩]

لقد استغل المسيو برودون ذلك كله بـ «عمقه» المعتاد. «كيف يتأتى أن مفهوم المنتوج يتحول بغتة إلى مفهوم رأس المال؟ من خلال فكرة القيمة. نعني القول، إنه كي يتحول المنتوج إلى رأسمال، فينبغي للمنتوج أن يتعرض إلى عملية تقييم [اعطاء قيمة Valuation] حقيقية، أي ينبغي أن يُشترى أو يُباع، وان يُناقش سعره ويُوطَّد عن طريق نوع من العُرف الحقوقي. فحين يأتي الجلد الطري من الجزار يكون منتوج الجزّار. أفرض أن الجلد الطري قد اشتراه دابغ جلود. إن هذا الأخير يزج به أو بقيمته في رصيد استغلاله. وبعد ذلك، ومن خلال عمل الدباغ فإن هذا الرأسمال يصبح منتوجاً مرة ثانية»[١٠] إن المسيو برودون يميز نفسه هنا بمنظومة ميتافيزيقيا زائفة يقوم عن طريقها أولاً بإدخال أشد الأفكار الاولية بساطة عن رأس المال في «رصيده الاستغلالي» ثم يبيعها إلى الجمهور كمنتوج عالي الجودة. إن مسألة كيف يمكن أن تتحول المنتجات إلى رأسمال هي، من حيث الجوهر، عديمة المعنى، ولكن الجواب يثبت انه جدير بالسؤال. في الواقع أن المسيو برودون يكتفي بابلاغنا حقيقتين معروفتين تمام المعرفة: أولاً أن المنتجات تخدم في بعض الأحيان كمواد أولية يُزمع تصنيعها، وثانياً، أن المنتجات هي أيضاً سلع؛ أي: إنها تمتلك قيمة يتوجب عليها أن

---

(٩) «إن المادة التي... نحصل عليها لغرض دمجها بصناعتنا الخاصة نحن (!)، محوّلين إياها منتوجاً، هي ما يدعى رأسمال؛ وبعد أن يكون العمل قد بُذل، والقيمة قد خُلقت، فانه يسمى منتوجاً وهكذا فإن المادة نفسها قد تكون منتوجاً للواحد، ورأسمالاً للآخر. وما الجلد إلا منتوج للدباغ، ورأسمال للإسكافي» (ف. وايلاند، المرجع نفسه ص ٢٥).

(١٠) يعقب ذلك الهراء المقتبس أعلاه من برودون.

Gratuité du Crédit-Discussion entre M.Fr. Bastiat et M. Proudhon, Paris 1850 pp. 179, 180, 182.

تصمد لمحنة التبادل بين الشاري والبائع قبل أن يكون بوسعها أن تتحقق.
ويلاحظ «الفيلسوف» نفسه:

«La différence, pour la Société, entre capital et produit n'existe pas. Cette différence est toute subjective aux indvidus».

«إن الفرق بين رأس المال والمنتوج، بالنسبة إلى المجتمع، لا وجود له. لكن هذا الفرق ذاتي تماماً بالنسبة إلى الأفراد»، إنه يسمي الشكل الاجتماعي التجريدي «ذاتياً» ويطلق على تجريده الذاتي اسم «مجتمع».

وما دام الاقتصادي ينظر إلى عملية الانتاج الرأسمالي في نطاق عملية العمل فقط، فانه يعلن أن الرأسمال مجرد مادة article، مادة أولية، أداة، إلخ. ولكن يخطر له، من بعد ذلك، أن عملية الانتاج هي أيضاً عملية إنماء للقيمة، وان المواد، في هذه العملية الأخيرة، لا تدخل في الاعتبار إلا كـ قيمة. «إن الرأسمال نفسه يوجد تارة في شكل مقدار من النقود، وتارة في شكل مادة أولية، أداة، منتوج ناجز. وهذه المواد ليست رأسمالاً بالفعل؛ إن رأس المال يمثل في القيمة التي تمتلكها هذه المواد»(١١). وبمقدار ما أن هذه القيمة «تصون ذاتها، وتديم نفسها، وتضاعف نفسها، وتنفصل عن السلعة التي [469 d] خلقتها، وتبقى، كخاصية ميتافيزيقية لا جوهرية، دوما في حوزة المنتج نفسه

(١١) انظر ج. ب. ساي. المرجع المذكور [اطروحة في الاقتصاد السياسي Traite d'economie Politique] المجلد الثاني، ص ٤٢٩، الحاشية. حين يقول كاري: «الرأسمال هو كل المواد التي تمتلك قيمة ـ تبادلية» (هـ. ك. كاري مبادىء الاقتصادي السياسي H.C. Carey, Principle of Polit. Econ. الجزء الأول، فيلادلفيا، ١٨٣٧، ص ٢٩٤) فان هذا يرتد إلى تفسير الرأسمال المشار إليه في الفصل الأول: «الرأسمال ـ هو سلع»، وهو تفسير لا يشير لشيء سوى تجلي رأس المال في عملية التداول.

(أي الرأسمالي)»[١٢] فإن نفس الشيء الذي أُعلن قبل قليل إنه **مادة تجارية** *Article*، يوصم الآن إنه «**فكرة تجارية**».

إن منتوج الانتاج الرأسمالي لا هو محض منتوج (قيمة ـ استعمالية) ولا هو محض سلعة، أي منتوجاً ذا قيمة ـ تبادلية، بل هو **منتوج خاص بذاته**، نعني تحديداً **قيمة ـ فائضة**. إن منتوجه هو سلع تملك قيمة ـ تبادلية أكبر، أي تمثل عملاً أكبر مما وُظف في انتاجها بهيئة نقود أو سلع. إن **عملية العمل** هي، في الانتاج الرأسمالي، **وسيلة** لا غير، أما الغاية فتقدمها **عملية إنماء القيمة** أو **انتاج القيمة ـ الفائضة**. وحالما يخطر ذلك للاقتصادي، حتى يعلن أن الرأسمال هو ثروة تُستخدم في الانتاج لتوليد «ربح»[١٣]

لقد رأينا أن تحويل النقود إلى رأسمال ينشطر إلى مجالين متمايزين كلياً، ومستقلين تماماً، إلى عمليتين منفصلتين كلية الأولى تنتمي إلى عالم **تداول السلع** وهي تُنفذ في **السوق**. إنها **بيع وشراء قدرة ـ العمل**. والثانية هي **استهلاك قدرة ـ العمل التي جرى اقتناؤها**، أي عملية الانتاج ذاتها في العملية الأولى يتواجه الرأسمالي والعامل بوصفهما محض مالكين لكل من النقود

---

(١٢) سيسموندي .Nouv. Princ، إلخ المجلد I، ص ٨٩. أنظر أيضاً: [«الرأسمال هو فكرة تجارية»] «Le Capital est une idée Commerciale» (سيسموندي، Etudes etc.، المجلد II، ص ٣٨٩).

(١٣) «**الرأسمال**. هو ذلك الجزء من الثروة المدخرة Stockفي بلد من البلدان، التي تحفظ أو تُستخدم بهدف الربح في انتاج وتوزيع الثروة». (ت مالتوس: تعريفات في الاقتصاد السياسي Definitions in Political Economy طبعة جديدة، إلخ، أعدها جون كازنوفا، لندن ١٨٥٣ ص ١٠). «الرأسمال هو جزء من الثروة المستخدمة لأجل الانتاج، وعموماً بغرض الحصول على ربح.» (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي On Political Economy إلخ، لندن، ١٨٣٢، الطبعة الثانية، ص ٧٥).

والسلع على التوالي، وان صفقتهما، شأن صفقة سائر الشارين والباعة، هي تبادل متعادِلات. في العملية الثانية يظهر العامل pro tempore [لبعض الوقت] كمكوِّن حيّ من الرأسمال نفسه؛ وتُستبعد مقولة التبادل هنا بالكامل نظراً لأن الرأسمالي قد حصل، عن طريق الشراء، على كل عوامل عملية الانتاج، المادية والشخصية على حد سواء، قبل أن تبدأ المفاوضات. وعلى أية حال، رغم أن العمليتين توجدان مستقلتين جنباً إلى جنب، فان كل واحدة تشرط الأخرى. الأولى تستهل الثانية، والثانية تكمل الأولى.

إن العملية الأولى، **بيع وشراء قدرة ـ العمل**، لا تعرض علينا الرأسمالي والعامل إلّا كشار وبائع للسلع، وما يميز العامل عن بائعي السلع الأخرى هو **الطبيعة الخاصة، القيمة ـ الاستعمالية الخاصة** للسلعة التي يبيعها. ولكن القيمة ـ الاستعمالية الخاصة للسلعة لا تمس الشكل الاقتصادي للصفقة؛ بل إنها لا تحور واقع ان الشاري يمثل النقود، والبائع يمثل سلعة. وبغية تبيان أن العلاقة بين الرأسمالي والعامل ليست سوى علاقة بين مالكي سلع يبادلان النقود والسلع بعقد حرّ لما فيه منفعتهما المتبادلة، حسبنا عزل العملية الأولى، والتمسك بطابعها الشكلي. إن هذا الابتكار البسيط ليس شعوذة سحرية بل هو يضم مجمل حكمة الاقتصاديين المبتذلين.

لقد رأينا أن الرأسمالي يجب أن يحول نقوده ليس فقط إلى قدرة ـ عمل، بل إلى عوامل مادية لعملية العمل أيضاً، أي وسائل انتاج. ولكن إذا أخذنا رأس المال كله، ووضعناه على هذا الجانب، أي كلية الشارين لقدرة ـ العمل، وإذا أخذنا كلية بائعي قدرة ـ العمل، كلية العمال ووضعناها على الجانب الآخر، لوجدنا عندئذ أن العامل مُرغم لا على بيع سلعة بل على بيع قدرة ـ عمله الخاصة كسلعة. سبب ذلك انه يجد، على الجانب الآخر، كل وسائل الانتاج، كل الشروط المادية للعمل سوية مع كل وسائل المعيشة، النقود *[469e]*

ووسائل الانتاج، تقف في تضاد معه، وفي مواجهته كملكية غريبة عنه. بكلمات أخرى، أن كل **الثروة المادية تواجه** العامل بوصفها ملكية **مالكي سلع**. وما نعنيه هنا أنه يعمل باعتباره **لا ـ مالك**، وان **شروط عمله تواجهه** بوصفها **ملكية غريبة**. إن حقيقة أن الرأسمالي رقم (١) يملك النقود وانه يشتري وسائل الانتاج من الرأسمالي رقم (٢) الذي يملكها، في حين أن العامل يشتري، وسائل معيشته من الرأسمالي رقم (٣)، بالنقود التي حصل عليها من الرأسمالي رقم (٢)، لا يغير في شيء من الوضع الجوهري المتمثل في أن الرأسماليين رقم (١) و(٢) و(٣) هم، معاً، مالكون حصريون للنقود ووسائل الانتاج والمعيشة. إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلّا بأن ينتج وسائل معيشته الخاصة، ولا يمكن له أن ينتجها إلّا إذا كان يمتلك وسائل الانتاج، الشروط المادية للعمل. ومن الجلي منذ البداية أن العامل المتجرد من وسائل الانتاج، هو محرومٌ من وسائل المعيشة أصلاً، مثلما أن الإنسان المحروم، على العكس، من وسائل المعيشة، ليس في وضع يؤهله لخلق وسائل انتاج. وهكذا، حتى في **العملية الأولى**، فإن ما يسم النقود والسلع بميسم **رأسمال**، منذ البداية، حتى قبل أن يتم تحويلها فعلياً إلى رأسمال، ليس طبيعتها النقدية ولا طبيعتها السلعية، ولا القيمة ـ الاستعمالية، المادية لهذه السلع كوسائل انتاج أو وسائل معيشة، بل الظرف الذي يجعل هذه النقود وهذه السلعة، وسائل الانتاج هذه ووسائل المعيشة هذه، تواجه **قدرة ـ العمل**، المحرومة من كل ثروة مادية، كقوى ذاتية مستقلة، مجسدة كأشخاص في إهاب مالكيها. إن الشروط الموضوعية الضرورية لتحقيق العمل **مُغرَّبة** عن العامل، وتتجلى **كاصنام** حُبِيت بإرادة وروح من عندها. وباختصار تظهر السلع كشار **للاشخاص**، فشاري قدرة ـ العمل ليس سوى تجسيد في صورة شخص للعمل **المتشيء** الذي يكرس جزءاً من نفسه إلى العامل في شكل وسائل معيشة كيما يُلحق قدرة ـ العمل الحي لصالح الجزء المتبقي منه، ويُبقي نفسه سليماً بل حتى

أن ينمو متجاوزاً حجمه الأصلي بفضل هذا الألحاق. ليس العامل هو مَن يشتري وسائل الانتاج والمعيشة، بل وسائل المعيشة هي من يشتري العامل بغية دمجه في وسائل الانتاج.

إن **وسائل المعيشة** هي شكل خاص من الوجود المادي الذي يواجه به رأس المال العاملَ قبل أن يحصل هذا الأخير عليها من خلال بيع قدرة ـ عمله. ولكن عندما تبدأ عملية الانتاج، تكون قدرة ـ العمل قد بيعت أصلاً، وبالتالي تكون وسائل المعيشة قد دخلت de jure على الأقل في رصيد استهلاك العامل. إن وسائل المعيشة نفسها هذه، لا تؤلف جزءاً من عملية العمل التي تتطلب، عدا عن حضور قدرة ـ العمل الفعالة، لا أكثر من مواد العمل ووسائل العمل. والحقيقة، بالطبع، ان العامل يجب أن يديم مقدرته على العمل بمعونة وسائل المعيشة، ولكن ذلك، أي استهلاكه الخاص، الذي هو في الوقت نفسه إعادة انتاج قدرة ـ عمله، يقع خارج نطاق عملية انتاج السلع. ومن الجائز، في الانتاج الرأسمالي، أن يلتهم رأس المال، فعلياً، كامل الوقت المتاح للعامل، وأن يكون استهلاك وسائل المعيشة، فعلياً، لا أكثر من حادث عارض في عملية العمل، مثل استهلاك المحرك البخاري للفحم، والعجلة للشحوم، والحصان للعلف، ومثل كامل الاستهلاك الخاص للعبد الذي يكدّ. وتماشياً مع ذلك، فإن ريكاردو،على سبيل المثال (انظر الحاشية رقم ٦ سابقاً) يدرج «المأكل والملبس» في قائمة واحدة مع المواد الأولية والأدوات، كأشياء «تعطي العمل تأثيره» وبالتالي تخدم كـ «رأسمال» في عملية العمل. ومهما يكن ذلك في **واقع** الأمور، فإن وسائل المعيشة التي يستهلكها العامل هي سلع كان *469fl* **قد اشتراها**. وحالما تصبح بين يديه، بل بوضوح أكبر، حالما يكون قد استهلكها، فإنها تكفّ عن أن تكون رأسمالاً فهي تؤلف جزءاً من **العناصر الطبيعية** التي يتجلى فيها الرأسمال في **عملية الانتاج المباشرة**، رغم انها تؤلف

شكل الوجود الطبيعي لرأس المال المتغير الذي يدخل ساحة السوق كشار لقدرة ـ العمل، في **نطاق التداول**[١٤]

وحين يأخذ رأسمالي ٥٠٠ تالر، فيوظف ٤٠٠ منها في وسائل الإنتاج، و١٠٠ في الحصول على قدرة ـ عمل، فإن هذه الـ ١٠٠ تالر تشكل رأسماله المتغير، ويشتري العمال، بواسطتها، وسائل المعيشة، أما من الرأسمالي نفسه أو من واحد آخر. وليست هذه المائة تالر شيئاً آخر سوى **الشكل النقدي** لوسائل المعيشة التي تؤلف في الواقع **التجلي الطبيعي** لرأس المال المتغير. إن رأس المال المتغير يكف عن الوجود في عملية الانتاج المباشرة: فلا هو يوجد في شكل نقود، ولا في شكل سلع، بل في شكل **عمل حيّ** حصل عليه الرأسمالي عن طريق شراء قدرة ـ العمل. وبفضل هذا التحول وحده لرأس المال المتغير إلى عمل يمكن لكمّ القيمة الموظَّف في نقد أو سلع أن يتحول إلى **رأسمال**. وهكذا حين ننظر إلى عملية الانتاج الرأسمالي **ككل** وليس فقط إلى الانتاج المباشر للسلع، نجد انه على الرغم من **ان بيع وشراء قدرة ـ العمل** (اللذين يشرطان تحويل جزء من الرأسمال إلى رأسمال متغير) منفصلان كلياً عن عملية الانتاج المباشرة، بل إنهما يسبقانها حقاً، فإنهما مع ذلك يشكلان **الأساس المطلق** للانتاج الرأسمالي، وهما **لحظة** مندمجة به. إن الثروة المادية تحول نفسها إلى رأسمال ببساطة لمجرد أن العامل يبيع قدرة ـ عمله كيما يعيش. إن **المواد** التي هي

---

(١٤) هذه هي النقطة الصائبة التي تميز سجال روسيّ ضد إدخال وسائل المعيشة ضمن مكونات الرأسمال المنتج. أما مدى بعد تفسيره عن الهدف، ومدى الارتباك الذي ينشأ عن العقلنة التي يأتي بها، فهما شيء آخر نأتي عليه في فصل لاحق.

(*) [يعالج ماركس ذلك في الغروندريسة ص ٥٩١ ـ ٥٩٤ الطبعة الإنجليزية ـ بليكان. ولم يتطرق إليها قط في أي موضع، لا من «رأس المال» ولا من «نظريات القيمة ـ الفائضة».]

الشروط المادية للعمل، أي **وسائل الانتاج**، والمواد التي هي شروط مسبقة لبقاء العمل نفسه، أي **وسائل المعيشة**، تصبح، معاً، **رأسمالاً** لا لشيء إلّا بسبب ظاهرة **العمل المأجور**. إن الرأسمال ليس **شيئاً** أكثر مما أن النقود هي **شيء**. ففي الرأسمال، كما في النقود، نجد أن **علاقات انتاج اجتماعية خاصة معينة بين البشر** تظهر بمثابة **علاقة للأشياء بالبشر**، أو أن علاقات اجتماعية معينة تظهر بمثابة **خواص طبيعية للأشياء في المجتمع**. فبدون **طبقة تعتمد على الأجور**، يواجه الأفراد الفاعلون بعضهم البعض كأشخاص أحرار، ولا يمكن أن يوجد انتاج قيمة ـ فائضة، وبدون انتاج القيمة ـ الفائضة لا يمكن أن يوجد انتاج رأسمالي، بالتالي لا يوجد رأسمال ولا رأسمالي! إن رأس المال والعمل المأجور (على هذا النحو نصفُ عمل العامل الذي يبيع قدرة ـ عمله الخاصة) لا يعبران إلّا عن جانبين من العلاقة الواحدة ذاتها. فالنقود لا يمكن أن تصبح رأسمالاً ما لم تُبادل لقاء قدرة ـ العمل، وهذه سلعة يبيعها العامل نفسه. وبالعكس، لا يمكن للعمل أن يكون عملاً مأجوراً إلا عندما تواجهه شروطه المادية **الخاصة** بمثابة قوى مستقلة ذاتياً، ملكية غريبة، قيمة توجد لأجل ذاتها ولصيانة ذاتها، وباختصار توجد كرأسمال. وإذا كان الرأسمال في جانبه المادي، أي في القيم ـ الاستعمالية التي يمتلك فيها وجوده، ينبغي أن يعتمد في وجوده على الشروط المادية للعمل، فإن هذه الشروط المادية ينبغي بالمثل، في الجانب الشكلي، أن تواجه العمل **كقوى مستقلة ذاتياً، وغريبة عنه**، أن تواجهه كقيمة ـ عمل متشيء ـ تعاملُ العمل الحي كمحض وسيلة تصون بها ذاتها وتزيد بها نفسها وهكذا فأن العمل المأجور، نظام الأجور، هو شكل اجتماعي من العمل، لا غنى عنه للانتاج الرأسمالي، مثلما أن الرأسمال، أي القيمة النشيطة، شكل اجتماعي لا غنى عنه ينبغي أن تتلبسه الشروط المادية للعمل كيما يصبح العمل عملاً مأجور. وعليه فإن العمل المأجور شرط ضروري لتكوّن رأس المال ويظل

الشروط الضروري المسبق للانتاج الرأسمالي. لذا، رغم أن العملية الأساسية، تبادل النقود لقاء قدرة ـ العمل، أو بيع قدرة ـ العمل، لا تـدخل بمـا هي عليه في عملية الانتاج المباشرة، فإنها تدخل حقاً في انتاج العلاقة ككل[١٥]

وكما رأينا، فإن العملية الأولى، بيع وشراء قدرة ـ العمل، تفترض سلفاً أن وسـائل الانتـاج ووسائـل المعيشة قـد أصبحت أشيـاء مستقلة في مـواجهـة العامل، أي تشـترط سلفاً حلول وسـائل الانتـاج والمعيشة في إهـاب أشخاص كشارين يبرمون عقداً مع العمال كبائعين. وحين نغادر هذه العملية التي تُنَّفذ في السوق، في ميدان التداول، ونمضي مباشرة إلـى عملية الانتاج الآنيـة، نجد انها عملية عمل في الأسـاس. ويدخـل العامـل في عملية العمـل دخول عـامل في علاقة فعالة اعتيادية مع وسائل الانتاج التي تحددها طبيعة وغاية العمل نفسـه. إنه يحوز على وسائل الانتاج ويعالجها، ببساطة، عـلى انها وسائـل ومواد عمله. وإن طـابع الاستقـلال الذاتي لـوسائـل الانتاج هـذه، والطريقـة التي تحتفظ بها

---

(١٥) يمكننا على الفور ان نستنبط ما يفهمه ف. باستيا من طبيعة الانتاج الرأسمالي حين يعلن أن نظام الأجور شكلانية خـارجية لا صلة لهـا بالانتـاج الرأسمالي، ثم يكتشف الحقيقة «ليس شكل المكافـأة الأجريـة هو مـا يخلق تبعيته [تبعيـة العامـل]» باريس، ١٨٥١، ص ٣٧٨ Harmonies économiques [المقتبس بالفرنسية ـ م]. وهذا اكتشاف ـ بل هو علاوة عـلى ذلـك قطعـة من انتحال مشـوّه مأخـوذ عن اقتصاديـين حقيقيين ـ جـديرٌ كله بجـاهل لبق اكتشف في المؤلف نفسه، أي في عام ١٨٥١ ما يلي: «والشيء الحـاسم الذي لا يُبـارى هو اختفـاء الأزمات الصنـاعية الكـبرى في إنجلترا» (ص ٣٩٦). ورغم أن بـاستيـا قـد أزال الأزمات الكبرى من إنجلترا بمرسوم أصدره مطلع عام ١٨٥١، فإن انجلترا شهـدت أزمة عـظمى في موعـد لم يتجاوز عـام ١٨٥٧، ونستطيـع أن نقرأ في التقـارير الـرسمية لغـرفة التجارة الإنجليزية، أن أزمة صناعية أخرى ذات أبعاد لا مثيل لها من قبـل كانت ستنشب عام ١٨٦١، لولا اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية.

باستقلالها وتفصح بها عن عقلها الخاص، وانفصالها عن العمل ـ إن ذلك كله [469g] **يلتغي** [aufgehoben](*) في الممارسة. وتدخل الشروط المادية للعمل الآن في وحدة اعتيادية مع العمل ذاته؛ وتؤلف مادة نشاطه الإبداعي، تؤلف الأعضاء الضرورية لهذا النشاط. إن العامل يعالج الجلود التي يدبغ، بوصفها محض موضوع لنشاطه الإبداعي، لا بوصفها رأسمالاً إنه لا يدبغ جلد الرأسمالي. ولو درسنا الانتاج كعملية عمل فقط، فإن العامل يستهلك وسائل الانتاج **كمجرد وسائل معيشة للعمل**. لكن الانتاج هو أيضاً عملية **إنماء للقيمة**، وهنا يعتصر الرأسمالي قدرة ـ عمل العامل، أو يستولي على عمله الحي باعتباره أكسير حياة الرأسمالية. إن المواد الأولية وموضوع العمل بعامة، لا توجد إلاّ **لامتصاص** عمل الآخرين، أما وسيلة العمل فلا تخدم إلاّ كموصّل، كواسطة **لعملية الامتصاص** هذه. وبدمج قدرة ـ العمل الحي في المكونات المادية لرأس المال، يغدو هذا الأخير وحشا حُبي بالحياة، فيبدأ بالنشاط «كما لو انه مولّه بالغرام».(**) وبما أن العمل لا يخلق قيمة إلاّ في شكل نافع معين، وبما أن كل شكل نافع معين من العمل يستلزم مواد ووسائل ذات قيم ـ استعمالية خاصة، مغازل، اقطان للغزل، ومطرقة وسندان وحديد لطرق المعادن، إلخ، فلا يمكن للعمل أن يُستنزف إلاّ إذا اتخذ رأس المال مظهر وسائل

(*) Aufheben = يتجاوز أو: **ينقض**، بالمعنى الهيغلي، نفي الوحدة القديمة، وبناء وحدة جديدة. [م].

(**) غوته، فاوست، الجزء الأول، قبو اورباخ، البيت ٢١٤١

(١٦) «علاوة على ذلك فمن شروحات الاقتصادي نفسه نرى في **عملية الانتاج**، ان الرأسمال، نتاج العمل، يتحول على الفور ومن جديد إلى الجوهر المادي، إلى مادة العمل؛ ونرى بالتالي كيف أن **انفصال الرأسمال عن العمل**، القائم مؤقتاً، **تحل محله وحدة الإثنين**». (ف. انجلز الحوليات الألمانية ـ الفرنسية، إلخ، ص ٩٩). [الطبعة الإنجليزية ص ٤٣٠].

الإنتاج اللازمة لعملية العمل الخاصة المعنية، فبهذا المظهر وحده يمكن له أن يُلحِق العمل الحي. هذا إذن هو السبب الذي يجعل الرأسمالي، والعامل، والاقتصادي السياسي الذي لا يستطيع أن يرى عملية العمل إلّا كعملية يملكها الرأسمال، يجعلهم يرون جميعاً أن العناصر الطبيعية لعملية العمل هي رأسمال بسبب من خصائصها الطبيعية. وهذا هو سبب عجزهم عن فصل وجودها الطبيعي كمجرد عناصر في عملية العمل عن الخواص الاجتماعية المندغمة بها، هذه الخواص التي هي حقاً ما يجعلها رأسمالاً إنهم غير قادرين على القيام بذلك لأن عملية العمل التي تستخدم الصفات الطبيعية لوسائل الانتاج كوسائل معيشة للعمل، تتطابق في الواقع العملي مع عملية العمل التي تحيل وسائل الانتاج نفسها هذه إلى وسائل لأجل العمل الحي. ففي عملية العمل مأخوذة لذاتها صرفاً، يستخدم العامل وسائل الانتاج. وفي عملية العمل التي يُنظر إليها أيضاً كعملية انتاج رأسمالية، فإن وسائل الانتاج تستخدم العامل، بحيث يظهر العمل محض وسيلة تمكّن كماً معيناً من القيمة، أي كتلة معينة من العمل المتشيىء، لأن تمتص العمل الحي كيما تديم وتنمي ذاتها. وبهذه النظرة، فإن عملية العمل هي عملية الإنماء الذاتي لقيمة العمل المتشيىء بوساطة العمل الحي[١٧] إن الرأسمال يستخدم العامل، أما العامل فلا يستخدم رأس المال، وأن المواد التي تستخدم العامل وتملك بالتالي استقلالاً، ووعياً وإرادة خاصة بها في شخص الرأسمالي، هي رأسمال[١٨]

---

(١٧) «العمل هو الواسطة التي يغدو بها الرأسمال منتجاً للربح» (جون وايد، المرجع المذكور، ص ١٦١) «إن العمل الحي، في المجتمع البرجوازي ليس سوى وسيلة لزيادة العمل المتراكم» (بيان الحزب الشيوعي، ١٨٤٨، ص ١٢)

(١٨) إن واقع أن لوسائل المعيشة خصائص اقتصادية معينة، وانها تشتري العمال، أو أن وسائل الانتاج، مثل الجلود وقوالب الأحذية، تستخدم مساعدي الإسكافي - إن هذا القلب =

بما أن عملية العمل هي مجرد وسيلة وشكل فعلي لعملية انماء القيمة، أي بما أن غايتها هي استخدام العمل المتجسد مادياً في الأجور كيما تُحِلَّ شيئياً، في السلع، **كمية إضافية من العمل غير المدفوع، قيمة ـ فائضة**، أي لكيما تخلق **قيمة ـ فائضة**، فإن زبدة العملية بمجملها هي مبادلة **عمل متشيىء** لقاء **عمل حي**، مبادلة **عمل متشيىء** أقل، لقاء **عمل حي** أكثر. وفي مجرى التبادل، تتم مبادلة مقدار من العمل متشيىء في النقود كسلعة لقاء مقدار مماثل من العمل متشيىء في عمل حي.

469 h] واستناداً إلى قوانين التبادل السلعي، تنتقلُ قيمٌ متعادِلة من يد إلى يد، أي تنتقل **مقادير متساوية** من العمل المتشيىء، رغم أن المقدار الأول متشيىء في شيء، والثاني في لحم ودم. لكن هذا التبادل يقتصر على استهلال **عملية**

للشخص والشيء قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الطابع **الطبيعي** لعناصر الانتاج في كلٍ من الانتاج الرأسمالي نفسه وفي خيال الاقتصاديين. وهذا ما هو عليه الحال في الواقع بحيث انه عندما يرى ريكاردو، مثلاً، أن من الضروري تقديم تحليل عن العناصر الطبيعية لرأس المال، فإنه يستخدم **بصورة طبيعية**، دون تحفظات أو تفكّر من أي نوع، التعابير **الاقتصادية الصحيحة**. هكذا يتحدث عن «رأس المال **أي وسائل استخدام العمل**» (أي ليس «الوسائل التي يستخدمها العمل» بل «وسائل استخدام العمل») (المرجع نفسه ص ٩٢)، و«كمية العمل التي يستخدمها رأس المال» (المرجع نفسه ص ٤١٩)، «الرصيد المكرس لاستخدامهم» (العمال) (ص ٢٥٢، إلخ). وبالمثل ففي ألمانيا المعاصرة يُدعى الرأسمالي، هذا التجسيد الشخصي **للأشياء** التي تأخذ العمل، يدعى بـ Arbeit geber [رب العمل، أو حرفياً: **معطي العمل**] فيما يدعى العامل الفعلي الذي يعطي عمله بأنه Arbeit nehmer [المستخدم، أو حرفياً: **متلقي العمل**]. «في المجتمع البرجوازي، يكون الرأسمال مستقلاً وله فرديته، في حين أن الشخص الحيّ تابع ولا فردية له.» (بيان الحزب الشيوعي، المرجع نفسه).

الانتاج التي يتم، بواسطتها، التخلي عن عمل في شكل حي أكبر مما جرى تقديمه من عمل في شكل متشيء وعليه فإنها لمزية كبيرة من مزايا الاقتصاديين الكلاسيكيين انهم صوروا مجمل عملية الانتاج بلغة المتاجرة بين **العمل المتشيء والعمل الحي**، وانهم بالتالي عرفّوا الرأسمال بوصفه **عملاً متشيئاً** بالمقارنة مع العمل الحي. نقصد القول إنهم يصورون الرأسمال كـ **قيمة** تستثمر العمل الحي بغية **انماء قيمتها** ذاتياً وتقتصر نواقصهم على انهم أولاً كانوا عاجزين عن تبيان كيف يمكن التوفيق بين هذه المبادلة لعمل حي أكثر لقاء عمل متشيء أقل مع قوانين التبادل السلعي ومع تحديد قيمة السلع بوقت العمل. وقد أدى ذلك إلى فشلهم الثاني وهو خلطهم تبادل كمية معينة من **العمل المتشيء** لقاء قدرة ـ العمل في **عملية التداول**، بما يجري في عملية الانتاج، أي تحديداً امتصاص العمل الحي على يد العمل **المتشيء** في وسائل الانتاج. لقد خلطوا **عملية التبادل** التي تجري بين رأس المال المتغير وقدرة ـ العمل بالعملية التي يجد فيها العمل الحي نفسه خاضعاً للالتهام والامتصاص من الرأسمال الثابت. ويضرب هذا الفشل جذوره في الغشاوة(*) «الرأسمالية»، نظراً لأن الأمر بالنسبة إلى الرأسمالي نفسه، الذي لا يدفع لقاء العمل إلا بعد أن يكون قد انمى قيمته، يتمثل في أن مبادلة مقدار صغير من العمل المتشيء لقاء مقدار كبير من العمل الحي يظهر بمثابة **عملية منفردة بلا توسط**. لذلك، فعندما يقارن الاقتصادي المعاصر الرأسمال **كعمل متشيء** بالعمل الحي، فان ما يفهمه بالعمل المتشيء ليس **منتوجات العمل** بمعنى أن لها قيمة ـ استعمالية وتجسّد أفعالاً نافعة معينة للعمل، بل **منتجات عمل** بمعنى أنها أساس مادي لمقدار معين من العمل الاجتماعي العام وبالتالي من **القيمة**، النقود التي تنّمي قيمة نفسها ذاتياً عن طريق استيلائها على العمل **الحي** للآخرين. إن عملية الاستيلاء هذه يتوسطها

(*) حرفياً: غطاء العينين للحصان. [م].

التبادل الذي يقع، في السوق المفتوحة، بين الرأسمال المتغير وقدرة ـ العمل، ولكنها تكتمل، ليس إلّا، في عملية الانتاج الفعلية[١٩]

---

(١٩) العمل المباشر والعمل المتشيء، العمل الحاضر والعمل الماضي، العمل الحي والعمل المدخّر، إلخ، هذه جميعاً صيغ يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن علاقات رأس المال والعمل. «العمل ورأس المال. الأول عمل مباشر. والآخر عمل مُدخّر». (جيمس ميل Elements of Political Economy عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، ١٨٢١ ص ٧٥) «عمل سابق (رأس المال). عمل حاضر» (أ. ج. واكفيلد في طبعته لأعمال آدم سميث، لندن ١٨٣٥، المجلد الأول، ص ٢٣١، الحاشية) «عمل متراكم (رأس المال).. عمل مباشر» (تورنز، المرجع نفسه، الفصل الأول ص ٣١). «العمل ورأس المال، أي العمل المتراكم» (ريكاردو، المرجع نفسه ص ٤٩٩) «إن التسليفات الخاصة للرأسمالي لا تتألف من قماش» (أو من أية قيمة ـ استعمالية بحد ذاتها) «بل من عمل» (مالتوس The Measure of Values مقياس القيم إلخ، لندن ١٨٢٣ ص ١٧ ـ ١٨) «مثلما أن كل امرىء مرغمٌ على الاستهلاك قبل أن ينتج، فإن العامل الفقير يجد نفسه في حالة تبعية للرجل الثري،، ولا يستطيع أن يعيش ولا أن يعمل بدون الحصول من هذا الأخير على منتوجات وسلع موجودة، لقاء منتوجات وسلع يتعهد بانتاجها بعمله الخاص. ولكيما يغريه (يغري الرجل الثري) على الموافقة على ذلك، كان من الضروري الموافقة على أنه حيثما تمت مبادلة العمل المنجز من قبل لقاء العمل المزمع انجازه، فإن هذا الأخير سيكون ذا قيمة أكبر من الأول» (سيسموندي De la richesse commerciale الثروات التجارية، باريس ١٨٠٣، المجلد الأول، ص ص ٣٦ ـ ٣٧). [المقتبس بالفرنسية ـ م].

إن الهر و. روشر، الذي لا يملك، كما هو واضح، أوهن فكرة عما كان الاقتصاديون الإنجليز يقولونه، والذي تذكر بصورة متأخرة أن سنيور عمّد رأس المال باسم «التقشف» يدلي بالتعليق البروفيسوري التالي، وهو تعليق يتميز، بالمناسبة، «ببراعة» نحوية: «إن مدرسة ريكاردو تريد أيضاً ان تدرج رأس المال تحت مفهوم العمل، تحت عنوان «العمل المدّخر». وهذا غير ملائم لأن بالطبع (!) مالك رأس المال قد عمل بالتأكيد (!) أكثر (!) من مجرد (!) انتاج (!) وصيانة (!) رأسماله، إنه يمتنع [يتقشف]

إن خضوع عملية العمل لرأس المال لا تؤثر بادىء الأمر على النمط الفعلي للانتاج، وتقتصر آثارها العملية على ما يلي: إن العامل ينحني لسيطرة وتوجيه واشراف الرأسمالي، رغم أن ذلك بالطبع من ناحية عمله الذي يعود إلى رأس المال، لا غير. ويحرص الرأسمالي على أن لا يبذر العامل وقتاً، كما يحرص، مثلاً، على أن يسلّم له منتوج ساعة عمل في كل ساعة، وان لا ينفق سوى وقت العمل الوسطي الضروري لانتاج المنتوج. وبما أن علاقات رأس المال معنية، في الأساس، بالسيطرة على الانتاج، وبما أن العامل، بناء عليه، يظهر باستمرار في السوق كبائع والرأسمالي كشاري، فان عملية العمل نفسها مستمرة في الجانب الأكبر. فهي لا تنقطع كما كان سيحصل لو أن العامل كان منتجاً مستقلاً للسلع، يعتمد على بيع سلعه إلى زبائن فرديين، لأن الحد الأدنى
[469 i] من الرأسمال ينبغي أن يكون كبيراً بما فيه الكفاية لتشغيل العامل باستمرار ولضمان إلا تكون هناك ضرورة لبيع سلعه في عجلة(٢٠) أخيراً، أن الرأسمالي

تجديداً عن التمتع به لنفسه، ويتطلب في مقابل ذلك، فائدة مثلاً» (و. روشر، المرجع نفسه) [إن البراعة التي يذكرها ماركس هي إشارة إلى لعب روشر على كلمتي Erhaltung (صيانة) وEnthaltung (تقشف).].

(٢٠) «لو حصل، باطراد الوقت، تغير في موقعهم (أي العمال) الاقتصادي، لو اصبحوا عمال رأسمالي يسلفهم الأجور مسبقاً، فان شيئين يحدثان. أولاً، أن باستطاعتهم الآن أن يعملوا باستمرار، وثانياً، سيأتي وسيط agent، تكون وظيفته ومصلحته في أن يحرص على أن يقوموا بالعمل باستمرار. ها هنا إذن، استمرارية متزايدة في عمل سائر هذه الطبقة من الأشخاص. إنهم يعملون يومياً من الصباح إلى المساء، ولا ينقطعون انتظاراً أو بحثاً عن زبون. لكن استمرارية العمل، التي تغدو ممكنة على هذا النحو، إنما يجري ضمانها وتحسينها بالاشراف الذي يزاوله الرأسمالي. لقد سلف اجورهم، وهو سيتلقى منتوجات عملهم. وإن مصلحته وامتيازه أن يحرص على أن لا يعملوا بصورة متقطعة أو بتباطؤ» (ر. جونز: منهج Textbook، إلخ، ص ص ٣٧ واماكن أخرى).

يجبر العمال على إطالة أمد عملية العمل إلى أكبر ما يمكن خارج حدود وقت العمل اللازم لإعادة انتاج المقدار المدفوع أجوراً، نظراً لأن هذا **العمل الفائض** هو الذي يقدم له **القيمة ـ الفائضة**[٢١].

ومثلما أن مالك السلعة معنيٌ فقط في القيمة ـ الاستعمالية للسلعة كحامل لقيمتها ـ التبادلية، كذلك فإن الرأسمالي معنيٌ فقط بعملية العمل كحامل لعملية إنماء القيمة وأداة لها. وفي اطار عملية الانتاج أيضاً ـ بمقدار ما هي عملية انماء للقيمة ـ تستمر وسائل الانتاج في ألا تكون أكثر من قيمة نقدية، غير مبالية بالشكل الطبيعي الخاص، بالقيمة ـ الاستعمالية المميزة التي ترتديها القيمة ـ التبادلية لباساً. وبالمثل، لا يُحتسب العمل كنشاط منتج ذي نفع خاص، بل يُعدّ ببساطة كجوهر خالق للقيمة، كعمل اجتماعي عام منخرط في فعل تشييء نفسه، حيث تكون الميزة الوحيدة الهامة هي كميته. من هنا فأن

---

(٢١) «ثمة بديهية يقرّها عموماً الاقتصاديون هي أن كل عمل ينبغي أن يخلّف فائضاً وبرأيي أن هذه الفرضية صحيحة بصورة شاملة ومطلقة: إنها نتيجة تترتب على قانون التناسب (!) ويمكن اعتبارها خلاصة مجمل العلم الاقتصادي. ولكن، إذا سمح لي الاقتصاديون القول، إن المبدأ القائل أن **كل عمل يجب أن يخلف فائضاً لا معنى له** استناداً إلى نظريتهم، وغير قابل لأي برهان» [المقتبس بالفرنسية ـ م] (برودون، فلسفة البؤس). في كتابي. بؤس الفلسفة، باريس، ١٨٤٧ ص ص ٧٦ ـ ٩١، بينت أن المسيو برودون ليست لديه أدنى فكرة عما يعنيه [«فائض العمل»] «excédant du travail» أي تحديداً [**المنتوج الفائض**»] Surplus-product الذي يتجلى فيه العمل الفائض أو العمل غير المدفوع الذي يؤديه العامل وبما أنه يرى أن كل عمل في الواقع ينتج مثل هذا excédant [«**الفائض**»] في الانتاج الرأسمالي، فإنه يحاول شرح هذه الحقيقة بالاشارة إلى خاصية طبيعية غامضة يتميز بها العمل، وبان يشق طريق الخروج من هذه الصعوبة باطلاق مثل هذه Sesquipedalia verba [الكلمات متعددة المقاطع] من قبيل «نتيجة تترتب على قانون التناسب»، إلخ

كل ميدان انتاج، في نظر الرأسمالي، هو مجرد ميدان يتوظف فيه الرأسمال كيما ينتج المزيد من النقود، كيما يحافظ على النقود الموجودة أصلاً ويزيدها، أي كيما يحصل على **عمل فائض**. إن عملية العمل تكون مختلفة بين ميدان انتاج وآخر وكذلك حال العوامل المستخدمة في العملية. فالأحذية لا يمكن انتاجها بمعونة المغازل والقطن والغازلين. لكن توظيف الرأسمال في هذا الفرع أو ذاك من الانتاج، والكميات التي يتوزع بها الرأسمال الكلي للمجتمع على مختلف ميادين
[469] الانتاج، وأخيراً الشروط التي يهاجر فيها من صنف انتاج إلى صنف آخر ـ إن ذلك كله يتحدد بالشروط المتغيرة تبعاً لحاجات المجتمع إلى منتجات هذه الصناعة أو تلك. نقصد القول إن ذلك يتحدد بحاجة المجتمع إلى القيم ـ الاستعمالية للسلع التي تُخلق. إذ رغم أن القيمة ـ التبادلية للمنتوج هي ما يُدفع لقاءه، فان المنتوجات لا تُشترى إلا لأجل قيمتها ـ الاستعمالية. (بما أن المنتوج المباشر لعملية الانتاج هو **سلعة**، فإنه عن طريق العثور على شارين لسلعة إنما يستطيع الرأسمالي تحقيق رأسماله الذي يحل في نهاية العملية في **السلعة**، أي **تحقيق القيمة ـ الفائضة** التي تحتويها هذه).

لكن الرأسمال هو، في ذاته، غير مكترث بالطبيعة **الخاصة** بكل ميدان انتاج. فأين يُوظَّف وكيف يُوظَّف، وإلى أي مدى يُنقل من ميدان انتاج إلى آخر أو يُعاد توزيعه على مختلف ميادين الانتاج ـ إن ذلك كله انما يتحدد بمدى سهولة أو صعوبة بيع السلع المصنعة. إن حركية الرأسمال، في الواقع الفعلي، تتعرقل بعقبات لا يسعنا بحثها في الاطار الراهن. ولكننا سنرى، من جهة، أنه يخلق الوسائل التي يتغلب بها على العقبات التي تنشأ من طبيعة الانتاج ذاتها، ويزيل من جهة أخرى، بتطور نمط الانتاج الخاص به ذاته، كل العوائق القانونية وما فوق الاقتصادية التي تعترض حرية حركته في مختلف ميادين الانتاج. وهو يطيح، قبل كل شيء، بسائر الحواجز القانونية أو

التقليدية التي تمنعه من شراء هذا النوع أو ذاك من قدرة ـ العمل التي يجدها موائمة له، أو التي تمنعه من الاستيلاء على هذا الصنف من العمل أو ذاك. زد على ذلك، رغم أن قدرة ـ العمل ترتدي شكلاً مميزاً في كل ميدان خاص من الانتاج، مثل المقدرة على الغزل، والدباغة، ومعالجة المعادن، إلخ، بحيث أن كل ميدان انتاج يتطلب مقدرة على العمل تتطور في اتجاه خاص، مقدرة متميزة على العمل، رغم ذلك، يبقى صحيحاً أن مرونة رأس المال، وعدم اكتراثه بالاشكال الخاصة لعملية العمل التي يحصل عليها، إنما يوسعها الرأسمال ناقلاً إياها إلى العامل. إذ يطلب منه أن يكون قادراً على نفس المرونة أو **طلاقة الحركة**(*) في الطريقة التي يطبق بها قدرة ـ عمله. وكما سنرى، فإن *[469 k]* النمط الرأسمالي للانتاج نفسه يضع العوائق في طريق ميوله الخاصة، لكنه يدفع جانباً كل المعوقات **القانونية وما فوق الاقتصادية** الأخرى التي تقف في طريق طلاقة الحركة هذه(٢٢). ومثلما أن الرأسمال، كقيمة تنمي نفسها ذاتياً، ينظر بعين اللامبالاة إلى القناع الطبيعي المميز الذي يظهر به العمل في عملية العمل، سواء كمحرك بخاري، أو كوم سماد أو حرير، كذلك فإن العامل ينظر إلى **المحتوى الخاص** لعمله بلامبالاة مماثلة. إن عمله يعود إلى الرأسمال، وانه لم يبع شيئاً سوى القيمة ـ الاستعمالية للسلعة، بل انه لم يبعها إلا للحصول على النقود، وبالنقود، للحصول على وسائل المعيشة. إن تغيراً في أسلوب عمله لا يعنيه إلا لأنه مع كل أسلوب خاص من العمل يتطلب تطويراً مختلفاً لقدرته على العمل. وإذا لم تعطه لا مبالاته بالمحتوى الخاص لعمله المقدرة على تغيير

(*) القدرة على الانتقال المرن من فرع لاخر، أي تعدد مهارات واغراض العمل. [م].

(٢٢) «ان كل إنسان سوف ينتقل بسهولة، ما لم يكبحه قانون، من مهنة إلى أخرى، حسب مقتضيات مختلف التقلبات في الصناعة» Considerations Concerning Taking off The Bounty on Corn Exported, etc— لندن ١٧٥٣، ص ٤).

قدرته على العمل حسب الأمر، فإنه سيعبر عن لا مبالاته بتحفيز بديله، الجيل الصاعد، على الانتقال من فرع صناعي إلى آخر، تبعاً لحالة السوق. وكلما كان الانتاج الرأسمالي أعلى تطوراً في بلد ما، كان الطلب على **طلاقة حركة قدرة ـ العمل** أكبر، وازدادت لا مبالاة العامل إزاء **المحتوى الخاص لعمله**، وازدادت ليونة حركات انتقال رأس المال من ميدان انتاج إلى آخر. إن علم الاقتصاد الكلاسيكي يعتبر طلاقة حركة قدرة ـ العمل، **وليونة** رأس المال بمثابة بديهة، وهو محق في هذا، نظراً لأن هذا هو ميل الانتاج الرأسمالي الذي يفرض إرادته بلا رأفة رغم كل العوائق، التي هي، في كل الأحوال، من صنع يديه. وعلى أية حال، فابتغاء تصوير قوانين الاقتصاد السياسي في نقائها، سنقوم بإغفال منابع الاحتكاك هذه، كما هو معمول به في الميكانيكا حيث تتوجب معالجة الاحتكاكات التي تنشأ، في كل تطبيق خاص، حسب قوانينها العامة[٢٣]

---

(٢٣) ليس ثمة مكان تظهر فيه ليونة رأس المال، وطلاقة حركة العمل ولا مبالاة العامل بمحتوى عمله ظهوراً ساطعاً أكثر مما في الولايات المتحدة لشمال أميركا. ففي أوروبا، أو حتى في إنجلترا، ما يزال الانتاج الرأسمالي تحت تأثير وتشويه بقايا الاقطاعية. إن واقع أن الخبازة، وصنع الأحذية، إلخ، لم تقف على أساس رأسمالي في إنجلترا إلّا حديثاً، إنما يرجع بالكامل إلى الظرف المتمثل في أن الرأسمال الإنجليزي ظل محتفظاً بالتصورات الاقطاعية عن «الجدارة بالاحترام». فقد كان «جديراً بالاحترام» بيع الزنوج للعبودية، ولكن لم يكن جديراً بالاحترام صنع المقانق والأحذية والخبز. من هنا فإن كل الآلات التي تغزو الفروع الصناعية، «غير الجديرة بالاحترام» بالنسبة للرأسمالية في اوروبا، تأتي من اميركا. وعلى غرار ذلك، لا نجد مكاناً يبدي فيه الناس عدم الاكتراث بنوع العمل الذي يزاولونه أكثر مما في الولايات المتحدة، ولا نجد مكاناً أكثر منها يدرك فيه الناس بوضوح أن عملهم ينتج على الدوام المنتوج نفسه، النقود، ولا نجد مكاناً أكثر منها ينتقلون فيه عبر أشد أنواع العمل تبايناً، بعدم اللامبالاة ذاتها. إن «طلاقة الحركة» هذه تبدو وكأنها علامة مميزة للعامل الحر، بالمقارنة مع العبد الشغيل، الذي تكون قدرة ـ عمله مستقرة، وقابلة =

ورغم أن الرأسمالي والعامل يواجهان بعضهما في السوق فقط كشار، [469] كنقود، من جهة، وكبائع، كسلعة، من جهة أخرى، فإن هذه العلاقة تتلوّن، سلفاً، بالمحتوى الخاص لتعاقدهما. ويصح ذلك بوجه خاص، طالما أن كلا الطرفين يظهران باستمرار، وعلى الدوام، في السوق، لاعبين الدورين المتضادين ذاتهما. ولو بحثنا العلاقات بين مالكي السلع بوجه عام في سوق العمل لرأينا أن الإنسان الواحد نفسه يظهر، على التناوب، كشار وبائع للسلع إن كون إنسانين يختلفان عن بعضهما كشار وبائع، واقعة ذات أهمية متناقصة أبداً، نظراً لأن كل واحد يأخذ، في مجرى الوقت، كل الأدوار في ميدان التداول. ومن الصحيح أيضاً انه ما أن يكون العامل قد باع قدرته على العمل، وحولها إلى نقود، فانه هو الآخر يصبح شارياً، ويظهر الرأسماليون له مجرد بائعين للسلع. ولكن النقود، بين يديه، ليست شيئاً سوى وسيلة تداول. ففي سوق السلع الفعلي، إذن، يكون من الصحيح تماماً أن العامل، شأن أي مالك آخر للنقود، هو شار، ويتميز بذلك وحده عن مالك السلعة كبائع ولكن النقود، في سوق العمل، إنما تجابهه دائماً كرأسمال في شكل نقد، ولذا فإن مالك النقود يظهر له كرأسمال في إهاب شخص، كـ رأسمالي، ويظهر هو من جهته لمالك النقود مجرد قدرة ـ عمل في إهاب شخص، وبالتالي تشخيصاً للعمل، أي كـ عامل[٢٤] إن الشخصين اللذين يواجهان بعضهما في السوق،

للاستخدام بإسلوب يحدده العرف المحلي. «إن عمل العبد متخلف تماماً من ناحية طلاقة الحركة. فأنْ زرُع التبغ، أصبح التبغ المادة الوحيدة، ويجري انتاج التبغ، مهما كانت حالة السوق، ومهما كان وضع التربة» (كايرنس، المرجع نفسه، ص ص ٤٦ ـ ٤٧).

(٢٤) «إن علاقة الصناعي بعماله. علاقة اقتصادية صرفاً. فالصناعي هو رأسمال، والعامل هو «عمل»» ف. إنجلز. وضع الطبقات العاملة، إلخ، ص ٣٢٩) [الطبعة الإنجليزية، ص ٣٠٢].

في ميدان التداول، ليسا مجرد **شار وبائع**، بل **رأسمالي وعامل** يجابهان بعضهما **كشار وبائع**. وعلاقتهما **كرأسمالي وعامل** مشروطة سلفاً بعلاقتهما **كشار وبائع**. وعلى عكس الوضع في حالة الباعة الآخرين، لا تنبع العلاقة، مباشرة، من طبيعة السلع. فتلك تُشتق من واقع أن لا أحد منهما ينتج مباشرة المنتجات التي يحتاجها كي يعيش، بحيث إن كل واحد منهما لا ينتج غيرمنتوج مفرد كـ **سلعة** يبيعها من بعد ذلك كيما يكون قادراً على الحصول على منتجات الآخرين. غير إننا لسنا معنيين هنا، على أية حال، **بتقسيم العمل الاجتماعي**، الذي يغدو فيه كل فرع من العمل مستقلاً بذاته، بحيث أن الاسكافي، على سبيل المثال، يصبح بائع أحذية ولكن شاري جلود وخبز. فما نحن نُعنى به هنا هو **تقسيم مكوّنات عملية الانتاج** نفسها، مكونات تنتمي لبعضها البعض حقاً. إن هذا التقسيم يقود إلى **فصل** مطّرد لهذه العناصر ثم تجسدّها في أشخاص **بازاء** بعضها البعض، بحيث إن **النقود** كشكل عام **للعمل المتشيء** تصبح **شاري** قدرة ـ العمل، المنبع الحي **للقيمة ـ التبادلية**، وبالتالي للثروة. إن الثروة **الحقيقية** (من وجهة نظر القيمة ـ التبادلية)، **النقود** (ومن وجهة نظر القيمة ـ الاستعمالية) أي: **وسائل المعيشة ووسائل الانتاج**، تتجلى بهيئة أشخاص في تضاد مع **إمكان** الثروة، أي قدرة ـ العمل، التي تتجلى كشخص مختلف.

[469 m] بما أن **القيمة ـ الفائضة** هي المنتوج المميز لعملية الانتاج، فان ما يُنتج ليس مجرد سلعة، بل أيضاً **رأسمال**. ففي عملية الانتاج يتحول العمل إلى رأسمال. إن نشاط قدرة ـ العمل، أي العمل، **يُشيىء** نفسه في مجرى الانتاج وبذا يصبح قيمة. ولكن بما أن العمل قد كف عن أن يخص العامل حتى قبل أن يبدأ بالعمل، فإن ما تشيأ ذاتياً بالنسبة إليه، هو **عمل غريب** وبالتالي قيمة، **رأسمال**، مستقل عن قدرة ـ العمل الخاصة به. إن **المنتوج** يخص الرأسمالي، وهو في نظر العامل جزء من الرأسمال شأن **عناصر الانتاج**. من جهة أخرى،

فإن مقداراً موجوداً من القيمة ـ النقد ـ لا يصبح رأسمالاً حقيقياً إلا عندما يبدأ، في المقام الأول، بتحقيق ذاته، بان يصبح جزءاً من عملية، وهو يحقق مبتغاه هذا حين يدمج نشاط قدرة ـ العمل، أي العمل، في عملية الانتاج ويصبح ملكاً لها. وثانياً، ينبغي أن يدر قيمة ـ فائضة كشيء متميز عن قيمته الأصلية، وهذا بدوره نتاج تشيوء العمل الفائض.

إن العمل يغدو، في عملية الانتاج، عملاً متشيئاً، أي رأسمالاً في تضاد مع قدرة ـ العمل الحي، وثانياً أن القيمة الأصلية، بامتصاص العمل في الانتاج، بالاستيلاء عليه بهذه الطريقة، تغدو قيمة في صيرورة، وبالتالي قيمة تخلق قيمة ـ فائضة مختلفة عن نفسها. وبسبب من أن العمل يتغير، في مجرى الانتاج، إلى رأسمال، يمكن لنا القول إن الكمّ الأصلي من القيمة ينمي نفسه ذاتياً، وان ما كان في البدء رأسمالاً بالقوة يصبح رأسمالاً بالفعل. (*)

* * *

/263/ [.] أي للحصول من عملية الانتاج على قيمة أعلى من مقدار القيم الموظف فيها ولأجلها (أي لعملية الانتاج) من جانب الرأسمالي. إن انتاج

---

(٢٥) «انهم» (العمال) «يبادلون عملهم» (أي قدرة ـ عملهم) «لقاء القمح» (أي وسائل المعيشة) «وهذا يؤلف إيرادهم» (أي إستهلاكهم الفردي) «. . في حين أن عملهم قد أصبح رأسمالاً لأجل سيدهم» (سيسموندي، المبادىء الجديدة، المجلد الأول ص ٩٠). «إن العمال الذين يتخلون عن عملهم في عملية التبادل يحولونه [منتوج سنة كاملة] إلى رأسمال» (المرجع نفسه ص ١٠٥).

(*) عند هذه النقطة تنتهي الفقرة الأولى المضافة، التي، تضم من المخطوطة، الصفحات المرقمة 469 a-m 469. واستناداً إلى توجيهات ماركس (انظر هامش ص٩٢ ـ ٩٣) ينبغي أن تعقبها فقرة مضافة ثانية اعطاها ماركس الأرقام ٢٦٢ ـ ٢٦٤. غير إن الصفحة ٢٦٢ مفقودة.

السلع هو، ببساطة، وسيلة لهذه الغاية، مثلما أن عملية العمل ذاتها لا تزيد حقاً عن أداة لعملية انماء القيمة، بمعنى عملية خلق القيمة ـ الفائضة، وليس بالمعنى السابق، المقصور على مجرد خلق قيمة

ولا تتحقق هذه النتيجة إلاّ إذا كان العمل الحي، الذي يملكه العامل تحت تصرفه، والذي يتشيأ في منتوج عمله، أكبر من العمل الذي يحتويه الرأسمال المتغير أو العمل المنفق في الأجور، أو بتعبير آخر اللازم لإعادة انتاج قدرة ـ عمله. وبما أن انتاج القيمة ـ الفائضة هو الوسيلة التي يصبح النقد الموظف، بواسطتها، رأسمالاً، فإن أصول رأس المال، مثل عملية الانتاج الرأسمالي نفسها، ترتكز على عامِلَيْن في المقام الأول:

أولاً، **شراء وبيع قدرة ـ العمل**، وهو فعل يقع في نطاق ميدان التداول، ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا الفعل في اطار **الانتاج الرأسمالي ككل**، فإنه ليس أحد جوانبه وشرطه المسبق فحسب، بل هو أيضاً نتيجته المتواصلة. إن هذا الشراء والبيع لقدرة ـ العمل يفترضان أن الشروط الموضوعية للعمل ـ أي **وسائل المعيشة ووسائل الانتاج** ـ منفصلة عن قدرة ـ العمل الحي ذاتها، بحيث إن هذه الأخيرة تصبح الملكية الوحيدة المتاحة للعامل والسلعة الوحيدة التي يتوجب أن يبيعها. ويبلغ هذا الانفصال حدا من الجذرية، بحيث إن شروط العمل هذه تظهر بمثابة **أشخاص مستقلين** في مواجهة العامل، لأن مالكها الرأسمالي ليس إلاّ التجسيد المشخّص لهذه الشروط في تضاد مع العامل الذي هو لا مالك لشيء سوى قدرة ـ عمله. إن هذا الانفصال وهذه الاستقلالية هما المقدمة التي ينطلق من أساسها بيع وشراء قدرة ـ العمل ويجري على أساسها امتصاص العمل الحي في العمل الميت كوسيلة لصيانة هذا الأخير وزيادته، أي لتمكينه من أن ينمي قيمته ذاتياً.

وبدون مبادلة الرأسمال المتغير لقاء قدرة ـ العمل، لا يمكن للرأسمال الكلي أن ينمي قيمته ذاتياً، وبذلك فان تكوين رأس المال، وتحويل وسائل الانتاج ووسائل المعيشة إلى رأسمال، لا يمكن أن يقعا العامل الثاني إذن هو عملية الانتاج الفعلية، أي الاستهلاك الفعلي لقدرة ـ العمل التي اشتراها مالك النقود أو السلع(*)

641 وفي عملية الانتاج الفعلية تخدم الشروط الموضوعية للعمل ـ المواد والوسائل ـ لا لتضمن فقط أن يتشيأ العمل الحي، بل إن يتشيأ من العمل أكثر مما كان الرأسمال المتغير يحتويه. ولذا فانها تنشط بوصفها الوسائل التي يجري بها

(*) إن المقتبس الذي سنورده إدناه في هذه الحاشية، والذي فُقد جزؤه الأول، يرد في المخطوطة عقب السطر الأخير من النص أعلاه، حيث لا صلة له به وهذا المقتبس هو في الواقع مواصلة لحاشية تتعلق بالنص المفقود من ص ٢٦٢ لثلاثة عمال رئيسيين، أو لأربعة اعتياديين. فإذا أمكن استئجار ثلاثة بـ ٣ جنيهات و١٠ شلنات للقطعة، في حين يستلزم الأربعة ٣ جنيهات للقطعة، رغم أن أجور الثلاثة ستكون أعلى، فان سعر العمل الذي يؤدونه سيكون أقل. والحق أن الأسباب التي ترفع مقدار أجور العمال غالباً ما ترفع معدل ربح الرأسمالي. وإذا ما أدى رجل واحد، بزيادة النشاط، ما يؤديه أثنان من عمل، فان كلاً من مقدار الأجور، ومعدل الأرباح، سوف يرتفعان عموماً، لا بارتفاع الأجور، بل **في اعقاب إضافة عمل جديد انخفض سعره، أو تقلصت الفترة التي كانت ضرورية في** السابق لتسليف ذلك السعر. إن للعامل، من جهة، مصلحة مبدئية **في مقدار الأجور**. **وإذا** كان مقدار أجوره معيناً، فمن المؤكد أن من مصلحته أن **يكون سعر العمل أعلى، إذ تتوقف** على ذلك درجة الجهد المفروضة عليه» (المرجع نفسه ص ص ١٤، ٥).

ومن الكتاب نفسه: «إن وضع العامل لا يعتمد على المبلغ الذي يتلقاه في أية مرة واحدة بمفردها، بل على متوسط عائداته خلال فترة معينة. وكلما كانت الفترة المأخوذة أطول، كان التقدير أدق «(نفسه ص ٧)» والسنة هي أفضل فترة قياس تُعتمد. إنها تتضمن كلا من أجور الصيف والشتاء» (نفسه ص ٧).

انتزاع وامتصاص العمل الفائض الذي يتجلى في شكل قيمة ـ فائضة (ومنتوج فائض). وعليه إذا أخذنا العامِلَيْن كِلَيْهما: أولاً، مبادلة قدرة ـ العمل بالرأسمال المتغير، وثانياً، عملية الانتاج بالمعنى الحقيقي للكلمة (التي يدمج فيها العمل الحي كـ agens [**قوة فعالة**] في الرأسمال) فان لمجمل العملية الخصائص التالية: (١) مبادلة عمل متشيء أقل لقاء عمل حي أكثر، نظراً لأن ما يتلقاه الرأسمالي **تعويضاً** عن الأجور هو العمل الحي. و(٢) إن الأشكال الموضوعية التي يتجلى فيها الرأسمال مباشرة في عملية العمل، وسائل الانتاج (من جديد: عمل متشيء) هي أدوات يجري بواسطتها اعتصار العمل الحي وامتصاصه. وهكذا فان مجمل العملية هي وسيط ناقل بين العمل المتشيء والعمل الحي، يجري خلالها تحويل العمل الحي إلى عمل متشيء، وتحويل العمل المتشيء في الوقت ذاته إلى رأسمال. وهكذا يتحول العمل الحي في النتيجة الناشئة إلى رأسمال. من هنا فإن العملية هي عملية تنتج قيمة ـ فائضة، وبالتالي **رأسمالاً**، كما تنتج منتوجاً فعلياً. (راجع الصفحات ٩٦ ـ ١٠٨)(*) وعليه يمكننا القول إن وسائل الانتاج لا تظهر فقط كوسيلة لإنجاز العمل، بل كوسيلة **لاستغلال عمل الغير**(**)

* * *

469 هناك نقطة أخرى يتوجب ذكرها بصدد القيمة أو النقود بوصفها تشيؤاً لمقياس وسطي من العمل الاجتماعي العام. لو أخذنا الغزل، على سبيل

(*) تشير هذه الأرقام إلى صفحات المخطوطة 469m-469 a [أي الصفحات من الطبعة العربية (٩٣ ـ ١٢٠) ـ م ـ].

(**) عند هذا الحدّ تنتهي الفقرة الثانية المضافة. ما سيلي ذلك من النص هو مواصلة للصفحة 469 من المخطوطة.

المثال، لرأينا انه يمكن أن يُؤدى بمعدل إما أن يكون منخفضاً **دون** المتوسط الاجتماعي أو مرتفعاً **فوقه**. نعني القول، إن كمية معينة من الغزل قد تكون مساوية إلى، أو أكبر من، أو أصغر من كمية المتوسط نفسها، أي قد يكون لها الحجم نفسه (مدة) كوقت عمل متشيىء في مقدار معين من الذهب. ولكن إذا جرى الغزل بدرجة من الشدة اعتيادية في **ميدانه** الخاص، **أي** إذا كان العمل المنفق على انتاج مقدار معين من الغزول في ساعة = الكمية الاعتيادية من الغزول التي تنتجها ساعة غزل بصورة متوسطة في الشروط الاجتماعية المعينة، **فإن** العمل المتشيىء في الغزول هو **عمل ضروري اجتماعياً** وبهذه الصفة يمتلك **علاقة** كمية محدّدة بالمتوسط الاجتماعي عموماً، الذي يقوم كمعيار، بحيث يمكن لنا الحديث عن المقدار نفسه، أو عن مقدار أكبر أو أصغر فهو نفسه يعبر، عندئذ، عن **كمٍ** معين من العمل الاجتماعي المتوسط.

الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال

تصبح عملية العمل أداة لعملية إنماء القيمة، عملية النمو الذاتي لقيمة رأس المال، أي صناعة القيمة ـ الفائضة. وتخضع عملية العمل لرأس المال **(فهي عمليته هو)** ويتدخل الرأسمالي في العملية، كموجّه، ومدير. وبالنسبة له، تمثل هذه أيضاً الاستغلال المباشر لعمل الغير. وهذا هو ما ادعوه **بالخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**. انه الشكل العام لكل عملية انتاج رأسمالية؛ ويمكن العثور عليه، في الوقت نفسه كشكل **خاص** إلى جانب **النمط الرأسمالي الخاص للانتاج** في شكله المتطور، لأنه على الرغم من أن الأخير يعقب الأول، **فإن** العكس لا يحصل بالضرورة. [أي: يمكن العثور على الخضوع الشكلي مع غياب النمط الرأسمالي الخاص للانتاج.].

[470] إن عملية الانتاج قد أصبحت عملية رأس المال نفسه. إنها عملية تتضمن عوامل عملية العمل التي حُوّلت إليها نقود الرأسمالي، والتي تمضي تحت اشرافه بهدف وحيد هو استخدام النقود لجني المزيد منها.

وحين يصبح الفلاح، الذي كان على الدوام ينتج ما يكفي لسدّ حاجاته، عاملاً مياوماً يعمل لأجل مزارع؛ وحين يزول النظام التراتبي لانتاج النقابات الحرفية مخلياً السبيل لتمايز جليّ بين الرأسمالي والعمال المأجورين الذين يستخدمهم؛ وحين يزج مالك ـ العبيد السابق عبيده السابقين، كعمال مدفوعي الأجر، إلخ، فاننا نجد أن ما يحدث هو أن عمليات انتاج ذات منشأ اجتماعي متباين قد تحولت إلى انتاج رأسمالي. وعندئذ تأخذ التغيرات، المرسومة أعلاه، بالسريان. إن رجلاً كان في السابق فلاحاً مستقلاً يجد نفسه عنصراً في عملية إنتاج، وتابعاً للرأسمالي الذي يوجهها، وأن حياته تعتمد على العقد الذي سبق أن أبرمه هو بوصفه مالك سلعة (أي مالك قدرة ـ العمل) مع الرأسمالي كمالك للنقود. إن العبد يكفّ عن أن يكون أداة انتاج تحت تصرف مالكه. وتزول العلاقة بين المعلم الحرفي والصانع الحرفي. فتلك العلاقة كانت تتحدد بواقع أن الأول كان معلماً لحرفته هو. أما الآن فإنه يواجه الصانع فقط كمالك للرأسمال ليس إلّا، بينما يُختزل الصانع إلى مرتبة بائع عمل. وقبل عملية الانتاج يواجه الجميع بعضهم البعض كمالكي سلع، ولا تتضمن علاقاتهم شيئاً سوى النقود، وفي داخل عملية الانتاج يتلاقون كمكونات للعملية ولكن متجسدة بهيئة أشخاص: الرأسمالي كـ «رأسمال»، والمنتج المباشر كـ «عمل»، وتتحدد علاقاتهم بواسطة العمل بوصفه محض مكوّن للرأسمال الذي ينمي قيمته ذاتياً.

زد على ذلك، يحرص الرأسمالي جيداً على أن يتمسك العمل بالمعايير الاعتيادية للنوعية والشدة، وهو يطيل مدته، قدر الإمكان لكي يزيد القيمة ـ

الفائضة التي يدّرها. إن استمرارية العمل تزداد حين يأتي محل المنتجين المعتمدين على زبائن أفراد، منتجون لديهم، وهم محرومون من أية بضائع للبيع، رب عمل دائم يدفع لهم في هيئة رأسمالي.

إن الغموض الملازم لـ «علاقة ـ رأس المال يبرز عند هذه النقطة. إن قدرة حفظ القيمة التي يتمتع بها العمل تظهر كقدرة إدامة ـ ذاتية يتمتع بها الرأسمال، وقدرة خلق ـ القيمة لدى العمل تظهر كقدرة إنماء ـ ذاتي للقيمة لدى رأس المال، وبوجه عام فان العمل الحي، إنسجاماً مع مفهومه، يظهر مدفوعاً للعمل من جانب العمل المتشيىء.

رغم ذلك كله، فان هذا التغير لا ينطوي في ذاته على أي تحوير جوهري في الطبيعة الحقيقية لعملية العمل، العملية الفعلية للانتاج. على العكس، فالواقع أن رأس المال يُخضعُ عملية العمل كما يجدها، نعني القول إنه يستولى عليها كعملية عمل موجودة، طورّتها أنماط إنتاج مختلفة أكثر قِدَماً. وبما أن الحال هو كذلك، فمن الجليّ أن رأس المال استولى على عملية عمل، متاحة، متأسسة. وعلى سبيل المثال، الحرفة، ونمط من الزراعة يطابق اقتصاداً فلاحياً صغيراً مستقلاً. وإن حصلت تغيرات في عمليات العمل التقليدية المتأسسة هذه، بعد استيلاء الرأسمال عليها، فانها ليست أكثر من عواقب تدريجية لهذا الخضوع. فالعمل قد يصبح أكثر شدة، ومدته قد تُمدَّد، وقد يصبح أكثر استمراراً أو انتظاماً تحت عين الرأسمالي المهتم؛ ولكن هذه التغيرات، في ذواتها، لا تؤثر على طابع عملية العمل الفعلية، النمط الفعلي للاشتغال. ويقف هذا في تمايز صارخ مع تطور نمط رأسمالي خاص للانتاج (الصناعة الكبرى، إلخ)؛ فهذه الأخيرة لا تقتصر على تحويل أوضاع مختلف الوسطاء المنفذين للانتاج، بل إنها تشوّر نمط عملهم الفعلي والطبيعة الفعلية لعملية العمل ككل. وفي تمايز مضاد لهذا الأخير، نأتي إلى تسمية ما بحثناه من قبل

باسم الخضوع الشكلي للعمل إلى رأسمال، وما بحثناه هو استيلاء الرأسمالي على نمط العمل الذي طُوِّر قبل انبثاق العلاقات الرأسمالية. وهذه الأخيرة شكل من القسر لاعتصار العمل الفائض بإطالة أمد وقت العمل ـ وهو نمط من القسر لا يرتكز على علاقات الهيمنة والتبعية الشخصية، بل ببساطة على وظائف اقتصادية مختلفة ـ وهذا مشترك بين الشكلين كليهما. وعلى أية حال، فإن النمط الرأسمالي الخاص للانتاج يمتلك طرائق أخرى لاعتصار القيمة ـ الفائضة لنفسه. ولكن إذا كان نمط العمل القديم معيناً، أي إذا كان مستوى تطور القوة المنتجة للعمل، ونمط العمل المتطابق مع هذه القوة المنتجة قائمين بالأصل، فإنه لا يمكن خلق القيمة ـ الفائضة إلا بإطالة يوم العمل، أي زيادة القيمة ـ الفائضة المطلقة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنتاج القيمة ـ الفائضة، في ظل الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال.

إن السمات العامة لعملية العمل، كما وصفناها في الفصل الثاني(*)، وعلى سبيل المثال، انشطار الشروط الموضوعية للعمل إلى مواد ووسائل من جهة، وإلى نشاط حي للعمال من جهة أخرى، هي جميعاً مستقلة عن أي اشتراط تاريخي أو اشتراط اجتماعي خاص، وتبقى صحيحة بالنسبة لكل الأشكال والمراحل الممكنة في تطور عمليات الانتاج. فهي في الواقع شروط طبيعية صماء لا تتغير للعمل البشري. ومما يؤكد ذلك بوضوح صارخ واقع أنها تصلح لإناس يعملون بصورة مستقلة، أي لإناس مثل روبنسن كروزو، ممن لا يعملون في تبادل مع مجتمع، بل فقط مع الطبيعة. وهكذا فإنها تحديدات مطلقة للعمل البشري بما هو عليه، حالما يرتقي خارج حدود العمل الحيواني الصرف.

(*) رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع

إن الطريقة التي يبدأ بها الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال بالتمايز داخل ذاته ـ وهو يفعل ذلك على نحو متزايد بمضي الزمن، حتى على أساس نمط العمل التقليدي القديم ـ إنما تتم من ناحية **نطاق** الانتاج. نقصد القول، إن الفوارق تظهر فيما بعد في حجم وسائل الانتاج الموظفة، وفي عدد العمال المشتغلين تحت أمرة رب عمل مفرد. وكمثال على ذلك، إن ما ظهر على انه الحدّ الأعلى القابل للبلوغ في نمط انتاج النقابات الحرفية (دعونا نقول، بالاستناد إلى عدد الصنّاع المستخدمين) قلما يمكن أن يخدم كحدّ أدنى بالنسبة لعلاقات رأس المال. إذ لا يمكن لهذا الأخير أن يبلغ أكثر من وجود اسمّي ما لم يكن في مقدور الرأسمالي أن يستخدم، في القليل، كفاية من العمال لضمان أن القيمة ـ الفائضة التي ينتجها ستكفي لسد استهلاكه الخاص بالذات ولتغطية رصيد تراكمه. عند ذلك وحسب سيتحرر من الحاجة إلى العمل بنفسه مباشرة، وسيكون قادراً على الاكتفاء بالنشاط كـ **رأسمالي**، أي كمشرف وموجه للعملية، مجرد وظيفة، كما هي عليه، لرأس المال المنخرط في عملية انماء قيمته ذاتياً، وظيفة حُبيت بالوعي والإرادة. إن توسيع **النطاق** هذا يؤلف الأساس الحقيقي الذي يمكن أن ينهض عليه النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج، إذا ما كانت الظروف التاريخية مؤاتية، كما كانت، على سبيل المثال، في القرن السادس عشر. وبالطبع، قد يحصل ذلك أيضاً بصورة **متفرقة**، كشيء لا يهيمن على المجتمع بل يبرز في نقاط معزولة من تشكيلات اجتماعية أسبق.

إن الطابع المتميز للخضوع **الشكلي** للعمل إلى رأس المال يتجلى في أحدّ صوره، إذا عنّ لنا أن نقارنه بأوضاع نجد فيها الرأسمال في وظائف ثانوية، خاصة، معينة، حيث لا يكون قد برز بوصفه الشاري المباشر للعمل والمالك المباشر لعملية الانتاج، وحيث لا يكون، بالتالي، قد نجح في أن يصبح القوة المهيمنة، القادرة على تحديد شكل المجتمع ككل. ففي الهند مثلاً، يقوم

رأسمال المرابي بتسليف المواد الأولية أو الأدوات، أو الإثنين معاً، إلى المنتج المباشر، في شكل نقود. إن الفائدة الباهظة التي يجتذبها، الفائدة التي يعتصرها، بصرف النظر عن حجمها، من المنتج الرئيس، هي مجرد اسم آخر للقيمة ـ الفائضة. انها تحولٌ نقوده إلى رأسمال باعتصار عمل غير مدفوع، عمل فائض، من المنتج المباشر. ولكنه لا يتدخل في عملية الانتاج ذاتها، التي تمضي في اسلوبها التقليدي، كما كانت تجري على الدوام. إنه يزدهر، في جانب، على حساب ذبول هذا النمط من الانتاج، وهو وسيلة، في جانب، لجعله يذبل، لإرغامه على أن يقتصد في عيش بليد في أكثر الظروف سوءاً، ولكننا لم نبلغ هنا، بعد، مرحلة الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال. وهناك مثال آخر هو رأسمال التاجر، الذي يكلّف عدداً من المنتجين المباشرين لخدمته، ثم يجمع منتوجهم ويبيعه، ولربما يقدم لهم تسليفات في شكل مواد أولية، إلخ، أو حتى في شكل نقود. إن هذا الشكل بالذات هو الذي يوفر التربة التي نمت منها الرأسمالية المعاصرة، وما يزال يشكّل هنا وهناك الانتقال إلى الرأسمالية، بالمعنى الحقيقي للكلمة. هنا أيضاً لا نجد أيما خضوع شكلي للعمل إلى رأس المال. فالمنتج المباشر ما يزال يؤدي وظائفه في بيع سلعه ويستخدم عمله الخاص. لكن الانتقال هنا يتميز بحدّة أكبر عما في حالة المرابي. وسنأتي لاحقاً على هذين الشكلين، اللذين ما يزالان، كلاهما، على قيد الحياة ويعيدان انتاج نفسيهما كأشكال فرعية انتقالية، في اطار الانتاج الرأسمالي.

الخضوع الحقيقي للعمل إلى رأس المال
أو النمط الرأسمالي الخاص للانتاج

[472] بيّنا في الفصل الثالث(*)، بالتفصيل، الأهمية الحاسمة للقيمة ـ الفائضة النسبية. تنشأ هذه حين يُحفَّز الرأسمالي على أخذ زمام المبادرة بفعل واقع أن القيمة = وقت العمل الضروري اجتماعياً، والمتشيء في المنتوج؛ وان القيمة ـ الفائضة، بالتالي، تُخلق لأجله حالما تهبط القيمة الفردية لمنتوجه دون قيمته الاجتماعية؛ ويمكن أن يُباع تبعاً لذلك بسعر يفوق قيمته الفردية. وبانتاج القيمة ـ الفائضة النسبية يتعدل الشكل الحقيقي للانتاج برمته، ويظهر إلى الوجود شكل رأسمالي خاص للانتاج (حتى على المستوى التكنولوجي أيضاً). وبالارتكاز إلى ذلك، وبالتوازي الزمني معه، تظهر إلى الوجود لأول مرة علاقات انتاج مطابقة لذلك، بين مختلف الذوات المنفذة للانتاج، وقبل كل شيء بين الرأسمالي والعامل المأجور.

إن القوى المنتجة الاجتماعية للعمل، أو القوى المنتجة للعمل الاجتماعي المباشر، أو العمل المجعول اجتماعياً (أي جماعياً) تظهر إلى الوجود من خلال التعاون، وتقسيم العمل داخل الورشة، واستخدام الآلات، وعموماً تحويل الانتاج عبر الاستخدام الواعي للعلوم، لعلم الميكانيك، والكيمياء، إلخ، لغايات محددة، والتكنولوجيا، إلخ، وبالمثل من خلال الزيادة الهائلة في النطاق المطابق لمثل هذه التطويرات (ذلك لأن العمل المجعول اجتماعياً هو وحده القادر على تطبيق المنتجات العامة للتطور البشري، مثل الرياضيات، في العمليات المباشرة للانتاج؛ وبالعكس، فان تقدماً في مثل هذه العلوم يفترض سلفاً

(*) رأس المال، المجلد الأول ـ الجزء الرابع.

مستوى معيناً من الانتاج المادي). إن كل هذا التطور في القوى المنتجة **للعمل المجعول اجتماعياً** (على خلاف عمل الأفراد المعزول بهذا القدر أو ذاك) سوية مع **استخدام العلم** (المنتوج **العام** للتطور الاجتماعي) في **عملية الانتاج المباشرة**، يأخذ شكل **القوة المنتجة لرأس المال**. إنها لا تظهر بوصفها القوة المنتجة للعمل، أو حتى لذلك الجزء منه المطابق لرأس المال. بل إنها، حتى في الأقل، لا تظهر كقوة منتجة، لا للعامل الفرد، ولا للعمال المشتركين معاً في عملية الانتاج. إن الغموض المتضمَّن في علاقات رأس المال ككل تشتد هنا بدرجة كبيرة، متجاوزة النقطة التي قد بلغتها أو يمكن أن تكون قد بلغتها في ظل الخضوع الشكلي المحض للعمل إلى رأس المال. من جهة أخرى، نجد هنا مثالاً ساطعاً على الأهمية التاريخية للانتاج الرأسمالي في شكله الخاص ـ تحويل العملية المباشرة للانتاج ذاتها وتطور قوى الانتاج الاجتماعية للعمل.

وسبق أن بيّنا (الفصل الثالث)(*) كيف أن الطابع الاجتماعي لعمل العامل يواجهه، لا على مستوى الأفكار وحدها بل في الواقع الفعلي أيضاً، كشيء ليس غريباً وحسب، بل معادياً، تناحرياً، وذلك حين يتجلى أمامه متشيئاً ومشخصاً في رأس المال.

وإذا كان انتاج القيمة ـ الفائضة المطلقة هو التعبير المادي عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، فأن انتاج القيمة ـ الفائضة النسبية يمكن أن يُعدّ بمثابة خضوعه الفعلي.

وعلى أية حال، لو درسنا شكلَيْ القيمة ـ الفائضة، المطلق والنسبي، كلاً على حدة، لرأينا أن القيمة ـ الفائضة المطلقة تسبق النسبية دائماً. ويقابل هذين الشكلين من القيمة ـ الفائضة شكلان منفصلان من خضوع العمل لرأس

(*) رأس المال، المجلد الأول. الجزء الثالث.

المال، أو شكلان متميزان من الانتاج الرأسمالي. وهنا أيضاً فان الأول يسبق الثاني دوماً، رغم أن الشكل الثاني، الشكل الأكثر تطوراً، يستطيع أن يوفر الأسس لإدخال الأول في فروع جديدة من الصناعة.

ملاحظات اضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال

[473] قبل المضي قُدُماً في بحث الخضوع الفعلي لرأس المال إلى العمل، أدرج بعض التأملات الإضافية من دفاتر ملاحظاتي.

إن الشكل المستند إلى القيمة ـ الفائضة المطلقة هو ما اسميه: **الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**. وافعل ذلك لأنه لا يتميز، إلاّ **شكلياً**، عن انماط الانتاج السابقة التي ينهض على أسسها بصورة عفوية (أو يجري إدخاله)، إما حين يشتغل المنتج لنفسه بنفسه أو حين يُرغم المنتجون المباشرون عل تسليم عمل فائض إلى الغير. إن كل ما يتغير هو أن القسر بات يُطبق، أي طريقة انتزاع العمل الفائض. إن السمات الجوهرية لـ **الخضوع الشكلي** هي

(١) العلاقة النقدية الصرف بين الإنسان الذي يستولي على القيمة ـ الفائضة والإنسان الذي يتخلى عنها: ينشأ الخضوع في هذه الحالة من **المحتوى الخاص** للبيع ـ أي أن الخضوع الذي يربط المنتج مع مستغل عمله بعلاقة لا تتحدد فقط بالنقود (علاقة مالك سلعة بمالك سلعة آخر) بل تتحدد، مثلاً، بضغوط سياسية، إن مثل هذا الخضوع ليس موجوداً. فان ما يزج بالبائع في علاقة تبعية **يقتصر فقط** على كون الشاري هو مالك شروط العمل. وليست **هناك** علاقة سيادة وخضوع مثبتة سياسياً واجتماعياً.

(٢) هذا ماثل ضمناً في العلاقة الأولى ـ ولو لم يكن الأمر هكذا، لما كان للعامل أن يضطر لبيع قدرة ـ عمله: إن **الشروط الموضوعية لعمله** (وسائل الانتاج) **والشروط الذاتية للعمل** (وسائل المعيشة) تواجهه كرأسمال، كاحتكار الشاري لقدرة ـ عمله. وكلما عُبئت **شروط العمل** هذه تعبئة أكثر كمالاً ضده بوصفها ملكية غريبة، ازداد توطد العلاقة **الشكلية** بين رأس المال والعمل المأجور قوة ، أي تمّ انجاز الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال بفعالية أكبر، وهذا بدوره هو المقدمة والشرط المسبق لخضوعه **الحقيقي**.

ليس هناك بعدُ أيما تغير في نمط الانتاج نفسه. ومن **الوجهة التكنولوجية، تمضي عملية العمل** كما من قبل، شريطة أن تكون الآن **خاضعة** لرأس المال. ويحصل تطوران داخل عملية الانتاج، كما بيّنا من قبل: (١) **علاقة** سيادة وخضوع **اقتصادية**، نظراً لأن استهلاك الرأسمال للعمل يجري الآن بالطبع، باشرافه وتوجيهه؛ (٢) يصبح العمل أكثر استمرارية وشدة بكثير، ويجري استخدام شروط العمل باقتصاد أكبر، طالما أن كل جهد يُبذل لضمان ألا يُستهلك من الوقت ما يزيد عن (بل حتى أقل من) الوقت **الضروري اجتماعياً** في صنع المنتوج ـ وهذا ينطبق على كلٍ من العمل الحي المستخدم في صنعه، وعلى العمل **المتشيء** الذي يدخل في المنتوج بوصفه عنصراً من وسائل الانتاج.

وفي ظل الخضوع **الشكلي** للعمل إلى رأس المال، **فإن القسر على تأدية العمل الفائض**، وعلى خلق **وقت فراغ** ضروري للتطور بصورة مستقلة عن الانتاج المادي، لا يختلف إلّا في الشكل عما كان قائماً في ظل نمط الانتاج السابق. (وتنبغي الإشارة: رغم أن هذا القسر ينطوي أيضاً على ضرورة تكوين حاجات، وخلق وسائل اشباعها، وتجهيز كميات من المنتوج تزيد كثيراً عن المتطلبات التقليدية للعامل). لكن هذا التغير الشكلي هو تغير يزيد من

استمرارية العمل وشدته؛ وهو مواثم أكثر لتطور **طلاقة الحركة لدى العمال**، وبالتالي لزيادة التنوع في انماط العمل وسبل الحصول على أسباب العيش أخيراً، انه يذيب العلاقة بين مالكي شروط العمل والعمال محولاً إياها إلى **علاقة بيع وشراء، علاقة مالية صرفاً**. ونتيجة لذلك تتجرد عملية الاستغلال من أي رداء بطرياركي (أبوي) أو سياسي، أو حتى ديني. وبالطبع يبقى صحيحاً أن **علاقات الانتاج** نفسها تخلق علاقة **سيادة وخضوع** جديدة (ولهذه أيضاً تعبيرٌ **سياسي**). ولكن كلما التصق الانتاج الرأسمالي بهذه العلاقة الشكلية التصاقاً أشد، قلت قدرة هذه العلاقة نفسها على التطور، نظراً لانها ترتكز، في الغالب، على رأسماليين صغار لا يختلفون إلا قليلاً عن العمال، من ناحية ثقافتهم ونشاطاتهم.

[474] إن التبدلات التي يمكن أن تطرأ على علاقة **السيادة والخضوع** دون أن تؤثر على نمط الانتاج، يمكن أن تُرى على أحسن صورة حيثما تتحول الصناعات الثانوية **الريفية والمنزلية**، التي تجري أساساً لإشباع حاجات الأسر المنفردة، إلى فروع مستقلة للصناعة الرأسمالية.

ويغدو التمايز بين العمل الخاضع **شكلياً** لرأس المال وبين انماط العمل السابقة أكثر جلاء، كلما تعاظمت الزيادة في **حجم رأس المال** الذي يستخدمه رأسمالي فرد، أي كلما تعاظمت الزيادة في **عدد العمال الذين يستخدمهم في آن واحد**. فالرأسمالي لا يكفّ عن أن يكون هو نفسه عاملاً [ويبدأ] بالانغمار كلياً في توجيه العمل وتنظيم البيوع إلاّ بتوفر حد أدنى معين من الرأسمالي. وإن الخضوع **الحقيقي** للعمل إلى رأس المال، أي **الانتاج الرأسمالي بالمعنى الحقيقي للكلمة**، لا يبدأ إلاّ حين تهيمن مقادير رأسمال ذات حجم معين هيمنة مباشرة على الانتاج، أما لأن التاجر يتحول إلى رأسمالي صناعي، أو لأن رأسماليين

صناعيين أكبر قد وطدوا انفسهم على أساس الخضوع الشكلي[٢٦]

(٢٦) [إن نص هذه الحاشية مدون على صفحة إضافية لا تحمل رقماً، وقد أضيفت إلى هذا الموضع. وبما أن الفقرة التي تشير إليها هذه الحاشية جاءت في المخطوطة على الصفحة 474 متبوعة بفقرة أخرى قصيرة، فإن ماركس سبق الحاشية بالملاحظة التالية: «(آ). إن هذه الـ (آ) لا تشير إلى الفقرة الأخيرة بل إلى التي تسبقها». بعد هذا التعليق تأتي الحاشية نفسها]:

[474 a] (آ) «إن للعامل الحر، عموماً، حرية تبديل سيده: هذه الحرية تميز العبد عن العامل الحرّ، بقدر ما يتميز بحار إنجليزي محارب عن بحار تاجر. إن وضع العامل متفوق على وضع العبد، لأن العامل يتصور نفسه حراً، ان أثر هذه القناعة، مهما كانت خاطئة، ليس قليلاً على سلوك السكان» (ت. ادموندز. Practical, Moral and Political Economy اقتصاد عملي واخلاقي وسياسي، لندن، ١٨٢٨، ص ص ٥٦ ـ ٥٧). «إن الدافع الذي يسوق رجلاً حراً للعمل دافع أكثر عنفاً من ذاك الذي يسوق العبد: فعلى الرجل الحر أن يختار بين العمل الشاق والموت جوعاً (دقق الفقرة)، والعبد بين الـ والجلد الجيد بالسياط». (نفسه ص ٥٦). «إن الفرق بين شروط العبد والعامل في ظل النظام النقدي ضئيل تماماً فسيد العبد يفهم جيداً تماماً مصلحته الخاصة في إضعاف عبيده بتقييدهم بطعامهم؛ ولكن سيد العامل الحر يعطيه أقل ما يمكن من الطعام، لأن الضرر الذي يحل بالعامل لا يقع على كاهله وحده، بل على كاهل كل طبقة أرباب العمل». (نفسه).

«لجعل البشر، في العصر القديم، يكدون بما يزيد عن حاجاتهم، ولجعل الجزء الأول من عمل الدولة، يعيل الجزء الثاني مجاناً» فإن ذلك لم يكن ليتم بلوغه إلاّ من خلال العبيد: من هنا جاء إدخال العبودية على نطاق عام. «كانت العبودية، آنذاك، ضرورية للتكاثر، مثلما هي الآن مدمرة له. والسبب جليّ. فإذا لم يكن النوع البشري ليرغم على العمل، فإن البشر لن يعملوا إلا لأجل انفسهم؛ وإذا كانت حاجاتهم قليلة، فستكون هناك قلّة ممن تعمل. ولكن حين يصار إلى إنشاء الدول، وتحتاج هذه إلى أيد متفرغة للدفاع عنها بوجه عنف اعدائها، فلا بد من تأمين الطعام لأولئك=

وإذا كانت السيادة والخضوع تأتيان لتحلا محل العبودية والقنانة والتبعية، وغيرها من أشكال الخضوع البطريركي (الأبوي)، فإن التغيير إنما هو تغيير في الشكل صرفاً فالشكل يصبح أكثر حرية، لأنه موضوعي من حيث الطبيعة، طوعي من حيث المظهر، اقتصادي محض. (Verte)(*)

[475] بالمقابل، فإن السيادة والخضوع، في عملية الانتاج، يحلان محل حالة سابقة من الاستقلالية، يمكن العثور عليها، مثلاً، في كل الفلاحين الذين يعيلون انفسهم بانفسهم، والمزارعين الذين لا يتوجب عليهم سوى أن يدفعوا ريعاً على ما ينتجون، إما للدولة أو إلى المالك العقاري؛ وفي الصناعة الثانوية

الذين لا يعملون؛ وبما أن حاجات العمال، افتراضاً، قليلة، فلا بد من إيجاد طريقة لزيادة عملهم فوق نسبة حاجاتهم. ولهذا الغرض جرى حسبان العبودية. كان العبيد يُجبرون على اشتغال الأرض التي اطعمتهم واطعمت الأحرار المتعطلين، كما كان الأمر في سبارطة؛ أو أنهم ملأوا كل المهن الوضيعة التي يملأها الرجل الحر الآن، وكانوا يُستخدمون، بالمثل، كما في اليونان وروما، لصنع المصنوعات وتقديمها إلى أولئك الذين كانت خدماتهم ضرورية للدولة. هنا إذن، كانت توجد طريقة عنيفة لجعل البشر يشتغلون في انتاج الطعام. كان الناس يُرغمون على العمل. لانهم كانوا عبيداً لآخرين؛ أما الآن فان الناس يرغمون على العمل لانهم عبيد لحاجاتهم هم بالذات» (ج. ستيورات. طبعة دوبلن، المجلد الأول، ص ص ٣٨ - ٤٠).

ويقول ستيورات نفسه، في القرن السادس عشر «بينما طرد اللوردات اتباعهم من جهة، فإن المزارعين» (الذين كانوا يحولون أنفسهم إلى رأسماليين صناعيين) «طردوا الأفواه المتعطلة. وتحولت الزراعة من وسيلة معيشة إلى صناعة». وكانت النتيجة «سحب عدد من الأيدي من قوة زراعية ضئيلة باسلوب جعل الشغيل الزراعي يعمل بصورة أشد؛ وباستخدام عمل أشد على رقعة صغيرة، جرى الحصول على نفس النتيجة المتولدة عن عمل خفيف على رقعة واسعة» (نفسه ص ١٠٥).

(*) يتعلق ذلك بالملاحظة المقتبسة في الحاشية رقم (٢٦).

الريفية والمنزلية، أو **الحرفة المستقلة**. نلاقي، هنا، إذن، فقدان استقلال سابق، في عملية الانتاج، وتكون علاقة السيادة والتبعية ذاتها نتاج بزوغ الانتاج الرأسمالي.

أخيراً، يمكن لعلاقة الرأسمالي والعامل المأجور أن تحل محل علاقة معلم النقابة الحرفية بالصناع والمتمرنين، وهو وضع نجده، إلى حد معين، في المانيفاكتورة المدينية. إن **نظام النقابات الحرفية القروسطي**، الذي تطورت أشكال نظيرة له، في نطاق محدود، في كلٍ من أثينا وروما، والذي كان ذا أهمية حاسمة في اوروبا بالنسبة إلى نشوء وارتقاء كل من الرأسماليين والعمال الأحرار، إنما هو شكل **محدود** وأيضاً غير كاف للعلاقة بين الرأسمال والعمل المأجور. إنه يتضمن علاقات بين شارين وبائعين. إن الأجور تُدفع، والمعلمون والصناع والمتمرنون يواجهون بعضهم البعض كأشخاص أحرار. إن الأساس التكنولوجي لعلاقتهم هو **الحرفة اليدوية**، حيث يكون الاستخدام المعقد، إلى هذا الحد أو ذاك، **للأدوات**، هو العامل الحاسم في الانتاج؛ وان العمل الشخصي المستقل، وبالتالي تطوره المهني، الذي يتطلب مدة أطول أو أقصر كمتمرن ـ ذلك هو ما يحدد نتائج العمل. إن المعلّم يملك حقاً شروط الانتاج ـ الأدوات، المواد، إلخ (رغم أن الأدوات قد يمتلكها الصانع أيضاً) ـ وهو يملك المنتوج. وهو، إلى هذا الحد، **رأسمالي**، ولكنه لا يكون **معلماً** لأنه رأسمالي. إنه حرفي في المقام الأول، ويفترض به أن يكون معلماً بارعاً، في حرفته. وهو يظهر في نطاق عملية الانتاج كحرفي، مثل صنّاعه، وإنه هو الذي يعرّف المتمرنين عنده على أسرار الحرفة. وإن علاقته بمتمرنيه تشابه بالضبط علاقة البروفسور بتلامذته. من هنا فإن تعامله مع متمرنيه وصنّاعه ليس تعامل رأسمالي، بل تعامل **معلّم**، استاذ في حرفته؛ وبفضل هذه الحقيقة، يتبوأ موقع التفوق في النقابة، وبالتالي ازاءهم. يترتب على ذلك أن رأسماله مقيدٌ من ناحية **الشكل**

الـذي يكتسبه، ومقيـد أيضـاً مـن نـاحية القيمـة. فهو أبعـد من أن يبلغ حريـة الـرأسمال بـالمعنى الحقيقي للكلمة. إنـه ليس كمية معينـة من العمل المتشيء، قيمة بوجه عام، لهـا حريـة ارتداء هـذا الشكل أو ذاك من شروط العمـل تبعاً لشكل العمل الحي الذي تحصل عليه بغية انتاج عمل فائض. فقبل أن يكـون بوسعه توظيف نقوده في هذا الفـرع الخاص من المهنة، في حرفته بالذات، وقبل أن يكون بوسعـه الانطلاق لشراء إمـا الشروط الموضـوعية للعمـل، أو الحصول على الصنّاع والمتمـرنين الضروريـين، يتعين عليـه أن يجتاز المـراحل المـوصوفـة للمتمرن والصانع، بل وأن ينتج ما يدل على استاذيته. إن باستطاعتـه أن يحول نقوده إلى رأسمال ولكن داخـل حرفتـه هو ليس إلاّ، أي ليس كمحض وسـائل لعمله هو، بل كوسائل لاستغلال عمل الغير. إن رأسـماله مـربوط بنـوع معين من القيمة ـ الاستعمالية، وبالتالي لا يواجه عماله بالـذات، مباشرة، كـرأسمال. إن طـرائق العمل التي يستخـدمها لم تتـوطد بفعـل التقاليد وحسب، بل بفعـل النقابة الحرفية ـ بل إن هذه الطرائق تُعَد مما لا غنى عنه؛ ولـذلك، ومن وجهـة النظر هذه، فـإن القيمة ـ الاستعـمالية للعمـل، أكثر من قيمتـه ـ التبادليـة، هي التي تبدو الغرض النهائي. ولا يبقى لهوى المعلم أن ينتج عملاً من هـذا المعيار أو ذاك؛ فكل ترتيبات النقابة الحرفية قد صيغت لتضمن انتاج عمل ذي نوعية محددة. وإن سيطرته على السعر معدومة انعدام سيطرته على طرائق العمل. إن التقييدات التي تمنع ثروته من إداء وظيفتها كرأسمال تضمن أيضاً أن لا يتجـاوز هذا الرأسمال حداً أعلى معيناً. إذ لا يسعه أن يستخدم أكثر من عدد معـين من الصّناع، ما دامت النقابة الحرفية تضمن أن يكسب جميع المعلمين مقداراً محدداً من مهنتهم. أخيراً، هناك العلاقة بين المعلم وبقية المعلمين في النقابة الحرفية. فهـو ينتمي، بصفتـه معلماً، إلى نـقـابـة جمـاعيـة [تـفـرض] شروطـاً جماعية معينة للإنتاج (تقييدات النقابة الحرفية، إلخ) وتتمتع بحقـوق سياسيـة،

حصة في الإدارة البلدية، إلخ. لقد كان يعمل حسب الطلبيات ـ باستثناء ما كان ينتجه للتجار ـ وكان ينتج السلع للاستعمال المباشر وكان عدد المعلمين محدداً أيضاً بالنتيجة. إنه لم يكن يواجه عماله كتاجر محض. وأقل من ذلك، لم يكن بوسع التاجر تحويل نقوده إلى رأسمال منتج، فكل ما كان بوسعه هو أن «يوصي» على سلع، لا أن ينتجها بنفسه. ليست القيمة ـ التبادلية بما هي عليه، ليس الاثراء بما هو عليه، بل حياة تتلاءم مع شرط أو وضع معين ـ ذلك كان غاية ونتيجة استغلال عمل الغير. إن أداة العمل كانت هنا عاملاً حاسماً. ففي الكثير من المهن (الخياطة، مثلاً) كان المعلّم يتزود بالمواد الأولية من زبائنه. وكانت الحدود المفروضة على الانتاج تُحفظ بضوابط في حدود الاستهلاك الفعلي. نقصد القول، ان الانتاج لم يكن مقيداً بقيود الرأسمال نفسه. أما في الانتاج الرأسمالي فيجري اكتساح هذه الحواجز سوية مع الحدود الاجتماعية ـ السياسية التي كان الرأسمال مقيداً بها. وباختصارد فإن ما نراه هنا ليس بعدُ رأسمالاً بالمعنى الحقيقي للكلمة.

[476] إن التحويل الشكلي المحض للانتاج المرتكز إلى الحرفة اليدوية إلى انتاج رأسمالي، وهو تغير تبقى العملية التكنولوجية فيه ثابتة على حالها في غضون ذلك، إنما يتحقق بزوال كل هذه الحواجز وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث تغيرات في علاقات السيادة والخضوع. فالمعلّم الآن يكفّ عن أن يكون رأسمالياً لأنه معلم، ويصبح معلماً لأنه رأسمالي. ولا تعود القيود المفروضة على انتاجه تتحدد بالقيود المفروضة على رأسماله. إن رأسماله (النقود) يمكن أن يُبادل بحرية مقابل العمل، وبالتالي مقابل شروط العمل، من أي نوع كانت. إن باستطاعته أن يكفّ عن أن يكون حرفياً. وبالتوسع المفاجىء للصناعة، ونتيجة للطلب على السلع من جهة طبقة التجار، فإن انتاج النقابات الحرفية يُساق خارج حدوده بفعل زخمه هو بالذات، وبالتالي يتحول شكلياً إلى انتاج رأسمالي.

وبالمقارنة مع الحرفي المستقل الذي يصنع سلعة لزبائن آخرين، نلاحظ زيادة كبرى في استمرارية عمل الرجل الذي يعمل لأجل رأسمالي لا تحدّ انتاجه متطلبات عرضية لزبائن معزولين، بل تحده حدود الرأسمال الذي يستخدمه. إن عمل هذا يصبح، بالمقارنة مع العبد، أكثر انتاجية لأنه أكثر شدة، نظراً لأن العبد لا يعمل إلا منخوساً بخوف خارجي، ولكن ليس من أجل **وجوده هو، المكفول** رغم انه ليس ملكاً له. ولكن العامل الحرّ مُكَرهٌ بفعل حاجاته. إن الوعي (أو الأحسن: **فكرة**) بتقرير المصير الحر، بالحرية، يصنع من الأول عاملاً أفضل من ذاك، مثلما يصنع الشعور (الأحساس) **بالمسؤولية** المتصل بذلك؛ ونظراً لأنه مثل أي بائع للسلع، مسؤول عن السلع التي يسلمها وعن النوعية التي ينبغي أن يقدمها، فإن عليه أن يسعى إلى أن يضمن أن لا يُطرد من الميدان على يد بائعين آخرين من صنف مماثل له. إن **الاستمرارية في علاقات** العبد ومالك العبيد ترتكز على حقيقة أن العبد يبقى في وضعه **بالقسر المباشر**. أما العامل الحر فينبغي أن يصون وضعه، ما دام وجوده ووجود أسرته يتوقفان على قدرته في أن يجدد باستمرار، بيع قدرة ـ عمله إلى الرأسمالي.

إن **أجراً أدنى** يظهر، في نظر العبد، كمية ثابتة، مستقلة عن عمله. أما بالنسبة إلى العامل الحر، فإن **قيمة قدرة ـ عمله** والأجر المتوسط الذي **يتطابق معها**، لا يظهران له بمثابة شيء مقرر سلفاً، بمثابة شيء مستقل عن عمله الخاص يتحدد بمجرد حاجات وجوده الجسدي. إن **المتوسط** بالنسبة إلى الطبقة ككل يبقى **ثابتاً** بهذا القدر أو ذاك، شأن قيمة سائر السلع؛ ولكن ذلك لا يظهر على هذا النحو مباشرة للعامل **الفرد** الذي قد تكون أجوره أعلى أو أدنى من هذا الحد الأدنى. إن **سعر العمل** يهبط أحياناً دون، ويرتفع أحياناً فوق **قيمة قدرة ـ العمل**. زد على ذلك، هناك حيز للتغير (في حدود ضيقة) يفسح مجالاً **لفردية** العامل، بحيث إننا نجد، جزئياً بين **مختلف** المهن، وجزئياً في

المهنة الواحدة نفسها، أن الأجور تتغاير تبعاً لمثابرة، ومهارة أو قوة العامل، وإلى حد ما تبعاً لإنجازه الشخصي الفعلي. وهكذا فإن حجم رزمة أجوره يبدو متغيراً بما يتفق ونتائج عمله الخاص ونوعيته الفردية. ويتضح ذلك بوجه خاص في حالة **الأجور بالقطعة**. ورغم أن هذه الأخيرة، كما بيّنا، لا تؤثر على العلاقة العامة بين رأس المال والعمل، بين العمل الضروري والعمل الفائض، فإن النتيجة تختلف بالنسبة إلى العامل الفرد، وهي تختلف تبعاً لإنجازه الخاص. أما في حالة العبد، فإن القوة الجسدية العظيمة أو الموهبة الخاصة قد تزيد قيمته عند شارٍ ما، ولكن ذلك لا يعنيه في أي شيء. غير أن الأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى العامل الحر الذي هو مالك **قدرة ـ عمله**.

[477] إن القيمة الأعلى لقدرة ـ عمله ينبغي أن تؤول إليه، وهذه تجد التعبير عنها في شكل أجور أعلى. لذا فان هناك تغايرات كبرى في الأجور المدفوعة، تبعاً لما إذا كان صنف خاص من العمل يتطلب قدرة ـ عمل أكثر تطوراً بكلفة أكبر أم لا وهذا يفسح مجالاً لتغاير فردي نظراً لأنه يقدم للعامل، في الوقت نفسه، حافزاً لتطوير قدرة ـ عمله بالذات. ورغم أنه في حكم المؤكد أن جل العمل ينبغي أن يُنجز من قبل عمل غير ماهر، إلى هذا الحدّ أوذاك، بحيث أن الغالبية الساحقة من الأجور تتحدد **بقيمة قدرة ـ العمل البسيطة**، مع ذلك يظل أمراً متاحاً للأفراد أن يرفعوا انفسهم إلى مجالات أعلى باظهار موهبة أو طاقة خاصة. وهناك في الوقت نفسه امكانية تجريدية بان يستطيع هذا العامل أو ذاك أن يصبح رأسمالياً ومستغلاً لعمل الغير. إن العبد هو ملك سيد معين؛ والعامل ينبغي حقاً أن يبيع نفسه إلى الرأسمال، ولكن ليس إلى رأسمالي بعينه، وهكذا يستطيع في حدود معينة أن يختار بيع نفسه لمن يشاء؛ بل يمكن له أيضاً أن يغير سيده. إن النتيجة المترتبة على كل هذه الفروق هي أن تجعل العامل الحر يعمل بشدة أكبر، واستمرارية أكثر، وان يكون أكثر مرونة ومهارة من

العبـد، وذلك بمعـزل تماماً عن واقع أن ذلـك كله يؤهله لدور تـاريخي مختلف بالمرة. إن العبد يتلقى وسائل المعيشة التي يحتاجها في شكل **مواد معيشيـة عينية** يجري تثبيتها نوعاً وكماً، أي أنه يتلقى **قيماً ـ استعماليـة**. أما العـامل الحـر فـإنه يتلقاها في شكل **نقود، قيمة ـ تبادلية**، الشكل الاجتماعي المجرّد للثروة. ورغم أن أجـوره في الواقـع لا شيء سوى شكـل **الفضـة** أو **الـذهب** أو **النحاس** أو **الورق** لوسائل المعيشـة الضرورية التي ينبغي أن تنحـل هذه إليهـا باستمـرار ـ رغم أن النقـود تؤدي هنا وظيفتهـا **كوسيلة تـداول**، كشكل متـلاش للقيمـة ـ التبادلية، فإن تلك **القيمة ـ التبـادلية، الـثروة المجردة**، تبقى بـين يديـه كشيء أكثر من قيمة ـ استعمالية خاصة مسيجة بتقييدات تقليـدية ومحليـة. إن العامـل نفسـه هو من يحـول النقود إلى أيـة قيم ـ استعماليـة يشاء؛ إنـه هو من يشـتري السلع كما يشاء، وبوصفه **مالك النقود**، شاري السلع، فـإنه يقف بـالضبط في نفس العلاقة مع بائعي السلع شأنه شأن أي شار آخـر. وبالـطبع فإن شروط وجوده ـ والمقدار المحدود من النقود الذي يستطيع أن يحصل عليه ـ تـرغمه عـلى أن يقـوم بمشتريـاته في نـطاق اختيار محـدود وضيق للسلع. ولكن بعض التغيير ممكن كـما نـرى من واقـع أن الصحف، عـلى سبيـل المثـال، تؤلف جـزءاً من المشتريات الأسـاسية لعـامل المـدينة الإنجليـزي. إن بوسعـه أن يوفـر أو يكتنز قليلاً. أو أن بوسعـه تبذيـر نقوده عـلى المشروبات. ولكن حتى عنـد ذاك فـإنه يتصرف كذات حرة؛ إذ ينبغي له أن يدفع على طـريقته الخـاصة؛ إنـه مسؤول أمام نفسه عن الـطريقة التي ينفق بهـا أجوره. وهـو **يتعلم كيف يضبط نفسه، بالمقارنـة مع العبـد**، الذي يحتـاج إلى سيد. ولا بـدّ من الاعتراف أن ذلـك لا يصح إلّا في إطار معاينتنا للتحول من القن أو العبد إلى عـامل حـر. ففي مثل هـذه الحالات تـظهر العـلاقة الـرأسماليـة بمثابـة تحسّن في موقـع المرء في السلم الاجتـماعي. لكن الحال مغـاير تمـاماً حـين يصبـح الفـلاح أو الحـرفي المستقـل

عـاملاً فـأية هـوة سحيقة تفصـل بين اليـومان(*)الإنجليـزي الفخـور، الـذي يتحـدث عنه شكسبـير، وبين العـامل الـزراعي الإنجليـزي! وبمـا أن الهـدف الـوحيد للعمـل في نظر العـامل المأجور هو أجـوره، النقود، كميـة معينـة من القيمة ـ التبادلية التي أزالت عنها أي مَعْلَمٍ مميز من معالم القيمة ـ الاستعمالية، فإنه لا يبالي بتاتاً **بمحتوى** عمله، وبالتالي بالشكل الخاص لنشاطه. إذ بينما كان في إطـار النقـابـة الحـرفيـة أو نـظام الـطوائف المغلقـة كـان نشـاطـه مهنـة وكـان ذلـك بـالنسبـة إلى العبـد، أو إلى دابـة الجـر، مجـرد شيء ينصّب عـلى كـاهله، شيء يُفـرض عليـه، أي محض تحـريـك لقـدرة ـ عمله. وباستثناء الحالة التي تكـون فيها قـدرة ـ العمل قـد جُعلت آحاديـة تمامـاً بفعل تقسيم العمل، فإن العامل الحـر مستعد وراغب من **حيث المبـدأ** في قبول كـل تعديل ممكن في قدرة ـ عمله ونشاطه مما يعدِه بمكافآت أكبر (كـما نرى ذلـك من الطريقة التي يتدفق بها السكان الفائضون في الريف تدفقاً مستمراً على المدن). وإذا ما ثبت أن العامل عاجـز، بهذا القـدر أو ذاك، عن طلاقـة الحركـة هذه، فـإنه يظل يعتبرهـا مفتوحـة للجيل الـلاحق، ويكون الجيـل الجديـد من العمال قـابلاً، بصـورة لا متناهيـة، للتـوزع عـلى والتكيف مـع، الفـروع الصنـاعيـة المتسعـة وبوسعنـا أن نرى **طـلاقة الحـركة** هـذه، هذه الـلامبالاة التـامـة إزاء المحتوى الخاص للعمل والتنقل الحر من فرع صنـاعي إلى آخر، رؤيـة واضحة تماماً في أميركا الشمالية، حيث لم يكن تطور العمل المأجور نسبياً، مقيداً ببقـايا نظام النقابات الحرفية، إلخ **وتقف طـلاقة الحركة** هـذه في تمايـز صارخ مـع الطبيعة التقليدية، الرتيْبة كلياً، **للعمل العبودي**، الذي لا يتغاير مـع التبدلات الحاصلة في الانتاج، بل يتطلب، على العكس، تكييف الانتاج مـع نمط العمل الجاري، الذي جرى ادخاله من زمان، وبات يمضي على النسق نفسه من جيل

(*) الفلاح المستقل.

لآخر. إن جميع المعلقين الأميركان يشيرون إلى هذه الظاهرة على سبيل إيضاح التمايز بين العمل الحر في الشمال والعمل العبودي في الجنوب (انظر كايرنس)(*) إن التطور المستمر **لأشكال عمل جديدة**، هذا التبدل المستمر (الذي يطابق تنوع القيم ـ الاستعمالية ويمثل بالتالي تقدماً حقيقياً في طبيعة القيمة ـ التبادلية) وبالتالي التقسيم المطرد للعمل في **المجتمع باسره**: إن ذلك كله هو نتاج النمط الرأسمالي للإنتاج. إنه يبدأ بالانتاج الحر على قاعدة النقابة الحرفية ونظام الحرفة اليدوية حيثما لا يتعرقل ذلك بتحجر فرع المهنة المقصود.

[478] بعد هذه التعليقات الإضافية حول الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال، ننتقل الآن إلى:

الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال

إن السمات العامة **للخضوع الشكلي** تبقى على حالها، نعني **خضوع عملية العمل إلى رأس المال** خضوعاً مباشراً، بصرف النظر عن وضع تطورها التكنولوجي. ولكن على هذا الأساس ينهض الآن **نمط انتاج خاص**، متميز حتى تكنولوجيا ـ **الانتاج الرأسمالي** ـ الذي يحوّل طبيعة **عملية العمل وشروطها الفعلية**. وعندما يحصل ذلك حسب نشاهد **الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال**.

«**الزراعة لأجل المعيشة**. تتحول إلى **زراعة لأجل التجارة**. **تحسين التربة الوطنية**. المكرسة لهذا **التغير**» (ا. يونغ، **الحساب الاقتصادي**، Poli-tical Arithmetic لندن ١٧٧٤، ص ٤٩، الحاشية).

إن الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال يتطور في كل الأشكال التي

(*) انظر الهامش رقم ٢٣

تنميها القيمة ـ الفائضة النسبية، في تضادها مع القيمة ـ الفائضة المطلقة.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال تقع ثورة كاملة (تتكرر باستمرار)[٢٧] في نمط الانتاج، في انتاجية العمال وفي العلاقات بين العمال والرأسماليين.

مع الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، تصبح سائر التغيرات في عملية العمل، والتي بحثناها من قبل، حقيقة واقعة. إن **القوى الاجتماعية للانتاج** التي يتمتع بها العمل تتطور الآن، ثم يأتي، مع الانتاج واسع النطاق، التطبيق المباشر للعلم والتكنولوجيا. فمن جهة يوطد **الانتاج الرأسمالي** نفسه كنمط انتاج Sui generis **[من جنس خاص]** ويأتي إلى الوجود بنمط جديد للانتاج المادي. ومن جهة ثانية يؤلف هذا الأخير ذاته قاعدة لتطور العلاقات الرأسمالية التي يفترض شكلُها الملائم، بالتالي، مرحلةً معينةً من ارتقاء القوى المنتجة للعمل.

لقد سبق أن لاحظنا أن **حداً أدنى معيناً، ومتنامياً باطراد من رأس المال** هو في آن واحد شرط ضروري مسبق ونتيجة دائمة للنمط الرأسمالي الخاص من الانتاج. إذ ينبغي أن يكون الرأسمالي مالكاً أو متملكاً لوسائل الانتاج على نطاق **اجتماعي** وبكميات تُغني عن المقارنة مع الانتاج الممكن للفرد وأسرته. إن **مقدار الحد الأدنى من رأس المال** في صناعة ما يزداد بنسبة تغلغله بواسطة الطرائق الرأسمالية ونمو الانتاجية الاجتماعية للعمل فيه. ويجب على الرأسمال أن يزيد قيمة عملياته إلى الحد الذي تكتسب عنده أبعاداً اجتماعية، وبذلك يخلع طابعه **الفردي** كلياً. والحق أن انتاجية العمل، كتلة الانتاج، كتلة السكان والسكان الفائضين التي يخلقها نمط الانتاج هذا، هي بالضبط ما يستدعي إلى

(٢٧) بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨).

الوجود فروعاً صناعية جديدة ما أن يكون العمل ورأس المال قد تحررا ويمكن للرأسمال، في هذه الفروع الجديدة من الصناعة، من جديد، أن يعمل على نطاق ضيق، وان يجتاز مختلف الأطوار حتى يمكن تشغيل هذه الصناعة الجديدة على نطاق اجتماعي. وهذه العملية مستمرة. ويتسم **الانتاج الرأسمالي**، في الوقت نفسه، بميل إلى السيطرة على كل **فروع الصناعة** التي لم تُنتزع بعد، *[479]* والتي لم تشمد سوى **الخضوع الشكلي**. وما أن يستولي على الزراعة واستخراج المعادن، وصناعة المنسوجات الرئيسة، إلخ، حتى يتحرك باتجاه القطاعات التي يكون فيها الحرفيون مستقلين بصورة **شكلية**، أو حتى أصيلة. ولقد سبقت الإشارة، في بحثنا للآلات، إن إدخال الآلات في أحدى الصناعات يقود إلى إدخالها في صناعات أخرى وفروع أخرى من الصناعة نفسها وهكذا فإن إدخال الآت الغزل أدى إلى إدخال النول البخاري في النسيج، وإدخال الآلات في غزل القطن أدى إلى إدخال الآلات في صناعات غزل الصوف والكتان والحرير، إلخ إن الاستخدام المتزايد للآلات في المناجم، ومحالج القطن، إلخ، جعل إدخال الانتاج واسع النطاق في الأدوات الآلية محتوماً. وبمعزل تماماً عن تحسين وسائط النقل التي حتم الانتاج واسع النطاق ضرورتها، فإن إدخال الآلات في الصناعات الهندسية ـ وبخاصة المحرك الدوراني ـ هو وحده الذي جعل السفن البخارية وسكك الحديد أمراً ممكناً، وأحدث ثورة في كامل صناعة بناء السفن. إن الصناعة واسعة النطاق تقذف بكتل ضخمة من السكان، لم تخضع بعد إلى الصناعات أو تخلق معها فيضاً نسبياً في السكان يلزم لتحويل الحرفة اليدوية أو المشغل الصغير، الرأسمالي شكلياً، إلى مؤسسة واسعة النطاق. أدناه مقطع مناسب من توري جيريمياد:

«في الأيام القديمة الخوالي، حين كان الشعار العام هو «عش ودع غيرك يعيش»، كان كل أمرىء قانعاً بمهنة واحدة... ففي صناعة القطن، كان هناك

نساجون، وغازلو اقطان، ومبيّضون، وصابغو أقمشة، وعدة فروع مستقلة أخرى، تعيش جميعاً على أرباح مهنها المتوالية، وكلها، كما هو متوقع، راضية سعيدة. وبمرور الوقت، حين كان المسار النازل للصناعة قد قطع شوطه إلى حد معين، أخذ الرأسماليون يتبنون فرعاً أول، ثم فرعاً آخر، إلى أن جاء الوقت الذي طُرد فيه كل الناس وأُلقوا في سوق العمل، ليبحثوا عن معيشتهم بأفضل ما يستطيعون من سبل. وهكذا، رغم أنه لا **يوجد ميثاق** يضمن لهؤلاء الناس الحق في أن يكونوا غازلي أقطان، صناعيين، طبّاعين، إلخ، مع ذلك **فإن مجرى الأحداث قد محضهم احتكار الكل**. لقد اصبحوا سادة الصنائع السبع، ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بمصلحة البلاد في الأعمال، فهناك خشية من أنهم اصبحوا سادة لا شيء من ذلك». (تركز الاقتصاد العام، كارليسل، ١٨٢٣ Public Economy Concentrated, etc. Carlisle, 1833, P.56.).

إن النتيجة المادية للإنتاج الرأسمالي، إذا استثنينا **تطوير القوى المنتجة الاجتماعية للعمل، هي رفع كمية الانتاج ومضاعفة وتنويع ميادين الانتاج** والميادين الثانوية الملحقة بها. ذلك أن التطور المطابق لذلك في **القيمة ـ التبادلية** للمنتجات لا ينبثق ألاّ عند ذاك ـ بوصفه المملكة التي يمكن للمنتجات فيها أن تنشط أو تحقق ذواتها كـ **قيمة ـ تبادلية**.

إن «**الانتاج لأجل الانتاج**» ـ الانتاج كغاية في ذاتها ـ يظهر حقاً على المسرح مع **الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال**. وهو يظهر حالما يكون الغرض المباشر للانتاج هو انتاج **أكبر قدر ممكن من القيمة ـ الفائضة**، حالما تصبح القيمة ـ التبادلية للمنتوج هي العامل الحاسم. لكن هذا الميل **الملازم** للانتاج الرأسمالي **لا يتحقق تحققاً كافياً ـ إنه لا يصبح أمراً لازماً**، وهذا يعني لازماً من الوجهة **التكنولوجية ـ** إلا بعد أن يصبح **النمط الرأسمالي الخاص للانتاج**، وبالتالي **الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال**، حقيقة واقعة.

[480] لقد بحثنا هذا الأخير من قبل بالتفصيل، ولذلك يمكننا أن نورد الأمر هنا بايجاز تماماً. إنه شكل من الانتاج ليس مقيداً بمستوى من الحاجات معينٌ سلفاً، وبالتالي فإنه لا يحدد سلفاً مجرى الانتاج نفسه. (إن طابعه المتناقض يتضمن **قيداً على الانتاج** يسعى هو باستمرار إلى التغلب عليه. من هنا الأزمات، وفيض ـ الانتاج، إلخ). وهذا جانب أول، بالمقارنة مع النمط السابق للانتاج، وان شئتم، فهذا هو الجانب الإيجابي. من جهة أخرى، هناك جانب سلبي، طابعه المتناقض: انتاج في تناقض مع **المنتج**، وغير مبال به. المنتج الحقيقي كمجرد وسيلة للانتاج، الثروة المادية كغاية في ذاتها وهكذا فان نمو هذه الثروة المادية يتحقق عبر التناقض مع الكائن البشري الفرد وعلى حسابه. إن **انتاجية العمل** في العموم = **الحد الأقصى للربح بالحد الأدنى من العمل**، لذا فان السلع تصبح أرخص باستمرار. ويصبح هذا **قانوناً**، مستقلاً عن إرادة الرأسمالي الفرد. ولا يصبح هذا القانون حقيقة واقعة إلا للسبب التالي وهو أنه عوضاً عن سيطرة الحاجات القائمة على نطاق الانتاج، فان كمية المنتجات المصنوعة تتحدد بالتزايد المطرد دوماً في نطاق الانتاج الذي يمليه نمط الانتاج نفسه. إن غايته هي أن يحتوي المنتوج المفرد **أكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع**، ولا يتم بلوغ ذلك إلا **بالانتاج لأجل الانتاج**. ويتجلى ذلك بمثابة قانون، من جهة، نظراً لأن الرأسمالي الذي ينتج على نطاق أضيق مما ينبغي، يضع في منتجاته كمية من العمل أكثر مما هو ضروري اجتماعياً. نقصد القول، إنه يتجلى كتجسيد كاف لـ **قانون القيمة** الذي لا يتطور تطوراً كاملاً إلا على أساس الانتاج الرأسمالي. ولكنه يتجلى من جهة ثانية في الأمر التالي وهو أن الرأسمالي الفرد إذ يرغب في احباط هذا القانون أو **الالتفاف** عليه وتحويله إلى صالحه، فانه يعمل على خفض القيمة **الفردية** لمنتوجه إلى النقطة التي يهبط عندها **دون** قيمتها المعيّنة اجتماعياً.

وعدا عن الزيادة في مقدار الحد الأدنى من **رأسمال المال الضروري للانتاج**، فإن لجميع أشكال انتاج (القيمة ـ الفائضة النسبية) سمة واحدة مشتركة. وتتمثل هذه في أن ترشيد **شروط** الكثير من العمال المتعاونين سوية، يسمح بالتوفيرات. ويتمايز هذا مع تجزؤ الشروط في الانتاج ضيق النطاق، نظراً لأن **فعالية** شروط الانتاج الجماعية هذه لا تؤدي إلى زيادة متناسبة في كميتها **وقيمتها**. إن كونها **تُستخدم في آن واحد بصورة جماعية** يؤدي إلى خفض قيمتها **النسبية** (ارتباطاً بالمنتوج) مهما كان نمو قيمتها المطلقة كبيراً

العمل المنتج والعمل غير المنتج

أود معالجة هذا الأمر بايجاز قبل أن ألقي نظرة أخرى أبعد على تغير **شكل الرأسمال**، الناجم عن النمط الرأسمالي للانتاج.

بما أن الغاية المباشرة **والمنتوج الأصلي** للانتاج الرأسمالي هو **القيمة ـ الفائضة، فان العمل لا يكون منتجاً**، وممثل قدرة ـ العمل لا يكون **عاملاً منتجاً**، إلّا إذا كان هذا العمل وكان هذا الممثل لقدرة ـ العمل يخلق مباشرة **قيمة ـ فائضة**، أي أن العمل المنتج الوحيد هو ذلك الذي **يُستهلك مباشرة في** مجرى الانتاج من أجل انماء قيمة رأس المال.

ولو نظرنا إلى الأمر من وجهة النظر البسيطة **لعملية العمل**، فإن العمل يبدو **منتجاً** إذا ما حقق ذاته في **منتوج**، أو في سلعة بالأحرى. أما من وجهة نظر الانتاج الرأسمالي فإن بوسعنا أن نضيف الميزة التالية وهي أن العمل يكون منتجاً إذا قام بانماء قيمة الرأسمال مباشرة، أو خلق قيمة ـ فائضة. نقصد القول، إن العمل يكون منتجاً إذا ما **تحقق** في قيمة ـ فائضة دون معادِل للعامل، خالقها؛ أي ينبغي له أن يتجلى في منتوج فائض، أي في **علاوة إضافية**

في السلعة لصالح محتكر وسائل العمل، أي الرأسمالي. إن العمل الـذي يكون منتجاً هو فقط ذلـك العمل الـذي يضع رأس المـال المتغير، وبـالتالي الـرأسمال الكلي، باعتباره ر + △ ر = ر + △م. وعليه فإن العمل هو الذي يخدم الرأسمال مباشرة كواسطة لإنماء قيمته ذاتياً، كوسيلة لانتاج القيمة ـ الفائضة.

إن عملية العمل الرأسمالية لا تلغي التحديدات العامـة لعملية العمـل. إنها تنتج معاً منتوجاً وسلعـة. ويظل العمـل منتجاً طـالما راح يشيىء نفسـه في سلع، كـوحدة للقيمـة ـ التبادليـة والقيمة ـ الاستعـمالية. ولكن ليست عمليـة العمل سوى وسيلة للنمو الذاتي لقيمـة رأس المال. وعليـه، فان العمـل يكون منتجاً إذا ما تحول إلى سلع، ولكن حين ننظر إلى السلعة المفردة نجد أن نسبـة معينة منها تمثل عملاً غير مدفوع، وحين نأخذ كتلة السلع بكاملها، نجد بالمثل أن نسبة معينة من هذه الكتلة تمثل عملاً غير مدفوع. وباختصار يتضح أن هذا هو منتوج لا يكلف الرأسمالي قرشاً.

إن العامل الذي يؤدي عملاً منتجاً هو عامل منتج، والعمل الـذي يؤديه هو عمل منتج، إذا كان يخلق، مباشرة، قيمة ـ فائضة، أي إذا كان ينمي قيمة رأس المال.

[481] إن البلادة البرجوازية هي وحـدها مـا يشجع النـظرة القائلة بـأن الانتاج الـرأسمالي هـو انتاج في شكله المـطلق، الشكل الأصيـل للانتـاج الذي رسمتـه الـطبيعة. وإن البـرجوازي وحده من يستـطيع خلط السؤالـيں: ما هـو العمل المنتج؟ وما هو العامل المنتج من وجهة نظر الرأسمالية؟ بالسؤال: ما هو العمـل المنتج بحد ذاته؟ إن البرجوازيين وحدهم من يستطيع أن يرضى قانعاً بـالجواب المتسم بـالحشو والتكرار، والقائـل إن كل عمـل يكـون منتجـاً إذا أنتـج، إذا تمخض عن منتوج أو عن أية قيمة ـ استعمالية أخرى، أو عن أي شيء اطلاقاً.

إن العامل المنتج الوحيد هو العامل الذي يكون عمله = **الاستهلاك المنتج** لقدرة ـ العمل (الحامل ذلك العمل) من جانب الرأسمال أو الرأسمالي.

يترتب على ذلك أمران:

أولاً، مع تطور **الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال، أو النمط الرأسمالي الخاص للانتاج**، لا يعود العامل الفرد، بصورة متزايدة، **الرافعة الحقيقية** لعملية العمل الكلية. فعوضاً عن ذلك **هناك قدرة ـ العمل الموحدة اجتماعياً** ومختلف قدرات العمل المتنافسة التي تؤلف معاً ماكنة الانتاج الشاملة، التي تسهم، بطرق مختلفة تماماً، في العملية المباشرة لصنع السلع، أو بوجه أدق، في هذا الإطار، خلق المنتوج. فالبعض يعمل بشكل أفضل بيديه، وآخرون برؤوسهم، واحد كمدير، مهندس، تكنولوجي، إلخ، وآخر كناظر، وثالث كعامل يدوي أو حتى كادح drudge. إن عدداً متزايداً أبداً من أصناف العمل تُدرج في المفهوم المباشر لـ **العمل المنتج**، ويُصنف أولئك الذيم يؤدونه بانهم **عمال منتجون**، عمال يستغلهم الرأسمال مباشرة، **ويخضعون لعملية انتاجه** وتوسعه. ولو أخذنا **العامل** الإجمالي، أي إذا أخذنا سائر الأعضاء الذين يؤلفون معا الورشة، لرأينا أن **نشاطهم الموحَّد يؤدي مادياً إلى منتوج إجمالي، هو في الوقت عينه كمية من السلع**. وليس مهماً هنا إنْ كانت وظيفة عامل محدد، لا يزيد عن ذراع من أذرع هذا العامل الإجمالي، هي على مسافة أبعد أو أقرب من العمل اليدوي الفعلي. ولكن عندئذ: إن نشاط قدرة ـ العمل الاجمالية هي **استهلاكها استهلاكاً انتاجياً مباشراً على يد الرأسمال**، أي إنها عملية النمو الذاتي لقيمة الرأسمال، وبالتالي، كما سنبيّن لاحقاً، الانتاج المباشر للقيمة ـ الفائضة، **التحويل المباشر لهذه الأخيرة إلى رأسمال**.

ثانياً، إن تحديد العمل المنتج تحديداً أكثر تفصيلاً ينبع من السمات المميزة للانتاج الرأسمالي كما وصفناها. ففي المقام الأول، أن مالك قدرة ـ العمل

يواجه الرأسمال أو الرأسمالي، بصورة لا عقلانية، كما رأينا التعبير عنها، **كبائع** لملكيته. إنه البائع المباشر لـ **العمل الحي، لا لسلعة** إنه **عامل ـ مأجور**. هذه **هي المقدمة الأولى**. ثانياً، ما أن تتم هذه العملية الاستهلالية (وهي في الواقع جزء من التداول) حتى تُدمج قدرة ـ عمله، أو عمله، مباشرة **كعنصر حي** في عملية انتاج الرأسمال، ولتصبح واحدة من مكوناته، مكوّناً متغيراً يعمل، بالإضافة إلى ذلك، جزئياً على صيانة قيم الرأسمال الموظفة، وجزئياً على إعادة انتاجها. بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك؛ إنها **تنمي** هذه القيم، ثم تحولها، من خلال خلق القيمة ـ الفائضة، إلى قيمة تنمي قيمة نفسها ذاتياً، إلى رأسمال. إن هذا العمل **يتشيأ** ذاتياً على نحو مباشر في عملية العمل باعتباره **كماً متغيراً من القيمة**.

ومن الممكن أن **يتوفر الشرط الأول لا الثاني**. إذ يمكن للعامل أن يكون عاملاً مأجوراً، عاملاً مياوماً، إلخ يحصل ذلك حيثما تكون اللحظة الثانية غائبة. إن كل عامل منتج هو عامل مأجور، ولكن ليس كل عامل مأجور هو عامل منتج فحيثما جرى شراء العمل بغية استهلاكه **كـ قيمة ـ استعمالية، كـ خدمة** لا للتعويض عن قيمة الرأسمال المتغير بواسطة حيويته الخاصة هو بالذات، ولا لدمجه في العملية الرأسمالية للانتاج ـ حيثما يحصل ذلك، لا يكون العمل منتجاً، ولا يكون العامل المأجور عاملاً منتجاً. إن عمله يُستهلك **لأجل قيمته ـ الاستعمالية، لا كخالق لقيمة ـ تبادلية**؛ إنه يُستهلك بصورة لا منتجة، وليس بصورة منتجة. من هنا لا يواجهه الرأسمالي وهو في دور رأسمالي، أي كممثل لرأس المال. إن النقود التي يدفعها **هي إيراد** وليست **رأسمالاً** وإن استهلاكها لا يوضع في صيغة ن - س - ن، بل س - ن - س (وهذا الـ «س» **هي العمل أو الخدمة** ذاتها). إن النقود تقتصر، هنا، على وظيفة وسيلة تداول لا رأسمال.

[482] إن الخدمات التي يشتريها الرأسمالي، طوعاً أو قسراً (من الدولة، على سبيل المثال) لأجل قيمتها ـ الاستعمالية لا تُستهلك بصورة منتجة ولا يمكن أن تصبح عوامل رأسمال أكثر من السلع التي يشتريها لأجل استهلاكه الشخصي. إنها لا تصبح عوامل رأسمال؛ وهي بالتالي ليست عملاً منتجاً، واولئك الذين يقومون بها ليسوا عمالاً منتجين.

وكلما أصبح الانتاج على نحو متزايد انتاجاً لسلع بات لزاماً على كل شخص، ورغب كل شخص أكثر، في أن يصبح متعاملاً بسلع، وأراد كل شخص أكثر أن يجني نقوداً، إما من منتوج ما، أو من خدماته، إذا كان منتوجه لا يوجد طبيعياً إلا في شكل خدمة؛ ويظهر هذا الجني للنقود كغاية نهائية للنشاط أياً كان نوعه[٢٨] إن ميل سائر المنتجات لأن تكون سلعاً، وكل عمل لأن يكون عملاً مأجوراً، هو ميل مطلق في الانتاج الرأسمالي. إن كتلة كاملة من الوظائف والنشاطات التي كانت محاطة في السابق بمسحة قداسة، والتي كانت تُعَد غاية في ذاتها، والتي كانت تُؤدى دون مقابل، أو أن الدفع كان يجري بطرق ملتوية (مثل كل المهن، المحامون، الأطباء، في إنجلترا، حيث لم يكن بوسع المحامي أو الطبيب وليس بوسعه أن يطلب مدفوعات حتى يومنا هذا) ـ إن هؤلاء جمعياً يتحولون مباشرة إلى عمال مأجورين، مهما بلغت نشاطاتهم والمدفوعات إليهم من تنوع[٢٩] ومن جهة أخرى، فإن تقدير قيمتهم ـ سعر مختلف هذه النشاطات، من المومس إلى الملك ـ يصبح موضوعاً للقوانين الناظمة لسعر قدرة ـ العمل. إن التضمينات التي تحتويها هذه النقطة الأخيرة ينبغي استكشافها في أطروحة خاصة عن العمل المأجور والأجور، لا في

---

(٢٨) ارسطو

(٢٩) بيان الحزب الشيوعي (١٨٤٨).

هـذا الموضـع. والآن، فإن واقـع أن كل الخـدمات تتحـول، مع نمـو الانتـاج الرأسمالي إلى **عمل مأجور**، واولئك الذين يـزاولونها إلى **عـمال مأجـورين**، إنما يعني انهم يميلون على نحو متزايد إلى أن يُخلَطوا مع العامـل المنتج، لمجـرد انهم يشـاطرونـه هذه الخـاصية. إن هذا الخلط يزداد اغـراء لأنـه ينبـع من **الانتـاج الرأسمالي** وهو صفة نموذجية مميزة له. من جهة ثانية، يخلق ذلك ثغرة للتبريريين من أجل تحويل العامل المنتج، لمجرد أنه عامل مـأجور، إلى عـامل يقتصر عـلى مبادلة **خدماته** (أي عمله كقيمة ـ استعـمالية) لقـاء **النقود**. وهـذا يسهّل عليهم القفز على الطبيعة الخـاصة لهـذا «العامـل المنتج» ولـلانتاج الـرأسمالي، بـوصفه انتاج قيمة ـ فائضة، إنماء ذاتياً لقيمة الرأسمال الذي لا يكـون العمل الحي فيـه أكثر من ذات منفذة أحلّها الرأسمال في جسده بـالذات. إن الجنـدي هو عـامل مأجور، مرتزق، لكن ذلك لا يجعل منه عاملاً منتجاً

ثمة خطأ آخر ينبع من مصدرين:

أولاً، هنـاك، في الانتـاج الـرأسـمالي، عـلى الـدوام، اجـزاء معينـة من العملية الانتاجية تتم بطريقة تميز **انمـاط انتاج سـابقة**، لم يكن يوجد فيهـا بعد علاقات **رأس المال والعمل المأجور**، وبالتالي لا يمكن فيها بالمرة تطبيق المفاهيم الرأسمالية عن العمل **المنتـج** والعمل غـير المنتج ولكن تمـاشياً مـع نمط الانتاج المهيمن، نجـد أنه حتى تلك الأنـواع من العمل التي لم تخضعهـا الرأسـمالية في الواقع الفعلي تكون خاضعة في الفكـر. فمثلاً إن الشغيـل الذي يشتغـل لنفسه بنفسه هو عـامل مـأجور لنفسـه؛ ووسائـل انتاجـه الخاصـة تبدو لـه، في فكره بالذات، بهيئة رأسمال. وباعتباره رأسمالي نفسه، فانه يدفع نفسه للعمل كعامل مأجور. إن مثل هذا الخروج على القياس يوفر فرصاً رحبة لكـل أصناف الهـذر عن الفارق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج

ثانياً: إن أنواعاً معينة من **العمل غير المنتج** قد ترتبط، عَرَضاً، بعمليـة *831*

الانتاج، بل إن سعرها قد يدخل حتى في سعر السلعة. نتيجة لذلك فإن النقود المنفقة عليها تؤلف جزءاً من الرأسمال الموظف، والعمل الذي يلزمها يمكن أن يظهر بمثابة عمل بودل لا لقاء ايراد بل مباشرة لقاء رأسمال.

كمثال على ذلك دعونا نعاين الضرائب، أي سعر خدمات الحكومة. لكن الضرائب تنتمي إلى Faux Fraix de Production(*) [النفقات غير المثمرة للانتاج] وبقدر ما يتعلق الأمر بالانتاج الرأسمالي، فانها عرضية، ويمكن أن تكون أي شيء عدا عن ظاهرة ضرورية، باطنية، ناجمة عنه. فلو أن سائر الضرائب غير المباشرة. مثلاً، حُوّلت إلى مباشرة، فان الضرائب ستُدفع الآن كما كانت تدفع قبلاً، ولكنها ستكف عن أن تكون توظيف رأسمال، وستكون، عوضاً عن ذلك انفاقاً لإيراد. إن كون هذه الاستحالة ممكنة تبين طبيعتها السطحية، الخارجية، العرضية، بمقدار ما يمس ذلك العملية الرأسمالية للانتاج. وإن استحالة مماثلة للعمل المنتج سوف تعني من جهة أخرى، نهاية الايراد من الرأسمال، ونهاية الرأسمال نفسه.

هناك أمثلة أخرى هي المرافعات القانونية، والاتفاقات التعاقدية، إلخ، أن كل الشؤون من هذا الصنف تتعلق بتعهدات بين مالكي سلع بصفتهم شراة وبائعين للسلع، ولا شأن لها بالعلاقات بين العمل ورأس المال. وأولئك المنخرطين طرفاً فيها قد يصبحون عمالاً مأجورين لرأسمال؛ لكن ذلك لا يجعل منهم عمالاً منتجين.

إن العمل المنتج هو مجرد اختصار لمركّب كامل من نشاطات العمل وقدرة ـ العمل في نطاق العملية الرأسمالية للانتاج. وهكذا حين نتحدث عن

(*) نفقات ضرورية ولكن غير منتجة. [م].

عمل منتج، فإننا نقصد **عملاً محدداً اجتماعياً**، عملاً يتضمن علاقة خاصة تماماً بين شاري العمل وبائعه. إن العمل المنتج يُبادل، مباشرة، لقاء **النقد بصفته رأسمالاً**، أي لقاء نقود هي باطنياً رأسمال، هي مكرسة لإداء وظيفة رأسمال، وهي تواجه قدرة ـ العمل كرأسمال. وهكذا فإن العمل المنتج هو عمل يعيد للعامل انتاج قيمة قدرة ـ عمله كما هي محدَّدة سلفاً، وهو، بوصفه نشاطاً خالقاً للقيمة، ينميّ قيمة الرأسمال **ويواجه** العامل بالقيم التي خُلقت على هذا النحو وحُوِّلت إلى **رأسمال**. إن العلاقة الخاصة بين العمل **المتشيء** والعمل **الحي** التي تحوّلُ الأول إلى رأسمال إنما تحول الثاني أيضاً إلى **عمل منتج**.

إن المنتوج الخاص لعملية الإنتاج الرأسمالية، أي القيمة ـ الفائضة، لا تُخلق إلا من خلال التبادل مع **العمل المنتج**.

إن ما يُسبغ عليه **قيمة ـ استعمالية مميزة** بالنسبة إلى رأس المال، ليس نفعه الخاص، أكثر مما هو الأمر مع الصفات النافعة الخاصة للمنتوج الذي يتشيأ فيه. إن نفعه لرأس المال هو مقدرته على توليد قيمة ـ تبادلية (قيمة ـ فائضة).

إن عملية الانتاج الرأسمالية لا تنطوي فقط على انتاج سلع. إنها عملية تمتص العمل غير المدفوع، وتجعل من وسائل الانتاج وسائل لاعتصار عمل غير مدفوع.

يتضح مما تقدم انه **لوصف العمل بانه منتج**، تلزمنا خصائص لا صلة لها البتة **بالمحتوى الخاص** للعمل، بنفعه المتميز أو بالقيمة ـ الاستعمالية التي يتشيأ فيها.

لذا فإن عملاً يتسم **بالمحتوى الواحد نفسه** يمكن أن يكون منتجاً أو لا *841* منتجاً. وعلى سبيل المثال فإن ميلتون، الذي نظم «**الفردوس المفقود**»، كان

عـاملاً غـير منتج من جهـة ثانيـة، فإن الكـاتب الـذي يصنـع مؤلفـاً لنـاشره باسلوب المصنع هو عامل منتج لقد انتج ميلتون **الفردوس المفقود**، مثلما تنتج دودة القز الحرير، كنشاط حيوي لطبيعته **الخاصة بالذات**، وقد باع منتوجـه فيما بعد بخمسة جينهات ، وبذا أصبح تاجراً لكن البروليتـاري الأدبي في لايبزغ الـذي ينتج كتبـاً، مثل مـوسوعـة الاقتصاد السيـاسي، بطلب من النـاشر، هو قريب تماماً من العمل المنتج طالما أن الرأسـمال استولى عـلى انتاجـه، ولم يحصل هذا إلا لزيادته. إن مغنيةً تصدح مثـل عصفور هي عـامل غـير منتج أمـا إذا باعت اغنيتها لقاء نقود، فإنها تكون، إلى هذا الحد، عاملة مأجورة أو تاجـرة. أما إذا تعاقدت هذه المغنية مع رب عمل يجعلها تغني بهدف جني النقود، فإنها تصبـح عامـلاً مأجـوراً، ما دامت تنتـج على نحـو مبـاشر رأسمـالاً إن معلم المدرسة الذي يعلم الآخرين ليس بعامل منتج أما معلم المدرسة الـذي يعمل بأجور في مؤسسة إلى جانب آخرين، مستخدمـاً عمله لزيـادة نقود رب العمـل الذي يملك مؤسسة نشر المعرفة، إنمـا هو عـامل منتـج غير أن عمـلاً من هذا الصنف نادراً ما يكون قد وصل، في الجزء الأعظم منه، إلى مرحلة خضوعـه، حتى شكليـاً، إلى رأس الـمـال، بـل مـا يـزال ينتمي في الأسـاس إلى مـرحلة انتقالية.

وعـلى العمـوم، فإن نمـاذج العمـل التي تُستهلك كخـدمـات وليس في منتوجات منفصلة عن العامل، وبالتالي غير قادرة عـلى الوجـود كسلع، بصورة مستقلة عنه، ولكنها مع ذلك قابلة لأن تستغل مباشرة، بالمعنى **الـرأسمالي**، هي نموذج ذو أهمية متناهية في الصغـر حين تُقـارن بكتلة الانتاج الـرأسمالي. وعليـه يمكن اغفالها كلياً، وتمكن معالجتها تحت مقولة العمل المـأجور الـذي ليس، في الوقت نفسه، عملاً منتجاً

إن من الممكن بالنسبة لنموذج واحد من العمل (مثل البستنة، الخياطـة،

إلخ) أن يؤديه الإنسان العامل نفسه أما في خدمة رأسمالي صناعي أو لحساب زبون مباشر وهو عامل مأجور أو عامل مياوم في كلا الموقفين، ولكنه عامل منتج في الحالة الأولى، وغير منتج في الثانية، لانه ينتج رأسمالاً في الأولى أما في الثانية فلا؛ لأن عمله في الحالة الأولى عنصر في عملية الانماء الذاتي لقيمة الرأسمال، أما في الثانية فهو ليس كذلك.

إن شطراً كبيراً من المنتوج السنوي الذي يُستهلك كايراد، وبالتالي لا يعود للدخول ثانية في الانتاج كوسيلة له، يتألف من أغلب المنتجات المبهرجة (القيم ـ الاستعمالية) المكرسة لإشباع أكثر الشهوات والخيالات فقراً وبمقدار ما يتعلق الأمر بالعمل المنتج، على أية حال، فإن طبيعة هذه المواضيع objects لا أهمية لها البتة (رغم أن نمو الثروة، كما هو واضح، سيواجه، حتماً، عقبة كأداء إذا ما جرت اعادة انتاج جزء متضخم، بهذه الطريقة، بدلاً من اعادة تحويله إلى وسائل انتاج ومعيشة، لكيما يجري امتصاصه من جديد ـ أي باختصار يُستهلك انتاجياً ـ في عملية إعادة انتاج سلع أو قدرة ـ عمل. إن هذا النمط من العمل المنتج إنما ينتج قيماً ـ استعمالية ويتشيأ في منتوجات مكرسة، حصراً، لاستهلاك غير انتاجي. ففي واقعها العملي، أي بصفتها مواد، فإنها بلا قيمة ـ استعمالية لعملية اعادة الانتاج. (إذ ليس بوسعها أن تكتسب ذلك إلا من خلال التبادل المادي(*) من خلال التبادل مع القيم الاستعمالية المنتجة. ولكن هذه مجرد ازاحة. إذ لا بدّ لها، في مكان ما، من أن تُستهلك بصورة غير منتجة. إن مواد أخرى مماثلة ممن تندرج في مقولة الاستهلاك غير المنتج، يمكن لها، ان دعتْ الحاجة، أن تؤدي من جديد وظيفة رأسمال. ثمة المزيد عن ذلك في الكتاب الثاني، الفصل الثالث(**)، حول عملية إعادة

(*) الايض، التبادل المادي Stoffwechsel,metabolism [م].

(**) رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الرابع.

الانتاج. ونود أن نقتصر على تعليق واحد هنا استباقاً لذلك: إن النظرية الاقتصادية العادية تجد أن من المستحيل التفوه بكلمة معقولة واحدة عن العوائق التي تقيد انتاج مواد الترف حتى من وجهة نظر الرأسمالية نفسها. غير أن المسألة بسيطة تماماً، إذا ما جرى فحص عناصر عملية إعادة الانتاج فحصاً منتظماً. فانْ عانتْ عملية إعادة الانتاج اختناقاً، أو إذا كان تقدمها، بمقدار ما أن ذلك يتحدد بالنمو الطبيعي للسكان، معاقاً بفعل اختلال نسبة **العمل المنتج** المُحوَّل إلى أصناف غير منتجة، ينبع من ذلك أن وسائل المعيشة أو وسائل الانتاج لن يعاد انتاجها بالكميات الضرورية. في هذه الحالة يمكن أن نلعن صناعي السلع الاستهلاكية من وجهة نظر الانتاج الرأسمالي. وما عدا ذلك فإن السلع الاستهلاكية ضرورية ضرورة مطلقة لنمط انتاج يخلق الثروة لغير المنتج، وينبغي له، بناء على ذلك، أن يقدم تلك الثروة في أشكال لا تسمح بحيازة هذه الثروة إلا لمن يتمتعون).

إن هذا العمل المنتج، بالنسبة إلى العامل نفسه، هو، شأن أي عمل آخر، مجرد وسيلة لإعادة انتاج وسائل المعيشة التي تلزمه. أما بالنسبة إلى الرأسمالي الذي لا يكترث قط لا بطبيعة القيمة ـ الاستعمالية ولا بطابع العمل الفعلي الملموس المستخدم، فإن ذلك هو ببساطة ـ un moyen de battre monnaie, de produire la survalue [**وسيلة لسكّ النقود، وسيلة لإنتاج قيمة ـ فائضة**].

[485] إن الرغبة في تحديد العمل **المنتج** والعمل **غير المنتج** بلغة محتواهما المادي، تنبع، من ثلاثة مصادر.

(١) الصنمية المميزة لنمط الانتاج الرأسمالي، والنابعة منه. ويتمثل ذلك في اعتبار المقولات **الاقتصادية**، مثل كون الشيء سلعة أو عملاً منتجاً، بمثابة

صفات ماثلة في التجسيدات المادية لهذه التحديدات الشكلية أو المقولات؛

(٢) عند النظر إلى عملية العمل بحد ذاتها، يُعدّ العمل **منتجاً** فقط إذا أدى إلى **منتوج** (وبما اننا معنيون هنا بالثروة المادية وحدها، فيجب أن يكون هذا منتوجاً مادياً)؛

(٣) في عملية إعادة الانتاج **الفعلية** ـ آخذين فقط لحظاتها **الحقيقية** ـ هناك فارق كبير يؤثر على تكوين الثروة، بين العمل المنغمر في مواد ضرورية لإعادة الانتاج، وعملٍ معنيٍ بمواد الترف حصراً.

(**مثال**: إنه لأمر لا يعنيني بتاتاً إذا ما اشتريت بنطلوناً، أو إذا اشتريت قماشاً واتيت بمساعد خياط إلى بيتي ليخيطه وادفع له لقاء **خدمته** (خياطة البنطلون). إنني اشتريه من الخياط التاجر لأنه أرخص. في كلتا الحالتين أحول النقود التي انفق إلى قيمة ـ استعمالية تؤلف جزءاً من استهلاكي الفردي، وهذا مكرس لإشباع حاجتي الفردية غير اني لا احولها إلى رأسمال. وإن مساعد الخياط يؤدي لي **خدمة** مماثلة بصرف النظر عما إذا كان يعمل لأجل الخياط التاجر، أم في بيتي. من جهة أخرى، حين يُستخدم مساعد الخياط نفسه هذا من جانب خياط تاجر، فإن الخدمة التي يؤديها إلى الرأسمالي تتمثل في أن يؤدي ١٢ ساعة عمل، ويُدفع له عن ٦ ساعات. إن الخدمة التي يؤديها، إذن، هي أن يؤدي ٦ ساعات عمل مجاناً. وكون إن هذه الصفقة تتجسد في نشاط صنع البنطلون لا تعمل سوى على اخفاء طبيعتها الحقة. ويسعى الخياط التاجر، حالما يقدر، إلى تحويل البنطلون من جديد إلى نقود، أي إلى شكل يختفي فيه، كلية، الطابع المتميز لعمل الخياطة، وتغدو الخدمة المقدمة متجسدة في واقع أن تالراً واحداً قد صار أثنين).

وعلى العموم، يمكن لنا القول إن **الخدمة** هي مجرد تعبير عن قيمة ـ استعمالية خاصة للعمل حين يكون هذا الأخير نافعاً لا كمادة، بل كنشاط. Do ut Facias Facio ut Facias, Facio ut des, do ut des. [**أنا اعطي لكي تفعل، أنا أفعل لكي تفعل، أنا أفعل لكي تعطي، أنا اعطي لكي تعطي**] ـ إن سائر هذه الصيغ قابلة للحلول محل بعضها إزاء الوضع الواحد نفسه، أما في الانتاج الرأسمالي فإن صيغة do ut Facias [**أنا أعطي لكي تفعل**] تعبّر عن علاقة خاصة تماماً بين الثروة المادية والعمل الحيّ. وعليه، بما انه لا توجد في **هذا الشراء للخدمات**، العلاقات الخاصة للرأسمال بالعمل ـ فإما أن تكون مطموسة المعالم أو غائبة ببساطة ـ فمن الطبيعي أن تكون هذه الصيغة الشكلَ الذي يفضله ساي وباستيا، وشركاهما، للتعبير عن **علاقة رأس المال بالعمل**.

إن العامل أيضاً يشتري **خدمات** بنقوده. وهذا شكل للانفاق، ولكنه ليس بأي حال طريقاً لتحويل النقود إلى رأسمال.

فليس ثمة من يشتري «خدمات» طبية أو قانونية كوسيلة لتحويل نقوده المُنفَقَة إلى رأسمال.

إن نسبة كبيرة من **الخدمات** تنتمي إلى تكاليف استهلاك المنتوج. الطباخون مثلاً

إن التمايز بين العمل **المنتج** والعمل **غير المنتج** يتوقف حصراً على ما إذا كان العمل يُبادلَ لقاء **النقود كنقود**، أو لقاء **النقود كرأسمال**. فمثلاً، لو اشتريت **منتوجاً** من شغيل يعمل لنفسه بنفسه، حرفي، إلخ، فإن المقولة لن تدخل في البحث، لأنه لا يوجد أي تبادل مباشر بين النقود والعمل من أي نوع، بل مجرد تبادل بين **النقود والمنتوج**.

أما في حالة الانتاج غير المادي، فهناك امكانيتان، حتى حين يتم ذلك [486] بصورة خالصة لأجل التبادل، انتاج السلع، إلخ

(١) انه يؤدي إلى سلع توجد منفصلة عن المنتج؛ أي أن بوسعها أن تمضي للتداول كسلع في الفترة الفاصلة بين الانتاج والاستهلاك؛ مثل الكتب، اللوحات وسائر منتجات الفن، كشيء متميز عن الانجاز الفني للرسام الممارس. هنا لا يكون الانتاج الرأسمالي ممكناً إلا في حدود ضيقة جداً. وعدا عن حالات النحاتين، مثلاً، الذين يستخدمون مساعدين لهم، فإن هؤلاء الناس (حيثما لا يكونون مستقلين) يعملون أساساً لأجل رأس المال التجاري، أي باعة الكتب مثلاً؛ وهو نموذج انتقالي في ذاته، ولا يمكن إلاّ أن يفضي إلى **نمط رأسمالي للانتاج بالمعنى الشكلي**. ولا يتغير الوضع لمجرد أن الاستغلال يكون على أشده في هذه الأشكال الانتقالية بالضبط.

(٢) لا يكون المنتوج منفصلاً عن فعل الانتاج. هنا أيضاً لا يأتي النمط الرأسمالي للانتاج إلا على نطاق محدود، ولا يمكن له أن ينشط بطبيعة الأمور ذاتها، إلا في مساحات معينة (**إنني أريد الدكتور لا ساعيه الغلام**). وكمثال، لا يستطيع المعلمون، في مؤسسات التعليم، أن يكونوا أكثر من عمال مأجورين عند منظم مشروع مصنع التعليم. ويمكن اهمال مثل هذه الظاهرات الواقعة على الأطراف عند دراسة الانتاج الرأسمالي ككل.

«**إن العامل المنتج** [هو ذلك الذي] يزيد مباشرة **ثروة سيده**». (**مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي**، *Principles of Political Economy*، ط ٢، لندن، ١٨٣٦، [ص ٤٧، الحاشية]).

إن التمييز بين العمل **المنتج** والعمل **غير المنتج** أمر حيوي للتراكم، نظراً لأن التبادل لقاء العمل المنتج هو وحده الذي يمكن أن يفي بأحد شروط إعادة تحويل القيمة ـ الفائضة إلى رأسمال.

إن الرأسمالي، بصفته ممثلاً للرأسمال الانتاجي المنخرط في عملية التوسع الذاتي، يؤدي وظيفة منتجة. وتقوم هذه على توجيه واستغلال العمل المنتج. وبالتمايز عن اقرانه مستهلكي القيمة ـ الفائضة الذين لا يدخلون في علاقة فعّالة مباشرة كهذه مع انتاجهم، فإن طبقته هي طبقة منتجة par excellence[بامتياز]. (إن الرأسمالي بوصفه موجهاً لعملية العمل، يؤدي عملاً منتجاً بمعنى أن عمله منخرط في العملية الكلية التي تتحقق في المنتوج). ونحن معنيون هنا، حصراً، بالرأسمال داخل عملية الانتاج المباشرة. إن الوظائف الأخرى لرأس المال والوسطاء المنفذين الذين يستخدمهم في اطار هذه الوظائف، تؤلف موضوعاً يُترك لما سيأتي فيما بعد.

إن تحديد العمل المنتج (وبالتالي تحديد ضده، أي العمل غير المنتج) يرتكز على واقع أن انتاج الرأسمال هو انتاج قيمة ـ فائضة، والعمل الذي يستخدمه هو عمل ينتج قيمة ـ فائضة.

المنتوج الصافي والمنتوج الإجمالي [487]

(قد يلائم ذلك بصورة أفضل المجلد الثالث، الفصل الثالث).

بما أن غاية الانتاج الرأسمالي (وبالتالي العمل المنتج) ليست وجود المنتج، بل انتاج القيمة ـ الفائضة، يترتب على ذلك أن كل عمل ضروري لا ينتج عملاً فائضاً هو عمل زائد عن اللزوم ولا قيمة له بالنسبة إلى الانتاج الرأسمالي. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. فكل Produit brut [منتوج إجمالي] يقتصر على إعادة انتاج العامل، أي لا يخلق أي Produit net [منتوج صاف] هو زائد عن اللزوم شأن العامل نفسه وهكذا فان العمال الذين كانوا لا غنى عنهم لخلق Produit net [المنتوج الصافي]، في مرحلة معينة من

التطور، يمكن أن يصبحوا زائدين عن اللزوم في مرحلة من الانتاج أكثر تقدماً لا حاجة بها لخدماتهم. بتعبير آخر، إن كتلة الناس المربحين للرأسمالية هي وحدها الضرورية. ويصح الشيء ذاته على أمة رأسماليين. «أليست الفائدة الحقيقية لأمة من الأمم مماثلة» لمصلحة الرأسمالي الخاص الذي تكون «المسألة بالنسبة له غير مهمة سواء استخدم رأسماله مائة أو ألف رجل. شريطة أن ارباحه عن رأسمال يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه لا تنخفض عن ٢٠٠٠ جنيه؟» «وإذا ما ظل دخله الحقيقي الصافي، أو ظلت ريوعه وارباحه على حالها، فلا أهمية البتة لما إذا كانت الأمة تتألف من عشرة ملايين أو ١٢ مليون نفس. فإذا استطاع ٥ ملايين إنسان أن ينتجوا من المأكل والملبس بمقدار ما هو ضروري لعشرة ملايين، فإن مأكل وملبس ٥ ملايين سيكون ايراداً صافياً، فهل يكون مفيداً للبلد في شيء أن يلزم لانتاج نفس هذا الإيراد الصافي سبعة ملايين إنسان، نعني القول إنه يجب استخدام ٧ ملايين لإنتاج طعام ولباس يكفي لإثني عشر مليوناً؟ إن طعام ولباس ٥ ملايين سيظل مع ذلك إيراداً صافياً(*)».

حتى المحسنين الإنسانيين لا يمكن أن يثيروا اعتراضاً على قول ريكاردو هذا. لأن من الأحسن دوماً أن يعيش ٥٠ بالمائة من أصل عشرة ملايين كآلات انتاج صرف لأجل خمسة ملايين، من أن يعيش كذلك سبعة ملايين من أصل ١٢ مليوناً، أي $\frac{3}{4}$ ٥٨ بالمائة. «ما فائدة أن يجري، في مملكة عصرية، تقسيم مقاطعة كاملة على هذا النحو (بين مزارعين صغار يقيمون أود أنفسهم بانفسهم كما في عهود روما القديمة) مهما كانت زراعتها جيدة، سوى غاية واحدة هي تنشئة الناس، وهي غاية عديمة النفع إن أُخذت بمفردها». (آرثر يونغ، الحساب السياسي *Political Arithmetic* إلخ، لندن، ١٧٧٤، ص ٤٧).

(*) ريكاردو، حول مبادىء الاقتصاد السياسي On The Principles of Political Economy، ص ص ٤١٦ - ٤١٧

بما أن الانتاج الرأسمالي هـو essentiellement [بالأساس] **انتاج قيمة ـ فائضة**، فـان غايتـه هي **المنتوج الصـافي**، نعني القول شكـل **المنتوج ـ الفـائض** الذي تتجسد فيه **القيمة ـ الفائضة**.

إن ذلك كله يتناقض، عـلى سبيل المثـال، مع النـظرة المتقادمـة التي تميز انماط الانتاج السابقة، والتي تمنع سلطات المدينة، بموجبها، على سبيـل المثال، الاخـتراعات، لتحاشي حرمان العمال من تـأمين عيشهم. كـان العـامـل، في مجتمع كهذا، غاية في ذاتـه، وكان الاستخـدام الملائم امتيـازه، وهو حق كـان النظام بأسره معنياً بالحفاظ عليه. غير أن ذلك يتصادم، فوق ذلـك، مع فكـرة نـظام الحمايـة الجمركي (في تعـارضه مـع التجارة الحـرة)، وهي فكرة مشـوبـة بالنزعة القومية، وترى أن الصناعات تجب حمايتها ما دامت تؤلف مصدر دخـل جمهـرة الشعب. ولذلـك تنبغي حمـايتهم، عـلى أسـاس قـومي، من المنـافسـة الأجنبيـة. أخيراً ان ذلـك يتصـادم مـع نـظرة آدم سميث القـائلة، مثـلاً، ان توظيف الرأسمال في الزراعة «منتج أكـثر» لأن نفس الرأسـمالي يقدم عمـلاً لأيد عاملة أكثر. ومن منظور شكل متطور للانتاج الرأسمالي فان جميـع هذه الأفكـار بالية وخاطئة. فان الحصول على **منتوج إجمالي** كبير (بقدر ما يتعلق الأمر بالجـزء المتغير من رأس المال) نسبة إلى منتوج صاف صغير = انخفاضاً في القـوة المنتجة للعمل وبالتالي لرأس المال.

[488] إن مختلف أصناف الأفكار المضطربة منتشرة تقليـدياً، بخصـوص المنتوج الإجمـالي والصافي. وهي تنبع جـزئيـاً من الفيـزيـوقـراطيـين (أنـظر الكتـاب الرابع(*))، وجزئياً من آدم سميث الذي يظل هنا وهناك يخلط الانتاج الرأسمالي بالانتاج الجاري لحساب المنتجين المباشرين.

(*) نظريات القيمة ـ الفائضة. الجزء الأول. [م].

إن الـرأسمالي الفـرد الذي يـرسل نقـوده إلى الخارج ويتلقى عنهـا فائـدة نسبتها ١٠ في المائة، بينما يمكن له أن يستخدم كتلة من السكـان الفائضـين إذا ابقـاه في البـلاد، إنمـا يستحق، من وجهـة نـظر الرأسمالية، أن يتـوج ملكـاً للبرجوازية. لأن رجل الفضيلة هذا انما ينفذ ببساطة القانون الـذي يوزع رأس المال على السوق العالمي، مثلما يوزعه داخل حدود السوق المحلي، أي بـالتناغم مع معدل الربح الذي تثمره مختلف ميادين الانتاج: إن أثره هو احلال المساواة فيـما بينها وضبط الانتـاج. (ولا فرق إنْ كـانت النقود، تـذهب مثلاً، إلى قيصر روسيـا لتمويـل حروب ضـد تركيـا ففي قيامـه بمثل هـذا التصرف لا ينصاع الرأسمالي الفرد إلاّ للقانـون المحايث لـرأس المال، وبـالتالي لـلإلزام الإخـلاقي المحايث لرأس المال، الذي يدفع لإنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة ـ الفائضة). غير أن ذلك لا صلة له ببحثنا لعملية الانتاج المباشرة.

زد على ذلك أنه غالباً ما تجـري المقارنـة بين **الانتـاج الرأسـمالي والانتاج غـير ـ الرأسمالي**. فمثـلاً إن الزراعـة من أجل الاكتفـاء المعيشي التي تنهمك فيهـا أيد عاملة، تُميِّز عن الزراعة لأجـل المتاجـرة، التي تطرح في السـوق منتوجـاً أعظم بكثير، وتسمح بالتالي للناس الذين كـانوا منخـرطين بـالزراعـة في السابق، أن يستعيدوا منتوجاً صافيـاً في التصنيع. لكن ليس لهـذا التمايـز من تطبيق **داخـل** الانتاج الرأسمالي نفسه.

وعلى العموم، فلقد رأينا أنّ قانون الانتاج الرأسـمالي هو زيـادة الرأسـمال الثابتِ على حساب المتغير، أي زيادة القيمة ـ الفائضة، المنتوج الصافي. ثانياً، أن المنتوج الصافي يزاد نسبة إلى جـزء المنتوج الـذي يعوض عن الـرأسمال، أي عن الأجور. ولكن هذين الأمرين غالباً ما يجري خلطهما. فإذا ما دُعي المنتوج الكـلي بالمنتـوج الإجمالي، فـانه، في الانتـاج الرأسـمالي، ينمو نسبـة إلى المنتوج الصـافي؛ وإذا اسمينـا ذلـك الجـزء من المنتـوج الـذي يمكن أن ينشـطر إلى:

أجـور + منتـوج صـاف، فـإن المنتـوج الصـافي ينمـو بنمـو المنتـوج الإجمـالي. وفقط في الـزراعة (بسبب تحـويل الأرض المحـروثة إلى مـراعي) ينمـو المنتـوج الصافي، غالباً، على حساب المنتوج الإجمالي (الكتلة الإجمالية للمنتجات) نتيجة بعض السمات المميزة للريع التي لا يمكن بحثها في هذا الإطار.

إن نظرية **المنتوج الصافي** بوصفه آخر وأعلى غاية للانتاج، هي نـظرية لا تزيد، من حيث جـوانبها الأخـرى، عن تعبير وحشي، ولكن دقيق، لـواقع أن **إنماء قيمة الرأسمال**، وبالتالي خلق القيمة ـ الفائضة دون التفات للعـامل، إنمـا هو القوة المحركة التي تقف وراء الانتاج الرأسمالي.

وإن مثلهـا الأسمى ـ المـطابق للنمـو النسبي لـ *Produit net* [**المنتـوج الصافي**] هو أكبر خفض ممكن للأجـور، وأكبر زيـادة ممكنة لعـدد أولئك الـذين يعيشون خارج *Produit net* [**المنتوج الصافي**].

غموض رأس المال، إلخ

بما أن العمل الحي ـ داخل عملية الانتاج ـ قد جرى امتصاصـه سلفاً في الرأسمال، فإن كل **القوى المنتجة الاجتماعية للعمـل** تظهـر بمثابـة **قوى منتجـة** للرأسـمال، بمثابـة محمولات باطنية للرأسـمال، كما هـو الحال مـع النقود، حيث بدت القوة المبدعة التي يمتلكها العمل وكـأنها تمتلك صفات شيء من الأشيـاء. وما كان يَصْدُقُ على النقود يصدق بدرجة أكبر على الرأسمال، لأنه:

(١) رغم أن العمل هو **تعبير عن قدرة ـ العمـل**، ورغم انه يمثـل **مجهود العامل الفرد**، وبالتالي ينتمي إليه (انه المادة التي يدفع منها إلى الرأسمالي لقاء ما يتقاضاه منه)، فانه مع ذلك يتشيأ في المنتوج وبذا يؤول إلى الـرأسمالي. الأنكى من ذلك أن **الشكل الاجتماعي** الذي يوجد فيه العمال الأفراد، والذي لا يؤدون

وظائفهم في نطاقه إلا كاعضاء organs خاصين من قدرة ـ العمل الكلية التي تؤلف الورشة ككل، إن هذا الشكل ليس ملكاً لهم. على العكس، إنه يواجههم بصفته **ترتيباً رأسمالياً مفروضاً** عليهم؛

(٢) إن تلك القوى **الاجتماعية المنتجة للعمل**، أو **القوى المنتجة للعمل الاجتماعي**، لم تأت إلى الوجود تاريخياً إلّا مع حلول النمط الرأسمالي الخاص للانتاج. نقصد بذلك انها ظهرت كشيء باطني ملازم للعلاقات الرأسمالية، ولا انفصال لها عن هذه العلاقات.

(٣) مع تطور النمط الرأسمالي للانتاج، ترتدي **الشروط الموضوعية للعمل** شكلاً مختلفاً من جراء النطاق الذي تُستخدم فيه، والتوفير المقتصد الذي تُستخدم به (بمعزل تماماً عن شكل الآلات نفسها). وتزداد هذه الشروط تمركزاً باطراد تطورها؛ إنها تمثل الثروة **الاجتماعية**، ولوضع المسألة في اطار عام، فإن مجالها وتأثيرها هما مجال وتأثير **شروط انتاج** للعمل الموحَّد **اجتماعياً** وبمعزل عن توحيد العمل، **فإن الطابع الاجتماعي لشروط العمل** ـ وهذه تتضمن الآلات ورأس المال **الجامد** (الأساسي) capitale fixe من كل نوع ـ يظهر وكأنه منفصل ومستقل كلياً عن العامل. بل إنه يبدو وكأنه **نمط وجود الرأسمال ذاته**، وبالتالي كشيء يمليه **الرأسماليون** دون رجوع إلى العمال. وعلى غرار **الطابع الاجتماعي** لعملهم بالذات، بل وإلى حد أكبر، **فإن الطابع الاجتماعي** الذي تحظى به شروط الانتاج، بوصفها شروط انتاج العمل الموحد **للجماعة**، يظهر بمثابة طابع **رأسمالي**، كشيء مستقل عن العمال وملازم باطنياً لشروط الانتاج نفسها.

يُضاف إلى (٣). ينبغي أن نضيف في ا لمال الفقرة التكميلية التالية التي

تستبق البحث اللاحق إلى حد معين:

إن **الأرباح** كشيء متميز عن القيمة ـ الفائضة، يمكن أن تنشأ نتيجة استخدام مقتصد لشروط العمل **الجماعية**، كالتوفير في النفقات العامة، مثل التدفئة والإنارة، إلخ هناك واقع أن قيمة المحرك الرئيس لا تزيد بنفس معدل زيادة قوته: التوفيرات المقتصدة في سعر المواد الأولية، إعادة تصنيع فضلات الانتاج، تقليص التكاليف الإدارية، أو تكاليف التخزين نتيجة الانتاج الواسع، إلخ ـ إن كل هذه التوفيرات **النسبية** التي تصيب الرأسمال الثابت وتتطابق مع النمو المطلق في قيمته، ترتكز على واقع أن وسائل الانتاج هذه، أي كلا من وسائل العمل ومواد العمل، أنما تُستخدم بصورة **جماعية**. إن هذا الاستخدام **الجماعي**، بدوره، يرتكز على المقدمة المطلقة لتعاون مُجمَّع من العمال. وعليه فأنه هو ذاته ليس سوى تعبير موضوعي عن **الطابع الاجتماعي للعمل** والقوى الاجتماعية للانتاج الناشئة عنه، مثلما أن الشكل الخاص الذي ترتديه هذه الشروط، كالآلات مثلاً، لا يتيح استخدامها إلاّ لأجل عمل يقوم على أساس التعاون. ولكنها تظهر، بالنسبة إلى العامل الذي يدخل في هذه العلاقات، كشروط **معينَّة، مستقلة عنه؛ إنها أشكال لرأس المال**. وبالنتيجة، فان سائر هذه التوفيرات (وما ينجم عنها من نمو في الارباح وتقليصات في سعر السلع) تبدو وكأنها شيء منفصل عن **العمل الفائض** للعامل. إنها تبدو وكأنها **فعل** مباشر للرأسمالي، **انجاز الرأسمالي**، الذي يؤدي وظيفته، هنا، كتجسيد في إهاب **شخص**، للطابع **الاجتماعي** للعمل، **لورشة العمل ككل**. وبالطريقة نفسها، فان **العلم**، الذي هو في الواقع النتاج الفكري العام للعملية الاجتماعية، يبدو وكأنه النتاج المباشر لرأس المال (نظراً لأن تطبيقه في العملية المادية للانتاج يقع بمعزل عن المعرفة والقدرات التي يتمتع بها العامل الفرد). وبما أن المجتمع يتسم باستغلال الرأسمال للعمل، فان تطوره يبدو وكأنه القوة

المنتجة التي يتمتع بها رأس المال في تضاده مع العمل. ولذلك يبدو وكأنه **تطور رأس المال**، وهو يبدو كذلك حقاً نظراً لأنه، بالنسبة إلى الغالبية العظمى، عملية يتم بواسطتها **اعتصار قدرة ـ العمل**.

[490] إن الرأسمالي نفسه لا يغنم السلطة إلا بمقدار ما يكون تجسيداً لرأس المال في إهاب شخص. (لهذا السبب فانه يظهر دائماً في دور مزدوج في دفاتر الحسابات الإيطالية. مثلاً كدائن لرأسماله بالذات).

أما بخصوص رأس المال في اطار النمط **الشكلي** للخضوع، **فإن انتاجيته** تقوم، في المقام الأول، في **القسر على اداء عمل فائض**. وهذا القسر هو ميزة يشترك بها الرأسمال مع انماط الإنتاج السابقة. ولكنه يكون في الرأسمالية أكثر ملاءمة للإنتاج.

وحتى لو اقتصرنا على معاينة العلاقة الشكلية، الشكل **العام** للانتاج الرأسمالي، المشترك بين شكليه الأكثر والأقل تطوراً، لرأينا أن **وسائل الانتاج، الشروط المادية للعمل**، ليست خاضعة للعامل، بل إن العامل خاضع لها. إن الرأسمال **يستخدم** العمل. وهذا يعرض في ذاته، العلاقة في شكلها البسيط، ويستتبع شخصية الأشياء وشيئية [Versachlichung] الأشخاص.

وتصبح العلاقة على أية حال أكثر تعقيداً، بل أكثر غموضاً كما هو بين، بانبثاق النمط الرأسمالي الخاص للانتاج. وهنا نجد أن ليس فقط أشياء من قبيل منتجات العمل، القيم ـ الاستعمالية والقيم ـ التبادلية على حد سواء، تجمح على قوائمها الخلفية بإزاء العامل لتجابهه كـ «**رأسمال**» بل إن الشكل الاجتماعي للعمل يتجلى **كشكل لتطور رأس المال**، وبالتالي فإن القوى المنتجة للعمل الاجتماعي التي تطورت بذلك تظهر **بمثابة القوى المنتجة للرأسمالية**. إن مثل هذه القوى الاجتماعية هي في الواقع «**مُرَسملة**» بازاء العمل. والواقع أن

الوحدة **الجماعية** في التعاون، التوحيد في تقسيم العمل، استخدام قوى الطبيعة والعلوم، استخدام منتجات العمل، مثل **الآلات** ـ إن ذلك كله يجابه العمال الأفراد كشيء **غريب**، **موضوعي**، **جاهز**، موجود دون تدخل منهم، بل يكون في الغالب معادياً لهم. إن ذلك كله يظهر ببساطة على انه الأشكال السائدة لوسائل العمل. **فهي**، كمواضيع، مستقلة عن العمال الذين تهيمن عليهم. ورغم أن ورشة العمل هي إلى درجة ما نتاج توحيد العمال، فان كامل ذكائها وإرادتها تبدو مندمجة في الرأسمالي أو Strappers اتباعه [تعبير ماركس]، ويجد العمال انفسهم مُجابَهين **بوظائف** الرأسمال التي تحيا في الرأسمالي. إن الأشكال الاجتماعية لعملهم الخاص ـ ذاتياً وموضوعياً على حد سواء ـ أو، بتعبير آخر، أشكال عملهم الاجتماعي **الخاص**، مستقلة تماماً عن العمال الأفراد. إن العمال إذ يخضعون لرأس المال يصبحون مكوّنات لهذه الأشكال الاجتماعية، لكن هذه الأشكال الاجتماعية ليست ملكاً لهم وبالتالي تنهض ضدهم بصفتها **أشكالاً** لرأس المال نفسه، كما لو انها تخص الرأسمال، كما لو انها نشأت منه وكانت جزءاً لا يتجزأ من تكوينه، في تضاد مع قدرة ـ العمل المعزولة للعمال. وتشتد هذه العملية باطراد إذ تتعرض قدرة ـ عملهم إلى التحوير على يد هذه الأشكال إلى حد يجعلها عاجزة حتى حين توجد مستقلة. بتعبير آخر إن قدراتها الانتاجية المستقلة تُدمر حالما تجد نفسها خارج إطار الرّأسمالية. من جهة أخرى، فمع تطور الآلات، ينشأ أحساس بأن شروط العمل تأخذ بالهيمنة على العمل حتى تكنولوجيا، وفي الوقت نفسه، تحل محله، وتكبحه، وتجعله زائداً عن اللزوم في أشكاله المستقلة. في هذه العملية إذن تأخذ السمات **الاجتماعية** لعمل العمال بمجابهة العمال، إنْ جاز التعبير، في شكلٍ مُرَسْمَل؛ وهكذا فإن الآلات هي مثال على الطريقة التي ترتدي فيها المنتجات الحسية للعمل مظهر سادة العمل. وتمكن ملاحظة التحول نفسه في قوى الطبيعة والعلم، منتجات التطور العام

للتاريخ في خلاصته المجرَّدة. إنها هي أيضاً تجابه العمال بمثابة **قوى** لرأس المال. وهي تغدو منفصلة انفصالاً مؤثراً عن مهارة ومعرفة العامل الفرد؛ ورغم انها هي ذاتها، في نهاية المطاف، منتجات العمل، فانها تظهر بمثابة جزء **لا يتجزأ** من رأس المال، حيثما تدخلت في عملية العمل. إن الرأسمالي الذي يضع آلة موضع العمل، لا يحتاج إلى أن يفهمها. (انظر اور). لكن العلم المتحقق **في الآلة** يتجلى للعمال في شكل **رأسمال**. والواقع، أن كل تطبيق من هذا النوع **للعمل الاجتماعي** والعلم، وقوى الطبيعة ومنتجات العمل على نطاق واسع، يظهر على انه لا أكثر من **وسيلة لإستغلال العمل**، وسيلة للاستيلاء على العمل الفائض وبالتالي فإنه يبدو ناشراً **لقوى** متميزة عن العمل ومندمجة برأس المال. وبالطبع فإن رأس المال لا يستخدم هذه الوسائل إلاّ لكي يستغل العمل، ولكن إذا أراد استغلال العمل، فعليه أن يطبّق هذه الوسائل في الانتاج نفسه. وهكذا فإن تطور القوى المنتجة **الاجتماعية** للعمل، وشروط هذا التطور، تظهر الآن بمثابة **إنجاز حققه الرأسمال**، إنجاز يتحمل العامل الفرد عبئه سلباً، إنجاز يتطور قُدُماً على حساب هذا العامل الفرد.

وبما أن الرأسمال يتألف من سلع، فانه يتجلى في شكل مزدوج:

(١) **قيمة ـ تبادلية** (نقود)، ولكن قيمة **تنمي نفسها ذاتياً**، قيمة تخلق قيمة، **وتنمو كقيمة**، وتتلقى علاوة إضافية لمجرد انها **قيمة** وينحلّ ذلك إلى مبادلة كمية محددة من العمل المتشيىء لقاء مقدار أكبر من العمل الحي

(٢) **قيمة ـ استعمالية**، وهنا يتوافق الرأسمال مع الطبيعة الخاصة لعملية العمل. وهنا بالضبط لا يكون مقصوراً على مواد أو وسائل العمل التي ينتمي إليها العمل، والتي امتصت عملاً فإلى جانب استيلائه على العمل، استولى الرأسمال على شبكة **علاقات اجتماعية** ومستوى تطور وسائل العمل المطابقة لها

إن الانتاج الرأسمالي هو أول من يطور شروط عملية العمل، شروطها الموضوعية والذاتية معاً، على نطاق واسع ـ انه ينتزعها من أيدي الشغيلة المستقلين، الأفراد، ليطورها كقوى تسيطر على **العامل** الفرد، وتكون **غريبة عنه**.

بهذه الطريقة يصبح الرأسمال شيئاً بالغ الغموض.

[491] إن شروط العمل تتكدس أمام العامل بهيئة **قوى اجتماعية**، وتكتسي شكلاً **مُرَسملاً**

هكذا يبدو الرأسمال **منتجاً**:

(١) باعتباره **قسراً على العمل الفائض**. وإذا كان العمل **منتجاً** فانه يكون كذلك بالضبط بوصفه وسيطاً منفذاً يؤدي هذا العمل الفائض نتيجة التباين بين القيمة الفعلية لـ قدرة ـ العمل وما تنمّيه من قيمة.

(٢) باعتباره **تجسيداً في إهاب شخص، وممثلاً** أوالشكل المتشيىء لـ «القوى المنتجة الاجتماعية للعمل» أو القوى المنتجة للعمل الاجتماعي أما كيف يحقق قانون الانتاج الرأسمالي ذلك ـ خلق القيمة ـ الفائضة، إلخ ـ فذلك ما سبق أن بيناه. إنه يأخذ شكل قسر يفرضه الرأسماليون على العمال وعلى بعضهم البعض: ـ وعليه، فإنه، في الواقع الفعلي، قانون رأس المال، المفروض على الإثنين. إن العمل، كقوة اجتماعية وطبيعية، لا يتطور ضمن عملية انماء القيمة بحدّ ذاتها، ولكن ضمن **عملية العمل الفعلية**. وعليه فإنه يقدم نفسه كمجموعة من الصفات الملازمة باطنياً لرأس المال كشيء، أي بمثابة قيمته ـ الاستعمالية. إن العمل المنتج ـ كشيء منتج للقيمة ـ يواصل مواجهته لرأس المال، باعتباره عمل عمال **افراد**، بصرف النظر عن التراكيب الاجتماعية التي قد

يدخلها العمال في عملية الانتاج. وعليه بينما يمثل الرأسمال دائماً الانتاجية الاجتماعية للعمل **بمواجهة** العمال، فان العمل المنتج نفسه لا يمثل أكثر من عمل عامل **فرد بمواجهة** رأس المال.

لقد سبق أن رأينا، في بحثنا **لعملية التراكم**، كيف أن عمل الماضي، أي العمل في شكل قوى وشروط الانتاج التي جرى انتاجها أصلاً، يشدّد إعادة انتاج كل من القيمة ـ الاستعمالية والقيمة ـ التبادلية، أي من ناحية كتلة القيمة التي **تديمها** كمية معينة من العمل الحي، ومن ناحية **كتلة القيم ـ الاستعمالية** التي يخلقها حديثاً. ولقد رأينا كيف أن ذلك يتجلى بمثابة **قوة محايثة لرأس المال**، لأن **العمل المتشيء** يؤدي دوماً بازاء العامل وظيفة عمل مترسمل.

«إن الرأسمال هو قوة ديمقراطية، محسنة، مساواتية، بامتياز» (ف، باستيا Gratuité du Credit، باريس ١٨٥٠، ص ٢٩).
(بالفرنسية في الاصل)

«الرأسمال Stock(*) يزرع الأرض، الرأسمال يستخدم العمل» (آدم سميث، المرجع نفسه، الكتاب الخامس، الفصل الثاني، طبعة بوكانان، ١٨١٤، المجلد ٣، ص ٣٠٩).

«الرأسمال هو. .قوة جماعية» (جون وايد History of the Middle and

---

(*) لغوياً الرأسمال هو: عمل مُدَّخر. وكلمة Stock تحمل هذا المعنى اللغوي أيضاً وهي الكلمة التي دأب كتاب القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على استخدامها قبل شيوع كلمة Capital [م].

Working Classes، تاريخ الطبقات الوسطى والعاملة إلخ، الطبعة الثالثة لندن، ١٨٣٥، ص ١٦٢).

«ما الرأسمال إلاّ اسم آخر للحضارة» (نفسه ص ١٠٤).

«إن طبقة الرأسماليين، مأخوذة ككل، تجد نفسها في وضع اعتيادي حين يتوافق رفاهها مع مسيرة التقدم الاجتماعي» (شيربوليه الغني أو الفقير Riche ou pauvre، ص ٧٥). (بالفرنسية في الأصل)

«إن الرأسمالي إنسان اجتماعي بامتياز: إنه يمثل الحضارة» (ص ٧٦). (بالفرنسية في الأصل)

سطحياً: «ليست **القوة المنتجة لرأس المال** سوى كمية القوة المنتجة الحقيقية التي يمكن للرأسمالي أن يتحكم بها بفضل رأسماله» (جون ستيوارت ميل، بحوث حول بعض المسائل المختلف عليها في الاقتصاد السياسي Essays on Some Unsettled Questions of Political Economy، لندن، ١٨٤٤، ص ٩١).

«إن تراكم رأس المال أو وسائل استخدام العمل. ينبغي أن يعتمد في كل الحالات على **القوى المنتجة للعمل**» (ريكاردو، مبادىء، الطبعة الثالثة، ١٨٢١، ص ٩٢). هناك معلّق على أعمال ريكاردو أدلى بالملاحظة التالية حول هذه النقطة: «**إذا كانت القوى المنتجة للعمل تعني صِغَر ذلك الجزء الصحيح من المنتوج الذي يذهب إلى أولئك الذين انتجوه بعملهم اليدوي، فإن الجملة متطابقة تقريباً**». (ملاحظات حول بعض الخلافات اللفظية في الاقتصاد السياسي. Observations on certain Verbal Disputes in Polit Economy، لندن، ١٨٢١، ص ٧٤).

إن التحول الدائم للعمل إلى رأسمال قد صيغ صياغة جيدة في الأقوال

الساذجة لديستوت دي تراسي:

«**إن اولئك**» (الرأسماليين الصناعيين)» الذين يعيشون على الأرباح يعيلون سائر الآخرين، وهم وحدهم يزيدون الثروة العامة ويخلقون جميع وسائل متعتنا. وينبغي أن يكون الأمر كذلك، ما دام **العمل هو منبع كل ثروة**، وما دام هؤلاء هم وحدهم من يعطي **توجيهاً نافعاً للعمل الجاري**، وذلك باستخدامهم المفيد **للعمل المتراكم**. «(ديستوت دي تراسي، اطروحة في الاقتصاد السياسي Traité d'économie politique ص ٢٤٢). لأن العمل هو مصدر كل ثروة، فإن الرأسمال هو منمي كل ثروة.

«إن قدراتنا هي ثروتنا الأصلية الوحيدة؛ إن عملنا ينتج كل ثروة أخرى، وكل عمل موجّه توجيهاً جيداً، هو عمل منتج» (نفسه ص ٢٤٣) إن قدراتنا هي ثروتنا الأصلية الوحيدة. وبالتالي فإن القدرة على العمل ليست بثروة. إن العمل ينتج كل الأشكال الأخرى من الثروة، أي انه ينتج الثروة لكل الآخرين عدا نفسه، بل إنها ليست الثروة نفسها بل مجرد منتوج الثروة. إن كل عمل أحسن توجيهه هو عمل منتج، بتعبير آخر أن كل عمل منتج أو أن كل عمل يدر ربحاً للرأسمالي، هو عمل أحسن توجيهه.

إن تحويل الانتاجية الاجتماعية للعمل إلى صفات مادية لرأس المال فكرة متوطدة توطداً راسخاً في أذهان الناس إلى حد أن منافع الآلات، وفائدة العلم والاختراعات، إلخ، يُنظر إليها **بالضرورة** في هذا الشكل **المغرَّب**، بحيث أن سائر هذه الأشياء تُعد **خواص رأس المال**. وأساس ذلك هو (١) الشكل الذي تظهر به المواضيع Objects في إطار الانتاج الرأسمالي وبالتالي في عقول المأخوذين بنمط الانتاج هذا، (٢) الواقع التاريخي المتمثل في أن هذا التطور يحصل أولاً في الرأسمالية، خلافاً لإنماط الانتاج السابقة، وهكذا **يبدو طابعه المتناقض جزءاً لا يتجزأ منه**.

الانتقال من القسم II وIII إلى القسم I(*)

لقد رأينا أن الانتاج الرأسمالي هو انتاج قيمة ـ فائضة، وبهذه الصفة فانه (في عملية **التراكم**) في الوقت نفسه **انتاج رأس المال وانتاج** واعادة انتاج مجمل العلاقة الرأسمالية على نطاق متزايد (متسع) باطراد. ولكن القيمة ـ الفائضة لا تُنتج إلا كجزء من قيمة السلع، وهي تظهر في كمٍ معين من السلع أو المنتوج الفائض. إن الرأسمال لا ينتج إلاّ **القيمة ـ الفائضة**، ولا يعيد انتاج نفسه إلاّ بصفته **منتجاً للسلع**. وعليه ينبغي أن نشغل أنفسنا من جديد بالسلعة بوصفها **منتوجه المباشر**. لكن **السلع**، كما رأينا، هي **نتائج غير مكتملة** منظوراً إليها من ناحية **الشكل** (أي كأشكال اقتصادية). فقبل أن يكون بوسعها أن تنشط ثانية بمثابة ثروة (سواء كنقود أم كـ قيم ـ استعمالية) ينبغي لها أن تجتاز تغيرات معينة في الشكل، ويتعين عليها أن تدخل من جديد عملية التبادل كيما تحقق ذلك. لذا ينبغي أن نلقي عن كثب نظرة متفحصة على **السلعة** باعتبارها النتيجة الأولى لعملية الانتاج الرأسمالية، وان ندرس العمليات اللاحقة التي يجب أن تمر بها (إن السلع هي عناصر الانتاج البرأسمالي، والسلع هي **منتوجه**؛ إنها الشكل الذي يعاود به الرأسمال الظهور في نهاية عملية الانتاج).

(*) في الأصل وضع ماركس لهذا القسم العنوان التالي. «الانتقال من القسم I وII لهذا الفصل إلى القسم III، الذي اعتبر في الأصل بمثابة القسم I». بعد عزمه على إعادة ترتيب تسلسل الأقسام كما هو مبين على ص 441. ولتفادي الخلط فقد اعدنا صياغة العنوان ليتفق مع تسلسل الاقسام الثلاثة الواردة هنا.

[444] ونبدأ بالسلعة، بهذا الشكل الاجتماعي الخاص للمنتوج ـ لإنها أساس ومقدمة الانتاج الرأسمالي. لنأخذ المنتوج الفردي بين أيدينا ونحلل المحدِّدات الشكلية التي يحتويها كسلعة، والتي تسمه بميسم سلعة. قبل الانتاج الرأسمالي، كان جزء كبير مما يُنتج لا يأخذ شكل سلع، ولا كان يُنتج لهذا الغرض. الأكثر من ذلك، أن نسبة كبيرة من المنتجات التي كانت تذهب إلى الانتاج لم تكن سلعاً، ولم تدخل في عملية الانتاج بوصفها سلعاً. إن تحويل المنتوج إلى سلع كان يجري في نقاط معزولة لا غير؛ وكان ذلك يمس المنتوج الفائض، أو قطاعات معينة (مثل السلع المصَّنعة). أما المنتوج ككل فلم يدخل في العملية كسلعة، ولا خرج من العملية بهذه الصفة[٣٠] مع ذلك فقد كانت السلع والنقود تُتَداول، في حدود معينة، وبالتالي فقد كان هناك تطوراً معيناً للتجارة: كانت تلك هي **المقدمة ونقطة الانطلاق لتكوين رأس المال** والنمط الرأسمالي للانتاج. إننا نعتبر السلعة مثل هذه المقدمة، وننطلق من السلعة كانتاج رأسمالي في أبسط أشكاله. من جهة ثانية، **فإن السلعة** هي منتوج، نتيجة للانتاج الرأسمالي. إن ما بدا باعتباره أحد مكونات هذا الانتاج، اتضح فيما بعد انه منتوج هذا الانتاج بالذات. إن السلعة لا تغدو الشكل العام للمنتوج إلاّ على أساس الانتاج الرأسمالي. وكلما تطور أكثر؛ ازداد امتصاص كل عناصر الانتاج في العملية[*]

---

(٣٠) خذ العمل الفرنسي حوالي عام ١٧٥٢ حيث كان يزعم انه قبل ذلك. كان القمح وحده يعتبر سلعة في فرنسا.

(*) بعد العنوان الموضوع للفقرتين السابقتين سجل ماركس الملحوظة: «انظر ص 444». لهذا السبب ادخلنا نص الفقرة الأخيرة هنا. فقد جرى التأكيد على ذلك في المخطوطة بعدد من الأقواس.

III: الانتاج الرأسمالي هو انتاج واعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية الخاصة

إن منتوج الانتاج الرأسمالي ليس **فقط القيمة ـ الفائضة**، بل هو أيضاً **رأس المال**.

إن رأس المال هو **ن ـ س ـ ن**، كما رأينا، أي **قيمة تنمي قيمة نفسها ذاتياً**، قيمة تنجب قيمة.

وفي المقام الأول، حتى قبل تحويل القيمة أو النقود الموظفة إلى عوامل عملية العمل (إلى وسائل إنتاج، رأسمال **ثابت من جهة**، **وقدرة ـ عمل حُوّل** إليها الرأسمال المتغير، من جهة أخرى) **فإن هذه القيمة أو هذه النقود ليست إلاّ** رأسمالاً في ذاتها، رأسمالاً **بالقوة**. وكان هذا أصدق قبل تحويلها إلى عوامل لعملية الانتاج الفعلية. وحين تجد نفسها داخل هذه العملية، وحين يجري **حقاً** دمج العمل الحي في أشكال الوجود الموضوعية لرأس المال، وحين يجري اعتصار العمل الإضافي في العملية، عندئذ وحسب نجد أن **هذا العمل** قد تحول إلى رأسمال. وعلاوة على ذلك نجد، عندئذ، أن مقادير الرأسمال بالقوة، مقادير ما كان رأسمالاً من حيث النية، ما جرى توظيفه فعلاً، قد تحول أيضاً إلى رأسمال بالفعل وبالواقع. ما الذي جرى في هذه العملية ككل؟ لقد باع العامل حق التصرف بقدرة ـ عمله مبادلاً إياها لقاء وسائل معيشة

ضرورية. وقد فعل ذلك لقاء قيمة معينة حددتها قيمة قدرة ـ عمله. وإذا ما نظرنا إليه، فما هي النتيجة؟ Simplement et Purement [ببساطة وجلاء] إعادة انتاج قدرة ـ عمله. ما الذي تخلى العامل عنه؟ النشاط الذي يحفظ القيمة، ويخلقها ويزيدها: عمله. وهكذا، إذا اغفلنا استنفاد قدرة ـ عمله، فانه يخرج من العملية كما دخلها، أي بالتحديد مجرد قدرة ـ عمل ذاتية يتوجب عليها أن تسلّم نفسها لنفس العملية من جديد ان أرادت البقاء.

على خلاف ذلك، لا يخرج الرأسمال من العملية كما دخلها فهو لا يصبح رأسمالاً حقيقياً، قيمة تنمّي نفسها ذاتياً، إلاّ في مجرى العملية. إنه يوجد الآن كرأسمال متحقق في شكل منتوج إجمالي، وبهذه الصفة، كملكية للرأسمالي، يقف الآن كقوة مستقلة في مواجهة العمل من جديد رغم انه خُلق على يد ذلك العمل نفسه. من هنا فان العملية لا تعيد انتاج الرأسمال فقط، بل المنتوج أيضاً. في السابق، كانت شروط الانتاج تواجه العامل كرأسمال بمعنى واحد فقط هو انه **وجدها** قائمة في الوجود ككائنات **مستقلة** متعارضة مع ذاته. وما يجده الآن متعارضاً معه، هو منتوج عمله هو بالذات. فما كان مقدمة بات الآن نتيجة عملية الانتاج.

إن القول بان عملية الانتاج تخلق **رأس المال** هو، بهذه الحدود، محض طريقة أخرى للقول بانها قد خلقت **قيمة ـ فائضة**.

لكن المسألة لا تتوقف هنا. فالقيمة الفائضة يعاد تحويلها إلى رأسمال إضافي؛ وتتجلى كتكوين لرأسمال جديد أو رأسمال موسَّع من هنا فإن **الرأسمال** قد خلق **رأسمالاً**؛ إنه لم يقتصر على تحقيق ذاته كرأسمال وحسب. إن **عملية التراكم** هي ذاتها سمة باطنية ملازمة لعملية الانتاج الرأسمالية إنها تستتبع **خلقاً جديداً لعمال مأجورين**، خلقاً لوسائل تحقيق وزيادة المقدار المتاح

من رأس المال. وهي تفعل ذلك أما بتوسيع سطوتها لتشمل أقساماً من السكان لم تكن خاضعة لها في السابق، مثل النساء والأطفال، أو أنها تستعبد قسماً من جماهير الشغيلة التي ازدادت من خلال النمو الطبيعي للسكان. ويتضح بجلاء، عند تفحص الأمر عن كثب، أن رأس المال نفسه **يضبط** انتاج قدرة ـ العمل هذه، انتاج جمهرة من البشر الذين يزمع أن يستغلهم بما يتفق وحاجاته هو بالذات، لذا فإن الرأسمال لا يخلق الرأسمال فحسب، بل ينتج كتلة متنامية من البشر، المادة التي يستطيع بها وحدها أن يؤدي وظيفة رأسمال إضافي. لذلك ليس فقط صحيحاً القول إن العمل ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، شروط العمل التي تقف في تضاد معه هو ذاته **في شكل رأسمال**، بل من الصحيح أيضاً القول إن رأس المال ينتج، على نطاق متزايد باستمرار، العمال المأجورين المنتجين الذين يحتاجهم. إن العمل ينتج شروط انتاجه في شكل **رأسمال**، ورأس المال ينتج العمل، أي كعمل مأجور، كوسيلة لتحقيق ذاته هو **كرأسمال**. ليس الانتاج الرأسمالي مجرد إعادة انتاج للعلاقة: إنه إعادة انتاجها على نطاق متزايد باطراد. ومثلما أن القوى المنتجة الاجتماعية للعمل تتطور بالتوافق مع النمط الرأسمالي للانتاج، كذلك فأن الثروة المتكدسة التي تواجه العامل، تنمو قدماً وتواجهه **كرأسمال، كثروة تسيطر عليه**. إن عالم الثروة يتوسع ويواجهه كعالم غريب يهيمن عليه، وبتوسع هذا العالم ينموفقره الذاتي، وحاجته وتبعيته نمواً أعظم. إن **حرماناته هو ووفرتها هي** [الثروة] صنوان متلائمان بالضبط. وهناك في الوقت عينه زيادة مقابلة في كتلة هذه الوسيلة الحية لإنتاج رأس المال: البروليتاريا الكادحة.

[493] إن **نمو رأس المال والزيادة في البروليتاريا**، يظهران، بناء على ذلك منتوجين مترابطين ـ وإنْ يكونا متضادين ـ للعملية الواحدة نفسها.

ولا يقتصر الأمر على اعادة انتاج هذه العلاقة، إذ يجري انتاجها على

نـطاق متعاظم بـاستمرار، بحيث إنها تخلق امـدادت جديـدة أبداً من العـمال، وتنتهك فروعَ انتاجٍ كانت مستقلة من ذي قبل. يضاف إلى ذلك، كما رأينـا في عرضنا لنمط الانتاج الرأسمالي الخاص، يُعاد انتاج العلاقة بأسلوب مفيد أكـثر فـأكثر لجانب أول، الرأسماليين، وضـار أكـثر فـأكـثر لجـانب ثانٍ، العـمال المأجورين.

ولو أخذنا استمرارية عملية الانتاج، فإن أجر العامـل لا يزيـد عن ذلك الجزء من المنتوج الذي ينتجه العـامل بـاستمرار، ويحـوله إلى وسـائل معيشـة، وبالتالي إلى وسائل لصيانة وزيادة قدرة ـ العمل التي تلزم الرأسمال لإنماء القيمة لأجله، أي لعملية حياتـه الخاصـة. إن صيانـة وزيادة قـدرة ـ العمل يـظهران إذن، محض إعادة انتاج وتوسيع لشروط إعـادة انتاج رأس المـال نفسه وتـراكمه (انظر اليانكي)(*)

إن هذا يدّمر آخر بقايا **الوهم** المميز بوجه خاص للعلاقة لدى معاينتها سطحياً، والقائل إنه في عملية التـداول، في السوق، يتقـابل **مـالكان للسلع**، عـلى قدم المسـاواة، وإنهما، شأن سـائـر بقيـة **مـالكي السلع**، لا يختلفـان إلا بالمحتوى المادي لسلعهما، بالقيمة ـ الاستعـمالية الخـاصة للسلع التي يـرغبان في بيعها لبعضهما البعض. أو بتعبير آخر، إن العلاقة **الأصليـة** تظل بـلا مساس، ولكنهـا لا تستمر في البقـاء إلا كانعكـاس **وهمي** للعلاقـة **الـرأسـماليـة** المختبئـة وراءها.

ثمة هنا سمتان متمايزتان: **إعادة انتاج العلاقة نفسهـا** على نـطاق متزايـد باطراد نتيجة لعملية الانتاج الرأسـمالية، والشكـل الأصلي الـذي تظهـر به أول

(*) هـ. س ـ كاري. مبادىء الاقتصاد السياسي Principles of Political Economy، الجزء الأول ص ص ٧٦ ـ ٧٨

الأمر تاريخياً، ثم تجدد نفسها باستمرار على سطح مجتمع رأسمالي متطور.

(١) **أولاً، بخصوص العملية الابتدائية** داخل ميدان التداول، **بيع وشراء قدرة ـ العمل**.

إن عملية الانتاج الرأسمالية ليست مجرد **تحويل** إلى رأسمال لتلك القيمة أو السلعة التي يضعها الرأسمالي جزئياً في السوق ويحتفظ بها جزئياً في عملية العمل. على العكس، فهذه المنتجات **المحوّلة** إلى رأسمال ليست منتجاته **هو**، بل منتجات العامل. إنه يبيع إلى العامل باستمرار جزءاً من منتوجه ـ ضروريات الحياة لقاء عمله ـ لكي يصون ويزيد قدرة ـ العمل، أي الشاري نفسه. وهو يستعير منه بالمقابل جزءاً آخر من منتوجه، الشروط الموضوعية للعمل، **كرأسمال**، كوسيلة يستطيع الرأسمال بواسطتها أن ينمي قيمته ذاتياً. وهكذا بينما ينتج العامل منتوجه **كرأسمال**، فإن الرأسمالي يعيد انتاج العامل **كعامل مأجور**، وبالتالي كبائع لعمله. إن العلاقة بين البشر الذين يقتصرون على بيع سلعهم هي انهم يبادلون **عملهم الخاص** المتشيء **في قيم ـ استعمالية** مختلفة. وعلى أية حال، فان بيع وشراء قدرة ـ العمل، كنتيجة دائمة لعملية الانتاج الرأسمالية، يتضمنان أن العامل يجب أن **يعيد شراء** جزء من منتوجه الخاص بالذات، باستمرار، مقابل عمله الحي. وهذا **يبدد** الوهم باننا معنيون هنا فقط **بعلاقات بين مالكي سلع**. إن هذا البيع والشراء الدائمين لـ قدرة ـ العمل والدخول الدائم للسلعة، التي انتجها العامل نفسه، **كشار** لقدرة ـ عمله وكرأسمال ثابت، تظهر بوصفها مجرد **أشكال تتوسط** استعباده على يد رأس المال. إن العمل الحي لا يزيد عن وسيلة لصيانة وزيادة العمل **الموضوعي** وجعل هذا الأخير مستقلاً عنه. إن هذا الشكل من التوسط ملازم باطنياً لهذا النمط من الانتاج. إنه يخلّد العلاقة بين الرأسمال كشار والعامل كبائع للعمل. إنه شكل لا يمكن تمييزه إلّا في الشكل عن الأشكال الأخرى

الأكثر مباشرة لاستعباد العمل **وامتلاكه** كما يخلدها مالكو وسائل الانتاج. فمن خلال توسط هذا البيع والشراء، نجده **يموّه** الصفقة الفعلية، والتبعية الأبدية المتجددة باستمرار، بتصويرها على انها لا تزيد عن علاقة مالية. ولا يقتصر الأمر على اعادة انتاج شروط هذه **المتاجرة** باستمرار، بل إن الموضوع الذي يجب أن يبيعه الأول، ويستخدمه الثاني لكي يشتري، **هما** ذاتها نتيجة ناشئة عن العملية. إن التجديد الدائم لعلاقة **البيع والشراء** تنحصر في أن تضمن تخليد علاقة التبعية الخاصة، وان تسبغ عليها **وهماً** مضللاً يُظهرها بهيئة صفقة، عقدٍ بين **مالكَيْ للسلع**، حرَّين متساويين. إن هذه العلاقة **الابتدائية** ذاتها تظهر الآن كخاصية متممة لسيطرة العمل المتشيء على العمل الحي الذي ينخلق في الانتاج الرأسمالي.

يترتب على ذلك أن وجهتي النظر واسعتي الانتشار خاطئتان:

هناك أولاً اولئك الذين يعتبرون العمل المأجور، بيع العمل إلى الرأسمالي وبالتالي **شكل الأجور**، هو شيء لا يميز الانتاج الرأسمالي، إلا **سطحياً**. وهو، على أية حال، واحد من الأشكال التوسطية **الأساسية** لعلاقات الانتاج الرأسمالية، شكل تعيد هذه العلاقات نفسها انتاجه باستمرار.

ثانياً، هناك أولئك الذين يُعدّون هذه العلاقة السطحية، هذه **الشكلية الأساسية**، هذا **التجلي الخادع** للعلاقات الرأسمالية باعتباره **ماهيتها** الحقيقية. ولذلك فانهم يتخيلون أن باستطاعتهم اعطاء تقدير حقيقي عن تلك العلاقات بتصنيف كل من العمال والرأسماليين **كمالكي سلع**. وهم بذلك يقفزون فوق الطبيعة الأساسية للعلاقة، مزيلين differentia Specifica [خاصيتها المميزة].

(٢) لكي توطد العلاقات الرأسمالية نفسها أصلاً، يُفترض سلفاً انه قد تم بلوغ مستوى تاريخي معين من الإنتاج الاجتماعي ولا بد، حتى في إطار

نمط انتاج قديم، من أن تتطور حاجات معينة ووسائل اتصال وانتاج معينة تتجاوز علاقات الانتاج القديمة وتجبرها على الدخول في القالب الرأسمالي. ولكنها تحتاج، في غضون ذلك، إلى أن تتطور حتى تبلغ النقطة التي تسمح بخضوع العمل شكلياً إلى رأس المال. وعلى أساس هذا التغير، تطرأ تغيرات خاصة على نمط الانتاج، فتخلق قوى انتاج جديدة، وهذه بدورها تؤثر على نمط الإنتاج بحيث تبرز الشروط الحقيقية الجديدة إلى الوجود. وهكذا تتحقق ثورة اقتصادية كاملة. إنها تخلق، من جهة، الشروط الحقيقية لهيمنة الرأسمال على العمل، محسّنةً العملية ومزودةً إياها باطار مناسب. وتخلق هذه الثورة، من جهة أخرى، بتطويرها شروط إنتاج واتصال وقوى منتجة للعمل متناحرة مع العمال المنخرطين فيها، تخلق المقدمات الحقيقية لنمط إنتاج جديد، نمط يلغي الشكل المتناقض للرأسمالية وهي بذلك تخلق القاعدة المادية لعملية اجتماعية جديدة المظهر، وتخلق بالتالي تشكيلة اجتماعية جديدة.

إن وجهة النظر المعروضة هنا تفترق بحدّة عن وجهة النظر السائدة بين الاقتصاديين البرجوازيين حبيسي طرق التفكير الرأسمالية. إن أمثال هؤلاء المفكرين يدركون حقاً كيف يجري الانتاج **داخل** العلاقات الرأسمالية لكنهم لا يفهمون كيف يجري انتاج هذه **العلاقات** نفسها، سوية مع انتاج الشروط المادية لانحلالها وعليه، فهم لا يرون أن **تبريرها التاريخي كشكل ضروري** للتطور الاقتصادي ولانتاج الثروة الاجتماعية قد يتقوض. وعلى خلافهم، فقد رأينا، كيف يقوم الرأسمال بالانتاج وكيف يتم انتاجه هو ذاته، ورأيناه أيضاً كيف ينبثق من عملية الانتاج كشيء مختلف جوهرياً عما كان عليه عند دخوله إياها فمن جهة، هو يحول نمط الانتاج الموجود؛ ومن جهة ثانية، فإن هذا التغير في نمط الانتاج، المرحلة الخاصة التي تم بلوغها في مجرى ارتقاء القوى المادية للانتاج، هو ذاته القاعدة والشرط المسبق ـ المقدمة لنشوئه هو بالذات.

ليست الشروط الموضوعية لعملية الانتاج هي وحدها ما يظهر كأنه نتيجة لهذه العملية. فالشيء نفسه يصح أيضاً على طابعها **الاجتماعي الخاص**. فالعلاقات الاجتماعية وبالتالي الوضع الاجتماعي للذوات المنفذة للانتاج في علاقتها ببعضهما البعض، أي **علاقات الانتاج**، هي الأخرى يتم انتاجها: فهي أيضاً النتيجة المتجددة باستمرار لهذه العملية(*)

(*) عند هذا الحد ينقطع نص المخطوطة. ما يعقب ذلك الآن هو شذرات متفرقة كان يراد تنقيحها ودمجها كما هو واضح، من النص الراهن، ونحن نطبعها بتسلسل اعتباطي ناجم عن اتباع الترقيم الذي وضعه ماركس، والذي يتضمن فراغات ذات حجم كبير. العناوين المدرجة في أقواس مربعة اضافها المحرر الحالي [للطبعة الإنجليزية].

بيع قدرة ـ العمل والنقابات

[241] [سيطرة مؤقتة على] قدرة ـ عمله. وحين يبدأ عمله فعلياً، يكون هذا العمل قد كفّ سلفاً عن أن يخص العامل ونتيجة لذلك لم يعد بالوسع، أن يبيعه.

ونتيجة للطبيعة الغريبة لهذه السلعة الخاصة، أي بالتحديد قدرة ـ العمل، فإن السلعة المباعة تنتقل إلى يدي الشاري(*) كقيمة ـ استعمالية بعد ابرام العقد بين الشاري والبائع. وإن قيمتها ـ التبادلية، شأن قيمة أية سلعة أخرى، تتحدد قبل أن تمضي إلى التداول، ما دامت تُباع كمقدرة، كقوة، وما دام مقدار معين من وقت العمل قد لزم لإنتاج هذه المقدرة، هذه القوة. إن القيمة ـ التبادلية لهذه السلعة توجد، إذن، قبل بيعها، في حين أن قيمتها ـ الاستعمالية تقوم في التجلي اللاحق لقدرتها. نقصد القول إن التخلي [alienation, Veräußerung] عن هذه القدرة وتجليها الفعلي، أي وجودها كقيمة ـ استعمالية، لا يتطابقان من حيث الزمن، وهذا يماثل حال منزل بيع ليَ استخدامه لمدة شهر. ففي مثل هذه الحالة لا تنتقل القيمة ـ الاستعمالية إليّ إلا

(*) في المخطوطة: «البائع».

بعد أن أكون قد سكنتَ فيه مدة شهر وبالطريقة نفسها، لا تنتقل القيمة ـ الاستعمالية لـ قدرة ـ العمل إلاّ بعد أن أكون قد استهلكتها؛ أي بعد أن أكون قد جعلتها تعمل لأجلي. وعلى أية حال حيثما لا يتوافق التخلي الشكلي عن السلعة من خلال البيع توافقاً زمنياً مع الانتقال الحقيقي لقيمتها ـ الاستعمالية إلى الشاري، فإن نقود الشاري تؤدي، كما رأينا في المثال الأول، وظيفة **وسيلة دفع**. إن قدرة ـ العمل تُباع لمدة يوم، أسبوع، إلخ، ولكن لا **يُدفع لها** إلاّ بعد أن تُستهلك ليوم أو لأسبوع، إلخ وفي جميع البلدان التي تكون فيها العلاقات الرأسمالية في مجرى عملية تطور، لا **يُدفع** لقدرة ـ العمل إلاّ بعد استهلاكها وكقاعدة، فإن العامل **يسلّف** الرأسمالي سلعته. إنه يسمح للشاري باستهلاكها، إنه يقدم له **قرضاً**، قبل أن يتلقى قيمتها ـ التبادلية بالمقابل. وفي أوقات الأزمة، بل حتى في حالة إفلاسات فردية، يمكننا أن نرى، بسبب الطبيعة الخاصة للقيمة ـ الاستعمالية المُباعة، ان فكرة أن العامل يقرض الرأسمالي باستمرار ليست وهماً فارغاً[٣١] (*)

(*) الفقرة أعلاه ادرجها ماركس في نص (رأس المال) ـ المجلد الأول ـ الفصل المعنون: بيع وشراء قوة العمل، هي والهامش رقم (٣١) [الفقرة ادرجت بعد اجراء تعديلات أسلوبية واضافات ـ م].

(٣١) [«العامل يقرض جهده»] (شتورخ، دراسة في الاقتصاد السياسي Cours d'économie Politique طبعة سانت بطرسبرغ، ١٨١٥، المجلد الثاني ص ٣٦). لكن شتورخ يضيف بمكر «إنه لا يغامر بشيء» سوى «أن يفقد أجوره». فالعامل لا يقدم أي شيء مادي» (نفسه ص ٣٧).

«كل عمل انما يُدفع أجره بعد أن يكون قد انتهى» (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، ١٨٢١ ص ١٠٤).

An Inquiry into Those Principles, Respecting The Nature of Demand

إن العواقب العملية الأخرى التي تنشأ عن نمط الدفع هذا، المتأصل، بالمناسبة، في

وعلى أية حال، سواء استُخدمت النقود كوسيلة شراء أم كوسيلة دفع، فذلك أمر لا أهمية له بالنسبة إلى طبيعة التبادل السلعي نفسه. إن سعر قدرة ـ العمل يُثبّت تعاقدياً عند الشراء، رغم انه لا يتحقق إلاّ فيما بعد. كما لا يؤثر شكل الدفع هذا على حقيقة أن السعر يتعلق **بقيمة قدرة ـ العمل** ولا صلة له لا بـ **قيمة المنتوج** ولا بـ **قيمة العمل** الذي لا يؤلف، بحد ذاته، سلعة على الاطلاق.

طبيعة العلاقة، لا يمكن أن يستوقفنا هنا. مع ذلك فإن مثالاً واحداً قد يأتي في محله. في لندن طائفتان من الخبازين، طائفة «السعر الكامل» التي تبيع الخبز **بسعره التام**، وطائفة **السعر الأدنى**، التي تبيعه **دون ذلك**. إن الصنف الأخير يضم أكثر من ثلاثة أرباع العدد الكلي للخبازين (تقرير هـ. س. تريمنهير، مفوض التحقيق في «شكاوى الخبازين المياومين، إلخ، لندن ١٨٦٢ ص ٣٢). إن الخبازين بـ «السعر الأدنى» يقومون، دون استثناء تقريباً، ببيع خبز مغشوش بالشبّ والصابون، والكلس، والجص، ومسحوق حجر دربيشاير، إلخ (انظر «الكتاب الأزرق» المشار إليه أعلاه، وانظر أيضاً «تقرير لجنة ١٨٥٥ حول غش الخبز» ومؤلف الدكتور س. هاسال «كشف حالات غش الخبز» الطبعة الثانية، لندن ١٨٦١) وقد صرح السير جون غوردن أمام لجنة ١٨٥٥ قائلاً إنه بسبب ضروب الغش هذه «لم يعد الرجل الفقير الذي كان يقتات على باونين من الخبز يومياً، يحصل الآن على ربع العناصر الغذائية تلك» هذا إنْ لم نذكر شيئاً عن «الآثار المدمرة لذلك على الصحة» ويفسر تيرمنهير (المرجع نفسه ص ٤٨) السبب الذي يدفع «قسماً كبيراً من الطبقة العاملة» للقبول بالشب ومسحوق الحجر، إلخ، رغم معرفتهم بهذا الغش: ويقول إن الأمر بالنسبة إليهم هو «إن من الضروري أن يأخذوا من الخباز، أو دكان بائع المفرق نوع الخبز الذي يشاء هؤلاء بيعه». وبما أن العمال لا يتقاضون أجورهم إلا في نهاية الأسبوع، فإنهم لا يستطيعون «دفع ثمن الخبز الذي تستهلكه أسرهم خلال الأسبوع إلا في نهاية الأسبوع». ويضيف تيرمنهير، بناء على افادة شهود عيان، «من المفضوح أن الخبز **المؤلف من هذا الخليط**، يصنع خصيصاً للبيع على هذا النحو».

إن **القيمة ـ التبادلية** لـ قدرة ـ العمل تُدفع، كما بيّنا، حين يكون السعر المدفوع هو سعر وسائل المعيشة التي تُعتبر، حسب الأعراف، ضرورية، في حالة معينة من المجتمع، لتمكين العامل من ممارسة قدرة ـ عمله بالدرجة الضرورية من القوة والصحة والحيوية، إلخ، ولتخليد نفسه بانجاب من يعوض عنه[٣٢]

---

(٣٢) يحدد بيتي قيمة أجر العمل اليومي بانه قيمة «الطعام اليومي» الكافي للعامل «من أجل أن يعيش، ويتناسل» (التشريح السياسي لإيرلندا Political Anatomy of Ireland لندن، ١٦٧٢، طبعة ١٦٩٠، ص ٦٤ اقتبست من دورو دو لامال). «إن سعر العمل يتألف دوماً من سعر الضروريات» إن العامل لا يتلقى الأجر المطابق «حيثما يكون سعر الضروريات بمستوى يجعل أجور العامل عاجزة، بما يتناسب مع وضعه ومرتبته المتدنية، كإنسان عامل، عن أن تعيل أسرة كالتي تكون لكثرة من أمثاله». جاكوب فاندرلنت: النقد يجيب عن كل الأشياء. Money Answers All Things لندن ١٧٣٤، ص ١٥).

«إن العامل البسيط، الذي ليس له سوى ذراعيه وجهوده، لا يملك سوى ما يتدبر أن يبيع عمله لقاءه. لأن كل نوع من العمل **ينبغي أن يؤدي، وهو يؤدي في الواقع**، إلى أن ما يتقاضاه ينحصر في مبلغ ضروري لأجل وسائل معيشته» (تورغو، تأملات حول نشوء وتوزيع الثروات Reflexions sur la formation et la distribution des Richesses (١٧٦٦) المؤلفات الكاملة، المجلد I، ص ١٠، طبعة دير، باريس، ١٨٢٤) [المقتبس بالفرنسية ـ م].

«إن سعر ضروريات الحياة هي، في الواقع، كلفة انتاج العمل» (مالتوس، بحث في الريع Inquiry into etc. Rent، لندن ١٨١٥، ص ٤٨، الحاشية) «ثمة استنتاج نستخلصه من مراجعة لمقارنة سعر القمح بأجور العمل منذ عهد ادوارد الثالث، هو انه خلال مسار دام قرابة ٥٠٠ سنة، كانت مداخيل عمل اليوم في هذه البلاد، في كثير من الأحيان، على الأرجح، أدنى مما يفوق بيك من القمح (=$\frac{1}{4}$ بوشل)، ويمكن اعتبار بيك Peck القمح كشيء مثل نقطة وسطى، أو نقطة أعلى من الوسط، تتذبذب حولها الأجور=

يتميز الإنسان عن سائر الحيوانات بالطبيعة المرنة، اللامحدودة، لحاجاته. ولكن من الصحيح أيضاً أنه ما من حيوان مثله قادر على حدّ حاجاتـه إلى نفس هذه الدرجة التي لا تصدق، وعلى خفض شروط حياته إلى الحد الأدنى المطلق. وبكلمة، ليس هناك من حيوان يملك موهبـة مماثلة في أن «يؤرلنـد»(*) Irishing نفسه. إن مثل هذا الاختزال إلى **الحـد الأدنى الجسدي** العـاري ليس مطروحـاً [25] عندما نقوم ببحث **قيمة** قـدرة ـ العمل. ومـا يصح عـلى كل سلعـة يصح عـلى قدرة ـ العمل، وهو أن سعرهـا يمكن أن يرتفـع **فوق** قيمتهـا أو يهبط **دون هذه** القيمة، أي أن قيمتها يمكن أن تنحرف في كلا الاتجـاهين، عن السعـر، الذي لا يزيد عن كـونه التعبـير النقدي عن قيمتهـا. إن مستوى ضروريـات الحياة، التي تؤلف قيمتُهـا الكليـة قيمـةَ قـدرة ـ العمـل، يمكن نفسـه أن يـرتفـع أو ينخفض. إن تحليل هذه المتغيرات، على أيـة حال، لا ينتمي إلى هـذا الموضـع بل إلى نظرية الأجور(٣٣) وسيغدو جلياً، في مجـرى هذه الأبحـاث، انه أمـر لا

القمحية للعمل، المتباينة تبعاً للطلب والعرض» (مـالتوس، مبـادىء الاقتصاد السيـاسي Principles of Political Economy الطبعة الثانية لندن ١٨٣٦، ص ٢٥٤).

«إن السعر الطبيعي لأي صنف. يساوي ما بُذل على انتاجه. إن سعـره (أي العمـل) الطبيعي يتـألف من تلك الكمية من ضروريـات ومتع الحيـاة، التي تنبع من طبيعة المناخ وعادات البلاد، والضرورية لإعالة العامـل وتمكينه من انشاء أسرة من شأنها أن تحفظ، **في السوق**، عرضـاً من العمل لا يتنـاقص. إن السعر الـطبيعي للعمل. رغم أنه يتباين بتباين المناخات، وتباين مراحل التـطور الوطني، يمكن في أي زمـان ومكان معينين، أن يُعتبر ثابتاً تقريباً (ر. تورنس، بحث في تجارة القمح الخارجيـة An Essay on External Corn Trade لندن، ١٨١٥، ص ص ٥٥ ـ ٦٥ واماكن أخرى.)

(*) أي يجعل من نفسه ايرلندياً، قياساً لوضع العامل الإيرلنـدي، ونزف السكـان الذي شهـدته أيرلندا، والذي يتضح في الصفحات القادمـة. [م].

(٣٣) «عندما يؤلف القمح جزءاً من معيشة العامل، فان إزديـاد سعره الـطبيعي يقود بـالضرورة=

أهمية له البتة بالنسبة إلى تحليل رأس المال أن نفترض مستوى حاجات العامل عالياً أو واطئاً فنقطة الانطلاق، في الممارسة، كما في النظرية، هي **قيمة قدرة ـ العمل** منظوراً إليها **ككمية معينة**.

وهكذا، على سبيل المثال، **فإن** مالك النقد الذي يرغب في تحويل نقوده إلى رأسمال، وليكنْ ذلك إلى رأسمال صناعي لمحلج قطن، سوف يستقصي قبل كل شيء عن متوسط الأجور المدفوعة في الجوار حيث يعتزم إقامة مصنعه. إنه يعرف تمام المعرفة أن الأجور، شأن القطن، ، تنحرف باستمرار عن ذلك المتوسط، لكنه يعرف أيضاً أن هذه التغيرات تلغي بعضها بعضاً ولهذا السبب تدخل الأجور في حساباته كـ **قيمة معينة**. من جهة ثانية، **تؤلف قيمة قدرة ـ العمل** الأساس الواعي، الصريح **للنقابات العمالية**، التي قلما يمكن المغالاة في تقدير اهميتها بالنسبة إلى الطبقة العاملة الإنجليزية. لا تهدف **النقابات** إلى أقل من منع **خفض الأجور** دون المستوى القائم تقليدياً في مختلف فروع الصناعة. نقصد القول، إنها ترغب في منع **سعر** قدرة ـ العمل من الهبوط دون **قيمتها**. وهي مدركة، بالطبع، انه إذا ما حصل تغير في تناسب العرض والطلب، **فإن** ذلك سيفضي إلى إحداث تغيير في سعر السوق. لكن هذا التغير هو، من جهة

إلى رفع السعر الطبيعي للعمل، أو بتعبير آخر، عندما يتطلب الأمر كمية أكبر من العمل لتوفير العيش، فإن كمية أكبر من العمل، أو من منتوج العمل، ينبغي أن تبقى مع العامل، كأجور له. ولكن بما أن كمية أكبر من عمله أو (وهذا يضارع الشيء نفسه) من منتوج عمله، تصبح ضرورية لمعيشة العامل المانيفاكتوري، وانه يستهلكها في أثناء الاشتغال، فإن كمية أقل من منتجات العمل سوف تبقى لرب العمل» (ر. تورنس، بحث في تجارة القمح الخارجية، ١٨١٥، ص ص ٣٢٥، ٣٢٦). [أشر ماركس هذه الفقرة كهامش للصفحة 244 المفقودة، وقد أدرجنا الفقرة في هذا الموضع، حيث تبدو ملائمة].

أولى، شيء مختلف تماماً عن الادعاء الأحادي من جانب الشاري، أي الرأسمالي في هذه الحالة، بان مثل هذا التغير قد حصل. وهناك، من جهة أخرى، «تمايز كبير بين مستوى الأجور الذي يحدده العرض والطلب، أي المستوى المتولد عن الفعل العادل للتبادل الذي يقوم حين **يتفاوض** الشاري والبائع على **قدم المساواة**، وبين مستوى الأجور الذي يجب على البائع، العامل، أن يتحمله عندما يتفاوض الرأسمالي مع كل عامل منفرداً، ويفرض تخفيضاً باستغلال الحاجة الطارئة لعمال أفراد (وهي تقوم بصورة مستقلة عن العلاقات العامة للعرض والطلب). إن العمال **يتوحدون** بغية الحصول على نوع من **المساواة** مع الرأسمالي في **تعاقدهم بخصوص بيع عملهم**. هذا هو **المبدأ العقلي (الأساس المنطقي) لنقابات العمال**»[٣٤] إن ما تهدف إليه هو «أن العوز المباشر، الطارىء، لعامل ما، ينبغي ألا يرغمه على أن يرتضي بأجر أصغر مما ثبته العرض والطلب **سلفاً** في فرع معين من العمل»[٣٥] فيخفض بذلك **قيمة** قدرة ـ العمل في رقعة معينة دون مستواها المعتاد. إن **قيمة** قدرة ـ العمل إنما «يعتبرها العمال أنفسهم أجور **الحد الأدنى** بينما يعتبرها الرأسماليون **السعر النظامي لأجور** سائر العمال في المهنة نفسها»[٣٦] لهذا السبب لا تسمح النقابات لإعضائها، اطلاقاً أن يعملوا لقاء **ما يقل** عن هذا الحد الأدنى[٣٧]

---

(٣٤) ت. ج. دانغ (سكرتير جمعية لندن المتحدة لمجلدي الكتب) النقابات والاضرابات فلسفتها وغرضها Trades Unions and Strikes: Their Philosophy and Intention لندن ١٨٦٠، ص ص ٦ و٧

(٣٥) نفسه ص ٧

(٣٦) نفسه ص ١٧

(٣٧) من الجلّي أن الرأسماليين سوف يشجبون هذا «**السعر النظامي للعمل**» باعتباره اعتداء على الحرية الشخصية للعامل، وعقبة تمنع الرأسماليين من أن يسيروا على هدي نداءات قلوبهم=

إنها شركات تأمين شكلها العمال انفسهم. وهناك مثال قد يفسر غرض هذه الاتحادات التي يشكلها العمال لحماية قيمة قدرة ـ عملهم. ففي جميع فروع الصناعة في لندن هناك ما يسمى «Sweaters» [المعرِّقين]. إن المعرِّق هو شخص يتعهد بتقديم كمية معينة من العمل باسعار اعتيادية إلى رب عمل ما،

ويكافئوا الموهبة المتميزة بأجر متميز. إن كتاب السيد دانينغ، الذي استشهدنا به تواً، لا يصيب المرمى فحسب، بل يعالج الموضوع أيضاً بمسحة من السخرية، ويرد بشكل قاطع قائلاً إن النقابات يسعدها أن تسمح للرأسمالي بان «يدفع للمهارة المتفوقة أو المقدرة المتفوقة على العمل، أجوراً عالية قدر ما يشتهي» ولكنها تمنعه من أن يخفض $\frac{99}{100}$ من جمهرة الأجور، أي أجور «الناس العاديين»، العامل الوسطي في كل صناعة، دون «أجور الحد الأدنى». ذلك يعني أن النقابات سوف تمنعه من خفض القيمة الاعتيادية لـ قدرة ـ العمل المتوسطة. وبالطبع. فإن من بداهة الأمور أن اتحادات العمال ضد استبداد الرأسمال تتعرض للشجب من أحد كتّاب صحيفة ادنبره ريفيو (بخصوص اتحادات النقابات، ١٨٦٠)(*) بوصفها عبودية يخضع لها هؤلاء الإنجليز المولودون أحراراً، من حراء وهم مبهم. في الحروب يفضل المرء دوماً أن يرفض عدوه الخضوع إلى استبداد الانضباط. إن الكاتب الساخط إخلاقياً يميط اللثام عن وقائع أكثر شناعة. إن النقابات مدنسة للحرمات لانها تعتدي على قوانين التجارة الحرة! Quelle horreur [يا للهول]!

ويرد السيد دانينغ inter alia: «لن يكون الأمر مبارزة حرة إذا كان ذراع أحد الطرفين معوقاً أو مقيداً، في حين أن للطرف الآخر حرية استخدام ذراعيه كليهما. إن رب العمل يرغب في التعامل مع رجاله كلاً على انفراد، بحيث يمكن له، متى شاء، أن يعطي «المعرّقين» سعراً لعملهم، بينما ذراعهم اليمنى، بوصفهم مساومين، مقيدة في اثناء البيع باغلال الضروريات التي يحتاجونها هذا ما يسميه تجارة حرة، لكن الحرية باسرها في معسكره. سمّوا ذلك تجارة، إن شئتم، لكنها ليست تبادلاً حراً.» (المرجع نفسه ص ٤٧).

(*) المقصود مقال بعنوان «التنظيم السري للنقابات» الذي نشرته صحيفة ادنبره ريفيو في عددها المرقم ٢٢٤ (اكتوبر ١٨٥٩).]

ولكنه يستأجر آخرين لإدائه بسعر أدنى. والفارق، الذي يؤلف ربحه، يُعتصر من عرق العمال الذين يقومون باداء العمل فعلياً[٣٨]، ولا يمثل هذا شيئاً سوى الفارق بين قيمة قدرة ـ العمل التي يدفعها رب العمل الأول، والسعر الذي يعادل ما يقل عن قيمة قدرة ـ العمل تلك، والذي يدفعه المعرّق إلى العمال الفعليين.

وبالمناسبة، فإن من المميزات البارزة. (*)

* * *

إن شكل الأجور بالقطعة يُستخدم على سبيل المثال في صناعات الخزف *[259]* الإنجليزية لزج متمرنين فتيان (في سن الثالثة عشرة) بسعر أدنى بحيث يجهدون انفسهم بعمل مفرط لما «فيه منفعة عظمى لسادتهم» وذلك خلال فترة نموهم

---

(٣٨) المرجع نفسه ص ٦

(٣٩) «تشكلت في لندن جمعية خيرية لغرض التعاقد على تسليم ملابس عسكرية باسعار مماثلة لتلك التي تدفعها الحكومة إلى المتعهدين في الوقت الحاضر، بينما تدفع للخياطات المتضورات جوعاً ٣٠ في المائة علاوة إضافية فوق أجورهن الحالية. وتتحقق هذه النتيجة بإزالة «الوسيط» الذي تذهب ارباحه إلى المادة البشرية التي حرمهن منها حتى الآن. ومع جميع المنافع التي يمكن للجمعية أن تقدمها، فإن الخياطة لا تستطيع أن تكسب أكثر من شلن واحد لقاء عشر ساعات من العمل المتواصل في خياطة القمصان العسكرية، وبالتحديد بمعدل قميصين في اليوم، ولا تكسب بالنسبة لإصناف أخرى من الملابس أكثر من شلن واحد و٦ بنسات يومياً، لقاء يوم مؤلف من ١٢ ساعة عمل. إن أجورهن في الوقت الحاضر تتراوح بين ٥ بنسات إلى ٨ بنسات لقاء ١٠ ساعات عمل، إلخ» (صحيفة تايمس، ١٣ آذار ـ مارس ـ ١٨٦٠).

(*) عند هذا الحد من المخطوطة تنقطع الصفحة ٢٥.

الجسدي بالذات. ويُقدَّم ذلك رسمياً كواحد من أسباب انحطاط السكان في مصانع الخزف.

إن رفع الأجر الإجمالي (الأجر الأسبوعي مثلاً) غالباً ما يحصل في فروع الصناعة التي دخلها نظام العمل بالقطعة حديثاً ولكن حالما يصل الأجر معدلاً معيناً، فان الارتفاع الذي جاء بفعل تزايد شدة العمل، يصبح هو ذاته سبباً يدفع أرباب العمل إلى خفض الأجور، ما داموا يعتبرونها أفضل مما ينبغي بالنسبة إلى العامل. ويصبح لزاماً شجب العمل بالقطعة مباشرة كوسيلة لخفض الأجور[٤١]

وينبغي أن نوضح بشكل تام أن **الطريقة** التي تُدفع بها الأجور لا تؤثر

---

(٤٠) «يستخدم الصناعي الكثير من الفتيان كمتمرنين في سن مبكرة، ١٣ أو ١٤ عاماً، في صنع أدوات المائدة، والأواني الخزفية خلال العامين الأولين يدفع لهم أجراً أسبوعياً يتراوح بين شلنين و٣ شلنات و٦ بنسات. بعد ذلك يأخذون بالعمل حسب **نظام الأجر بالقطعة** كاسبين أجور عمال مياومين. وكما يقول لونج فان: «**ممارسة استخدام عدد كبير من المتمرنين، واخذهم بعمر ١٣ أو ١٤ سنة، ممارسة شائعة لدى فئة معينة من المصانع، وهي ليست فقط ممارسة ضارة بمصالح المهنة، بل لعلها سبب كبير آخر يُعزى إليه سوء البنية الجسدية للخزافين**. إن هذا النظام، **كبير النفع لرب العمل**، الذي يتطلب كمية السلع أكثر من نوعيتها، يميل مباشرة إلى تشجيع الخزاف الشاب على أن **يجهد نفسه كثيراً بالعمل المفرط** خلال السنوات الأربع أو الخمس التي يستخدم فيها على أساس نظام العمل بالقطعة، ولكن بأجر متدن» إن عواقب العمل المفرط عند الأفران الساخنة وفي سن جد مبكرة أمر متوقع تماماً». (لجنة مراقبة استخدام الاطفال، التقرير الأول، لندن، ١٨٦٣، ص ١٣).

(٤١) «حقاً، إن الاعتراض الرئيس، في مختلف المهن، على **العمل بالقطعة**، هو الشكوى من أن **رب العمل**، حين يجد أن العمال يكسبون أجوراً جيدة، **يرغب في خفض سعر العمل، وكثيراً ما يستخدم هذا الاجراء كوسيلة لخفض الأجور**». (دانغ، المرجع نفسه ص ٢٢).

على الوضع أدنى تأثير، رغم أن أسلوباً في الدفع قد يناسب تطور عملية الانتاج الرأسمالية أكثر من أسلوب آخر، وبوسعنا الإشارة هنا، بشكل عابر، إلى أن الطبيعة التكنيكية للعملية قد لا تسمح أحياناً إلا باسلوب واحد للدفع، فإما هذا أو ذاك.

ومن الواضح أن التغيرات **الفردية** في الأجور، التي يكون لها في نظام الأجور بالقطعة نطاقاً أعظم مما في نظام الأجور الزمنية، انما هي انحرافات عن مستوى الأجور عموماً. وعلى أية حال، فإن الأجور بالقطعة، تنزع إلى خفض المستوى العام، ما لم توقفها ظروف أخرى(*)

إن الأجور باعتبارها **السعر الإجمالي** لمتوسط العمل اليومي تناقض مفهوم القيمة. فكل سعر ينبغي أن يكون قابلاً لأن يُردَّ إلى قيمة، طالما أن السعر هو في ذاته ليس سوى التعبير النقدي عن القيمة، وواقع أن الأسعار الفعلية قد تكون أعلى أو أدنى من السعر المطابق لقيمتها لا يغير حقيقة انها تعبير كمي غير متطابق عن قيمة السلعة ـ حتى لو كانت هذه الأسعار، في الوضع المفترض، أكبر أو أصغر من القيمة كمياً. ولكن الافتقار إلى التطابق هنا، في **سعر العمل**، إنما هو **نوعي**.

[260] بما أن قيمة السلعة تساوي العمل الضروري الذي تحتويه، فان قيمة عمل يوم ـ عمل يوم يجريَ في ظل شروط انتاج مناسبة وبمقياس اجتماعي **اعتيادي** وسطي من الشدة والمهارة ـ ستكون مساوية لما تحتويه من عمل يوم، وهذا هراء لا يقدّم أي تحديد. إن **قيمة العمل** ـ أي سعر العمل (نوعياً) مجرداً من تعبيره النقدي ـ إذن هو تعبير لا عقلاني، بل هو في الواقع لا أكثر من شكل

(*) هذه الفقرة مشطوب عليها في المخطوطة.

مقنّع ومقلوب للتعبير عن **قيمة قدرة ـ العمل**. (إن **السعر**، الـذي لا يمكن ردّه إلى قيمة، سواء مباشرة أو من خلال سلسلة من التوسطات، لا يعبر سوى عن تبادل عرضي لشيء ما لقاء نقود.، وعلى هذا النحو، فان أصنافاً ليست هي في ذاتها سلعاً، وهي تقع، بهذا المعنى، [**خـارج نطاق التجـارة بين البشر**] extra commercium hominum يمكن أن تتحول إلى سلع عن طريق مبـادلتها لقـاء النقود. من هنا الصلة بين الرشوة والفساد، والعـلاقة النقـدية. وبمـا أن النقود هي المظهر المتحول للسلعة، فإنها لا تشي بما كان قد حُـوِّل إليها: أهـو ضمير أم بكارة أم سماد حصان).

ولكن الشكـل الآخـر المبـاشر لـلأجـور، وهـو لا يقــل في شيء عن لا عقـلانية الأجـور الزمنيـة، يتمثل في الأجـور بالقـطعة، التي يفـترض انها تعبير مباشر عن علاقة قيمية. لنفرض، مثلاً، أن ساعة عمل، وتساوي ٦ بنسـات، متشيئة، مثلاً، في قـطعة من سلعـة معينة (نـترك جانبـاً ما تحتـويه من رأسـمال ثابت). إن العامل يتلقى ٣ بنسات، لأنه بخلاف ذلك فان **قيمـة هذه القـطعة** لا تتحدد، **إزاء العامل**، بما تحتـويه من **قيمـة** مقاسـة بوقت العمـل المستهلك. وعليه، في الواقع، فان الأجـر بالقـطعة لا يعـبر **مباشرة** عن أيـة علاقـة قيمية. والمسـألة، إذن، هي ليست أن نقيس قيمـة القطعـة بمقدار وقت العمـل الذي تحتويه. على العكس، فان وقت العمل الضروري الذي أداه العـامل ينبغي أن يُقاس بواسطة القطعة. إن **الأجر الـذي يتلقاه العـامل**، إذن، هـو **أجر زمني**، نظراً لأن القطعة ليس لها من مهمة سوى أن تقيس الـزمن الذي تلقى العـامل أجره لقاءه، وان تتصرف كضامن يكفل الا يستخدم العامل سوى **وقت العمل الضروري**، أي أن يكـون قد عمـل بالشـدة المـطلوبـة، وان عمله (كـ قيمـة ـ استعمالية) يتمتع بالنوعية المناسبة. إن **الأجـور بالقـطعة**، إذن، ليسـت سوى **شكـل خاص** من الأجـور الزمنيـة، التي لا تزيـد، بدورهـا، عن شكل مقنّـع

لـ **قيمة قدرة ـ العمل**، أو بتعبير بديل **سعر قدرة ـ العمل** الذي يتطابق كمياً مع القيمة أو ينحرف عنها وإذا كان صحيحاً أن الأجور بالقطعة تميل إلى أن تترك للعامل الفرد مجالاً رحباً للارتفاع بهذا القدر أو ذاك فوق المستوى العام، فان من الصحيح أيضاً انها تخفض أجور العمال الآخرين دون ذلك المستوى، وان ذلك المستوى نفسه يميل إلى الهبوط نتيجة المنافسة بالغة الشدة التي تسعرّها الأجور بالقطعة بين العمال.

عند المقارنة بين الأجور الزمنية في بلدان مختلفة (أي أجر يوم عمل ذي طول معين) ينبغي على المرء، بمقدار ما تقاس شدة العمل ـ مع بقاء الأشياء الأخرى متساوية ـ بكتلة المنتوج الذي يوَّلده العامل في زمن معين، ينبغي على المرء أن يقارن، في الوقت نفسه، بين هذه الأجور من ناحية أسعار القطعة فهذا هو الطريق الوحيد لاكتشاف العلاقة الحقيقية بين العمل الضروري والعمل الفائض، أو بين الأجور والقيمة ـ الفائضة. فعندئذ سيتضح، غالباً، أنه على الرغم من أن الأجور الزمنية، ظاهرياً، هي أعلى في البلدان الغنية، فان الأجور بالقطعة هي أعلى في البلدان الفقيرة. من هنا فان العامل، في هذه الأخيرة، يتطلب لإعادة انتاج مرتبه جزءاً من يوم العمل أكبر مما في البلدان الأولى، أي أن معدل القيمة ـ الفائضة هو في البلدان الأخيرة أصغر مما في البلدان الأولى، وبالتالي فان الأجر النسبي أعلى. وهكذا في الواقع يكون السعر الحقيقي للعمل في البلدان الفقيرة أعلى مما في الغنية. وإذا ما نظرنا إلى مختلف الأمم، لوجدنا، بمعزل عن المدة والانتاجية المستقلتين عن العامل الفرد، أن هناك تبايناً عظيماً في شدة كما في مدة يوم العمل، وان يوم العمل الوطني الأكثر شدة يمكن أن يُساوى بواحد أقل شدة + س. وإذا أخذنا يوم عمل البلدان التي تنتج الذهب والفضة كمعيار قياسي ليوم العمل العالمي، فان يوم العمل الإنجليزي الأكثر شدة، والبالغ ١٢ ساعة، يمكن التعبير عنه في ذهب،

أكثر مما ليوم العمل الإسباني الأقل شدة. نقصد القول، إنه سيكون أعلى بالمقارنة مع يوم العمل الوسطي مُعبَّراً عنه بلغة الذهب والفضة. إن يوم عمل وطني أعلى، مفترضين وجود يوم إجمالي ذي طول مثبّت، سيكون أعلى، سواء بلغة القيمة ـ الاستعمالية أم بلغة القيمة ـ التبادلية، وبالتالي أيضاً بلغة التعبير النقدي. (إذا افترضنا أن للذهب والفضة قيمة معينة، فان التعبير النقدي الأعلى يجب أن يعبر دائماً عن قيمة أكبر، والأدنى عن قيمة أقل: ولو نظرنا إلى الأجور النقدية للعمال في مختلف البلدان في **آن واحد**، فإن **قيمة الذهب والفضة** تُفتَرض ثابتة، لأن أي تغير في قيمتها سيفضي إلى حصول تغير متزامن بالنسبة لجميع الأمم المعنية، بحيث **لا** يطرأ أي تغير على الإطلاق فيما يتعلق بمواقعها النسبية.) وعليه فان حقيقة الأجر الوطني الأعلى، لا تتضمن **سعراً للعمل** أعلى. كسعر لمقدار معين من العمل. وإذا كان الطول الأكبر للعمل معيناً أو، وهذا يضارع الشيء نفسه عالمياً، إذا كانت الشدة الأكبر للعمل معينة، فإن الأجر يمكن أن يكون في بلد ما أعلى مما في آخر، ولكن يمكن له **أولاً** أن يحتل جزءاً أصغر في اليوم الإجمالي، أي أن يكون أصغر، بصورة نسبية ويمكن له ثانياً ان يمثل سعراً أدنى. وعلى سبيل المثال إذا كان العامل يتلقى ٣ شلنات في اليوم لقاء ١٢ ساعة عمل، فان هذا أقل مما لو كان أجره اليومي $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء ١١ ساعة. ذلك لأن ساعة واحدة من العمل الفائض تتضمن اهتلاكاً أكبر، أي إعادة انتاج أسرع لـ قدرة ـ العمل. وسيكون الفرق أكبر من ذلك فيما لو كان العامل يتلقى $2\frac{1}{2}$ شلن لقاء ١٠ ساعات و٣ لقاء. (*)

(*) الصفحتان 261 و262 مفقودتان وتوجد في مكانهما ورقة تحمل الرقم 379، ومعنونة كما هو وارد، وهي، من حيث مادة الموضوع، تتبع (بهذا القدر أو ذاك من الاتساق الطبيعي) من النص الذي يسبقها.

«رغم أن المهارة وعلم الميكانيك قد يفعلان الكثير، فان طغيان **العنصر** *[379]* **الحيوي أساسي لاتساع المانيفاكتورات**. إن نظام morcellement [التجزؤ]، إذ يمنع النمو السريع للسكان، فقد نزع، بصورة غير مباشرة، إلى عرقلة اتساع المانيفاكتورات. وقد كان له هذا التأثير بشكل مباشر أيضاً فلقد أبقى عدداً كبيراً من السكان لصيقين بالأرض ويعملون فيها. إن زراعة الأرض هي مهنتهم الأساسية ـ وهي مهنة يزاولونها بافتخار ورضى. وإن اشتغالهم في الغزل والنسج وما شابهها، ليس إلّا اشتغالاً ثانوياً، ضرورياً، لإعالة انفسهم. وإنهم يكتنزون مدخراتهم لغرض زيادة ميراثهم، وليسوا عرضة للابتعاد عن مسقط رؤوسهم بحثاً عن مهنة جديدة أو عادات جديدة» (إذن هنا بالضبط، حيث الإدخار يعادل الاكتناز، وحيث يبقى موجوداً بدرجة عالية نسبياً، بل يكون قادراً على الوجود في ظل الشروط المعينة ـ فان **تكوّن رأس المال**، نسبياً، **وتطور الانتاج الرأسمالي**، بالقياس إلى إنجلترا، يُعاق بفعل نفس الشروط الاقتصادية المؤاتية للإكتناز، إلخ) «إن موقع المالك، امتلاك منزل، وامتلاك قطعة أرض، هي أيضاً الهدف الرئيسي لعامل المصنع، ولكل إنسان فقير ليس لديه ملكية أصلاً؛ والواقع أن الجميع يتطلع إلى الأرض. من هذا الوصف لطابع ومهن الطبقة الأغزر عدداً من الشعب الفرنسي، يمكن لنا مباشرة الاستنباط بأن الصناعة المانيفاكتورية الفرنسية تتمثل، على خلاف إنجلترا، في مؤسسات صغيرة» (هذا يبيّن مدى ضرورة انتزاع الأرض لتطور الصناعة واسعة النطاق) «يجري تحريك بعضها بالبخار والماء، ويعتمد الكثير منها في قوته المحركة على عمل الدواب، بل إن الكثير من المصانع ما يزال يستخدم العمل اليدوي وحده، بالكامل. إن **الخاصية المميزة للصناعة الفرنسية** قد وُصفت خير وصف من جانب البارون س. دوبان، بانها **عاقبة نظام حيازة الأرض**.

وهو يقول: «بما أن فرنسا هي بلد الملكيات المجزأة، بلد الحيازات الصغيرة. لذلك فانها **بلد الصناعة المجزأة وبلد الورش الصغيرة**». «(تقارير مفتشي المصانع، ٣١ تشرين الأول - أكتوبر - ١٨٥٥، ص ص ٦٧ -٦٨) ويقدم مفتش المصانع نفسه (ا. ريدجريف) مسحاً (لعام ١٨٥٢) لمانيفاكتورات المنسوجات الفرنسية مهما كانت اهميتها، ويتضح من المسح أن مصادر القوة المحركة المستخدمة فيها، كانت كالتالي: **البخار ٢٠٥٣** (قوة حصانية)، الماء ٩٥٩، قوى ميكانيكية أخرى ٢٠٥٧ (المرجع نفسه، ص ٦٩)[٤٢] ويقارن هذه المعطيات بمعطيات عدد من المصانع، إلخ، قدمت إلى مجلس العموم في عام ١٨٥٠، ويستخدم ذلك ليبين «الفارق الباهر التالي بين نظام مانيفاكتورات المنسوجات الإنجليزية والفرنسية» والنتيجة كالتالي:

[380] «إن **عدد** المصانع في فرنسا هو **ثلاثة أضعاف** عددها في إنجلترا، في حين أن عدد الأشخاص المستخدمين فيها هو أكبر بـ $\frac{1}{5}$ فقط؛ ولكن النسب المتباينة جداً في الآلات والقوة المحركة تتضح على وجه أفضل من خلال المقارنة التالية:

---

(٤٢) إن ما يتجلى بصفة تراكم أولي (بدائي) لرأس المال هو، في الواقع، العملية التي تصبح فيها شروط الانتاج مستقلة - إنها تنفصل عن المنتج الذي يعمل لنفسه بنفسه، فيتحول إلى عامل مأجور. في النص، جرى عرض ذلك بالنسبة إلى الصناعة. ولكن ذلك يتضح، على سبيل المثال، في العلاقات بين الرأسمالي المزارع والفلاح، إلخ. «إن الزراعة واسعة النطاق لا تتطلب مقداراً من الرأسمال أكبر مما تتطلبه الزراعة على نطاق صغير أو متوسط. على العكس، فهي تتطلب أقل. إن مقادير الرأسمال الموظفة في الزراعة واسعة النطاق ينبغي الاحتفاظ بها بين أيدي عدد قليل من الناس الذين يدفعون أجور الأشخاص الذين يقومون باستخدامهم».

Mathieu de Dombasle, Annales agricoles de Roville, 2-éme Livraison, 1825, P.218.

	فرنسا	إنجلترا	
ـ عدد المصانع	١٢٩٨٦	٤٣٣٠	
ـ عدد الأشخاص المستخدمين	٧٠٦٤٥٠	٥٩٦٠٨٢	في الواقع أن الأرقام الفرنسية تتضمن ما لا يُعتبر في إنجلترا مصنعاً.
ـ متوسط عدد الأشخاص في كل مصنع	٥٤	١٣٧	
ـ متوسط عدد المغازل لكل شخص مستخدم	٧	٤٣	في إنجلترا ستة أضعاف ما في فرنسا
ـ متوسط عدد الأشخاص لكل نول	٢ (نول آلي ويدوي)	٢ (نول آلي فقط)	

لذا، يوجد في فرنسا أشخاص مستخدمون **أكثر** مما في إنجلترا، ولكن فقط بسبب أن جميع الأنوال اليدوية قد أُقصيت من المعطيات الإنجليزية. ولكن يوجد في المؤسسة المتوسطة ضعف ما يوجد في فرنسا $\frac{٥٤}{١٣٦} = \frac{٢٧}{٦٨} = \frac{١٣}{٣٤} = \frac{١}{٣}$ تقريباً)، أي يوجد عدد أكبر من الناس جُمعوا معاً تحت أمرة الرأسمال الواحد نفسه. وفي فرنسا يوجد ٣ أضعاف عدد المصانع، ولكن فقط $\frac{١}{٥}$ أكثر من الناس المستخدمين فيها، أي عدد **أقل** من الأشخاص نسبة إلى **عدد المؤسسات**. يضاف إلى ذلك، فيما يتعلق بكتلة الآلات التي تصيب الشخص الواحد، هناك من المغازل في إنجلترا ٦ أمثال ما في فرنسا. ولو كان جميع الأشخاص المستخدمين غازلين، لكان هناك ٤,٩٤٥,١٥٠ مغزلاً في فرنسا، و$\frac{١}{٥}$ أقل في إنجلترا. لذا يوجد في إنجلترا

نول بخاري واحد بين شخصين، وفي فرنسا نول بخاري واحد أو نول يدوي واحد. هكذا يوجد في إنجلترا ٢٥,٦٣١,٥٢٦(*) مغزلاً زد على ذلك، أن القوة البخارية المستخدمة في بريطانيا العظمى = ١٠٨١١٣ قوة حصانية، (ق. ح) ونسبة الأشخاص المستخدمين حوالى ٥ ½ شخص لكل قوة حصانية بخارية، والنسب في فرنسا حسب هذا التقدير ينبغي أن تعطينا قوة بخارية = ١٢٨٤٠٩ ق. ح، في حين أن مجمل القوة البخارية لفرنسا لم تكن تبلغ سوى = ٧٥٥١٨ ق. ح. في عام ١٨٥٢، انتجها ٦٠٨٠ محركاً بخارياً، ذي قدرة متوسطة تقل عن ١٢ ½ ق. ح لكل محرك؛ في حين يبدو أن عدد المحركات البخارية المستخدمة في مصانع النسيج الفرنسية قد كان ٢٠٥٣ في عام ١٨٥٢، وقوة هذه المحركات تساوي ٢٠٢٨٢ ق. ح، موزعة كالتالي:

مجال الاستخدام	المصانع	القوة الحصانية
في الغزل فقط	١٤٣٨	١٦٤٩٤
في النسيج فقط	١٠١	١٧٣٨
في الإنجاز النهائي	٢٤٢	٦١٢
في عمليات أخرى	٢٧٢	١٤٣٨
	٢٠٥٣	٢٠٢٨٢

(المرجع نفسه ص ٧٠)

(*) في الجدول السابق ورد أن عدد الأشخاص المستخدمين هو ٥٩٦٠٨٢، ومتوسط المغازل للفرد الواحد ٤٣، وعليه فإن عدد المغازل =

٥٩٦٠٨٢ × ٤٣ = ٢٥٦٣١٥٢٦

«إن غياب عظام واعصاب المانيفاكتورات في فرنسا، الفحم والحديد، لا بد من أن يعوق أبداً تقدمها كبلد مانيفاكتوري» (نفسه).

إذ يوجد بالنسبة لكل عامل في مصنع إنجليزي، بالمقارنة مع الفرنسيين، آلات أكثر للعمل، وكذلك أجهزة مولّدة للقوة المحركة أكثر بكثير (قوة ميكانيكية) وعليه، أيضاً فانه يعالج مواد أولية أكثر من نظيره الفرنسي خلال الزمن نفسه إن القوة المنتجة لدى عمله هي، إذن، أعظم بكثير، شأن الرأسمال الذي يستخدمه إن عدد المؤسسات في إنجلترا أقل مما في فرنسا وإن عدد العمال المستخدمين، في المتوسط، في مؤسسة واحدة، هو أكبر في إنجلترا مما في فرنسا، رغم أن العدد الإجمالي للمستخدمين في فرنسا أكبر مما في بريطانيا، وان يكن بنسبة صغيرة ليست إلا بالقياس إلى عدد المؤسسات.

ويغدو واضحاً تماماً أن نرى هنا انه بسبب الظروف التاريخية وغيرها التي كان لها أثر متفاوت على **الحجم النسبي لتركز وسائل الانتاج**، فان هناك **نزعاً** متفاوتاً بالمثل **لملكية** جمهرة المنتجين المباشرين. وعلى النحو ذاته، هناك تطور متباين جداً لقوى الانتاج وللنمط الرأسمالي للانتاج بعامة. ويتناسب هذا تناسباً عكسياً مع «الإدخار» و«الاكتناز» اللذين يقوم بهما المنتج المباشر نفسه، وهما ضخمان في فرنسا بالمقارنة مع إنجلترا. إن مدى إمكان «إدخار» و«اكتناز» و«مراكمة» ودمج العمل الفائض للمنتجين في كتل أعظم، أي **تركيزها**، وامكان استخدامها كرأسمال، إن هذا المدى يتطابق بالضبط مع درجة اكتناز عملهم الفائض، إلخ، على يد أرباب العمل بدلاً من اكتنازه على أيديهم هم أنفسهم، وعليه فان هذا المدى يتطابق مع درجة حرمان الجمهرة العظمى من المنتجين من أمكانية وشروط «الإدخار» و«الاكتناز» و«التراكم»، أي باختصار، أن هذه الجمهرة تحرم من القدرة على **تملك** عملها الفائض بالذات بأية درجة مهمة، وذلك بسبب **نزع ملكية وسائل الانتاج** من هذه الجمهرة نزعاً تاماً بهذا

القدر أو ذاك. إن التراكم والتركز الرأسماليين يستندان إلى، ويتطابقان مع، **سهولة الاستيلاء على العمل الفائض للناس الآخرين، بكتل ضخمة**، والعجز المقابل لهؤلاء الآخرين انفسهم، عن أي حق في المطالبة بعملهم الفائض ذاته. وعليه فأن من أشد الأوهام والمظاهر المضللة أو الخداع مدعاة للسخرية هو تفسير وتسويغ هذا التراكم الرأسمالي عن طريق خلطه مع، أو، بمقدار ما يتعلق الأمر بالصياغات الكلامية، تحويله إلى عملية هي نقيض له، وبعيدة عنه، عملية تتطابق مع نمط للانتاج لا يمكن إلا على انقاضه وحدها أن يترعرع الانتاج الرأسمالي. وهذا واحد من الأضاليل التي يرعاها الاقتصاد السياسي بعناية بالغة. والحقيقة هي هذه: إن كل عامل، في هذا المجتمع البرجوازي، إذا كان إنساناً ذكياً وبارعاً تماماً، وكان قد حُبي بغرائز برجوازية ونال حظاً استثنائياً فان من الممكن أن يستطيع تحويل نفسه إلى exploiteur du travail d'autrui **[مستغل لعمل الآخرين]. ولكن حيثما لا يوجد travail [عمل]** يمكن exploité **[استغلاله]** فلن يكون هناك، لا رأسمالي ولا انتاج رأسمالي.

* * *

175 (*) إن ريكاردو في الواقع يواسي العمال بقوله انه، من جراء تنامي انتاجية العمل، فأن الزيادة في الرأسمال الإجمالي تنمو في تعارض مع جزئه المتغير، وكذلك شأن جزء القيمة ـ الفائضة، الذي يُستهلك كايراد. بناء عليه، هناك طلب متزايد على الخدم (ريكاردو، **مبادىء**، ص ٤٧٣).

(*) إن هذا الرقم، والارقام التي تليه ليست بارقام صفحات، بل تشير، عوضاً عن ذلك، إلى هوامش منفصلة، تؤلف بقية النص. إن الصفحات التي دونت فيها هذه النصوص ليست مرقمة.

[76] «الملكية. ضرورية للحفاظ على العامل العادي غير الماهر من السقوط إلى مستوى جزء من آلة، يُشترى بالحد الأدنى من سعر السوق الذي يمكن به انتاجه، أي السعر الذي يستطيع العمال عنده أن يعيشوا وأن يديموا جنسهم؛ وذلك ما يؤول إليه العامل دوماً إن عاجلاً أم آجلاً، عندما تتمايز مصالح الرأسمال عن مصالح العمل، وتُترك لكي تتعدل بفعل التأثير الوحيد لقانون العرض والطلب.» (صامويل لانج، البؤس الوطني National Distress، لندن. ١٨٤٤، ص ٤٦).

إيرلندا الهجرة

[77] بمقدار ما يمكن للزيادة الحقيقية والنقصان الحقيقي في السكان العاملين أن تمارسا أي تأثير محسوس على سوق العمل خلال الدورة الصناعية المؤلفة من ١٠ سنوات، فان ذلك لا يمكن أن يحصل إلّا في إنجلترا، ولذلك نتخذ منها نموذجاً والسبب هو أن النمط الرأسمالي للانتاج كامل التطور في إنجلترا، خلافاً للقارة، حيث ما يزال هذا النمط يعمل على أسس اقتصاد زراعي غريب عنه. بناء عليه يمكن لنا، أن ندرس على انفراد تأثير حاجة الرأسمال للتوسع على تنامي الهجرة وتقلصها. وينبغي أن نبدأ بملاحظة أن هجرة رأس المال، أي هجرة ذلك الجزء من الإيراد السنوي الذي يوظف في الخارج، وبخاصة في المستعمرات والولايات المتحدة الأميركية، هي أكبر بكثير نسبة إلى رصيد التراكم السنوي، من نسبة عدد المهاجرين إلى النمو السنوي للسكان. والحق أن قسماً يتبع الرأسمال فعلاً إلى الخارج. زد على ذلك، أن الهجرة من إنجلترا، إذا عاينّا قسمها الرئيس، تشمل القطاع الزراعي، لا العمال، بل ابناء الزارعين المستأجرين، إلخ. وقد جرى التعويض عن ذلك بالنازحين من إيرلندا إن

فترات الركود والأزمة، حيث يكون الحافز على الهجرة في ذروته، تتماثل مع تلك الفترات التي يُرسل فيها المزيد من الرأسمال الفائض إلى الخارج، وبالعكس، فان الفترات التي تهبط فيها الهجرة تطابق تلك الفترات التي تنخفض فيها هجرة الرأسمال الفائض. من هنا فأن العلاقة المطلقة بين قدرة ـ العمل والرأسمال المستخدم في البلاد لا تتأثر، إلى حد كبير، بالتقلبات في الهجرة. فإذا كانت الهجرة من إنجلترا ستتنامى إلى مديات خطيرة قياساً إلى النمو السنوي للسكان، فإنها ستقضي بنهاية سيطرتها على السوق العالمي. إن الهجرة الإيرلندية، منذ عام ١٨٤٨، قد انتزعت من المالتوسيين كل آمالهم وتوقعاتهم. فلقد أعلنوا، في المقام الأول، ان تجاوز نطاق الهجرة للنمو السكاني أمر مستحيل. وحلّ الايرلنديون مشكلتهم رغم الفقر. فاولئك الذين قد هاجروا أصلاً، قاموا، في الأغلب، كل عام بإرسال وسائل تمكّن الباقين في الوطن من الهجرة بدورهم. ثانياً إن هؤلاء السادة كانوا قد تنبأوا أن المجاعة التي حصدت مليوناً، وسيل النزوح الذي اعقبها، سيكون لهما في ايرلندا نفس الأثر الذي خلفه الموت الأسود [الطاعون] في إنجلترا أواسط القرن الرابع عشر. لكن العكس هو الذي حصل بالضبط. فالانتاج قد انخفض بوتيرة أسرع من السكان، وكذلك تقلصت وسائل تشغيل العمال الزراعيين، رغم أن أجورهم الآن، إذا أخذنا الفوارق بين أسعار الضروريات في الحساب، ليست أعلى مما كانت عليه عام ١٨٤٧ مع ذلك فقد تناقص السكان من ٨ ملايين إلى ما يقارب $٤\frac{١}{٢}$ مليون، في ظرف ١٥ عاماً. إن انتاج المواشي قد نما بعض الشيء، والحق يقال؛ وان اللورد دوفيرين، الذي يتمنى تحويل ايرلندا إلى مرعى للخراف، محق تماماً حين يقول إن عدد السكان ما يزال غزيراً أكثر مما ينبغي في غضون ذلك لا يأخذ الإيرلنديون إلى أميركا عظامهم فحسب، بل أنفسهم أيضاً، وإن الوعيد المنذر بأنْ Exoriare aliquis ultor [ينهض

منتقمٌ يوماً من رفاة عظامنا](*) سوف يتحقق يوماً على الجانب الآخر من الأطلسي.

ولو درسنا العامين الأخيرين ١٨٦٤ و١٨٦٥ لاكتشفنا الأرقام التالية بالنسبة للمحاصيل الرئيسية:

	١٨٦٤ (كوارترات)	١٨٦٥ (كوارترات)	الانخفاض
القمح	٨٧٥٧٨٢	٨٢٦٧٨٣	٤٨٩٩٩
الشوفان	٧٨٢٦٣٣٢	٧٦٥٩٧٢٧	١٦٦٦٠٥
الماش	٧٦١٩٠٩	٧٣٢٠١٧	٢٩٨٩٢
البرة	١٥١٦٠	١٣٩٨٩	١١٧١
البطاطا	٤٣١٢٣٨٨	٣٨٦٥٩٩٠	٤٤٦٣٩٨
الكرنب	٣٤٦٧٦٥٩	٣٣٠١٦٨٣	١٦٥٩٧٦
الكتان	٦٤٥٠٦	٣٩٥٦١	٢٩٩٤٥

(الاحصاءات الزراعية الرسمية لإيرلندا، دبلن، ١٨٦٦ ص ٤).

إن ذلك لا يمنع الأفراد من إثراء أنفسهم على حساب خراب الريف بأسره. وعلى سبيل المثال، فان عدد الأشخاص الذين يتراوح دخلهم السنوي بين ٩٠٠ جنيه و١٠٠٠ جنيه كان ٥٩ في عام ١٨٦٤، و٦٦ في ١٨٦٥، أما أولئك الذين يتراوح دخلهم السنوي بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ جنيه فقد كان

(*) فيرجيل، الانيادة، المجلد الرابع، البيت ٦٢٥

«Exoriare aliquis nostris ex ossibus ultor».

عـددهم ٣١٥ في ١٨٦٤، و٣٤٢ في ١٨٦٦ وكـانت المـداخيـل الأخـرى كالتالي:

	١٨٦٤	١٨٦٥
مداخيل بين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ جنيه	٤٦	٥٠
٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ جنيه	١٩	٢٨
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ جنيه	٣٠	٤٤
١٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠ جنيه	٢٣	٢٥

وكان هناك ٣ أشخاص حصل كـل واحد منهم عـلى دخل يبلغ ٨٧٧٠٦ جنيهـات وثـلاثـة آخـرون حصـل كـل واحـد منهم عـلى ٩١٥٠٩ جنيهـات. (احصاءات الدخل وضريبة الأمـلاك، ٧ آب ـ أغسطس ـ ١٨٦٦) وان اللورد دوفيرين، الذي هو ذاته أحد «الزائدين عن اللزوم»، يجد، محقـاً، ان لإيرلنـدا سكاناً أكثر من اللزوم.

[نزع الملكية ونزف السكان في شرقي ألمانيا خلال القرن الثامن عشر].

«لم يُكفَـل للرعايـا (الفلاحـين) البروسيـين ضمان الحيـازة وحق استيراث الأرض في أغلب أقاليم المملكة إلّا في عهد فريدريك الثاني. وان المرسوم الذي اشترع ذلك ساعد على وضع نهاية لتظلمات السكـان الريفيـين التي كانت تهـدد **بنزف سكان** الريف. ففي مطلع القرن (الثامن عشر). ومنـذ أن بدأ لـوردات الأرض بـتركيز جهـودهم **لزيـادة محصول ممتلكـاتهم**، وجدوا أن من مصلحتهم **طرد الكثير من رعاياهم، وضمّ حقول هؤلاء إلى عقاراتهم**. وإن الناس الذين نزعت ملكيتهم على هذا النحو، وفقدوا أي مأوى لهم، بـاتوا فقـراء معوزين؛

أما الذين بقوا فقد ابهظتهم الأعباء المفروضة عليهم، نظراً لأن لوردات الضِيع صاروا يطلبون منهم الآن أن يحرثوا الحقول التي كانت تُحرث في السابق على يد المستأجرين المحاصصين، الذين كان عملهم في السابق يسهل، إلى حد كبير، زراعة حقول اللوردات. إن عملية التسييج هذه، المعروفة باسم *Bauernlegen* **طرد الفلاحين** كانت بالغة القسوة في **الانحاء الشرقية من ألمانيا**. وحين غزا فريدريك الثاني سيليزيا، كانت هناك بضعة آلاف من المزارع دون زارعين؛ وكانت الأكواخ مهدمة، والحقول في أيدي لوردات الضيع. وكان ينبغي إعادة تنظيم **كل الأراضي المُصادَرة**، وإيجاد زارعين، وتوفير المواشي والمعدات، وجرت إعادة توزيع الأرض على الفلاحين مع كفالة حقهم في الحيازة ونقل الأرض إلى ورثتهم. وفي **روجن**، حتى خلال عهد صبا ايرنست موريتز ارندت، أدّت التجاوزات نفسها إلى إندلاع انتفاضات قام بها سكان الريف، وكان ينبغي ارسال قوات عسكرية، وسُجن الثائرون: بعد ذلك سعى الفلاحون إلى الثأر لأنفسهم، فصاروا ينصبون الكمائن لنبلاء أفراد، ويفتكون بهم. وبالمثل، أدت تجاوزات مماثلة، في **مقاطعة ساكسوني، إلى انتفاضة في عام ١٧٩٠**» **(غوستاف فرايتاغ)**(*)

إن حقيقة المشاعر النبيلة للوردات الاقطاعيين تتكشف هنا بجلاء ساطع(**)

[الملكية ورأس المال]

رغم أن تكوين رأس المال والنمط الرأسمالي للانتاج يقومان أساساً لا على

(*) المرجع نفسه ص ٣٨ ـ ٣٩

(**) شطب النص في هذه الصفحة بخط عامودي واحد.

إزالة الانتاج الاقطاعي وحده بل أيضاً على نزع ملكية الفلاحين والحرفيين، وبوجه عام تقويض نمط الانتاج الذي يقوم على الملكية الخاصة للمنتج المباشر لشروط انتاجه؛ ورغم أن الانتاج الرأسمالي، ما أن يبرز، حتى يواصل تطوره بنفس معدل تدمير الملكية الخاصة ونمط الانتاج المرتكز عليها، بحيث يجري نزع ملكية أولئك المنتجين المباشرين باسم تركز رأس المال (تمركز)؛ ورغم أن التكرار النظامي اللاحق لعملية نزع الملكية في اطار «اخلاء العقارات» هو، في جانب، فعلُ عنفٍ يعلن بدء النمط الرأسمالي للانتاج ـ رغم أن ذلك كله يمثل واقع الحال، فأن كلاً من نظرية الانتاج الرأسمالي (الاقتصاد السياسي، فلسفة الحق، إلخ) والرأسمالي نفسه، في رأسه هو بالذات، يغتبطان لخلط نمط ملكيته وتملكه، الذي يقوم في منابعه على نزع ملكية المنتج المباشر، ويقوم في تطوره اللاحق على الاستيلاء على عمل الغير، خلطه بنقيضه: بنمط انتاج يفترض سلفاً أن المنتج المباشر يملك شروط انتاجه ملكيةً خاصة ـ وهي مقدمة تجعل الانتاج الرأسمالي في الزراعة والصناعة، إلخ، غير ممكن؛ ونتيجة لذلك فانه يعتبر كل هجوم على هذا الشكل الأخير من التملك هجوماً على الشكل الأول، بل يعتبره في الواقع هجوماً على الملكية بحد ذاتها وليس بالأمر غير الطبيعي، أن يجد الرأسمالي، دوماً، أن من الصعب تماماً تقديم نزع ملكية جماهير الشغيلة كشرط مسبق للملكية القائمة على العمل. (بالمناسبة هناك في كل نمط من انماط الملكية الخاصة عبوديةٌ ضمناً لأفراد الأسرة في الأقل، ما دام رب الأسرة يستخدمهم ويستغلهم). من هنا فان الفكرة الحقوقية العامة من جون لوك حتى ريكاردو، هي على الدوام فكرة الملكية البرجوازية الصغيرة، في حين أن علاقات الانتاج التي يصفونها تنتمي إلى النمط الرأسمالي للانتاج. والشيء الذي يجعل ذلك ممكناً هو علاقة الشاري والبائع التي تظل على حالها شكلياً في كلتا الحالتين. ونجد لدى سائر هؤلاء الكتاب الازدواجية التالية ظاهرة:

(١) **اقتصادياً، يعارضون الملكية الخاصة القائمة على العمل**، ويعرضون مزايا **نزع ملكية الجماهير، والنمط الرأسمالي للانتاج**.

(٢) **ايديولوجيا وحقوقياً**، يجري ترحيل ايديولوجية الملكية الخاصة القائمة على العمل دون مزيد عناء إلى الملكية القائمة على **نزع ملكية المنتجين المباشرين**.

[79] وهكذا، على سبيل المثال، يجري الكلام عن إزالة الأعباء الحالية بواسطة الديون الحكومية التي توضع على أكتاف أجيال المستقبل. حين يقوم (ب) بإقراض (آ) سلعاً، سواء في الواقع أم في المظهر، فإن باستطاعة (آ) أن يعطيه ورقة تعهد على **منتجات المستقبل**، مثلما أن هناك شعراء وموسيقيي المستقبل. ولكن ليس بامكان (آ) ولا (ب) أن يستهلكا ذرة من منتوج المستقبل. فكل عصر ينبغي أن يدفع ما له وما عليه. من جهة أخرى، بمقدور العامل أن ينفق سلفاً في هذه السنة عمل السنوات الثلاث القادمة.

«إن الادعاء بدرء أعباء الساعة الراهنة إلى يوم قادم في المستقبل، وان الادعاء ان بوسعك إلقاء العبء على الاخلاف من الذرية القادمة لإشباع حاجات الجيل الحالي» ينطوي على زعم لا معقول مفاده «إن بوسعك أن تستهلك ما لم يوجد بعد، وإن بامكانك أن تأكل قوتاً لم تُبذر بذوره في الأرض بعد. إن كل حكمة سياسيين سوف تنتهي إلى نقلٍ كبير للملكية من طبقة إلى أخرى، وإلى خلق رصيد كبير لأجل مكافآت الوظائف والاختلاس». (بيرسي رافنستون، .M.A، أفكار حول نظام التمويل ونتائجه Thoughts on the Funding System and Its Effects، لندن، ١٨٢٤، ص ص ٨ و٩).

[73] إن ما يعنيه اعتماد عمال الفحم عـلى المستغلين من أجل مسـاكنهم، يمكن أن يُرى عملياً، في أي اضراب. لنـأخذ مثـلاً الاضراب في دور هام في تشرين الثـاني ـ نـوفمـبر ـ ١٨٦٣ لقـد جـرى اجـلاء النـاس، بمـا في ذلـك النسـاء والأطفـال، في أسـوأ طقس؛ ورُمي متـاعهم في الـطريق. وكـانت أول مشكلة تواجههم هي العثور على سقف يقيهم الليالي البـاردة. بات الكثـيرون منهم في العراء، واقتحم آخرون مساكنهم المُخلاة واحتلوهـا في الليل. وفي اليـوم التالي عمل أصحاب المناجم على إحكـام غلق الأبواب والنـوافذ بـالمسامـير، لحرمـان المـطرودين من ترف النـوم، في ليالي الـبرد المثلج، على الأرضيـات العـاريـة في الأكواخ الخالية. ولجأ الناس عندئذ إلى اقامة كابينات خشبية، وأكواخ بيضويـة من نبـات الخثّ، لكن مـالكي الحقـول التي اقيمت فيهـا هـذه، سرعان مـا هدموهـا. وتوفي حشـد من الأطفال، أو تحـطموا خـلال حملة العمل هـذه ضد رأس المال. (صحيفة رينولدز، ٢٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٨٦٣).

ـ انتهى ـ

ملحق

مؤلفات ماركس

لمحات عن المؤلفات
الاقتصادية غير المنشورة بالعربية

فالح عبد الجبار

حينما سأل كاوتسكي، ذات مرة، ماركس، بجدية: «متى تنشر اعمالك الكاملة؟» اجابه ماركس مداعباً: «يجب أن تكتمل أولاً!»(١)

لقد رحل ماركس إلى مقبرة هايجيت تاركاً قسطاً كبيراً من أعماله «الكاملة» في مخطوطات، ونثر رماد جثمان إنجلز بين أمواج البحر، دون أن ترى كل مخطوطات ماركس النور. وها قد مرّ ما يناهز القرن، و«الأعمال الكاملة» لم تكتمل بعد، ويبدو أن قراء ماركس العرب ما يزالون في الانتظار، شأن قرائه في عدد من اللغات الأخرى.

لربما يحفظ قراء ماركس الجادون، في عالمنا العربي، عن ظهر قلب عناوين ثلاثيته عن فرنسا: الصراع الطبقي في فرنسا، الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، الحرب الاهلية في فرنسا. ويقرأون بشغف: البيان الشيوعي، العائلة المقدسة، الايديولوجيا الالمانية. ويطالعون المرة تلو الأخرى: مخطوطات ١٨٤٤، بؤس الفلسفة، العمل المأجور ورأس المال، الأجور والاسعار والارباح، نقد برنامج غوته، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٩)،

---

(١) Marx Grundrisse-By David Mclellan. Paladin.

وأخيراً «رأس المال» نفسه (المجلد الأول والثاني فقط حتى بداية السبعينات، ثم المجلدات الثلاثة الأولى فقط، بعد هذا التاريخ). هذا دون أن نذكر هنا وهناك، مقالات متفرقة تجمع عادة تحت عناوين شتى: «ماركس، إنجلز: في الاستعمار» أو «ماركس، إنجلز: بصدد الثورة الاشتراكية». إلخ، أو «نصوص حول الهند والجزائر»، أو «المسألة اليهودية». إلخ

إن هذه الباقة الكبيرة من المؤلفات، التي تحمل توقيع ماركس لوحده، أو توقيع ماركس ـ إنجلز، على غناها وسعتها، وتنوعها، لا تشكل غير جزء صغير، بل ضئيل، من مجموع أعماله. إن ماركس المجهول، ما يزال في العربية أكبر من ماركس المعلوم. هذا الأرث النقدي ـ الثوري، «يقتحم السماء»، شأن فتيان الكومونة، ويتحرك في كل الاتجاهات. إن ميدانه هو تاريخ البشرية بأسره: التاريخ الاقتصادي، الحقوقي، الفلسفي، الديني، السياسي، الاجتماعي. إلخ ويذكر اوغست كورنو، مستشهداً برسالة توصية كُتبت تعريفاً بالدكتور الشاب كارل ماركس، إلى محرر الجريدة الرينانية، ان هيغل وشكسبير، وشخصيات اخرى تندمج في شخص الدكتور الشاب، مما يعكس الشمولية والتنوع والغنى في ثقافته منذ سني شبابه الاولى[٢]

تُرى إلى أي حد، يمكن القول، إن القارىء العربي، المتلهف للإطلال على ماركس، محروم من هذا الأرث؟ يصعب على المرء اعطاء نسبة دقيقة أو حتى تقريبية، ما دامت «الأعمال الكاملة» التي تنشر اليوم غير مكتملة بعد، بعدد من اللغات الأجنبية، ومنها بالذات اللغة الإنجليزية.

---

(٢) أوغست كورنو ـ ماركس، إنجلز. حياتهما واعمالهما ـ الجزء الأول ـ الطبعة العربية. المقتبس ليس حرفياً.

الواقع أن الوعد الذي تقطعه الطبعة الإنجليزية (التي تصدر اليوم عن دار التقدم ـ موسكو، ودار لورنس اند ويشارت ـ لندن، ودار انترناشنال ببلشرز ـ نيويورك كعمل مشترك) يبدو متحفظاً. إليكم فحواه:

«تضم الأعمال الكاملة كل المؤلفات المنشورة أثناء حياتهما» (ماركس وإنجلز) «وتضم جزءاً كبيراً من المخطوطات والرسائل»[٣]

إن «الأعمال الكاملة»، بناء على هذا التعريف، تضم جزءاً من المخطوطات والرسائل. وبهذا المعنى فإن الأعمال الكاملة غير كاملة.

دعونا نتأمل ماركس المعلوم، وماركس المجهول في ميدان كبير، هو المؤلفات والمخطوطات الاقتصادية، الأكثر شهرة في العالم العربي، تاركين جانباً، لاعتبارات بدهية، أعمال الشباب، أي الأعمال السابقة لعام ١٨٤٤، رغم ما تحتويه من أعمال ومواضيع غنية، تعكس، ليس فقط تطور الحركة السياسية الفكرية في المانيا، بل وتعكس تطور ماركس الفكري على حد سواء. فها هنا، يجد قارىء المجلدات المنشورة من الأعمال الكاملة، أو المتصفح لها، مادة ثرية: ماركس طالب الفلسفة، وماركس الشاعر، الذي يحفظ شكسبير وهوميروس ودانتي وفيرجيل وغوته عن ظهر قلب، دون أن يأتيه شيطان الشعر، على حد تعبيره. ونقرأ اطروحته الفلسفية الأولى، ومقالاته الصحفية أيام كان في صفوف اليسار الهيغلي، أو، حسب تسمية، أدق، أيام كان «ديمقراطياً ثورياً»[٤]

---

(٣) Karl Marx, Frederick Engels-Collcted Works. Moscow, Volume 1.. Cover Note

(٤) لينين هو الذي استخدم هذا التعبير، بالأحرى هذين التعبيرين. راجع: لينين: مصادر الماركسية ـ دار التقدم ـ الطبعة العربية.

نترك جانباً أيضاً، وللاعتبارات البدهية ذاتها، مراسلات ماركس ـ إنجلز (وهي «رسائل عمل» أكثر منها رسائل عواطف ومودة) ومقالاته السياسية في الصحافة الديمقراطية والعمالية. إن هذه المراسلات والمقالات تتضمن طائفة مواضيع فلسفية واقتصادية وتاريخية وسياسية واسعة. ولما كان ماركس وإنجلز قد كرسا مؤلفات ضخمة لبعض هذه المواضيع، فإن الرسائل والمقالات تشكل ايضاحات إضافية للأفكار المكتوبه. كما تشكل مادة بحوث غنية وهامة لمواضيع لم تنجز. ولعل أبرز المواضيع أو المحاور، يمكن أن يُدرج في الخطوط العريضة التالية:

(١) قضايا التنظيم، والشؤون الحزبية التفصيلية، التي لم يكرس لها ماركس مؤلفاً نظرياً خاصاً، ولكنه أولاها، كما تشهد المراسلات، اهتماماً عملياً يومياً إن المراسلات تحتوي على مادة غنية في **شؤون التنظيم**، في **إدارة الصراعات** الفكرية والحزبية (التنظيمية بوجه أدق) مع التيارات البرجوازية الصغيرة، سواء في حركة الطبقة العاملة الألمانية، أو العالمية (الأممية).

إن النقد النظري للبرودونية (في بؤس الفلسفة، وفي مقاطع عديدة من «رأس المال» و«مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي». إلخ) والنقد النظري للباكونينية (الباكونينية في العمل ـ إنجلز)، واللاسالية (ثمة مقاطع كثيرة في رأس المال مكرسة لنقد وجهات نظر لاسال) ونقد دوهرنغ (انتي دوهرنغ ـ إنجلز، والذي وضع ماركس الفصل الاقتصادي منه)، إن أعمال النقد النظري هذه تكتمل، في الممارسة، بصراع سياسي ـ تنظيمي غني بمادته وتفاصيله. ولا يعثر القارىء على تفاصيْل هذه المعارك إلا في المراسلات، وفي المقالات القصيرة المنشورة في الصحافة الديمقراطية والعمالية، الألمانية أو الإنجليزية، أو الأوروبية عموماً وفيها يكتشف القارىء ماركس **المنظم**، وماركس واضع **التاكتيكات** في ميدان التحالفات، وماركس في صراعه مع التيارات الانتهازية.

(٢) إن المراسلات، والمقالات، تتضمن تحليلات غنية للتطورات السياسية اليومية، في أوروبا والعالم: إيطاليا أيام مازيني وغاريبالدي، المانيا زمن بسمارك، الصراعات السياسية في بريطانيا، اسبانيا. مواضيع عن الهند والصين، وتركيا أوضاع روسيا القيصرية. إلخ

(٣) تتضمن المراسلات بشكل أساسي، والمقالات أيضاً، ولكن بدرجة أقل، مناقشات فكرية وبحوثاً نظرية وتنبؤات تاريخية حول اتجاه تطور بلدان الشرق، وانماط الانتاج ما قبل الرأسمالي، ومواد عن الإسلام(٥)

(٤) إن الكثير من الرسائل والمقالات يغطي مواضيع هامة كان ماركس يزمع تكريس مؤلفات خاصة لها: الدولة، التجارة الدولية، السوق العالمية. إلخ، رغم أن الرسائل والمقالات بالطبع لا يمكن أن تكون بنفس شمولية البحث وسعته.

إن الإشارة السريعة لهذه المحاور، تهدف، أولاً وأخيراً، إلى تبيان أهمية هذه الأعمال غير المنشورة بالعربية، وإلى حد قليل غير منشورة بالإنجليزية أيضاً، والالماح إلى بعض مضامينها الأكثر أهمية. وبديهي أن تغطية هذه المواضيع، عرضاً أو تلخيصاً، بشكل واف، تقع خارج نطاق هذا البحث الوجيز، الذي يكتفي بلمحات عن الأعمال الاقتصادية.

الكتابات الاقتصادية

حتى أواخر الستينات، كان عدد غير قليل من القراء العرب، يظن أن

---

(٥) ينقل العدد من الباحثين العرب، قسماً من هذه النصوص، حسبنا الإشارة إلى المقتطفات التي يوردها د. حسين مروة، من رسائل ماركس وإنجلز حول الشرق والجزيرة العربية في مؤلفه («النزعات المادية في الفلسفة العربية. الاسلامية» المجلد الأول، ص ١٤٤) والدكتور الدشوني في ترجمته «نصوص حول الهند والجزائر».

المجلدات المنشورة بالعربية من «رأس المال» هي كل هذا المؤلف. ونعني بالذات ترجمة الدكتور راشد البراوي، ومحمد عيتاني، ثم ترجمة د. فؤاد أيوب، عن الإنجليزية أو الفرنسية، أو الإثنين معاً. فترجمة محمد عيتاني تقتصر على المجلد الأول، ولم تضم إليها المجلد الثاني إلا بعد فترة وهي تحمل توقيع «ترجمة عدد من الاساتذة العرب». الواقع أن المجلد الثالث من رأس المال، لم يظهر إلا أواسط السبعينات (ترجمة انطون حمصي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق).

وبصرف النظر عن رأي القارىء أو المتتبع، بمحاسن أو مثالب هذه الترجمات، فإن المجلدات الثلاثة لا تشكل كل رأس المال، كما انها لا تؤلف من أعمال ماركس الاقتصادية الأساسية حتى أقل من النصف تقريباً.

من المعروف أن دراسات ماركس الاقتصادية ابتدأت منذ أوائل الاربعينات في باريس، وتجسدت ثمرتها في المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية لعام ١٨٤٤

(Oekonomisch-Philosophische Manuskripte au dem Jahre 1844).

ثم انكب على دراسات أوسع في لندن، حتى عام ١٨٥٧ وقد احتفظ بنتائج هذه الدراسات في مخطوطات مجهولة. وبعد مخطوطة باريس ١٨٤٤، نشرماركس، عام ١٨٥٩، أي بعد ١٥ سنة بالضبط، أول مؤلف اقتصادي له وهو «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، ليدشن الحلقة الأولى من سلسلة ضخمة خطط لها ماركس ان تتألف من ٦ مجلدات على النحو التالي:

المجلدات:

١ ـ رأس المال.
٢ ـ الملكية العقارية.

٣ ـ العمل المأجور.

٤ ـ الدولة.

٥ ـ التجارة الدولية.

٦ ـ السوق العالمية.

وكان على المجلد الأول (رأس المال) أن يضم أربعة أجزاء هي:

ـ (مقدمة: السلعة والنقد).

ـ أ ـ رأس المال بصورة عامة.

ـ ب ـ تنافس رؤوس الأموال.

ـ ج ـ الائتمان.

ـ د ـ رأس المال المساهم.

وكان المفروض أن يضم الجزء الأول (أي رأس المال بصورة عامة) ثلاثة فصول هي:

(١) القيمة.

(٢) النقد.

(٣) رأس المال[٦]

والفصل الأخير يتألف من ثلاثة أقسام هي:

«١» عملية انتاج رأس المال.

«٢» عملية تداول رأس المال.

---

(٦) هذه الفصول الثلاثة تتحدث عنها الطبعة الألمانية من رأس المال (طبعة ١٩٧٩)، في حين أن مقدمة كتاب «نظريات القيمة الفائضة» (المذكور أدناه) لا تشير إليها في المخطط الذي تورده عن هيكل المؤلف الشامل الذي اراده ماركس.

«٣» وحدة الأثنين، أو الرأسمال والربح (والفائدة). ويتألف القسم (١) الخاص بـ (عملية انتاج رأس المال) النقاط التالية:

(أ) تحول النقد إلى رأسمال.

(ب) القيمة الفائضة المطلقة.

(ج) القية الفائضة النسبية.

(د) اندماج الاثنين.

(هـ) نظريات القيمة الفائضة[٧]

حسب هذا المخطط، وعلى أساسه، يؤلف كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» تغطية للفصلين الأولين من الجزء الأول، للمجلد الأول لا أكثر!

ولكن بين «مخطوطة ١٨٤٤» و«مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ١٨٥٩»، هناك دراسات تحضيرية واسعة لمواد تاريخية واقتصادية غزيرة، استعداداً لوضع المؤلف الضخم بمجلداته الست. هذا العمل التحضيري مدون فيما يعرف اليوم بـ مخطوطات ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨، أو غروندريسه (الخطوط العامة) Grundrisse[٨]

وإلى هذه المخطوطات نتوجه الآن بتعريف عام، مع بعض التلخيصات، لننتقل بعد ذلك إلى العمل الاقتصادي الضخم، «نظريات القيمة الفائضة» أو المجلد الرابع «المجهول» من رأس المال.

---

(٧) نظريات القيمة الفائضة —Theories of Surplus Value-P4 الطبعة الإنجليزية الثالثة ـ ١٩٧٥ ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ص ٤

(٨) العنوان الكامل للمخطوطة هو:

«الخطوط العامة لنقد الاقتصاد السياسي»، وسنشير إليها باسم الغروندريسه أو «مخطوطة ٥٧ ـ ١٨٥٨» توخياً للاختصار.

تاريخ وآراء في مخطوطة ٥٧ ـ ١٨٥٨ :[٩]

قطعت المخطوطة رحلة صمت طويلة، منذ تأليفها. وكان عليها أن تنتظر عام ١٩٢٣، لمجرد أن يُعلن عنها، على لسان ريازانوف مدير معهد الماركسية ـ اللينينية في موسكو، وان تنتظر عام ١٩٣٩، لتنشر أول مرة. بيد أن هدير الحرب غطى على هذا المؤلف المجهول. ولم ير النور، عملياً، إلا عام ١٩٥٣ (بالالمانية، عن داردیتزفیرلاغ). أما النسخة الإنجليزية، فقد وقفت في طابور الانتظار حتى عام ١٩٧٣

ويعود المتتبعون لتاريخ مخطوطة ٥٧ ـ ١٨٥٨، القهقرى إلى أيام باريس، حين عزم ماركس على تقديم مؤلف نقدي شامل للقانون والاخلاق والسياسة والاقتصاد، في عدد من الكراسات المستقلة، ثم دمج الجميع في عمل مستقل، لكي يقدم «الكل المترابط الأجزاء»[١٠] ولكن قبل أن يشرع ماركس في ذلك، ابلغ إنجلز بانه يشعر بالحاجة إلى «تسوية الحساب مع وعينا الفلسفي القديم» («العائلة المقدسة» و«الايديولوجيا الألمانية»).

---

(٩) تنبغي الإشارة إلى اننا اعتمدنا في التخليص والعرض على المصادر الاساسية التالية

Vygodsky: The Story of Great Discovery, «Biography of Das Kapital».

Karl Marx: A Biography. 2 nd, revised edit., 1977, Moscow.

The Dialectics of the Abstract and the Concrete in Marx's Capital. By: E.V ILYENKOV Moscow. 1982.

Marx's Grundrisse: David Mclellan, Paladin.

K. Marx, Grundrisse, Pelican Marx Liberary, 1981.

The Logic of Marx, Zeleny, Oxford Univ: 1980.

Marx, Engles: Uber Das Kapital. Briefwechsel, Berlin, 1985

(١٠) Marx's Grundrisse: David Mclellan. P. 15.

فكرة المخطوطة الشاملة تبلورت منذ بداية عام ١٨٤٥، حتى أن ماركس أبرم، عبر لاسال وآخرين، عقداً مع أحد الناشرين الألمان (ليسكه) بهذا الصدد.

وظل ماركس يقدم الوعد تلو الآخر، منذ ١٨٤٥، حتى ١٨٥٨، دون أن يهيىء مادة فعلية للنشر، مكتفياً بالدراسة والدراسة وحدها. ويورد ماكليلان في مقدمة كتابه، عينة على مطالعات ماركس الواسعة. ادناه نموذج لهذه القراءات في المتحف البريطاني خلال عام ١٨٥١ وحده:

- **كانون الثاني**: ماركس يدرس مؤلفات عن المعادن الثمينة. النقد (النقود)، الائتمان.
- **شباط**: يدرس كتب هيوم ولوك الاقتصادية، وكتباً أخرى عن النقد.
- **آذار**: يدرس ريكاردو، آدم سميث، وكتباً عن العملات.
- **نيسان**: يدرس ريكاردو ثانية، ومؤلفات عن النقد.
- **أيار**: يدرس كاري، مالتوس، وكتباً عن مبادىء الاقتصاد السياسي.
- **حزيران**: يدرس كتباً عن: القيمة، الثروة، علم الاقتصاد.
- **تموز**: يدرس كتابات عن نظام المصانع، والمداخيل الزراعية.
- **آب**: يدرس مؤلفات عن: السكان، الاستعمار، اقتصاديات العالم الروماني.
- **في الخريف**: يدرس كتباً عن الشؤون المصرفية، التربة، التكنولوجيا.

الحال ظل هكذا حتى عام ١٨٥٧ خلال هذه الفترة كانت مراسلات ماركس ـ إنجلز ـ لاسال، وأيضاً مراسلات مع آخرين، تكشف عن توتر دائم. إنجلز ولاسال يحثان ماركس على انجاز مؤلفه الاقتصادي، وماركس يعد ويعد، ولكنه يؤكد انه يواصل الدراسة بـ «جنون».

وفي أحدى رسائل إنجلز نقرأ «إحرص على أن تنهي مؤلفك الاقتصادي حتى لو كنت انت نفسك غير راض عن العديد مما فيه، فالأمر سيان. إن الجو مناسب، وينبغي أن نطرق الحديد وهو ساخن»[١١] وها هو لاسال يحث: «سمعت أن مؤلفك الاقتصادي سيرى النور أخيراً. إنني اتحرق لأن أتأمل على مكتبي المجلدات. العملاقة من مؤلفات ريكاردو الاشتراكي وهيغل الاقتصادي»[١٢] ولكن لا فإنجلز يعرف المبدأ الاسمى لماركس «الشك في كل شيء» لذا نراه مخاطباً ماركس «طالما لم تطلّع، بعد، على كتاب تعتقده مهما، فإنك لن تشرع في الكتابة». وكان ماركس يجيب «إنني أعمل بجنون خلال الليالي لاجراء تركيب لدراساتي الاقتصادية، وبذا توصلت أخيراً إلى توضيح المبادىء الأساسية» (الأسس) «قبل مجيء الطوفان»[١٣]

كان ماركس يفكر أولاً، بوضع مؤلفه الاقتصادي على النحو التالي:

١ ـ نقد علم الاقتصاد
٢ ـ الاشتراكية.
٣ ـ تاريخ الفكر الاقتصادي.

بيد أن الدراسات بين ١٨٤٥ ـ ١٨٥٧، والتي لخص نتائجها وتفاصيلها في مخطوطة «الخطوط العامة» (أي الغروندريسه) جعلته يعدل عن هذا المخطط التبسيطي بعناوينه الثلاث العامة، إلى مخطط شامل أكثر تعقيداً، وهو مخطط المجلدات الست، ولكن في اطار عام يفتقر، عند هذه المرحلة، إلى التفاصيل المذكورة آنفاً (أي يفتقر إلى الأجزاء والفصول والاقسام المذكورة).

---

(١١) Ibid. P. 15.

(١٢) Ibid. P. 16.

(١٣) A Biography. P.319.

واضاف ماركس إلى مخطوطة «الغروندريسه» مقدمة عامة وضعت في صيف ١٨٥٨، تضمنت قضية منهج معالجة انماط الانتاج، ومنهج دراسة الاقتصاد السياسي. وقد توصل ماركس، بناء على ذلك، إلى مزاوجة المنهج المنطقي بالمنهج التاريخي، واعتماد الأول أساساً، أي منهج الارتقاء من المجرد إلى الملموس، حسب تعبيره. (نلخص مسألة المنهج لاحقاً كما وردت بقلمه).

إن «الغروندريسة»، تتألف على هذا من شقين، هما المقدمة العامة، زائداً دراسات عن «رأس المال» و«النقد». إلخ وكان في نية ماركس نشر المقدمة العامة في «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، إلا أنه قرر حذف هذه المقدمة العامة، مسوغاً قراره بالقول إن «استباق نتائج ما تزال تنتظر البرهنة، سيثير الاضطراب، والقارىء الذي يتوق عموماً، إلى أن يقتفي خطاي، عليه أن يمضي من الخاص إلى العام»[١٤]

وأكد ماركس مجدداً خلاصة خطته الأصلية بدراسة:

رأس المال، الملكية العقارية، العمل المأجور، الدولة، التجارة الخارجية، السوق العالمي

لقد كانت الغروندريسه، بمعنى من المعاني، مسودة أولية، مدخلاً لطائفة واسعة من المواضيع التي تضمنت مجلدات «رأس المال» بعضاً منها، فيما بعد.

لماذا هجر ماركس مخطوطة الغروندريسه؟ لماذا اقتصر على الإفادة منها، جزئياً، في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»؟ ليس من مهمة هذا المقال الوجيز الاجابة عن ذلك. حسبنا الإشارة إلى بعض الآراء بهذا الصدد:

---

(١٤) Marx's Grundrisse. P.14.

يتساءل الباحث البريطاني ديفيد ماكليلان عن السبب الكامن وراء عدم تنفيذ المخطط الأول الذي اراده ماركس في المجلدات الست، ويقدم هو نفسه، جوابين متعارضين. فهو يورد رأي إنجلز القائل بان ماركس قال في «رأس المال» كل ما يرغب في قوله، بهذا القدر أو ذاك. ثم يورد رأي كاوتسكي القائل بأن ماركس غيّر مخططه الأصلي (مخطط المجلدات الست)، بعد ذلك يعلق انه إذا صح ذلك، فان مخطوطة الغروندريسه لا تتمتع إلا بأهمية ثانوية، أي انها تعين على «فهم جوهر رأس المال». أما إذا كان ماركس قد ظل محتفظاً بالخطة الأصلية، فأن «رأس المال» الحالي بمجلداته الأربع، ليس سوى صياغة للمجلد الأول من المجلدات الست المخطط لها أصلاً، وعلى هذا فإن «رأس المال» كتاب «غير مكتمل على نحو دراماتيكي»، وبالتالي فان «الغروندريسه هو أهم عمل كتبه ماركس إطلاقاً»[١٥]

دعونا نستمع إلى رأي معهد الماركسية ـ اللينينية بصدد ذلك. تحت عنوان «العمل في المخطوطات الاقتصادية لعامي ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨» نقرأ أن ماركس شرع بجمع وتلخيص جميع البحوث الاقتصادية التي أجراها من قبل، ولكن «قبل أن يطلع الجمهور على أفكاره، قرر أن يضع مخطوطة أولية خام لتوضيح المشكلات لنفسه. وهذا هو منبع سلسلة الكتابات الاقتصادية التي وضعت بين تموز ٥٧ ـ وأيار ١٨٥٨»، التي تعرف بالغروندريسه. ثم يأتي هذا التقييم «أن المخطوطات الاقتصادية ٥٧ ـ ١٨٥٨ هي تحفة حقيقية لعبقرية ماركس العلمية» وان المخطوطة هي «مسعى لتنفيذ خطة المجلدات الست: رأس المال، الملكية العقارية، العمل المأجور، الدولة، التجارة الخارجية والسوق العالمي»، وان المخطوطة «يمكن أن تُعتبر بمثابة النسخة الأولى من رأس المال،

---

(١٥) Ibid. P 22-23.

المسودة الأولى للعمل الأساسي الذي تطلب ماركس أكثر من ٢٠ عاماً من العمل الشاق لاخراجه[١٦] **النسخة الأولى من رأس المال**. إن الغروندريسه هو هذا، وهو أيضاً أكثر من هذا. فهو يشتمل على طائفة من المواضيع التي لا ترد في «رأس المال»، مثلما أن «رأس المال» بدوره يضم طائفة من المواضيع التي لا ترد في الغروندريسه.

لمحات من مخطوطة الغروندريسه:

تبدأ المخطوطة، أول ما تبدأ، بنقد مقولات الاقتصاد السياسي: الانتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك، ومعاينة هذه المقولات في علاقاتها الديالكتيكية المتبادلة، وصولاً إلى تحديد علاقاتها هذه، وتحديد العنصر المقرر: الانتاج، ودراستها بوصفها عناصر من كيان واحد، شأن أي جسم عضوي. وعلى أساس ذلك تشيد المقدمة غاية البحث:

(١) تحديد السمات التجريدية العامة التي تنطبق بهذا القدر أو ذاك على كل انماط المجتمعات.

(٢) المقولات التي تؤلف البنية الداخليةللمجتمع البرجوازي.

أي، بتعبير آخر، دراسة السمات الخاصة لاشكال تاريخية **منفردة** من الانتاج الاجتماعي، ودراسة القوانين العامة **لجميع** انماط الانتاج.

كما تشيد المقدمة منهج البحث، وهو ما تتفرد به المخطوطة عن سائر أعمال ماركس الاقتصادية، المنهج المنطقي، منهج الانتقال من المقولات البسيطة، التجريدية، إلى **الكل الملموس**.

---

(١٦) K. Marx: A Biography: Prepared by the Institute Of Marxism-Leninism. 2nd. revised edit. 1977, Moscow. P. 329 and 338.

ـ أ ـ الانتاج، كموضوع للبحث، وكمفهوم:

موضوع البحث هو الانتاج المادي، أي الافراد الذين ينتجون في اطار مجتمع. وهكذا فان الانتاج المحدد اجتماعياً، الذي يقوم به الأفراد، يؤلف نقطة الانطلاق الطبيعية.

إن الفرد، صياد الحيوان، صياد السمك، الذي يؤلف نقطة انطلاق سميث وريكاردو (أي الفرد المعزول) ينتمي إلى أوهام القرن الثامن عشر. إنها قصص روبنسن كروزو.

الفرد في مجتمع المنافسة الحرة يبدو حراً من قيود الطبيعة، هذه الطبيعة نفسها هي التي جعلته، في حقب سابقة، جزءاً من مجتمع بشري معين.

الفرد (الراهن) هو ثمرة دمار المجتمع الاقطاعي وانبثاق القوى الجديدة للانتاج. كلما توغلنا في التاريخ قديماً بدا لنا الفرد، وبالتالي الفرد المنتج، يعتمد وينتمي إلى كل أكبر، هو العائلة، ثم القبيلة، وفيما بعد الجماعة Community. وفقط في المجتمع «المدني» (البرجوازي) نجد أن أشكال الاتحاد الاجتماعي تواجه الفرد كوسائل لتحقيق غاياته الفردية. بيد أن فترة شيوع فكرة الفرد المعزول هي الفترة التي بلغت العلاقات الاجتماعية في المجتمع أعلى درجات تطورها.

الإنسان بالمعنى الحرفي حيوان سياسي، وليس فقط حيواناً اجتماعياً انه حيوان لا يستطيع أن يتطور إلى فرد إلا في المجتمع. والانتاج الذي يقوم به أفراد منعزلون خارج المجتمع، هو حماقة شأن فكرة تطور اللغة بدون وجود افراد يعيشون معاً ويتخاطبون مع بعضهم.

مفهوم الانتاج: كلما تحدثنا عن الانتاج فاننا نعني دائماً انتاجاً في مرحلة

معينة من التطور الاجتماعي، أي انتاج يقوم به **أفراد اجتماعيون**.

الحديث عن الانتاج يقتضي إما تتبع تطور عملية الانتاج خلال اطوارها المختلفة، أو الاعتراف منذ البداية باننا نعالج فترة تاريخية محددة، كأن تكون **الانتاج الرأسمالي المعاصر** ولكن كل مراحل الانتاج تحمل **بعض** المعالم والسمات **المشتركة**. إن «الانتاج بوجه عام» هو تجريد، لكنه تجريد عقلاني، بمقدار ما يبرز **السمات المشتركة**. من ناحية أخرى، نجد أن هذه السمات العامة أو المشتركة، التي تكتشف عن طريق المقارنة، تؤلف مركباً معقداً تتميز عناصره بغايات مختلفة

بعض هذه العناصر ينتمي إلى **كل** الحقب، وبعضها يشكل سمة مشتركة **لبعض** الحقب [١٧] وبعضها الآخر يميز أحدث وأقدم الحقب على حد سواء. ولا يمكن النظر إلى أي انتاج بدون هذه العناصر.

الشروط التي تحكم الانتاج عموماً ينبغي تمييزها حتى لا نفقد رؤية **نقاط الاختلاف** بسبب التماثل العام، هذا التماثل الناجم عن كون الذات Subject هو البشرية، والموضوع Object هو الطبيعة، **هما** نفسهما في كل العصور. نسيان هذه الحقيقة هو مصدر كل «حكمة» الاقتصاديين المعاصرين. الانتاج هو انتاج عام من جهة، وهو أيضاً **فرع خاص** معين (زراعة، تربية مواشي، صناعة. إلخ)، وهو أيضاً يشكل هيئة اجتماعية محددة، أو ذاتاً اجتماعية منخرطة في مجموع فروع الانتاج.

---

(١٧) تعبير الحقب epochs، الوارد في النص، تعبير عن مفهوم «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية»، ومستخدم كمرادف لها.

ـ ب ـ الانتاج والتوزيع :

الاقتصاديون البرجوازيون الذين يصورون قوانين الانتاج البرجوازي بانها قوانين أزلية تقع خارج التاريخ، نجدهم حين يأتي الأمر إلى التوزيع، يصورون البشرية منغمسة في كل أنواع التصرفات العشوائية، الكيفية. بتعبير آخر أن التوزيع، على عكس الانتاج، يخضع لنزوات البشر، حسب النظرة البرجوازية. ولكن مهما تكن أنظمة التوزيع مختلفة باختلاف مراحل المجتمع، فان بالوسع اكتشاف سمات مشتركة تميزها جميعاً، وصياغة قوانين عامة تنظمها. فالعبد والقن والعامل المأجور يتلقون جميعاً كمية من الطعام تمكنهم من الوجود كعبيد واقنان وعمال مأجورين. إن الفاتح، والموظف، ومالك الأرض، والراهب، إلخ الذين يقتاتون على: الجزية، الضريبة، الريع، الصدقات، إلخ، يتلقون جميعاً جزءاً من المنتوج الاجتماعي الذي يتحدد بقوانين تختلف عن تلك المحدِّدة للجزء الذي يتلقاه العبد والقن والعامل المأجور، إلخ هنا، يدرج جميع الاقتصاديين عاملين رئيسيين في هذا الجزء من أعمالهم أولاً ـ الملكية. ثانياً حماية الأخيرة على يد القضاء ورجال البوليس، اعتراضنا على ذلك هو:

١ ـ إن كل انتاج هو امتلاك أو استيلاء الفرد على الطبيعة في نطاق أو بواسطة شكل معين من المجتمع. لذا فمن الحماقة القول بان الملكية (الاستيلاء) شرط الانتاج. ومن الحماقة أكثر أن يقفز المرء من هذا القول إلى شكل معين من الملكية هو: **الملكية** الخاصة، التي تفترض سلفاً، وجود نقيضها: غياب الملكية.

٢ ـ حماية الملكية: إن أي نمط من الانتاج يخلق علاقاته القانونية الخاصة. والسخف يكمن في النظر إلى هذا الجزء العضوي، المنتمي إلى كُلٍ عضوي، نظرة تأميلة تراه شيئاً طارئاً.

ـ ج ـ الانتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك، علاقات تفاعل ديالكتيكية

قبل المضي بتحليل الانتاج، تُلقي المخطوطة نظرة على هذه الاقسام التي يرصفها الاقتصاديون جنباً إلى جنب، فتقول إن المفهوم الأكثر ضحالة هو هذا:

في **الانتاج** يستولي أعضاء المجتمع على منتوجات الطبيعة ويكيفونها لحاجات بشرية. أما **التوزيع** فيحدد حصته من هذا الانتاج، **والتبادل** يجلب له المنتوجات الخاصة التي يرغب في أن يحول إليها الكمية التي نالها من خلال التوزيع. أخيراً في **الاستهلاك** تصبح المنتوجات مواد للاستعمال والمتعة، مواد للتملك والاستيلاء الفردي. إذن، **الانتاج** يولد سلعاً مكيفة لحاجاتنا، **التوزيع** يقسمها حسب قوانين اجتماعية، **التبادل** يوزع ما سبق أن قسمه التوزيع، ولكن وفقاً للحاجات الفردية، أخيراً في الاستهلاك يخرج المنتوج من الحركة الاجتماعية، ويصبح الموضوع المباشر لحاجة الفرد.

الانتاج يبدو نقطة الانطلاق، والاستهلاك نقطة النهاية. التوزيع والتبادل كشيء وسط. لهذا الحد الوسط طابع مزدوج: **التوزيع** عملية يؤديها المجتمع، **والتبادل** عملية تنطلق من الفرد.

في التوزيع المجتمع يقوم بدور الوسيط بين الانتاج والاستهلاك، استناداً لقواعد عامة سائدة، أما في التبادل، فان ذلك يتحقق بتركيب الفرد، هذا التركيب الخاضع للمصادفة: التوزيع يحدد **كمية** المنتوجات التي يتلقاها الفرد. التبادل يقرر **نوعية** المنتوجات التي يرغب الفرد بتلقيها مقابل حصته.

على هذا النحو يبدو الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، عناصر تؤلف **ترابطاً متكاملاً**: الانتاج يجسد **العام**، والتوزيع والتبادل **الخاص**، والاستهلاك **الفرد**، وهي جميعاً موحدة. حقاً أن هذا ترابط، لكنه ضحل.

فـالانتاج، حسب الاقتصـاديين، يتحدد بقـوانـين طبيعيـة شـاملة، بينـما التوزيع يعتمد على المصادفة، الحظ الاجتماعي. والتوزيع يمكن أن يحفز الانتاج (يؤثر عليه) بهذا القدر أو ذلك. والتبادل يقع بين الإثـنين، أما الفعـل الأخير، الاستهلاك، فيقع خـارج نطاق علم الاقتصـاد، باستثنـاء تأثـيره المعاكس عـلى نقطة الانطلاق (الانتاج) بحيث يسبب بدء العملية كلها من جديد.

إن خصـوم الاقتصاديـين، الذين يلومـون هؤلاء، على تمـزيق كيان كـلي عضوي، كالبرابرة، يقفون على نفس القاعدة أو دونها

ـ د ـ الانتاج والاستهلاك، علاقة ديالكتيكية

يحلل ماركس الانتاج والاستهلاك وعلاقتهما ببعض على النحو التالي:

الانتـاج هو استهـلاك: ذاتي وموضـوعي. إنه استهلاك لقـوى المنتـج، واستهلاك لوسـائل الانتـاج، التي تستخدم وتهتلك جـزئياً (كـما في الاحتراق). والشيء نفسه يصح على استهلاك المـواد الأولية التي تبقى في حـالتها الـطبيعية. إن فعـل الانتاج هـو، من كل نـواحيه، فعـل استهلاك أيضـاً. هـذا مـا يقـره الاقتصـاديون: الانتـاج مترافق مبـاشرة مع الاستهـلاك، والاستهـلاك مـترافق مبـاشرة مـع الانتـاج، ويسمـونـه: استهـلاكـاً انتـاجيـاً (Productive Consumption) هذا التعريف يراد به تمييز الاستهلاك المترافق مع الانتاج، عن الاستهلاك الخالص، بوصف هذا الأخـير نظيره التـدميري. فلننعم النـظر بهذا الاستهلاك الخالص.

الاستهلاك الخالص هو أيضاً ومباشرة: انتاج، مثلما أن استهـلاك عناصر المواد الكيماوية في الطبيعية يشكل انتاجاً للنبات. من الواضح في التغذية، وهي شكل واحد من الاستهلاك، يقوم الإنسان بانتـاج جسده الخـاص. ولكن هذا

يصح على كل استهلاك يؤدي إلى انتاج الكائن البشري. انه انتاج استهلاكي (Consumptive Production).

الاقتصاديون يقولون عن هذا الانتاج المتوافق مع الاستهلاك، انه انتا ثانٍ، ينشأ عن تدمير منتوج الانتاج الأول.

ففي الاول، المنتج (البشر) يحول ذاته إلى أشياء، وفي الثاني الأشيا تتحول إلى بشر. وبالتالي فإن هذا الانتاج الاستهلاكي (الاستهلاك الخالص رغم انه يؤلف الوحدة المباشرة للانتاج والاستهلاك، يختلف جوهرياً عر الاستهلاك الانتاجي (الانتاج الخالص).

إن الانتاج على هذا النحو هو استهلاك في نفس الوقت، والاستهلا هو انتاج في نفس الوقت. ان كل واحد هو، مباشرة، قطبه المعاكس، لكن ثم حركة وسيطة تربط بينهما. فالانتاج يزيد الاستهلاك بخلق مواد لهذا الأخير والاستهلاك يزيد، بدوره، الانتاج، بان يقدم إلى المنتوجات، الفرد الذي يحتاج هذه المنتوجات. الاستهلاك ينتج الانتاج بطريقتين: أولاً المنتوج لا يصبح منتوجاً حقيقياً إلا في الاستهلاك. ثانياً ـ الاستهلاك ينتج الانتاج بخلق ضرورة الانتاج من جديد. إنه يقدم الحافز إلى الانتاج مثلما يقدم له موضوعه.

والانتاج بدوره (١) يقدم لـ ستهلاك موضوعه المادي. فالاستهلاك بدو موضوع ليس استهلاكاً (٢) الانتاج يعطي للاستهلاك طابعه وغايته. فموضو الاستهلاك ليس موضوعاً عاماً، إنه شيء محدد، يُستهلك بأسلوب محد (٣) الانتاج لا يقدم للحاجة المادة التي تشبعها، بل يزود المادة نفسها بالحاجة فموضوع الفن يخلق جمهوراً فنياً محباً للجمال. إذن الانتاج لا ينتج فقط الموضوع (الشيء) للذات (الإنسان)، بل ينتج أيضاً ذاتاً (إنساناً) للموضو (الشيء). فالانتاج، إذن، ينتج الاستهلاك بـ (١) تزويد الأخير بالماد

(٢) بتحديد أسلوب استهلاك هذه المادة (٣) بخلق حاجة عند المستهلكين إلى المنتوجات. وعليه فان وحدة الاستهلاك والانتاج لها ثلاثة أوجه: أولاً ـ الوحدة المباشرة ـ الانتاج هو استهلاك، والاستهلاك هو انتاج. هنا استهلاك انتاجي، وهناك انتاج استهلاكي. ثانياً ـ كل واحد وسيلة لتحقيق الآخر، وكشيء تحقق بواسطة، انهما متكافلان، في تبعية متبادلة، ويبدوان، بسبب هذه العلاقة، متلازمين لا ينفصلان، مع ذلك يظلان خارجيين بالنسبة لبعضهما. ثالثاً ـ كل واحد منهما، حين يكتمل أو يكمل نفسه، يخلق الآخر ويخلق نفسه بوصفه الآخر. الانتاج يولد الاستهلاك والاستهلاك يولد الانتاج.

ـ هـ ـ الانتاج والتوزيع:

لدى قراءة البحوث الاقتصادية، يندهش المرء لهذا: إن كل شيء يعالج مرتين. ففي باب التوزيع نجد: الريع، الأجور، الفائدة، الربح. وفي باب الانتاج نجد: الأرض، العمل، رأس المال، باعتبارها عناصر (أو أدوات) الانتاج. واضح أن رأس المال يحسب مرتين: أولاً كعنصر للانتاج. وثانياً كمصدر للدخل، بوصفه محدِّداً لأشكال معينة من التوزيع. الفائدة والربح يبرزان هكذا في الانتاج أيضاً، طالما انهما الشكلان اللذان يتنامى بهما رأس المال ويزداد، وهما بالتالي عنصران لإنتاج الرأسمال بالذات.

الربح، الفائدة، كشكلين من أشكال التوزيع يفترضان وجود رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج.

الأجور والعمل المأجور هما كذلك أيضاً. فالطابع المعين للعمل يبدو في حالة، عنصراً من عناصر الانتاج، ويبدو في حالة أخرى كشكل من أشكال التوزيع. ولو لم يكن العمل عملاً مأجوراً، لما تجلت مساهمته في التوزيع بشكل أجور.

أخيراً الريع الذي تتلقى به الملكية العقارية حصتها من المنتوجات، يفترض وجود الملكية العقارية (الأرض الزراعية) كعنصر من عناصر الانتاج.

إن علاقات أو أساليب التوزيع تبدو وكأنها الوجه الثاني (المعاكس) من عناصر الانتاج. أن الفرد الذي يسهم في الانتاج كعامل مأجور، يتلقى حصته من المنتوجات، أي ثمار الانتاج، بشكل أجور.

إن التفرعات والتنظيم الخاص بالتوزيع، يتحدد بالتفرعات والتنظيم الخاص بالانتاج. التوزيع هو نفسه منتوج الانتاج، ليس من ناحية السلع المادية فقط، بل من ناحية شكله، نظراً لأن نمط المساهمة في الانتاج يحدد الشكل الخاص للتوزيع، أي شكل المساهمة في التوزيع.

التوزيع يبدو، لعين الفرد الواحد، طبيعياً، كقانون أسسه المجتمع، ليحدد موقعه في مجال الانتاج، الذي يقوم في اطاره بانتاج شيء ما، وبالتالي يبدو التوزيع سابقاً زمنياً للانتاج. فمنذ البداية ليس لدى الفرد رأسمال أو ملكية عقارية، وهو معين للعمل المأجور بفعل عملية التوزيع الاجتماعية. ومن وجهة نظر المجتمع ككل، يبدو التوزيع أيضاً سابقاً زمنياً للإنتاج ومحدداً له، باعتباره واقعة ما قبل اقتصادية. فان شعباً غازياً يقسم الأرض على الغزاة. ويؤسس بذلك توزيعاً معيناً وشكلاً معيناً من الملكية العقارية، فيحدد بذلك طابع الانتاج، أو انه يحول الشعب المحتل إلى عبيد، وبذلك يجعل عمل العبيد أساس الانتاج. أو أن أمة تحطم بثورة، الملكيات الكبيرة، وتجزئها إلى أجزاء صغيرة من الأرض، وبهذا التوزيع الجديد تضفي على الانتاج طابعاً جديداً. أو أن التشريعات تخلد ملكية الأرض للأسر الكبيرة، أو توزع العمل كامتياز وراثي فتوطد نظام الطوائف الحرفية المغلقة.

في كل هذه الأحوال، وهي جميعاً تاريخية، لا يبدو أن الانتاج يقرر وينظم التوزيع، بالعكس يبدو أن التوزيع يقرر وينظم الانتاج.

لكن هنا الظواهر مقلوبة.

في المفهوم الضحل للتوزيع، يبدو هذا الأخير توزيعاً للمنتوجات، وبالتالي يبدو بعيداً عن الانتاج، ولا يتوقف عليه إلا جزئياً ولكن قبل أن يعني التوزيع توزيعاً للمنتوجات، فإنه أصلاً **توزيع لوسائل الإنتاج أولاً**، وثانياً (وهذا تعريف آخر لنفس العلاقة) إنه توزيع لأعضاء المجتمع على مختلف أنواع الانتاج. إن توزيع المنتوجات هو نتيجة لهذا التوزيع الأخير، المرتبط بعملية الانتاج.

إن معالجة الانتاج بمعزل عن التوزيع، تجريد أحمق.

إن علاقة التوزيع بالانتاج، مسألة تقع في نطاق الانتاج.

إن الغزاة المذكورين أعلاه، قد يفرضون أساليبهم الخاصة بالانتاج على الخاضعين (إنجلترا في إيرلندا ـ القرن التاسع عشر، وجزئياً في الهند) أو قد يسمحون للأمور بالبقاء كما هي مكتفين بالجزية (الاتراك، الرومان) أو مزيجاً من الأثنين يخرج بتركيبة جديدة (وهو ما نجم جزئياً عن الغزوات الجرمانية). في كل هذه الغزوات، أسلوب الانتاج، سواء كان أسلوب الغازين، أو أسلوب الذين تعرضوا للغزو، أو مزيج الإثنين، هو الذي يحدد طبيعة التوزيع الجديد. ورغم أن هذا الأخير يبدو الآن (بعد قيامه) الشرط المسبق لمرحلة الانتاج الجديدة، فإنه هو نفسه ثمرة الانتاج. خذ المغول مثلاً. فإنهم، بتدميرهم لروسيا، تصرفوا وفقاً لنظام انتاجهم الرعوي، الذي كانت تكفيه سهوب غير مأهولة كشرط مسبق لانتاجهم كرعاة. والبرابرة الجرمان، الذين كانوا يزاولون الزراعة بمعونة الاقنان، وهو نظام انتاجهم التقليدي، خلقوا نفس الشروط في المقاطعات الرومانية.

وهناك تقليد في فترات معينة اتخذ فيه النهب المصدر الوحيد للعيش. لكن

النهب يقتضي وجود ما ينهب، أي لا بد من وجود انتاج. بل إن أسلوب النهب، يتحدد باسلوب الانتاج، إن نهب أمة تضارب بالبورصة يختلف عن نهب أمة رعاة. والعبد الذي يؤلف وسيلة انتاج يمكن أن يُسرق مباشرة. ولكن انتاج البلد الذي يسرق العبيد لا بد من أن ينظم على نحو يسمح بوجود عمل العبيد أو (كما في أميركا) يسمح بوجود نظام انتاج متكيف مع العبودية.

إن القوانين قد تخلد بقاء وسائل الانتاج (الأرض مثلاً) بيد أسر كبيرة. وقد يكتسب ذلك ضرورة اقتصادية إذا كانت الملكية العقارية منسجمة مع نظام الانتاج السائد، كما في إنجلترا وفي فرنسا، تجري الزراعة على نطاق ضيق، رغماً عن الملكيات العقارية الكبيرة، وقد مزقت الثورة هذه الأخيرة.

ـ و ـ التبادل والتداول:

التداول هو مظهر من مظاهر التبادل، ويمكن تعريفه بانه التبادل مأخوذاً ككل. وبما أن التبادل عنصر وسيط بين الانتاج وتابعه التوزيع من جهة، ووسيط بين الانتاج والاستهلاك من جهة أخرى، وبما أن هذا الأخير (الاستهلاك) جزء من الانتاج، فإن التبادل جزء من الانتاج أيضاً.

في المقام الأول، من الواضح أن تبادل النشاطات والقابليات، الذي يجري في نطاق الانتاج، يقع ضمنه مباشرة، ويؤلف أحد عناصره الجوهرية. في المقام الثاني، الشيء نفسه ينطبق على تبادل المنتوجات كوسيلة لإكمال منتوج معين موجه للاستهلاك. ثالثاً ـ التبادل بين الباعة والشارين، يتحدد بفعل الانتاج، وهو ذاته نشاط انتاجي التبادل يظهر كشيء مستقل ومختلف عن الانتاج، ولكن فقط في المرحلة الأخيرة، أي حين تبادل المنتوجات لأجل الاستهلاك مباشرة.

ولكن لا وجود (أولاً) لتبادل دون تقسيم عمل، سواء تقسيم طبيعي أو

آخر تطور تاريخياً. ثانياً ـ التبادل الفردي يفترض وجود انتاج فردي. ثالثاً ـ كثافة التبادل ومداه وطبيعته، تتحدد جميعاً بدرجة تطور الانتاج وتنظيمه.

التبادل، في كل جوانبه، داخل في الانتاج ومحدَّد من قبله.

النتيجة التي نبلغها ليس كون **الإنتاج، التوزيع، التبادل، والاستهلاك، متطابقة أو انها شيء واحد، بل هي أعضاء من كيان واحد، انها جوانب مختلفة من كينونة واحدة. والانتاج يهيمن على العناصر كلها.**

إن شكلاً معيناً من الانتاج يحدد أشكال الاستهلاك والتوزيع والتبادل، ويحدد العلاقات المتبادلة بين مختلف هذه العناصر. وبالطبع فإن الانتاج، بشكله الأحادي، يتأثر بدوره، بالعناصر الأخرى، أي بتوسع السوق، بنطاق التبادل. وبحصول تغير في التوزيع، يعاني الانتاج تغيراً، كما في حالة تركز رأس المال، أو تبدل توزيع السكان في الريف والمدينة. وأخيراً فإن مطالب الاستهلاك تؤثر في الانتاج.

إن تفاعلاً متبادلاً يجري بين كل العناصر، كما هو الحال في كل جسم عضوي.

ـ ز ـ حول المنهج.

بعد هذا العرض الواسع لما تحتويه مخطوطة الغروندريسه من نقد للمقولات الاقتصادية، وتبيان طابعها التاريخي، وعلاقات التفاعل فيما بينها، والوصول إلى أن الانتاج المادي «كل عضوي» تتفاعل عناصره وتتبادل التأثير، وتحديد الانتاج بوصفه العنصر المحدِّد أو المقرر، ننتقل إلى قضية المنهج، كما ترد في مقدمة المخطوطة. إن خلاصة مسألة المنهج هي هذه: كيف نعرض حياة هذا «الكل العضوي» المؤلف من أعضاء في حالة تفاعل وحركة مستمرة؟ أيمكن

البـدء من «الكل الملمـوس» وصولاً إلى المفـاهيم والتحديـدات المجردة، أم أن الرحلة تسير في الاتجـاه المعاكس من المفـاهيم والتحديـدات **وصولاً** إلى «الكـل الملموس»؟ بتعبير آخـر هل نتحـرك من الملموس بـاتجاه المجـرد، أم من المجرد باتجاه الملموس؟

في تحديده للمنهـج، كان مـاركس يرى، أن الـطريقة المثمـرة في البحث تتمثل في هذا: الانطلاق من السطح، وتحليـل اعماق الـظاهرات، وصـولاً إلى أبسط التعريفات (أو التحديدات). من هنـاك ينطلق البحث في «رحلة عـ ـودة» من التحليـل إلى التركيب، من تجـريدات وتحـديدات معينـة إلى «الكل الـثري المؤلف من عدة تحديـدات وعلاقـات». وحسب قولـه، فان الارتقـاء من أبسط العناصر (كالعمـل، وتقسيم العمل، **والطلب**، والقيمة التبـادلية) إلى عنـاصر معقـدة (الدولـة، التبادل العـالمي السوق العـالمي، إلـخ) هـو «المنهـج العلمي الصحيح» وهو منهج «الانتقال من المجرد إلى الملموس» الـذي يتطلب «تـركيب عدة تحديدات» و«وحدة أوجه متنوعة»، انه الوسيلة التي يدرك بها العقل الشيء الملموس، **ويعيد انتاجه** في مجرى عملية الإدراك، كشيء ملموس[١٨]

يتضـح مما تقـدم أن ماركس يـرجح كفـة **المنهج المنطقي** نظراً لأنه يتيـح **فحص** المقولات الاقتصادية، لا وفق التسلسل الـزمني الذي لعبت، بمـوجبه، دوراً حاسماً من الناحية التاريخية، بل من ناحية علاقـاتها بـالمجتمع الـبرجوازي المعاصر

إن مـاركس لا يرفض المنهـج التاريخي، الـذي ينبغي له أن يعيـد انتـاج الظاهرات حسب تسلسلها التاريخي فالمقولات الاقتصادية نفسها هي مقولات تاريخية، بمقـدار ما تعـبر عن ظاهـرات اقتصاديـة ويشدد مـاركس في أكثر من

---

(١٨) A Biography- P. 331.

موضع، على مبدأ **وحدة التاريخي والمنطقي** في البحث. فاستخدام الظاهرات الاقتصادية ينبغي أن يرتبط بتحليل تاريخي تفصيلي، لتطور هذه الظاهرات في الزمن، وان هذا المركّب، لا يقوم على تطابق المنهجين، بل تفاعلهما واغنائهما المتبادل لبعضهما، وهو شرط لأي تحليل شامل وعميق لمادة الموضوع، والوسيلة الوحيدة لبلوغ نتائج صحيحة **وأصيلة علمياً**[١٩]

وابتغاء القاء الضوء، بكلمات ماركس نفسه، على **أهمية المنهج المنطقي** وعلاقته الديالكتيكية بالمنهج التاريخي، نعرض ادناه خلاصة وافية لقضية المنهج[٢٠] كما رآها في تلك الفترة: عند دراسة بلد معين، من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، نبدأ عادة بسكانه، انقسامهم إلى طبقات. المهن في مختلف فروع الانتاج، ثم ندرس صادراته وواردات، انتاجه واستهلاكه السنويين، أسعار السلع، إلخ

ويبدو أن التسلسل الصحيح هو أن نبدأ بالشروط الفعلية، الحقيقية، الملموسة، القائمة (الكل الملموس).

ينتقد ماركس هذا المنهج على النحو التالي:

إن الانطلاق من السكان، وهم أساس النشاط الانتاجي الاجتماعي، يبدو طبيعياً. مع ذلك لدى التمعن الدقيق نرى أن ذلك **خاطئاً** فالسكان **تجريد** بدون الطبقات المؤلفة للسكان. والطبقات كلمة **فارغة** ما لم نعرف العناصر التي ترتكز عليها، كالعمل المأجور، ورأس المال. وهذه بدورها تفترض وجود التبادل، تقسيم العمل، الاسعار إلخ فرأس المال مثلاً لا يعني

---

(١٩) The Dialectics of the Abstract and the concrete in Marx's Capital. E.V Ilynkov, Moscow 1982. P. 202-211.

(٢٠) Marx's Grundrisse, David Mclellan. P.44, 54.

أي شيء بدون العمل المأجور، القيمة، النقد، السعر، إلخ

إذا ابتدأنا من السكان، فإننا سنبدأ بمفهوم مضطرب عن **الكل**. وعند اجراء التحليل عن كثب سنصل تدريجياً إلى أفكار أبسط: إننا ننطلق من الملموس فنصل إلى تجريدات أقل فأقل تعقيداً حتى نصل إلى أبسط التعريفات (أو التحديدات). ما أن نبلغ ذلك حتى نبدأ **رحلة معاكسة** فنصل أخيراً إلى السكان، لا بوصف ذلك فكرة مضطربة عن كل **متكامل**، بلِ بوصفه **مجموعاً غنياً مؤلفاً من تحديدات وعلاقات عديدة**.

إن المنهج الأول (البدء بالكل الملموس) هو الذي تبناه الاقتصاد السياسي في السابق. لقد بدأ اقتصاديو القرن السابع عشر دائماً من المجموع الحي، أي السكان. الدولة. عدة دول إلخ، ولكنهم وصلوا أخيراً وجميعاً، بواسطة التحليل إلى **مبادىء تجريدية عامة**، مثل: تقسيم العمل، النقد، القيمة. إلخ

وما أن تأسست هذه العناصر بالتجريد العقلي، حتى نشأ نظام الاقتصاد السياسي الذي يبدأ من مفاهيم بسيطة مثل: العمل، تقسيم العمل، الطلب، القيمة التبادلية، وينتهي بالدولة والتبادل العالمي والسوق العالمية.

هذا **المنهج الأخير** هو المنهج **الصحيح علمياً**. إن الملموس هو ملموس لأنه مركب من عدة تحديدات، إنه وحدة عناصر متنوعة. والملموس يبدو كعملية تركيب، كنتيجة، لا كنقطة انطلاق.

في المنهج الأول المفهوم الكامل يتحول إلى تحديد تجريدي. في المنهج الثاني التحديدات التجريدية تقود إلى اعادة انتاج الواقع الملموس في مجرى عملية التفكير.

لقد وقع هيغل في خطأ اعتبار الحقيقي أو الفعلي، نتيجة تنجم عن الفكر المنسق والمستوعب ذاتياً، في حين أن منهج التقدم من المجرد إلى الملموس، هو طريق التفكير الذي يمكن، بواسطته، الامساك بالملموس، واعادة انتاجه في ادمغتنا كشيء ملموس.

إن أبسط مقولة اقتصادية، كالقيمة التبادلية، تفترض وجود السكان، السكان المنخرطين في الانتاج، في ظل شروط معينة، كما تفترض وجود أنواع معينة من العائلة، أو العشيرة، أو الدولة، إلخ، ولا وجود لهذه المقولة إلا بوصفها علاقة تجريدية أحادية هي جزء من مجموع حي ملموس، معين، قائم بالأصل. إن القيمة التبادلية، بوصفها مقولة، تقودنا أيضاً إلى وجود سابق للطوفان!

إن الكل الذي يبدو في رؤوسنا على انه كلٌ ـ فكري هو ثمرة عقل مفكر يمسك بالعالم بالطريقة الوحيدة المتاحة له، طريقة تختلف عن تلك التي يستخدمها العقل الفني أو الديني أو العملي.

غير أن الموضوع الملموس، يواصل وجوده المستقل، خارج رؤوسنا، بعد أن جرى إدراكه، مثلما كان عليه من قبل. لذا عند استخدام المنهج النظري (المنطقي) في الاقتصاد السياسي، فإن الموضوع، أي المجتمع، ينبغي أن يظل ماثلاً في الذهن باعتباره المنطلق الذي نبدأ منه.

ولكن أليس لهذه المقولات البسيطة من وجود تاريخي أو طبيعي مستقل، سابق زمنياً للمقولات الملموسة أكثر. هذا يتوقف على أمور عدة. مثلاً، في فلسفة الحق، يبدأ هيغل من الملكية بوصفها أبسط علاقة حقوقية بين الأفراد. ولكن ليس ثمة شيء في الوجود اسمه الملكية قبل انبثاق العائلة، أو علاقة السيد بالقن، وهذه الأخيرة ذات طابع **ملموس** أكثر. من جهة أخرى سيكون

المرء محقاً في القول بان هناك أسراً وعشائر تحوز الأشياء ولكنها لا تمتلك.

إن **المقولة** الأبسط تبدو، هكذا، باعتبارها **علاقة** العائلة البسيطة أو العشيرة **بالملكية**.

وفي المجتمع تظهر هذه المقولة **كعلاقة بسيطة** في نظام متطور، إلا أن الأساس الملموس الذي انبثقت منه علاقة الملكية، كامن فيها. وبوسع المرء أن يتخيل متوحشا معزولاً يحوز أشياء. إن الحيازة(*) ليست علاقة حقوقية في هذه الحالة. **إن المقولات البسيطة هي تعبير عن علاقات تحققت في كيان ملموس أقل تطوراً**، دون أن يدخل في علاقات متعددة. هذه العلاقات المتعددة يُعبر عنها ذهنياً في **المقولة الملموسة**. ولكن حين يبلغ الكيان **الملموس**، تطوراً أكمل، فانه سيحتفظ بنفس المقولة البسيطة، **كعلاقة** ثانوية.

إن النقد لربما يوجد، وقد وجد فعلاً، في التاريخ قبل انبثاق رأس المال والمصارف والعمل المأجور.

ويمكن القول، بناء على ذلك، إن المقولة البسيطة تخدم للتعبير عن العلاقات **المهيمنة** في كيان كلي **غير متطور**، أو تخدم للتعبير عن العلاقات **الثانوية** في كيان كلي **متطور**. وهي علاقة وجدت تاريخياً، قبل أن يتطور الكل في الاتجاه الذي تعبر عنه **المقولة الملموسة**. إلى هذا الحد، فان مسار الادراك **التجريدي، المرتقي من الأكثر بساطة إلى الأكثر تعقيداً، يتطابق مع المسار الفعلي للتاريخ**.

يمكن القول أيضاً أن هناك تشكيلة اجتماعية عالية التطور، ولكنها تاريخياً، أقل نضجاً، حيث تجد فيها أعلى الأشكال الاقتصادية، كالتعاون، وتقسيم

(*) الحيازة ملكية مؤقتة، والملكية حيازة دائمة.

متطور للعمل. إلخ، مع ذلك لا يوجد فيه نقد (بيرو). وفي الجماعات السلافية لا يظهر النقد، ولا التبادل الذي يدين له النقد بوجوده، لا يظهر قط، أو يظهر بدرجة محدودة داخل الجماعات نفسها، ولكنه يظهر على حدود الاتصال بين الجماعات.

ورغم أن النقد يبدأ بلعب دوره في كل مكان، في مرحلة مبكرة، فإنه يلعب في العصور الغابرة، دور عنصر مهيمن، ولكن فقط عند الشعوب المتطورة باتجاه واحد: الشعوب التجارية. وحتى في أكثر الحضارات ثقافة (اليونان، روما) لا يبلغ النقد تطوره الكامل (وهو الشرط المسبق للمجتمع البرجوازي الحديث) إلا في فترة تفسخ هذه المجتمعات.

وهكذا فإن هذه المقولة البسيطة بلغت ذروتها في الماضي عند المراحل الأكثر تقدماً من المجتمع فقط. ولكن حتى في ذلك الحين لم تستطع أن تضم كل العلاقات الاقتصادية، فالضرائب والمدفوعات في روما ظلت عينية في الأساس.

إذن رغم أن **المقولة البسيطة** قد تكون ظهرت تاريخياً قبل المقولة الملموسة، فانها لا تستطيع أن تبلغ تطورها الكامل، إلا في تشكيلة اجتماعية متطورة، في حين أن المقولة الملموسة تكون قد بلغت تطورها الكامل في تشكيلة اجتماعية أقل تطوراً.

غير أن أكثر المقولات تجريداً، حتى لو كانت تنطبق على جميع الحقب، بحكم كونها تجريدات، هي نتاج شروط تاريخية محددة، حتى بالنسبة للشكل التجريدي الذي تتخذه، وهي لا تتمتع بصحتها كاملة إلّا ضمن الشروط التاريخية التي نجمت عنها. ولما كان المجتمع البرجوازي هو التنظيم التاريخي الأكثر تقدماً وتعقيداً، فان المقولات المعبرة عن علاقاته، تسمح لنا بفهم بنيته

وبنية التشكيلات السابقة، التي دخلت بقاياها في خلق المجتمع البرجوازي.

ولما كان المجتمع البورجوازي هو شكل ناجم عن تطور عناصر متناحرة، فإن بعض العلاقات المنتمية لتشكيلات سابقة، يمكن العثور عليها فيه، رغم انها تكون بحالة كسيحة أو نسخة هزيلة عما كانت عليه أصلاً. إن القول بان مقولات الاقتصاد البرجوازي تنطبق على التشكيلات الاجتماعية الأخرى، قول صحيح، ولكن ينبغي الاحتراس. فالمقولات المذكورة قد تحتوي على التشكيلات السابقة بصورة متطورة، أو كسيحة، أو كاريكاتيرية، ولكنها دوماً تحمل فروقات جوهرية.

إن دراسة تطور المقولات الاقتصادية، ينبغي أن يحملنا على أن نتذكر دوماً أن موضوعها هو المجتمع البرجوازي المعاصر، الموجود، ليس في الذهن وحده، بل في الواقع أيضاً. وإن المقولات تعبر عن أشكال وجود هذا المجتمع المحدد وشروطه، أو جوانب منفصلة من هذا الوجود.

إن ذلك يعطينا معايير لترتيب مواد البحث. فمثلاً يبدو طبيعياً البدء من الريع العقاري، أي الملكية العقارية، **المرتبطة** بالأرض، وهي (الأرض) مصدر كل انتاج وكل حياة، وبالزراعة، الشكل الأول للإنتاج.

ولكن الرأسمال في المجتمع البرجوازي هو العنصر الحاسم. ولا سبيل إلى فهم الريع العقاري، في مجتمع برجوازي، دون فهم الرأسمال، ولكن يمكن فهم الرأسمال، هنا، بمعزل عن الريع العقاري.

لذا فان عرض المقولات الاقتصادية وفقاً لتسلسلها التاريخي أسلوب خاطىء، وينبغي أن يتحدد تسلسلها عبر علاقاتها المتبادلة في المجتمع البرجوازي الحديث، وهذا تماماً عكس تسلسلها الطبيعي. وحسب هذا ينبغي للبحث أن

يبدأ بالتحديدات التجريدية العامة المنطبقة على كل أشكال المجتمع، أولاً، وثانياً المقولات التي تؤلف التنظيم الداخلي للمجتمع البرجوازي: رأس المال، العمل المأجور، الملكية العقارية، وعلاقاتها المتبادلة، المدينة والريف، الطبقات الاجتماعية الثلاث، التبادل فيما بينها، التداول، نظام الائتمان، الدولة، تقسيم العمل العالمي، السوق العالمي إلخ

ـ ح ـ قضايا أخرى في الغروندريسه:

إن كل ما لخصناه في الفقرات (أ ـ ز)، من المقدمة العامة، يلقي أنواراً باهرة ليس فقط على نقد المقولات الاقتصادية، واعادة تأسيسها، ووضع أسس المنهج، وتحليل عملية الإدراك، بل على بنية المؤلف الضخم «رأس المال»، وانطلاقه من السلعة، «خلية المجتمع البرجوازي»، ومن الانتاج السلعي البسيط، وصولاً إلى الانتاج الرأسمالي، بكليته الشمولية.

وبالطبع فإن بقية موضوعات الغروندريسه، أي موضوعاتها الاقتصادية الصرف، تشكل شروعاً في تطبيق المنهج، من ناحية، واعداداً للدراسة الشاملة للمجتمع البرجوازي، من ناحية أخرى.

وتضم موضوعات المخطوطة، فصلاً حول النقد، حيث يتبع ماركس، مسار تطور النقد، واسباب نشوئه، ووظائفه، وصولاً إلى تحديد جوهره. النقد نتيجة ناجمة عن التبادل. فـ «تداول السلع هو الشرط الأولي المسبق لتداول النقد» (Gundrisse, P 102) لقد لعب «الملح والجلود والماشية، والعبيد» دور النقد في عصور غابرة. إن النقد هو الشكل الأول لظهور رأس المال على المسرح. وتحليله يشكل أساساً لتحليل رأس المال، مثلما أن تحليل السلعة (كوحدة للقيمة الاستعمالية والتبادلية) يشكل أساساً لتحليل النقد.

هنـاك الفصل المتعلق بـ «رأس المـال» ويغطي ستـة من الدفـاتر السبعـة للمخطوطة.

إن هـذا الفصل، كـما هو الحـال في كتاب رأس المـال، يعـرض التـطور التاريخي للانتاج السلعي، من أشكاله الدنيا الأولية، إلى أشكـاله المعقـدة، أي وصولاً إلى تحول قوة العمل إلى سلعة، وهي لحظة ميلاد رأس المال نفسه.

هـذا الفصل يحتـوي أيضاً عـلى جوانب هـامة. ففيـه نجد عـرضاً أوليـاً لنظرية القيمة الفائضة، أهم اكتشاف علمي في عمل ماركس. كما نجد صياغة واضحة لمفهوم رأس المـال الدائم (الثـابت) Constant (قيمة وسـائل الانتـاج) ومفهوم رأس المال المتغير Variable (قيمة قوة العمل).

وكما هو معروف فإن هذه الاكتشافات العلمية اتاحت إلقاء «نظرية الربح باكملها» حسب قـول ماركس، واعـادة تأسيسهـا على قـاعدة جـديدة: تحليـل القيمة الفائضة بمعزل عن اشكالها الفرعية الخاصة (الربح الصناعي، الفائـدة، الريع، الضرائب).

ولعل صياغة تناقضـات حركـة الانتاج الـرأسمالي (التي دوّنها مـاركس في مقـدمـة «مسـاهمـة في نقـد الاقتصـاد السيـاسي ـ ١٨٥٩» والتي اعلنهـا إنجلز كـاضخم اكتشاف علمي) هي أبرز ما في هذا الفصل. إن الإنتـاج الرأسـمالي، حسب ماركس «يتحرك في تنـاقضات، يتغلب عليهـا باستمـرار، مثلما يولـدّها باستمرار». (Grundrisse, P. 313) وأمـام هذا الانتـاج مدى رحب للتـطور. ويتحـدث ماركس كيف أن العقـود القادمـة ستشهد تـطوراً عاصفـاً في القـوى المنتجـة، حيث سيتم «استشكاف الـطبيعة كلهـا بغية اكتشـاف خواص نـافعـة جديدة في الاشيـاء». (Grundrisse, P. 312) وتطور التبـادل الشامـل للمنتوجات بين جميع البلدان، وتطور طرائق جديدة للتصنيـع، والتنقيب الشامـل للأرض

بهدف اكتشاف أشياء جديدة صالحة للاستهلاك، واكتشاف خصائص نافعة جديدة في الأشياء القديمة. وفي التقدم الهائل إلى أمام يكمن «الأثر الحضاري الكبير» لرأس المال. ولكن لهذا الطابع التقدمي حدوده، فنزوع الرأسمال إلى تطوير القوى المنتجة تطويراً شاملاً لا حدود له، يبدأ بالوقوف ضد الطبيعة الجوهرية للنظام الاجتماعي نفسه. إنه يبلغ أخيراً النقطة الحرجة!

وتتناول مخطوطة الغروندريسه أيضاً، جوانب من التشكيلة الشيوعية القادمة، في تضادها مع نظائرها من التشكيلة الرأسمالية: حرية الفرد في المجتمع الرأسمالي، التطوير الشامل للفرد في المجتمع الشيوعي، تطوير القوى المنتجة في المجتمع الشيوعي، طابع العمل في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي إلخ

يضاف إلى ذلك تتناول المخطوطة، في جوانب منها، أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالي، وهي تشكل حسب هوبسباوم مسعى لمعالجة قضية التطور التاريخي من جهة، وعرضاً للمادية التاريخية في أكثر أشكالها غنى وثراء[٢١] من جهة أخرى.

لقد وضعت مخطوطة الغروندريسه بادىء الأمر كمسعى لتنفيذ المخطط الأولي الضخم لمؤلف ماركس الاقتصادي، ثم تحولت، في مجرى تشكلها إلى «وسيلة لتوضيح الأمور لأنفسنا قبل مجيء الطوفان» في الأقل، وهذا المصير أصاب كتاب «الايديولوجيا الألمانية» الذي هجره ماركس إلى «نقد الفئران القارض». وبصرف النظر عن ملابسات ذلك فإن الغروندريسه تتمتع بأهمية فائقة من زوايا ثلاث:

---

(٢١) هو بسباوم: التشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية E. J. Hoobsbawm. Pre-Capitalist Formations نقلاً عن «كارل ماركس، نصوص حول أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية ـ ترجمة لجنة باشراف د. صادق جلال العظم ومراجعته» دار ابن خلدون.

أولاً ـ إنها تقدم بحوثاً لم تنشر من قبل لماركس، سواء في المنهج، أو نقد المقولات، أو سمات المجتمع الشيوعي، أو أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية.

ثانياً ـ إن البحوث الأخرى، التي وسعها ماركس في أعماله اللاحقة، تساعد على استيعاب هذه الأخيرة بدرجة أكبر من الوضوح والدقة.

ثالثاً وأخيراً ـ إنها تشكل حلقة وصل في تطور ماركس الفكري بين مخطوطات باريس ١٨٤٤، وبين «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» وفيما بعد «رأس المال»، وتشكل سلاحاً فكرياً بالغ الأهمية لنقد ودحض محاولات وضع ماركس الشاب في معارضة ماركس الشيخ

نظريات القيمة الفائضة

ـ أ ـ من تاريخ المخطوطة:

بعد الغروندريسه زمنياً، وبموازاتها من حيث القيمة الفكرية، يأتي المجلد الضخم: تاريخ النظرية.

ينتمي هذا المجلد إلى دراسات ماركس للفترة آب ١٨٦١ ـ حزيران ١٨٦٣، التي دونها في مخطوطة جديدة تقع في ٢٣ كراساً، بينها الكراسات ٦ ـ ١٥ والكراس ١٨، تختص بمعالجة تاريخ الاقتصاد السياسي كله. وتؤلف الكراسات كلها، أو بمجموعها مادة المجلدات النظرية الثلاث الأولى، ومادة المجلد الرابع: التاريخي.

وكما هو معروف لم ينشر من هذه المادة كلها سوى المجلد الأول «عملية انتاج رأس المال»، خلال حياة ماركس. أما المجلدان الثاني والثالث (وكان في نية ماركس، سابقاً، اصدراهما بمجلد واحد هو المجلد الثاني) فقد قام إنجل

بتحريرهما واعدادهما للنشر بعد وفاة ماركس بسنوات. ولم يتسن لإنجلز أن يحرر مخطوطة تاريخ النظرية، أي «المجلد الرابع».

أين يقع مجلد «نظريات القيمة الفائضة» من خطط ماركس؟ حسب المخطط الأصلي (ذي المجلدات الست) كان ينبغي للكتاب أن يضاف كملحق تاريخي إلى الجزء الأول من المجلد الأول (المقترح) حول «رأس المال بوجه عام»، في خاتمة الجزء المكرس لـ «عملية انتاج رأس المال» (راجع مخطط ماركس).

«ملحق تاريخي»، لأحد أجزاء المجلد الأول، هكذا كانت الفكرة الأصلية. ويبدو أن وظيفة هذا الملحق كان يراد لها أن تماثل «تاريخ نظرية السلعة» و«نظريات وسيط التداول ونظريات النقد»، وهما أيضاً **ملحقان تاريخيان** لكل من الفصل الخاص بالسلع، والفصل المخصص لـ «النقد»، في كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ـ ١٨٥٩».

بيد أن الملحق التاريخي، تحول إلى دراسة تاريخية شاملة، وعمل قائم بذاته، حيث تجاوز حدود الخطة الأصلية، بسبب منطق الموضوع ذاته.

لقد أراد ماركس بحث القيمة الفائضة، نشوءها، على امتداد تاريخ الاقتصاد السياسي منذ بروزه كعلم، مروراً بمختلف المدارس الاقتصادية (الفيزيوقراطيون، الكلاسيكيون، الاقتصاد السياسي المبتذل). بيد أن القيمة الفائضة تتطلب بحث وتحليل الربح، وهذا يقتضي معالجة الريع العقاري. ودخل عنصر آخر في تقرير سعة المعالجة. لقد وضع ماركس نص «نظريات القيمة الفائضة» في وقت لم يكن قد أكمل فيه صياغة «رأس المال»، عدا عن المجلد الأول. بل أن هذا كان في صيغة أولية[٢٢] وقد فرض ذلك أن يقترن نقد

---

(٢٢) أنجز ماركس هذا العمل لاحقاً بين ١٨٦٣ ـ ١٨٦٥، في مخطوطة ضخمة تؤلف=

النظريات الاقتصادية البرجوازية، المعروضة في المجلد الرابع، بعرض جوانب من النظرية الجديدة.

على هذا النحو غدا «الملحق التاريخي» مجلداً ضخماً واسعاً، حمل ماركس على فصل «المادة التاريخية ـ النقدية» في مجلد مستقل، خاص، رابع، لرأس المال.

لقد بدأ ماركس «رأس المال» من النهاية، من الجزء التاريخي، ليقوم فيما بعد بكتابة المجلدات الثلاثة الأولى، رغم أن مادة جميع المجلدات كانت جاهزة تقريباً أمامه، في هيئة دراسات وتلخيصات ومسودة أولية. وبهذا الصدد يقول: «في الواقع بدأت بالجزء الثالث التاريخي» (رسالة إلى سيجموندشوت، ٣ نوفمبر ١٨٧٧ ـ نظريات القيمة الفائضة، الجزء الأول ص ١٧).

ويتحدث ماركس عن علاقة هذا المجلد الرابع بالمجلدات النظرية الثلاثة الأولى «ثم هناك المجلد الرابع، المجلد التاريخي ـ الأدبي. انه نسبياً أسهل أقسام عملي، نظراً إلى أن جميع المعضلات قد حُلَّت في المجلدات الثلاثة الأولى، وعليه فهذا المجلد الأخير، ليس سوى تكرار **ولكن في شكل تاريخي**» (المرجع نفسه ص ١٧).

قبل الشروع في عرض لمادة الكتاب، في خطوطها العامة طبعاً، يتعين تقديم بعض المعطيات بصدد مصير المخطوطة.

المجلدات الثلاثة، ولخص مضمون كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ـ ١٨٥٩» وادرجه كافتتاح للمجلد الأول. بيد أن المجلدين الثاني والثالث. وبالاخص الثالث، لم يكونا في صيغة كاملة. يكفي أن نقرأ شكوى إنجلز من المتاعب التي واجهها في اعداد المجلد الثالث للنشر، في مقدمته لهذا المجلد.

ظل إنجلز يأمل، في أن يعد «نظريات القيمة الفائضة» للنشر، منذ عام ١٨٨٤ وحتى آخر أيامه في عام ١٨٩٥، عام وفاته.

وتشير كل مراسلاته مع كاوتسكي وبرنشتاين وستيفان باور، وآخرين، إلى هذه النية، وإلى الأهمية التي كان إنجلز يعلقها على هذا المؤلف الكبير، ومكانته كجزء رابع وختامي لرأس المال. بيد أن الكتاب لم ير النور إلّا بين ١٩٠٥ ـ ١٩١٠، وهي النسخة التي اعدها كاوتسكي للنشر وظلت معتمدة لسنوات.

إن هذه النسخة، لا تقدم المادة الأصلية التي وضعها ماركس، لا من حيث التبويب، ولا العناوين الفرعية، ولا السياق التاريخي ـ المنطقي للأصل. وقد وجه معهد الماركسية ـ اللينينية (موسكو) نقداً جدياً لنسخة كاوتسكي التي تعاني من «نواقص جذرية» (المرجع نفسه ص ٢٠).

وحسب هذا النقد، فان كاوتسكي انطلق من الافتراض بان الكتاب يفتقر إلى أية «خطة منسجمة»، وانه مجرد مواد «في حالة فوضى»، وبالتالي فقد أعمل قلمه تحويراً وبتراً. وقد أعيد ترتيب الكتاب وفق الجدول الذي وضعه ماركس، وألغيت الحذوفات السابقة، في نسخة جديدة ظهرت عام ١٩٦٣ بالإنجليزية لأول مرة.

ـ ب ـ الخطوط العامة للكتاب

في رسائل تعود إلى عام ١٨٥٧، يكرر ماركس، بتعابير حادة، إن الاقتصاد السياسي، منذ ريكاردو، لم يحقق خطوة إلى أمام ويعرب عن ضجره وملله من تفاهة التكرار والمداورة: إن علم الاقتصاد السياسي لم يعد علماً

وفي مقدمة الغروندريسه، المكتوبة صيف ١٨٥٨، يعرض ماركس، في

نقده أو عرضه النقدي لمقولة العمل، الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي البرجوازي، وهي الخطوط العامة ذاتها التي نجدها في كتاب «نظريات القيمة الفائضة».

خلاصة عرض مقولة العمل تجري على النحو التالي: إن العمل مقولة بسيطة، وفكرة العمل، كعمل بوجه عام، قديمة جداً مع ذلك فإن العمل كما يعرّفه الاقتصاد السياسي، مقولة معاصرة، شأن الظروف التي ولدّت هذا التجريد البسيط.

بعد هذا يأتي مسار تطور مقولة العمل عبر تاريخ الاقتصاد السياسي، من حيث علاقتها بخلق الثروة. المذهب النقدي، يحدد الثروة بصورة موضوعية كشيء خارجي متجسد في النقود. وتحققت خطوة عملاقة إلى الأمام حين توصلت الأنظمة الصناعية أو التجارية إلى رؤية مصدر الثروة لا في الشيء (النقود)، بل في **نشاط الأفراد**، أي في العمل التجاري والصناعي. لكن هذا الفهم كان ضيقاً ومحصوراً بمعناه **كنشاط منتج للنقود** (المركنتلية).

ويشكل نظام الفيزيوقراطيين تقدماً أكبر، في انه يعتبر شكلاً معيناً من العمل، وهو الزراعة، كمصدر للثروة، ويرى الثروة نفسها ليس في قناع **نقد** (نقود)، بل كمنتوج بوجه عام، كنتيجة عامة للعمل. ولكن هذا المنتوج ما يزال منتوجاً **طبيعياً** والزراعة منتجة، والأرض هي مصدر الانتاج. ثم تحققت خطوة هائلة على يد آدم سميث، لترمي جانباً كل القيود التي تقيد النشاط المنتج للثروة، **وتحديد العمل بوجه عام** مصدراً لذلك، سواء كان العمل صناعياً أم زراعياً، أم تجارياً.

---

(٢٣) Marx's Grundrisse. P. 48.

لقد أعيد انتاج هذا المخطط، من زاوية دراسة القيمة الفائضة على النحو التالي:

ـ المركنتلية (المذهب التجاري) ـ الربح أو القيمة الفائضة يتجسد في النقود (الذهب والفضة ـ السلعة النقدية) ويتحقق في ميدان التداول.

ـ الفيزيوقراطيون (الطبيعيون) ـ نقل الربح من ميدان التداول إلى ميدان الانتاج، وحصره بالزراعة. الطبيعة هي التي تولد المنتوج الفائض، أو القيمة الفائضة.

ـ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (آدم سميث) ـ نقل الربح أو القيمة الفائضة، إلى ميدان الانتاج كله، وإلى العمل البشري العام.

ـ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ريكاردو) ـ نظرية القيمة ـ العمل.

ـ الاقتصاد السياسي المبتذل (Vulgar) ـ مرحلة انحطاط. عودة إلى الوراء من جهة (نقل القيمة الفائضة مجدداً إلى ميدان التداول ـ كانديك وآخرون). أو مراوحة في المكان ـ الوقوف عند انجازات ريكاردو، سميث، رغم نواقصها.

هذا هو المسار الذي قطعه الاقتصاد السياسي البرجوازي، وهو مسار متناقض معقد، يرجع تعقيده إلى عوامل عديدة. فمن جهة نجد أن هذه النظريات محكومة بظروف تاريخية، تتعلق بمستوى تطور الانتاج الرأسمالي (مرحلة المانيفاكتورة، مرحلة الصناعة الآلية. إلخ)، أو محكومة بالسمات الخاصة بتطور الرأسمالية في بلد معين (التطور العاصف في بريطانيا، ضعف هذا التطور في فرنسا، وهزاله في المانيا).

بيد أن العوامل التي تحكم مسار تطور الاقتصاد السياسي البرجوازي

كعلم، لا تقتصر على ذلك. **فالمنهج**، يلعب دوراً كبيراً لا يمكن التقليل من شأنه. إن المنهج المثالي، يرى في قوانين الانتاج، قوانين سرمدية، طبيعية، وتتضح قضية المنهج، باجلى صورها، في تحليلات الاقتصاد السياسي البرجوازية، وصياغته الأحادية لبعض المقولات والمفاهيم. لنأخذ مثالاً واحداً على ذلك، هو «القيمة التبادلية».

إن المعالجة التي يوردها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ريكاردو) بالذات، معالجة أحادية، تتناول الجانب الكمي. أما معالجة ماركس، بمنهجه الديالكتيكي، فتكتسب طابعاً شمولياً، مركباً. ويقارن ايلينكوف، في كتابه «ديالكتيك المجرد والملموس في رأسمال كارل ماركس» بين تحليل ريكاردو للقيمة التبادلية، وتحليل ماركس لها، موضحاً الفرق في النتائج العلمية من جهة، والاختلاف في المنهج من جهة أخرى[٢٤]

إن «أخطاء» الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ليست هفوات «شخصية» لهذا المؤلف أو ذاك، رغم أن القدرات الذهنية لهؤلاء، تلعب دورها، بدون شك، في سعة أو ضيق، عمق أو ضحالة المعالجة. إن «أخطاء» الاقتصاد السياسي البرجوازي، بمعزل عن الكفاءة الفكرية لممثليه، هي نتاج تاريخي، تتألف عناصره من: المرحلة التي بلغها التطور الرأسمالي، الظروف الخاصة

---

(٢٤) «يبين ماركس أن المحتوى الحقيقي لـ شكل ـ القيمة، هو ليس كما يظن ريكاردو، محض تطابق كمي تجريدي بين مقدارين من العمل، بل أن شكل ـ القيمة هو تناقض ديالكتيكي لوحدة الضدين، تناقض ووحدة الشكل النسبي والشكل المعادل، اللذين يعبران عن قيمة كل سلعة تدخل في علاقة تبادل» (المرجع المذكور ص ٢٥٥). ويقول ايلينكوف أيضاً «إن المقولات التي أدرك الاقتصاديون الإنجليز الحقائق التجريبية، كانت متأصلة في النظم الفلسفية السائدة آنذاك» وبشكل خاص فلسفة جون لوك، بوصفها التعبير عن المجتمع البرجوازي الصاعد. المرجع نفسه ص ١٧٨).

المحيطة بهذا التطور في هذا البلد أو ذاك، المنهج المثالي، في المعالجة. وبالطبع فان هذا الاقتصاد السياسي، أحرز تقدماً كبيراً، وحقق نجاحات واكتشافات علمية، إلا أنها ناقصة.

ـ ج ـ موضوعات من «نظريات القيمة الفائضة»

سبقت الإشارة إلى أن مجلد «نظريات القيمة الفائضة» يعرض طريق تطور الاقتصاد البرجوازي من «الولادة» إلى «القبر»، من المركنتلية إلى الاقتصاد المبتذل. ويتخذ هذا التتبع النقدي ـ السجالي ـ التاريخي، الشكل التالي:

أ ـ الجزء الأول:

■ تحليل آراء السيرجيمس ستيوارت بوصفه الممثل النظري للنظام النقدي والمركنتلي.

يقول ماركس، ان القيمة الفائضة ـ أي الربح المتخذ شكل ربح ـ كانت تُفسر، قبل الفيزيوقراطيين، على انها تنشأ من التبادل، من بيع السلعة بأعلى من قيمتها.

إن السير ستيورات، يرى أن الربح **نوعان**، نوع يسميه **الربح الإيجابي**، ويتأتى عن طريق نمو العمل، ونوع آخر **الربح النسبي**، ويتأتى عن التبادل، عن بيع السلع بأعلى من قيمتها. الربح **الأول** (الإيجابي) يزيد ثروة المجتمع ولا يشكل خسارة لأحد، والثاني (النسبي) يزيد ثروة البعض على حساب الآخر، انه منبع ثروة الرأسماليين الأفراد، ولا يشكل زيادة في ثروة المجتمع. وبعد أن ينتقد ماركس مفهوم الربح الناجم عن بيع السلع بأعلى من قيمتها يشير إلى أن جيمس ستيوارت، يشكل محاولة لإضفاء طابع عقلاني على المذهب النقدي والمذهب المركنتلي، فهو يرفض، من جهة، تصور هذا المذهب القائل بان بيع

السلع بأعلى من قيمها، والربح الناجم عن ذلك يخلق قيمة فائضة، وان هذا هو زيادة إيجابية في الثروة، ولكنه يقبل بتصور هذا النظام القائل بأن ربح الرأسمال ليس سوى الفارق الذي يزيد به السعر على القيمة، انه الربح الناجم عن البيع بأعلى من القيمة. (P 41-43)

■ تحليل آراء الفيزيوقراطيين، كينيه، تورغو. إلخ

يشير ماركس إلى أن مفهوم الفيزيوقراطيين عن القيمة الفائضة مزدوج، فمن جهة هي هبة من الطبيعة مجانية، وهي من جهة أخرى ثمرة عمل انتاجي خاص: العمل الزراعي، يستولي عليها المالك العقاري.

إن ماركس يعتبر هذا المفهوم، على تناقضاته ونواقصه، يشكل خطوة للأمام، بارجاع البحث في منشأ القيمة الفائضة من ميدان التداول إلى ميدان الانتاج. إلا أنه محصور في مفهوم **الريع**، بوصفه الشكل الوحيد للقيمة الفائضة

ويرى ماركس أن تناقضات المدرسة الفيزيوقراطية تعكس «القشرة الاقطاعية للمدرسة وجوهرها البرجوازي». فالفيريوقراطيون يصورون المالك العقاري على انه الرأسمالي الحقيقي، أي الطرف الذي يستولي على العمل الفائض. على هذا النحو يصورون النظام الاقطاعي، ناظرين إلى الزراعة بوصفها ذلك الفرع من الانتاج الذي يظهر فيه انتاج القيمة الفائضة «وهكذا بينما يجعلون الاقطاع برجوازياً، فانهم يسبغون على المجتمع البرجوازي مظهراً إقطاعياً» (P. I. P. 50).

إن المدرسة الفيزيوقراطية تتطابق مع مرحلة نمو الانتاج الرأسمالي داخل النظام الاقطاعي وتسجل بدء انسلاخه عنه. وانطلاقها من دراسة الانتاج

الـزراعي، راجع إلى أن فـرنسا بلد تسـوده الزراعـة، بينـما إنجلترا بلد تسـوده الصناعة والتجارة والملاحة البحرية

في إنجلترا الانتباه تركـز (في البدايـات) على التـداول. لكن البحث عن القيمـة الفائضـة خارج التـداول، أي في ميدان الانتـاج، يتطلب التفتيش عن ميدان انتاجي يوجد فيه هذا الفائض بصورة مستقلة عن التداول ـ هذا الميدان هو الزراعة (Ibid).

إن المدرسة الفيزيوقـراطية ليست كـلاً منسجماً، مـوحد الآراء. مـاركس يصور الصراعات داخـل صفوفهـا (P 50-62). والنقد الـذي تتعرض لـه من آخرين (فيري) (P.67).

■ آدم سميث

يكـرس ماركس لآدم سميث قـرابـة مـائتي صفحـة. فسميث هـو النقلة الكبيرة إلى أمام. ولكنه يؤلف مزيجاً متناقضـاً أيضاً. إنه خطوة إلى الـوراء في آن واحد.

إن نـظرية سميث في القيمـة، حسب ماركس، تشكـل تقدمـاً هـائـلاً، ولكن نـظريتـه ككـل **تنـطوي عـلى عنـاصر مبتـذلـة Vulgar**، وتشكـل عـودة إلى الفيزيوقراطية من نواح عدة (خصوصاً نظريته في عملية إعادة الانتاج).

قبل شروع ماركس بعرض وتحليل آراء سميث في منشـأ القيمة الفـائضة (الربح، الريع، الفائدة بـوصفها اقتـطاعات مـأخوذة من منتـوج عمل العـمال ـ P 77) فإنـه يبدأ بتحليل مفهوم سميث للقيمة، وهـو مفهوم مـزدوج، يقع في تناقض مع نفسه.

يعالج سميث، بـرأي ماركس، القيمـة التبادليـة للسلعة بتشـوش كبير،

فهي تتحدد، عنده، **بكمية العمل اللازمة** لانتاجها من ناحية، وتتحدد عنده بكمية العمل الحي الذي يمكن بواسطته شراء السلعة، أي انه يجعل القيمة التبادلية للعمل مقياساً لقيمة السلعة. ولما كانت القيمة التبادلية للعمل عنده هي الأجور، فإنه يجعل الأجور هذا المقياس المحدد لقيمة السلعة.

إذن ثمة مفهومان (١) **كمية العمل** اللازمة لإنتاج السلعة، تحدد قيمتها التبادلية. وهذا شيء. (٢) أجور العمل، أو القيمة التبادلية للعمل تحدد القيمة التبادلية للسلعة. وهذا شيء آخر.

منشأ هذا التناقض أن سميث يضع رأس المال في مواجهة **العمل**، لا في مواجهة **قوة العمل**. إن قوة العمل سلعة، أي شيء مزدوج. إنها قيمة تبادلية وقيمة استعمالية. وهي تتميز عن سائر السلع بكون قيمتها الاستعمالية هي **أداء العمل**، وهي تقدم عملاً أكثر مما تنطوي عليه قيمتها التبادلية.

بعد ذلك يقيم ماركس آراء سميث في منشأ القيمة الفائضة، ويعتبرها أكبر إنجاز علمي، ويعرضها بالشكل التالي: «يقول آدم سميث، هنا، بوضوح: إن الربح المتحقق من بيع المنتوج. لا ينشأ عن البيع ذاته، ولا من بيع السلعة بما يفوق قيمتها» (P. 79).

«إن القيمة، أي كمية العمل التي يضيفها العمال إلى المادة تنقسم إلى قسمين. الأول يدفع أجورهم، أو تُدفع لقاءه أجور. والقسم الثاني يؤلف ربح الرأسمالي» وهذا القسم الثاني «هو كمية من العمل يبيعها (الرأسمالي) دون أن يدفع لقاءها شيئاً» (Ibid) «إن العمل المتبلور مادياً ـ في شكل نقد أو سلعة ـ يشتري دائماً، في ظل الانتاج الرأسمالي، كمية من العمل، تحتوي على «كمية اضافية» من العمل الحي، تُضاف إلى «ارباح الرأسمال» وهذا يعني أن رأس المال «يستولي على جزء من العمل الحي مجاناً، أي دون أن يدفع لقاءه

شيئاً» (P. 81). وبهذا فان «آدم سميث متفوق على ريكاردو في تشديده القويّ على كيفية بدء هذا التغير مع بدء الانتاج الرأسمالي». ويعرض ماركس أشكال القيمة الفائضة الأخرى كما يراها سميث. إن آدم سميث يرى «إن ريع الأرض، شأن الربح الصناعي. هو جزء من العمل الذي **يضيفه العامل** إلى المواد، والذي **يتخلى** عنه، يسلمّه إلى مالك الأرض دون أن يتلقى مقابله شيئاً» (P. 82).

«أخيراً ينظر آدم سميث بالطريقة نفسها إلى مداخيل كل الأشخاص الذي يعيشون على. الضرائب» فالضرائب تقتطع إما «من الأجور. أو من الربح والريع » (P 84) «إن الفائدة على النقد» المقترض «إلى جانب الضرائب والإيرادات المستمدة من الضرائب، هي مجرد حصص مأخوذة من الربح والريع ـ بمقدار ما تكون غير مقتطعة من الأجور ـ» وهي جميعاً «قيمة فائضة، أي وقت عمل غير مدفوع الأجر» (Ibid).

«إننا نرى الخطوة العملاقة التي خطاها آدم سميث متجاوزاً الفيزيوقراطيين في تحليل القيمة الفائضة وبالتالي في تحليل رأس المال» (P 85) «عند الفيزيوقراطيين. القيمة الفائضة لا تظهر إلا في شكل ريع الأرض. أما عند آدم سميث، فان الريع، والربح، والفائدة، ليست إلا أشكال مختلفة من القيمة الفائضة» (Ibid).

«فشل سميث في إدراك الطريقة الخاصة التي يعمل بموجبها قانون القيمة في عملية التبادل بين رأس المال والعمل المأجور» ـ (P. 86).

لدى دراسة سميث لقانون القيمة، في اطار **التبادل السلعي البسيط** (لا التبادل الرأسمالي)، يرى قانون تبادل المتساويات، قانون تبادل السلع بنسب معينة، بكميات معينة تجسد مقادير أو كميات متساوية من وقت العمل اللازم

لانتاجها، وحين ينتقل إلى التبادل بين رأس المال والعمل المأجور (شراء الرأسمال لقوة العمل، وبيع العامل لقوة عمله) يشعر «على نحو ما ـ مهما يكن هذا السبب، وهو لا يدرك هذا السبب ـ إن هذا القانون» أي قانون تبادل المتساويات «يكف عن العمل» (P 87). أي «إن عملاً أكثر يبادل لقاء عمل أقل (من وجهة نظر العامل) وعملاً أقل يبادل لقاء عمل أكثر (من وجهة نظر الرأسمالي). «مع تراكم الرأسمال وظهور الملكية العقارية ـ أي مع اتخاذ شروط العمل وجوداً مستقلاً عن العمل ومضاداً له ـ يطرأ شيء جديد» وهو «ان قانون القيمة يتحول إلى نقيضه» تبادل اللامتساويات! (P 87)

«إن قوته النظرية تكمن في أحساسه بهذا التناقض وابرازه له» «وضعفه النظري يكمن في أن هذا التناقض يهز ثقته في القانون العام، حتى بالنسبة للتبادل السلعي البسيط» (P 88).

«سميث يجعل القيمة الفائضة مطابقة للربح العناصر المبتذلة في نظريته» (P. 89) «نظرة سميث الخاطئة إلى الربح وريع الأرض والأجور بوصفها منابع القيمة» (P. 92) «خطأ سميث في تحويل القيمة الكلية للمنتوج الاجتماعي إلى إيراد. آراء متناقضة حول الإيراد الإجمالي والإيراد الصافي» (P 97) بعد نقد نظرية ريكاردو في الإيراد revenue، يحلل ماركس إعادة انتاج إجمالي الرأسمال الاجتماعي، ويصوغ نظرية فرعي الانتاج الاجتماعيين (I انتاج وسائل الانتاج II انتاج وسائل الاستهلاك). (الفصل الرابع).

ـ آراء سميث بصدد العمل المنتج والعمل غير المنتج الصراع الدائر حول هذه الآراء. (الفصل الرابع أيضاً).

ب. الجزء الثاني:

يكاد الجزء الثاني من «نظريات القيمة الفائضة» أن يدور حول ريكاردو

وريكـاردو وحده، مثلما أن الجـزء الأول يتركـز بشكل عـام حـول آدم سميث، بـالرغم من الحيـز الكبير المكـرس «للجدول الاقتصادي لكينيه» (Quesnay's Tableau economique)، الذي يحلل عملية اعادة الانتاج، والفصول القصيرة حول نيكر ولينجيه، بوصفهما أول من قام بمسعى لتحـديد الـطبيعة التنـاحريـة للطبقتين الرئيسيتين في التشكيلة الرأسمالية.

إن الفصول العشرة الأولى من الجزء الثاني تتركز على نقد مذهب ريكاردو ابتداء بنظريته في الريع، مع عودة إلى آدم سميث (نظرية سعر الكلفـة والريـع عنـد سميث). نظراً لأن بعض الفـرضيات الخـاطئة عنـد ريكاردو تـرجع، في أصلهـا، إلى سميث نفسه. (Ibid, P 28) وإذ يشيـد ماركس بمـزايا ريكـاردو النظرية، والنتائج العلمية التي حققها، فانه يوجه نقـداً صارمـاً لما يسميـه عجز ريكاردو عن ربط قانون معدل الربح الـوسطي بقـانون القيمـة، وخلطه عملية تشكل «قيمة السـوق» بعملية تسـاوي معدل الـربح الـوسطي، وخلطه قـوانين القيمة الفائضة بقوانين الربح (Ibid, P 29).

ويتناول ماركس بالنقد في فصـول أخرى، وجهـات نظر ريكـاردو بصدد القيمة الفائضة والربح

«لا يدرس ريكاردو، القيمـة الفائضـة. بصورة منفصلة ومستقلة عن اشكالها الخاصة ـ الربح (الفائدة) والريع» (P.II-P 373).

«إنه لا يمس أو يرى، قط، الفروقات في التركيب العضوي (لرأس المال) داخل عملية الانتاج الفعلية. من هنا خلطه بين القيمة وسعر الكلفة، ومن هنا نظريته الخاطئة في الريع، وقوانينه الخاطئة المتعلقـة باسبـاب ارتفاع وانخفـاض معدل الربح» (Ibid).

على أية حال يمكن المضي بإيراد مقتطفات غزيرة عن مختلف جوانب نظرية

ريكاردو، ومختلف أوجه نقد ماركس لها، بيد أن القضية الأهم، أو **المركزية**، إن صح التعبير، هي القضية التي انتهى عندها آدم سميث حائراً، نعني بذلك قانون القيمة الذي يفترض تبادل المتساويات (سلعاً أو نقداً. إلخ) وسريانه على تبادل السلع عموماً من جهة، وتحول نفس هذا القانون إلى نقيضه في مجال تبدال سلعة معينة، هي قوة العمل، أي بيع وشراء قوة العمل، أو التبادل بين رأس المال والعمل. لقد ترك ماركس، نظرية آدم سميث وهي تائهة في هذا التناقض، فماذا يجد عند ريكاردو، بهذا الصدد. إن ريكاردو يحدد «قيمة السلعة بوقت العمل» (P. II P.395) وهذا لا يتفق مع تحديد قيمتها «بالأجور، أو بالتعويض المدفوع لقوة العمل، أو المدفوع لكمية العمل»، التي تحتويها السلعة. وهو «يقف ضد خلط آدم سميث بين تحديد قيمة السلعة، **بكمية العمل النسبية** اللازمة لإنتاجها، وتحديدها **بقيمة العمل** (أو التعويض المدفوع للعمل» (Ibid).

«من الواضح أن الكمية النسبية للعمل التي تحتويها السلعتان آ وب، لا يتأثر اطلاقاً بما يتلقاه العاملان المنتجان للسلعتين آ وب. إن قيمة السلعتين آ وب تتحدد بكمية العمل التي يقتضيها انتاجهما، لا **بتكاليف العمل** بالنسبة لمالكي السلعتين آ وب. إن **كمية العمل** وقيمة العمل هما شيئان مختلفان» (Ibid).

«إن آ وب تبادلان لا بنسبة العمل مدفوع الأجر الذي تحتويانه، بل بنسبة إجمالي كمية العمل الذي تحتويانه، مدفوعاً كان أم غير مدفوع».

«إن رد ريكاردو على آدم سميث ردٌ صائب ـ وهو أن كمية العمل النسبية التي تحتويها سلعتان، لا تتأثر بالمقدار الذي يتلقاه العمال لإنفسهم من كمية العمل هذه، ولا تتأثر بالطريقة التي يكافأ بها هذا العمل» (P.396) أي لا تتأثر بالقيمة التبادلية للعمل، لا تتأثر بالأجور.

«ويجادل ريكاردو، بصواب، قائلاً إن بوسع آدم سميث استخدام كلا التعبيرين طالما كانا متعادلين، ولكن هذا لا يسوغ استخدام التعبير الخاطىء، عوضاً عن التعبير الصحيح، حين يكف الإثنان عن أن يكونا متعادلين» (Ibid. P. 398).

هذا النقد «لا يعني أن ريكاردو قد حلّ المشكلة» التي هي «السبب الفعلي لتناقض آدم سميث» «إن قيمة العمل وكمية العمل يظلان «تعبيرين متعادلين» طالما كان الأمر يتعلق بالعمل المتجسد مادياً، (الرأسمال) وهما يكفان عن التعادل منذ أن يُبادل العمل المتجسد مادياً بالعمل الحي» (P. II. 397).

«يجري تبادل أي سلعتين بنسبة العمل المتجسد فيهما. إن كميتين متساويتين من العمل المتجسد مادياً تبادلان لقاء احداهما الأخرى. ووقت العمل هو وحدة القياس».

«لكن قوة العمل هي أيضاً سلعة. بل إنها الأساس الذي يجري عليه انتاج المنتوجات بوصفها **سلعاً**. لكن **قانون القيمة** لا ينطبق عليها. إذن الانتاج الرأسمالي لا يخضع لهذا القانون أبداً هنا مكمن التناقض. هنا تبدأ مشكلات آدم سميث». ما هو قول ريكاردو؟

«ريكاردو يجيب ببساطة أن الأمور هي على هذا النحو في الانتاج الرأسمالي. انه لا يفشل في حل المشكلة فحسب، بل إنه لا يدرك وجودها في أعمال آدم سميث».

ج ـ الجزء الثالث:

يغطي هذا الجزء عملية تفسخ وانحلال مدرسة ريكاردو، بالأحرى إنحلال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إن العناصر المبتذلة التي يشخصها

ماركس في أعمال الفيزيوقراطيين والكلاسيكيين، يُعاد انتاجها على مستوى أشد، لتصيب «أسس الاقتصاد السياسي، ومبادئه الأولية، ومقولاته الأساسية» (P I. P 30). إنها عودة إلى الوراء. ابطال هذا الانحلال: مالتوس، تورنس، ماكلوتش، رامزي، جون ستيورات ميل. إلخ ما جذور ذلك.

يرى ماركس أن حدة الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا، أو بالأحرى تنامي هذا الصراع، يلعب دوراً حاسماً في ارتداد الاقتصاد السياسي البرجوازي إلى الوراء.

لقد كان الاقتصاد السياسي البرجوازي برأي ماركس يتسم بتجرد علمي أيام كان الصراع الطبقي في المؤخرة. ولكن ما أن يبرز على المسرح، بكل حدته ومداه، حتى تحل «الملاكمة المأجورة» على حد تعبيره، محل العلم. ونرى هذا التحليل بشكل جلي في تصوير ماركس لمسار تطور الاقتصاد السياسي في المانيا:

«إن الاقتصاد السياسي في المانيا ما يزال، حتى الآن، علماً أجنبياً» لأن «الظروف التاريخية حالت دون تطور نمط الانتاج الرأسمالي في المانيا، وأعاقت بالتالي قيام المجتمع البرجوازي الحديث. لذلك تعوزنا **التربة الحية** التي ينبت فيها الاقتصاد السياسي» ثم «أخذ الانتاج الرأسمالي في المانيا يتطور حثيثاً منذ عام ١٨٤٨ غير أن الحظ لم يحالف اقتصادينا. فحين كان بوسعهم معالجة الاقتصاد السياسي باستقامة، لم تكن الظروف الاقتصادية الحديثة متوفرة. وعندما ظهرت. إلى الوجود، حلت في ظروف لم تعد تسمح باجراء دراسة حقة ومتجردة. وما دام الاقتصاد السياسي **برجوازياً**، أي. يرى في النظام الرأسمالي شكلاً نهائياً. للانتاج» فانه «لا يستطيع أن يبقى **علماً**، إلا حين يظل الصراع الطبقي **كامناً**، أو حين لا يبرز إلى العيان سوى في

ظواهر، منعزلة، متفرقة»[٢٥]

إن الجزء الثالث والأخير من مجلد «نظريات القيمة الفائضة»، ينطوي على مادة غنية، لا بمعناها التاريخي فحسب، بل بالمعنى المعاصر أيضاً، في ظل بروز المدارس تلو المدارس في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر في قرننا العشرين، التي تحاول الخروج من المأزق بالعودة إلى ريكاردو، ومالتوس، واحياء النظريات القديمة بـ «صيغ جديدة». ولا ريب في أن أي مواجهة ايديولوجية مع هذه المدارس لا بد أن تعود إلى المنبع، إلى كلاسيكيات ماركس، بما تحتويه من كنوز.

---

(٢٥) رأس المال ـ المجلد الأول ـ تعقيب على الطبعة الألمانية الثانية ص ٣٧ و٣٨، الطبعة العربية، دار ابن خلدون، ١٩٨١

فهرس

شيء عن الجزء المجهول والمخطوطات المجهولة 5
نتائج عملية الانتاج المباشرة 25
I السلع كمنتوج لرأس المال 29
II الانتاج الرأسمالي كإنتاج للقيمة الفائضة 67
الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال 125
الخضوع الحقيقي للعمل إلى رأس المال أو النمط الرأسمالي الخاص للانتاج 131
ملاحظات إضافية عن الخضوع الشكلي للعمل إلى رأس المال 133
الخضوع الفعلي للعمل إلى رأس المال 145
العمل المنتج والعمل غير المنتج 150
المنتوج الصافي والمنتوج الإجمالي 164
غموض رأس، الخ 168
الانتقال من القسم II و III إلى القسم I 178
III الانتاج الرأسمالي هو انتاج وإعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية الخاصة 181
نتائج عملية الانتاج المباشرة 188
IV شذرات متفرقة 189
أنماط مختلفة من تمركز وسائل الانتاج في بلدان مختلفة 203
ايرلندا الهجرة 209
ملحق 217
مؤلفات ماركس 219